

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة  
كلية أصول الدين  
قسم الكتاب والسنة

أثر الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في أبحاث  
الإعجاز العلمي: - كتاب الإعجاز العلمي في السنة النبوية  
لزغلول النجار أنموذجا -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحديث النبوي وعلومه

إشراف الأستاذ الدكتور:

نصر سلمان

إعداد الطالبة:

نجمة موالكية

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/بوبكر كافي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	رئيسا
أ.د/ نصر سلمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	مقررا
أ.د/مختار نصيرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	عضوا
د/ سعاد بيطاط	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الأمير عبد القادر	عضوا

السنة الجامعية: 1435 - 1436 هـ / 2014 - 2015م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة الأمير  
القادر للعلوم الإسلامية

# الإهداء

إلى من أمر الله ببرهما والإحسان إليهما: أبي رحمه الله، وغفر له، وأمي حفظها الله، وأمدها بالصحة والعافية.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى كل طالب علم غيور على البحث العلمي الجاد المفيد للأمة في كل مكان.

إلى كل محب ومقتد بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أهدي هذا العمل

## شكر وتقدير

أتوجه في مستهل صفحات هذا البحث بالحمد والثناء لله العلي القدير، بما أولاني من النعم، التي لا تعد ولا تحصى، كان من بينها أن سلك بي سبيل طلب العلم الشرعي، فاللهم لك الحمد كله، ولك الشكر كله، ولك الفضل كله.

وأثني بالشكر للأستاذة الفاضلة الدكتورة حكيمة حفيظي حفظها الله ورعاها، التي تفضلت - مشكورة - بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وساهمت في توجيه وتصحيح جزء منها.

وأشكر فضيلة الأستاذ الدكتور نصر سلمان حفظه الله وشفاه، الذي وافق على مواصلة الإشراف على ما تبقى من الرسالة.

والشكر موصول إلى أساتذة الأمير عبد القادر، وأخص بالذكر أساتذة الحديث وعلومه: د: حميد قوفي، د: صالح عومار، د: مختار نصيرة، د: حسّان موهوبي، د: أبو بكر كافي.

وأشكر أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تكريمهم بقراءة البحث ومناقشته.

ولا أريد أن أختتم من غير إهداء الشكر إلى كل أستاذ أو باحث أنار لي الطريق فيما خفي عليّ من الفهم والنظر، وإلى كل من مدّ لي يد العون من قريب أو بعيد لإتمام هذا البحث.

فمني لهلاء جميعا خالص الدعاء من الله أن يكرمهم ويجازيهم عني خير الجزاء.

# الفقهية

جامعة الأمير

العلوم الإسلامية

## مقدمة البحث

أولاً: عنوان البحث:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله، وبعد:

فقد عني علماء الحديث قديماً وحديثاً بحفظ سنة النبي صلى الله عليه وسلم، فدرسوا الأسانيد وانتقدوا الرواة؛ ليميزوا بين صحيح الروايات وسقيمها، ووقفهم الله إلى جمع الأحاديث الصحيحة وتدوينها في كتب خاصة، ولم تقتصر عنايتهم على الصحيح من السنن، بل عنوا أيضاً بالأحاديث الضعيفة والموضوعة فجمعوها في كتب خاصة؛ حتى لا تختلط بالأحاديث الصحيحة، ويستغني الناس عن روايتها ونشرها.

ولم يكتف علماء الحديث بالنقد والجمع؛ فوضعوا القواعد والأصول اللازمة لمعرفة درجة الحديث، كما حذروا من خطورة الاستدلال بالأخبار الواهية والساقطة، وذكروا ما أفضت إليه من مفساد، ورغم هذه الجهود ما زال الناس إلى يومنا هذا يتساهلون في رواية الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ومن الأسباب التي ساعدت على ذلك، انتشار هذه الأحاديث في كتب التفسير، وكتب التاريخ، وكتب الأخبار والسير، التي مازال الكثير منها لم ينق من هذه الأحاديث.

وتعتبر بعض كتب الإعجاز العلمي في السنة النبوية، وكتب الطب النبوي، وكتب الطب البديل، من الكتب التي تساهم اليوم في نشر الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ وذلك لعدم تقييد مؤلفيها بالاستدلال بما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لكونهم من غير المختصين في علوم الحديث.

لهذا سيكون هذا البحث محاولة للتعريف بالحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، ودراسة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، المستدل بها في كتاب الإعجاز العلمي في السنة النبوية للدكتور زغلول النجار، وذكر الآثار السيئة المترتبة عن الاستدلال بهذه الأحاديث، لذلك رأيت أن أعنون هذا البحث بـ:

"أثر الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في أبحاث الإعجاز العلمي: كتاب الإعجاز العلمي في السنة النبوية لزغلول النجار أمودجا".

ثانيا: حدود الدراسة:

1. أقصد ب"الأثر" المذكور في العنوان الآثار السيئة الناتجة عن الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في الإعجاز العلمي.
2. أثناء ذكر هذه الآثار لم أتقيد في ذكر الأمثلة والنماذج والأقوال؛ على مؤلفات الدكتور زغلول النجار، بل قمت باستقراء جزئي لبعض ما كتب ونشر عن الإعجاز العلمي في القرآن والسنة النبوية، وفي الطب النبوي، والطب البديل، حتى أتمكن من جمع أمثلة أخرى تتعلق بموضوع الدراسة.
3. اقتصرت دراستي في هذا البحث على الأحاديث الضعيفة التي لا تتقوى إلى درجة الحديث الحسن لغيره؛ وذلك لأنها شديدة الضعف أو أنها محتملة الضعف لكن ليست لها طرق تتقوى بها.

ثانيا- أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع فيما يأتي:

- إظهار أهمية معرفة درجة الحديث قبل الاستشهاد به، وأن السنة النبوية ليست درجة واحدة في الاحتجاج.
- إظهار خطورة الاحتجاج بالحديث الموضوع في أبحاث الإعجاز العلمي.
- أن الباحثة ستوظف مناهج المحدثين في نقد الأحاديث الضعيفة والموضوعة ذات الدلالات العلمية، والمتعلقة بالعلوم التجريبية.
- أن البحث سيوضح مفاهيم و يصحح أخطاء، تكرر الوقوع فيها في أبحاث الإعجاز العلمي للسنة النبوية.

## ثالثا- أسباب اختيار الموضوع والكتاب:

- أ- أسباب اختيار الموضوع: من بين الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع:
- كثرة التأليف في الإعجاز العلمي للسنة النبوية، دون الرجوع إلى أهل الحديث.
  - الاستشهاد بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، واعتبارها مادة دسمة في دراسات الإعجاز العلمي.
  - دعوة بعض الباحثين - منهم زغلول النجار - إلى إعادة النظر في الأحاديث الضعيفة ذات الدلالات العلمية، بحجة أنّ الدقة العلمية الواردة فيها تجبر هذا الضعف.
  - الرغبة في خدمة السنة النبوية، ودفعا عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن ينسب إليه ما لم يقله.
  - دراسة هذه الأحاديث لمعرفة مدى صلاحيتها للاستدلال في أبحاث الإعجاز العلمي.
  - أنّ أبحاث الإعجاز العلمي للسنة النبوية الثقافية منها خاصة، وجدت رواجاً وإقبالا كبيرا، واهتمت بها وسائل الإعلام، وهذا سبب كاف لدراستها.
- ب- أسباب اختيار كتاب "الإعجاز العلمي في السنة النبوية" للدكتور زغلول النجار:
- هناك أسباب دفعتني لاختيار هذا الكتاب وهي:
- كون المؤلف متخصص في العلوم التجريبية، و هذا ما أدى إلى وقوعه في بعض الأخطاء.
  - كون سبب تأليفه للكتاب هو الرد على المشككين في حجية السنة النبوية، لكن الرد على الخصم لا يكون بأحاديث موضوعة؛ لأنها ستكون دليلا للطعن في السنة.
  - كون الكتاب يحوي عددا لا بأس به من الأحاديث، التي تصلح كنموذج للدراسة؛ ولأن نفس الأحاديث الضعيفة والموضوعة، قد تكرر الاستدلال بها في كتب ثقافية أخرى منتشرة في الأسواق والمكتبات، وضمن مقالات منشورة على مواقع الانترنت.
  - كون المؤلف قد ترجم الكتاب إلى لغات أخرى، وهذا ما يستدعي دراسته، وتنقيته من هذه الأحاديث.



#### رابعاً- إشكالية البحث:

يعتبر الحديث النبوي هو المصدر الأساسي في دراسات، وأبحاث الإعجاز العلمي في السنة النبوية، وقد أثبتت هذه الأبحاث أن الكثير من الأحاديث النبوية المتعلقة بالأمور الكونية؛ قد احتوت ألفاظها على دلالات علمية أثبتتها العلوم التجريبية في العصر الحديث؛ لكن الكثير من هذه الدراسات لم يراع فيها أصحابها درجة الحديث وقابليته للاحتجاج؛ فوقعوا في الاستدلال بأحاديث شديدة الضعف؛ فما هي الآثار الناتجة عن الاستدلال بالأحاديث الموضوعية والضعيفة في هذه الدراسات؟ وهل تكفي مطابقة الحديث الموضوع لنتائج العلوم التجريبية؛ للاستدلال به في أبحاث الإعجاز العلمي؟ وما مدى مراعاة زغلول النجار لدرجة الحديث و صلاحيته للاحتجاج قبل الاستدلال به؟.

وبما أنّ نتائج هذه العلوم لم تكن متوفرة من قبل، فهل يمكن تقوية الأحاديث الضعيفة، التي ثبت أنّ ألفاظها تتضمن حقائق علمية؛ للاستدلال بها في أبحاث الإعجاز العلمي؟ وهل كان نقاد الحديث في حاجة إلى هذه النتائج والحقائق للحكم على الأحاديث ذات الإشارات العلمية؟.

#### خامساً - أهداف البحث:

بناء على الإشكالات السابقة، سأحاول من خلال الدراسة الوصول إلى ما يلي:

- المساهمة في توجيه بحوث الإعجاز العلمي في السنة النبوية.
- التأكيد على أنّ أئمة النقد كانت لديهم أسباب موضوعية، تثبت صحة أحكامهم على الأحاديث بالوضع أو الضعف.
- التأكيد على بعض القواعد والضوابط، اللازم تتبعها عند البحث في الإعجاز العلمي للسنة النبوية.
- إظهار أهمية الرجوع إلى المختصين في الحديث عند البحث في الإعجاز العلمي للسنة النبوية.
- اكتشاف الآثار السيئة المترتبة عن الاستدلال؛ بالأحاديث الضعيفة والموضوعية في أبحاث الإعجاز العلمي.

## سادسا- الدراسات السابقة:

لم أعتد حسب اطلاعي على دراسة سابقة لهذا الموضوع، والله أعلم.

## سابعا - منهجية الدراسة:

## أ- المناهج التي اعتمدها:

أثناء إنجازي لهذا البحث اعتمدت على مناهج متعددة اقتضتها طبيعة الدراسة أهمها:

- 1- المنهج التحليلي: للتحليل والتعليق على عمل المؤلف أثناء تخريجه وشرحه للأحاديث، ويبرز هذا جليا في الفصل الثاني، والثالث.
  - 2- المنهج النقدي: قمت بنقد أقوال وآراء، الدكتور زغلول النجار، وغيره ممن ألف في الإعجاز العلمي في السنة النبوية، ويتضح هذا في الفصل الثالث.
  - 3- المنهج الوصفي: استعنت به عند التعريف بكتاب "الإعجاز العلمي في السنة النبوية" في الفصل التمهيدي.
- ب- منهجي في تخريج أحاديث الكتاب:
- 1- أثناء التخريج فصلت الأحاديث الضعيفة عن الموضوعة.
  - 2- وقسمت الأحاديث حسب المعارف أو العلوم التي تنتمي إليها: كالطب، وعلم الفلك، وعلم الأرض، وعلم الوراثة...
  - 3- أبدأ دراستي للحديث بذكر متن الحديث وأذكر الصحابي المنسوب إليه الحديث؛ كما نقله المؤلف في كتابه.
  - 4- ثم أذكر طرق الحديث وأخرجها من مظانها، وأبين آفة كل طريق، وأبين أنها لا تنحبر ولا تتقوى بتلك الطرق.
  - 5- أختتم تخريج الحديث بملخص أذكر فيها الحكم عليه، وأذكر من وقفت عليه ممن حكم عليه من أهل العلم.
  - 6- أخرج الأحاديث من مصادرها التي وردت فيها، بذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث إن وُجد.

- 7- أترجم باختصار لرواة السند، الذين لا علاقة لهم بتعليل الحديث في الهامش، ويكون ذلك عند أول ذكر لهم.
- 8- أما من كانوا سببا في تعليل الحديث، فأترجم لهم في المتن أثناء الحكم على الحديث، وأذكر المصادر التي ترجمت لهم في الهامش.
- 9- أكرر ترجمة بعض الرواة؛ وذلك عند الحاجة.
- 10- أترجم لمعظم الرواة الثقات من كتاب تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر؛ لكن إن كان الراوي مختلفا فيه فإني لا أقتصر على كتاب التقريب، بل أذكر أقوال علماء الحديث في الراوي المختلف فيه.
- 11- أطيل في ترجمة بعض كبار المحدثين، وأترجم لمعظمهم من كتاب تذكرة الحفاظ للذهبي.
- 12- لا أترجم للصحابة المذكورين في الإسناد أو في البحث إلا عند الحاجة.
- 13- بعد الانتهاء من تخريج الحديث والحكم عليه أخص عمل المؤلف؛ فأذكر كيفية تخريجه وشرحه للحديث.
- 14- ثم أذكر بعض المؤاخذات، والتنبيهات على صنيع المؤلف.
- ت- منهجي في ذكر الآثار السيئة، الناتجة عن الاستدلال بالأحاديث الموضوعية والضعيفة في الإعجاز العلمي:
- 1- ذكرت الآثار السيئة للأحاديث الضعيفة والموضوعية في فصل خاص، وذلك لأهميتها بالنسبة لموضوع الرسالة.
- 2- جمعت في هذا الفصل عددا من الأمثلة والأقوال والآراء وناقشتها، وبينت أثرها السيئ بما يفني بالمقصود.
- 3- الأحاديث التي ذكرتها كنماذج، من كتب الإعجاز العلمي والطب النبوي، قمت بتخريجها في الهامش لتجنب الإطالة.
- ث- منهجي في ضبط المفاهيم والتعاريف:
- 1- أثناء تعرضي لضبط بعض المفاهيم في الفصل التمهيدي، حاولت الاختصار والإيجاز، والمسائل والمواضيع التي تحتاج إلى مزيد من التفصيل، أحلت إلى مصادرها ومراجعتها.

2- أثناء التعريف بأنواع الحديث الضعيف اخترت تقسيما مختصرا أشار إليه الدكتور نور الدين عتر في كتابه منهج النقد في علوم الحديث<sup>(1)</sup>، واختاره عبد العزيز دخان لتقسيم الحديث الضعيف في كتابه: المقترح من قواعد علم المصطلح<sup>(2)</sup>.

### ج- منهجي في كتابة البحث:

1- الآيات القرآنية: اعتمدت في كتابتي للآيات القرآنية على مصحف المدينة المنورة للنشر الحاسوبي الخاص بـ "مجمع الملك فهد لطباعة المصحف" برواية حفص عن عاصم، وطريقتي في تخريج الآيات: هي نقل نص الآية، وجعله بين قوسين مزخرفين هكذا ﴿﴾، ثم أذكر اسم السورة متبوعا برقم الآية في المتن.

2- الأحاديث والآثار: جعلتها بين مزدوجتين هكذا «»، وراعت ضبط ألفاظها بالشكل.

وطريقتي في تخريج الأحاديث والآثار هي أن أذكر صاحب الكتاب مختصرا وأحيانا أذكر اسم الشهرة، ثم أذكر اسم الكتاب مختصرا، فإن كان الحديث في الصحيحين أو السنن الأربعة أذكر اسم الكتاب دون ذكر اسم الباب، ثم أذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد، أما المسانيد والمعاجم والمصنفات فأكتفي بذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث.

إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما أكتفي بالعزو إليهما أو إلى أحدهما، وإذا كان في غيرهما عزوته إلى من خرجه مع الحكم عليه بعد دراسة سنده، مع ذكر من صححه أو ضعفه من أهل العلم.

3- عزو الأقوال والنصوص: جعلت النص المقتبس من أي مصدر، أو مرجع بين شولتين هكذا " "، كما أتي حرصت على عزو كل النصوص والاقتراسات إلى مظانها الأصلية، واجتنبت الإحالة بالوسائط إلا في حالة فقدان المصدر أو المرجع الأصلي فأكتب "نقلا عن".

4- عملية التوثيق والتهميش: أبدأ بذكر اسم مؤلف الكتاب، وأحيانا أكتفي باسم الشهرة، ثم أذكر عنوان الكتاب وأحيانا أختصر في اسمه إن كان طويلا، وأرجأت ذكر معلومات النشر إلى ثبت المصادر والمراجع، تجنبنا لإثقال الهوامش.

(1) نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث (ص 457-458)

(2) عبد العزيز الصغير دخان، المقترح في قواعد علم المصطلح (ص 117)

كما أُنِي إذا ذكرت المؤلف أو اسم كتابه في المتن، فإني قد أعيد كتابته في الهامش.

## 5- التعريف بالأعلام الواردين في البحث:

منهجيتي في الترجمة هي ألا أعرف بالأعلام المشهورين، كأصحاب كتب السنة، والمشهورين من علماء ونقاد الحديث، والمشهورين من علماء الفقه والتفسير، وطريقتي في ترجمة العلم هي أن أذكر اسمه ونسبه وكنيته ومذهبه، ثم أذكر بعض شيوخه وتلامذته، ثم أذكر بعض مصنفاته إن وجدت، وأختتم بذكر تاريخ مولده ووفاته.

وأكتفي في ترجمة الأعلام بمصدر أو مصدرين أو ثلاثة، حسب الحاجة إلى ذلك.

أما أصحاب كتب الإعجاز العلمي والطب النبوي، المذكورة كتبهم كنماذج وأمثلة في البحث؛ فترجمت لبعضهم وتركت من لم أعثر له على ترجمة.

## 6- التعريف بالكلمات الغريبة في البحث: عرفت بكل الكلمات الغريبة في البحث،

واعتمدت في ذلك على كتب غريب الحديث، والمعاجم، وكتب اللغة.

كما عرفت ببعض الكلمات العلمية، من كتب العلوم الكونية والموسوعات العلمية.

## ثامنا- مصادر البحث:

اعتمدت في دراسة هذا البحث على مصادر ومراجع متنوعة منها:

— مصنفات الحديث التي عُنيت بإخراج الحديث، مثل الصحاح والسنن، والمسانيد والمصنفات، والمعاجم والأجزاء الحديثية، والجوامع، وكتب التاريخ والأخبار؛ وذلك لتخريج الأحاديث من مظانها الأصلية.

— كتب الموضوعات والضعفاء؛ لتخريج الأحاديث الموضوعية والضعيفة، مثل الموضوعات، والعلل المتناهية كلاهما لابن الجوزي، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي.

— كتب الجرح والتعديل، وكتب العلل والسؤالات، وكتب الطبقات، لترجمة الرواة والأعلام، ولدراسة الأسانيد والحكم عليها.

- كتب مصطلح الحديث، مثل: علوم الحديث لابن الصلاح، ونزهة النظر لابن حجر، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي، والكفاية للخطيب البغدادي، وغيرها من كتب المصطلح.
- كتب الإعجاز العلمي والطب النبوي، أهمها كتاب: الإعجاز العلمي في السنة النبوية للدكتور زغلول النجار؛ لأنه العمدة في استخراج الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وكتاب: إعجاز القرآن وما تخفيه الأرحام للباحث كريم نجيب الأغر، وكتاب الطب النبوي لعلي مؤنس، وغيرها.
- كتب غريب الحديث وكتب اللغة مثل: غريب الحديث للخطابي، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس، والصحاح للجوهري... وغيرها.
- كتب شروح الحديث، مثل فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، وإكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض، وشرح صحيح مسلم للنووي، وزاد المعاد لابن القيم.
- كتب العقائد مثل العقيدة الطحاوية وشرحها لصدر الدين أبي العز الحنفي، والنبوات، ومنهاج السنة النبوية، كلاهما لابن تيمية، وغيرها.
- كتب تفسير القرآن الكريم، مثل جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، وتفسير القرآن الكريم لابن أبي حاتم، وأحكام القرآن للقرطبي، والمحرم الوجيز لابن عطية الأندلسي.
- كما رجعت إلى كتب متفرقة، واستفدت من بعض المجلات العلمية كمجلة المعيار، وبعض المواقع على الشبكة العنكبوتية، وبعض الحصص التي تبث على القنوات التلفزيونية.
- تاسعا- وصف خطة البحث:**

بناء على أهداف البحث ومشكلاته، ارتأيت تقسيم البحث إلى فصل تمهيدي، وثلاثة فصول، وقسمت كل فصل إلى مباحث، مقسمة بدورها إلى مطالب وفروع، مراعية في ذلك بعض التوازن، وفق التفصيل الآتي:

**فصل تمهيدي: تعاريف ومفاهيم.**

جعلته في ثلاثة مباحث، خصصت الأول منها للتعريف بالإعجاز العلمي، ونشأته وضوبطه، والثاني للتعريف بمصطلحات العلم التجريبي، والثالث للتعريف بالدكتور زغلول النجار، وكتابه الإعجاز العلمي في السنة النبوية؛ لكونهما ميدان الدراسة.

### الفصل الأول: التعريف بالحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به.

قسمته إلى مبحثين، خصصت المبحث الأول للتعريف بأنواع الحديث الضعيف، والثاني عرضت فيه آراء العلماء وأدلتهم؛ حول الاحتجاج بالحديث الضعيف، واخترت الراجح منها، كما أنني سلكت في كلا المبحثين الإيجاز والابتعاد عن الإطناب، وهذا بما يخدم موضوعي، وختمت الفصل بأهم النتائج التي توصلت إليها.

### الفصل الثاني: دراسة الأحاديث الموضوعة والضعيفة في الكتاب.

قسمته إلى مبحثين كذلك، خصصت الأول لدراسة الأحاديث الموضوعة، والثاني لدراسة الأحاديث الضعيفة، وذيلت الفصل بأهم النتائج التي توصلت إليها.

### الفصل الثالث: أثر الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في الإعجاز العلمي.

وقسمته إلى مبحثين أيضاً، تحدثت في المبحث الأول عن الآثار العقديّة، وفي الثاني عن الآثار العلمية، وكالعادة أختتم الفصل بأهم النتائج المتوصل إليها.

وختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج، وبعض التوصيات.

وأرجو أنني قد وفّقت في تناول هذا الموضوع، فما كان فيه من صواب وحق فبفضل من الله تعالى، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي وتقصيري، ومن يتق الله يعلمه الله.

# الفصل التمهيدي: تعاريف ومفاهيم.

وفيه:

المبحث الأول: التعريف بالإعجاز العلمي، ونشأته، وضوابطه.

المبحث الثاني: التعريف بالحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به.

المبحث الثالث: التعريف بزغلول النجار وكتابه: الإعجاز العلمي في السنة النبوية.



## الفصل التمهيدي: مفاهيم وتعريف.

سترّد في ثنايا هذا البحث بعض المصطلحات التي تتعلق بموضوع الدراسة؛ لذلك رأيت التعريف بما لتكون تمهيدا للبحث، كما سأعرف بالأستاذ الدكتور زغلول النجار، وبكتابه موضوع الدراسة.

### المبحث الأول: تعريف الإعجاز العلمي، ونشأته، وضوابطه.

الهدف من هذا المبحث هو التعريف بالمركب الإضافي "الإعجاز العلمي" وكل ما يتعلق بمفهومه، وتاريخه؛ وذلك لأن الإعجاز العلمي يعبر عن فكرة قديمة النشأة، وتجدد الاهتمام بها مع تقدم العلوم وتطورها، ونظرا لاختلاف النظائر قديما وحديثا في وضع تعاريف مستقرة لكلمات: "الإعجاز" و"المعجزة" و"العلم"؛ بسبب اختلاف الأفكار وتطور المعارف؛ فسيكون هذا المبحث منصبا على التعريف بهذه الكلمات، وفي ما يلي توضيح ذلك:

### المطلب الأول: تعريف الإعجاز العلمي.

من خلال بحثي عن المعنى الاصطلاحي لكل من لفظ "معجزة" و "إعجاز"، لاحظت أنّ معظم من كتب في مسألتَي إعجاز القرآن ومعجزات الأنبياء، أكد على حقيقة واحدة وهي أنّ كليهما لفظ مُحدَث مُولد، ولم يستعملا زمن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يستقرا كمصطلحين إلا في أواخر القرن الثالث من الهجرة، عندما حاول المتكلمون الدفاع عن القرآن والنبوة ضد الطاعنين فيهما، فاستبدلوا لفظ: "الآية" و"البينة" و"البرهان" و"العلامة" والدليل" بلفظ "المعجزة"، فأصبحت آيات الأنبياء الدالة على نبوتهم تسمى "معجزات" ووصف القرآن الكريم الذي هو معجزة النبي صلى الله عليه وسلم بالإعجاز<sup>(1)</sup>.

(1) انظر: ابن تيمية، الجواب الصحيح (412/5)، محمود شاكر، مداخل إعجاز القرآن (ص19-20)، و(ص31-38)، نعيم الحمصي، فكرة إعجاز القرآن (ص7-9)

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للمعجزة والإعجاز.

أولاً: التعريف اللغوي:

جاء في معجم مقاييس اللغة: "العين والجيم والزاي أصلان صحيحان يدل أحدهما على الضعف، والآخر على مؤخر الشيء، فالأول عجز عن الشيء يعجز عجزاً، فهو عاجز، أي ضعيف، ويقال: أعجزني فلان، إذا عجزت عن طلبه وإدراكه"<sup>(1)</sup>.

وجاء في الصحاح: العجز: "مؤخر الشيء، ويؤنث ويذكر وهو للرجل والمرأة جميعاً، والجمع أعجاز، والعجز الضعف... والتعجيز: التشبيط، والمعجزة واحدة مُعجَزَات الأنبياء"<sup>(2)</sup>.

وجاء في مفردات القرآن: "عَجَزُ الْإِنْسَانِ مُؤَخَّرُهُ وَبِهِ شَبَهٌ مُؤَخَّرٌ غَيْرُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كَانَتْهُمْ أَعْجَازُ

فَخَلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ القمر/20

وَالْعَجْزُ: أَصْلُهُ التَّأَخَّرُ عَنِ الشَّيْءِ وَحَصُولُهُ عِنْدَ عَجْزِ الْأَمْرِ أَيْ مُؤَخَّرِهِ... وَصَارَ فِي التَّعَارُفِ اسْمًا لِلْقُصُورِ عَنِ فِعْلِ الشَّيْءِ وَهُوَ ضِدُّ الْقُدْرَةِ"<sup>(3)</sup>.

وجاء في لسان العرب: "العجز الضعف، والمعجزة بفتح الجيم وكسرهما، مفعلة من العجز، أي عدم القدرة، والتعجيز: التشبيط،... ومعنى الإعجاز: الفؤت والسبق، يقال أعجزني فلان أي فاتني"<sup>(4)</sup>.

من خلال هذه النصوص المقتطفة من كتب اللغة، يتضح لنا المعنى اللغوي "للإعجاز"، فهو الفؤت و السبق بالنسبة للمعجز، والقصور والضعف وعدم القدرة عن فعل أو طلب أو إدراك الشيء؛ بالنسبة للعاجز.

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (232/4)

(2) الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية (884-883/3)

(3) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن (ص 547)

(4) ابن منظور، لسان العرب (370-369/5)

والمعجزة مشتقة من الإعجاز وهي اسم فاعل له، وأطلقت على ما جاء به الأنبياء من آيات، وسميت معجزة لعجز من يقع عندهم ذلك عن معارضتها والهاء فيها للمبالغة أو هي صفة محذوف<sup>(1)</sup>.

ويؤكد هذه المعاني ما جاء في كتاب بصائر ذوي التمييز: "و الإعجاز إفعال من العجز الذي هو زوال القدرة عن الإتيان بالشيء من عمل أو رأي أو تدبير"<sup>(2)</sup>.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي:

### 1. المعنى الاصطلاحي للإعجاز:

الإعجاز في الكلام: هو أن يؤدي المعنى بطريق هو أبلغ من جميع ما عداه من الطرق<sup>(3)</sup>.

وحد الإعجاز: هو أن يرتقي الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر و يعجزهم عن معارضته<sup>(4)</sup>.

والإعجاز شيثان: ضعف القدرة الإنسانية في محاولة المعجزة و مزاولته على شدة الإنسان واتصال عنايته، ثم استمرار هذا الضعف على تراخي الزمن و تقدمه<sup>(5)</sup>.

من خلال هذه المفاهيم التي وضعت للإعجاز، يتضح لنا أن الإعجاز متعلق بالكلام و بلاغته، وعجز الإنسان عن الإتيان بمثله، والكلام هنا هو القرآن الكريم، الذي جاء التحدي به، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّمَّنْ لِهَآءِ كُنْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾﴾ البقرة/23

دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ البقرة/23

(1) ابن حجر، فتح الباري (582/6)

(2) الفيروز آبادي، بصائر ذوي التمييز (65/1)

(3) الجرجاني، التعريفات (ص31)

(4) المصدر نفسه (ص83)

(5) مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية (ص98)

وإعجاز القرآن مركب إضافي معناه بحسب أصل اللغة؛ إثبات القرآن عجز الخلق عن الإتيان بما تحداهم به، فهو من إضافة المصدر لفاعله، والمفعول وما تعلق بالفعل محذوف للعلم به، والتقدير: إعجاز خلق الله عن الإتيان بما تحداهم به<sup>(1)</sup>.

وإعجاز السنة النبوية: هو ما تضمنه حديث الرسول صلى الله عليه وسلم من دلائل وآيات وعلامات على نبوته وصدقه فيما بلغه عن ربه، مما يمنع أن يكون على يدي بشر لا يوحى إليه<sup>(2)</sup>.

## 2. المعنى الاصطلاحي للمعجزة:

المعجزة في الاصطلاح: أمر خارق للعادة داعية إلى الخير و السعادة مقرون بدعوى النبوة، فُصد به إظهار صدق من ادعى أنه رسول الله<sup>(3)</sup>.

وحقيقة المعجزة على طريق المتكلمين: ظهور أمر خلاف العادة في دار التكليف لإظهار صدق ذي نبوة من الأنبياء... مع نكول من يتحدى عن معارضة مثله<sup>(4)</sup>.

وإنما قيل لأعلام الرسل عليهم السلام معجزات، لظهور عَجَزِ المرسل إليهم عن معارضتهم بأمثالها، وزيدت الهاء فيها فقيل "معجزة" للمبالغة في الخبر عن عجز المرسل إليهم عن المعارضة فيها؛ كما وقعت المبالغة بالهاء في قولهم علامة ونسابة وراوية<sup>(5)</sup>.

كما عرفت: بأنها أمر خارق للعادة<sup>(6)</sup>، مقرون بالتحدي، سالم عن المعارضة<sup>(7)</sup>.

(1) الزرقاني، مناهل العرفان (331/2)

(2) محمد بن عمر بازمول، الإعجاز العلمي في السنة النبوية تعريفه وقواعده (ص14)

(3) الجرجاني، التعريفات (ص219)

(4) عبد القادر البغدادي، أصول الدين (ص170)

(5) المصدر نفسه (ص196)

(6) الآيات الخارقة جنسان: جنس في نوع العلم، وجنس في نوع القدرة، فما اختص به النبي من العلم خارج عن قدرة الإنس والجن، وما اختص به من المقدرات خارج عن قدرة الإنس والجن. ابن تيمية، النبوات (150/1)

(7) جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (464/2)

والملاحظ لهذه التعاريف يجدها تدور حول معنى واحد؛ وهو إثبات عجز المتحدي لإظهار صدق النبي أو صاحب الرسالة ، وقد حاول بعض المؤلفين من المعاصرين وضع مفاهيم للمعجزة تتناسب مع ما استجد من معارف أشار إليها القرآن أو السنة النبوية؛ لكن ما وضعوه من مفاهيم لا يخرج عن تعريف الأوائل<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: تعريف علم الإعجاز العلمي.

لتعريف المركب الإضافي "الإعجاز العلمي" لابد من تعريف كلمة "العلم" المضافة إلى الإعجاز، حتى يتضح مفهوم الإعجاز العلمي.

### أولاً: تعريف العلم.

لغة: كلمة علم Science في اللغة اللاتينية مشتق من الأصل اللاتيني Scire بمعنى To know أي يعرف<sup>(2)</sup>، أما في اللغة العربية معناه أثر بالشيء يتميز به عن غيره<sup>(3)</sup> أي يعرف به.

اصطلاحاً: للعلماء في ذلك تعريفات كثيرة يمكن حصرها معنيين هما:

الأول: العلم هو إدراك الشيء على حقيقته إدراكاً جازماً<sup>(4)</sup>.

الثاني: العلم هو المعرفة النظامية المنسقة<sup>(5)</sup>.

(1) يقول حسن ضياء الدين: "المعجزة أمر يجريه الله على يد النبي، يفوق طاقات البشر ويخرق قوانين الطبيعة وخواص المادة، يتحدى النبي به قومه؛ فلا يقدر أحد على معارضته"، ويقول أحمد رضا صالح في تعريفها: "المعجزة أمر يجريه الله على يد نبيه، أو علم يديه من قوله لا يقدر أحد على الإتيان بمثله في زمانه؛ يكون دليلاً على نبوته لخروجه عن نطاق الخلق".

انظر: حسن ضياء الدين عتر، بيانات المعجزة الخالدة (ص19)، أحمد رضا صالح، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (21/1)

(2) بدوي عبد الفتاح، فلسفة العلوم الطبيعية (ص38)

(3) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (4/109)

(4) الجرجاني، التعريفات (ص155)

(5) انظر: منير البعلبكي، موسوعة المورد (7/9)، أحمد بدر، أصول البحث العلمي (ص14)، موقع الموسوعة الحرة وكيبيديا:

علم/ar.wikipedia.org/wiki/علم

والفرق بين التعريف الأول والثاني هو: أن التعريف الأول يجعل من الذات العارفة محور العلم، وكأنه إذا لم تكن هناك ذات عارفة فلا يوجد ثمة علم، وهو لذلك يصدر من مذهب فلسفي، أما المعنى الثاني فيجعل العلم نسقا من المعارف المنظمة، وهذا التعريف صحيح إلى حد بعيد، وتورده أغلب القواميس والموسوعات المعاصرة<sup>(1)</sup>.

### ثانيا: تعريف المركب الإضافي "الإعجاز العلمي".

ذكر في تعريفه عددا من التعاريف؛ فقليل: "هو عبارة عن الأسبقية الزمنية للقرآن والسنة النبوية في تصوير حقائق الكون وظواهره؛ التي لم تتمكن العلوم المكتسبة من الوصول إليها إلا بعد قرون متطاولة"<sup>(2)</sup>.

وقيل: "هو إخبار القرآن أو السنة النبوية بحقيقة أثبتتها العلم التجريبي، وثبت عدم إمكانية إدراكها بالوسائل البشرية في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم"<sup>(3)</sup>.

وقيل: الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة النبوية هو الإخبار بحقائق دائمة في شتى العلوم؛ دون الاستعانة بالوسائل البشرية كالتعليم والمعرفة المكتسبة بوسائلها المختلفة، مما يؤكد أن القائل بالحقائق في شتى أمور الحياة موحى إليه من الله سبحانه وتعالى بما تحدث به؛ ليكون ذلك شاهداً على ألوهية رسالته، وصدق دعوته، وقد تحقق ذلك الإعجاز العلمي لخاتم الرسل والأنبياء سيدنا محمد صلوات الله وسلامه عليه"<sup>(4)</sup>.

والتعريف المختار هو التعريف الأول مع أنه لا يختلف عن التعريف الثاني، لأنهما يوضحان المعنى الحقيقي للإعجاز العلمي؛ وهو أسبقية القرآن والسنة بالعلم والإخبار عن حقائق كونية عجزت العلوم المكتسبة بمناهجها وتقنياتها المتطورة؛ الكشف عنها إلا بعد قرون طويلة.

(1) بشير بن صالح، المنطق ومناهج البحث العلمي (ص158)

(2) هند شلي، التفسير العلمي (ص149)، زغلول النجار، قضية الإعجاز العلمي للقرآن (ص86)

(3) عبد الله بن عبد العزيز المصلح، الإعجاز العلمي في القرآن والسنة النبوية (ص28)، مجلة الإعجاز العلمي (ص13)

(4) أحمد أبو الوفاء، تقويم الأعمال التي تناولت الإعجاز العلمي والطبي في السنة النبوية (ص4)

كما أن المعنى الاصطلاحي للتعريف الأول يتناسب مع المعنى اللغوي وهو إثبات السبق والفوت للقرآن والسنة النبوية بالإخبار عن حقائق كونية، وعجز العلوم المكتسبة عن اكتشاف هذه الحقائق إلا بعد قرون متطاولة.

أما التعريف الأخير فيدخل فيه كل أوجه الإعجاز: التاريخي، والتشريعي، والغبي وغيرها من الأوجه.

### المطلب الثاني: نشأة الإعجاز العلمي وضوابطه

تنوعت أبحاث العلماء حول أوجه الإعجاز في القرآن، فمنهم اقتصر بحثه على الوجه البياني، ومنهم بحث في الأوجه الأخرى، ويرجع هذا التنوع في البحث إلى تنوع العلماء الباحثين في الإعجاز؛ من متكلمين ومفسرين وأدباء، وإلى تنوع الثقافات والعلوم السائدة في كل عصر، وفي ما يلي تفصيل ذلك:

### الفرع الأول: نشأة الإعجاز العلمي

قامت في أواخر القرن الثالث و طوال القرن الرابع دراسات جامعة شاملة مستقلة لإعجاز القرآن من ناحية نظمه، وعلى أساس الدرس البياني لأسلوب القرآن... وخالطت الدراسة البلاغية دراسات أخرى كلامية، امتزج فيها الاحتجاج لبلاغة القرآن بالاحتجاج لما فيه من دلالات الإعجاز الأخرى، كالإخبار بالغيوب، وقصص الأقدمين... وظلت دراسات الإعجاز تفرق وتثمر طوال هذا القرن والقرون التالية؛ يسلم بعضها إلى بعض<sup>(1)</sup>.

والإعجاز القرآني كما يظهر في تجلياته التاريخية يعتبر دائما خلاصة العمل التفسيري الدائر حول النص القرآني؛ بمعنى أن النص يفسر ويشرح ثم يُشار بعدها إلى خصائصه الخارقة، ونستنتج من هذا أن الإعجاز لا يكون إلا تابع للتفسير يتلون بلونه، ويأخذ طابعه وسماته في كل عصر، وبما أن الطابع اللغوي أهم مميزات التفسير البياني فقد جاء الإعجاز من جنسه، أما في هذا العصر فلم تعد البراعة

(1) محمد زغلول سلام، أثر القرآن في تطور النقد العربي (ص 232-233)

اللغوية كافية في تفسير نص القرآن، وإدراك دلالاته اللغوية الواسعة، إنه صار واجبا الاعتماد على حقائق الواقع المادي بجانب الأداة اللغوية في تفسير القرآن ثم تجلية إعجازه<sup>(1)</sup>.

يقول الرافعي<sup>(2)</sup>: "وأى شيء في تاريخ الأمم أعجب من نشأة لغوية تنتهي بمعجزة لغوية، ثم يكون الدين والعلم والسياسة وسائر مقومات الأمة مما تنطوي عليه هذه المعجزة"<sup>(3)</sup>.

وقال أيضا: "ثم إن في ذكر الآيات الكونية والعلمية في القرآن؛ دليلاً على إعجاز آخر، فهو بذلك يومئ إلى أن الزمن متجه في سيره إلى الجهة العلمية؛ القائمة على البحث والدليل، وأن الإنسانية ذاهبة في أرقى عصورها إلى هذا المذهب"<sup>(4)</sup>.

وقال ابن سراقه<sup>(5)</sup>: اختلف أهل العلم في أوجه إعجاز القرآن؛ فذكروا في ذلك أوجها كثيرة كلها حكمة وصواب... فقال قوم: هو الإيجاز مع البلاغة، وقال آخرون: هو البيان الفصاحة، وقال آخرون: هو الوصف والنظم... وقال آخرون: هو ما فيه من علم الغيب... وقال آخرون: هو كونه جامعا لعلوم يطول شرحها ويشق حصرها<sup>(6)</sup>.

والوجه الأخير الذي ذكره ابن سراقه؛ كون القرآن جامعا لعلوم كثيرة؛ هو ما سماه العلماء اليوم بالإعجاز العلمي والغيبي والنفسي والعددي وغيرها من الأوجه.

ويعتبر الإمام أبو حامد الغزالي هو أول من عرض لفكرة احتواء القرآن على جميع أوليات العلوم الدينية والدينيوية<sup>(7)</sup>، حيث قال في كتابه جواهر القرآن: "ولعلك تقول: إن العلوم وراء هذه كثيرة،

(1) صالح غريبي، الإعجاز اللغوي والعلمي (ص161-162)

(2) مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي، عالم بالأدب وشاعر، من مؤلفاته تاريخ آداب العرب، إعجاز القرآن، وحي القلم، تحت راية القرآن، ولد سنة 1881م، وتوفي سنة 1937م في طنطا بمصر.

الزركلي، الأعلام (7/235)

(3) الرافعي، إعجاز القرآن (ص110)

(4) المصدر نفسه (ص92)

(5) هو الحافظ العلامة أبو الحسن محمد بن يحيى بن سراقه العامري البصري، ارتحل في طلب الحديث إلى فارس وأصبهان والدينبور، كان من أئمة الشافعية، له تأليف في الفرائض والسجلات وأسماء الضعفاء والمجروحين، توفي بعد الأربع مائة. الذهبي، سير أعلام النبلاء (13/62)

(6) جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (2/471)

(7) نعيم الحمصي، فكرة إعجاز القرآن (ص92)



كعلم الطب والنجوم، وهيئة العالم، وهيئة بدن الحيوان وتشريح أعضائه، وعلم السحر، وغير ذلك... ثم هذه العلوم ما عدناها وما لم نعدنا ليست أوائلها خارجة عن القرآن، فإن جميعها معترفة من بحر واحد من بحار معرفة الله تعالى، وهو بحر الأفعال، وقد ذكرنا أنه بحر لا ساحل له، وأن البحر لو كان مدادا لكلماته لنفد البحر قبل أن تنفذ، فمن أفعال الله تعالى وهو بحر الأفعال مثلاً الشفاء والمرض، كما قال الله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ الشعراء/80، وهذا الفعل الواحد لا يعرفه إلا من عرف الطب بكماله، إذ لا معنى للطب إلا معرفة المرض بكماله وعلاماته، ومعرفة الشفاء وأسبابه، ومن أفعاله تبارك وتعالى تقدير معرفة الشمس والقمر ومنازلهما بحسبان، وقد قال الله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ الرحمن/5؛ ولا يعرف حقيقة سير الشمس والقمر بحسبان، وخسوفهما وولوج الليل في النهار، وكيفية تكور أحدهما على الآخر، إلا من عرف هيئات تركيب السماوات والأرض، وهو علم برأسه<sup>(1)</sup>.

وتميز الإمام الرازي في تفسيره "مفاتيح الغيب" بالحديث عن كثير من المعارف التي أشار إليها القرآن مثل علم الفلك، وعلم الأرض، وعلم الحيوان وغيرها من العلوم؛ فتطرق إلى موضوع علم الفلك، وعقد لذلك عدة مباحث: المبحث الأول في ترتيب الأفلاك، والثاني في معرفة الأفلاك، والثالث في مقادير الأفلاك، والرابع في كيفية الاستدلال بهذه الأحوال على وجود الصانع<sup>(2)</sup>.

كما تحدث عن علم الحيوان من خلال تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ النحل/168؛ ﴿ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ النحل/68-69؛ فتعرض لوصف بيوت النحل وشكلها الهندسي العجيب، وغذائها المتنوع؛ وعسلها الذي يدخل في تركيب كثير من الأدوية<sup>(3)</sup>.

(1) الغزالي، جواهر القرآن (ص 44-46)

(2) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب (4/154-160)

(3) المصدر نفسه (20/235-239)

وعقد الإمام السيوطي (911هـ) بابا في كتابه "الإتقان في علوم القرآن" سماه: العلوم المستنبطة من القرآن<sup>(1)</sup>، واستشهد ببعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وآثار السلف؛ ليثبت أن القرآن مصدر لجميع العلوم: دينية ودنيوية<sup>(2)</sup>.

ويعتبر القاضي عياض (544هـ) أول من أشار إلى فكرة احتواء السنة النبوية على جميع المعارف والعلوم في كتابه الشفا، ويظهر ذلك في قوله: "ومن معجزاته الباهرة ما جمعه الله له من المعارف والعلوم، وخصه به من الاطلاع على جميع مصالح الدنيا والدين... ومعرفته بأمر شرائع وقوانين دينه... إلى المعرفة بضرب الأمثال الصحيحة والحكم البينة؛ لتقريب التفهيم للغامض والتبيين للمشكل.. إلى تمهيد قواعد الشرع الذي لا تناقض فيه... مع اشتغال شريعته على محاسن الأخلاق.. ومحامد الآداب... ثم ما أحل لهم من الطيبات وحرم عليهم من الخبائث، وصان به أنفسهم وأعراضهم وأموالهم؛ من المعاقبات والحدود عاجلا والتخويف بالنار آجلا؛ مما لا يعلم علمه ولا يقوم به ولا ببعضه إلا من مارس الدرس والعكوف على الكتب ومثاقفة<sup>(3)</sup> بعض هذا... إلى الاحتواء على ضروب العلم وفنون المعارف كالتطب والعبارة والفرائض والحساب والنسب وغير ذلك من العلوم مما اتخذ أهل المعارف كلامه صلى الله عليه وسلم فيها قدوة وأصولا في علمهم"<sup>(4)</sup>.

وذكر القاضي عياض بعض الأحاديث التي تدل اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على كثير من المعارف، من بينها حديث: «عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ<sup>(5)</sup>، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ: يُسْتَعَطُّ<sup>(6)</sup> بِهِ

(1) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (476/2)، وانظر: معترك الأقران للسيوطي (14/2)

(2) نعيم الحمصي، فكرة إعجاز القرآن (161)

(3) الثناء والفاء والنون أصل واحد وهو ملازمة الشيء الشيء، وثافتت على الشيء واظبت، والمثاقن والمثابر والمواظب واحد.

انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (380/1-381)، ابن منظور، لسان العرب (79/13)

(4) القاضي عياض، الشفا (694/1-695)

(5) العود الهندي: قيل هو القسط البحري، وقيل: هو العود الذي يتبخر به، وقيل: هو خشب طيب الرائحة يؤتى به من الهند قابض فيه مرارة يسيرة. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (317/3)، وانظر تعليق مصطفى البغا على صحيح البخاري (124/7)

(6) يقال سَعَطْتُهُ وَأَسَعَطْتُهُ فَاسْتَعَطَّ، والاسم السَّعُوطُ بالفتح، وهو ما يجعل من الدواء في الأنف. النهاية في غريب الحديث (368/2)

مِنَ الْعُدْرَةِ<sup>(1)</sup>، وَيُلْدُ<sup>(2)</sup> بِهِ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ<sup>(3)</sup>»<sup>(4)</sup>، وحديث: «مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وَعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ، بِحَسَبِ ابْنِ آدَمَ أَكَلَاتٍ يُقَمِّنَ صَلْبُهُ، فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ فَثُلُثٌ لِطَعَامِهِ وَثُلُثٌ لِشَرَابِهِ وَثُلُثٌ لِنَفْسِهِ»<sup>(5)</sup>

وقال القاضي عياض بعد ذكره لبعض الأحاديث التي تثبت علم النبي صلى الله عليه وسلم: "وهو رجل كما قال الله تعالى: أمي لم يكتب ولم يقرأ ولا عرف بصحبة من هذه صفته ولا نشأ بين قوم لهم علم ولا قراءة لشيء من هذه الأمور.. ولا عرف هو قبل بشيء منها... وهذا الفن نقطة من بحر علمه صلى الله عليه وسلم ولا سبيل إلى جحد الملحد بشيء مما ذكرناه"<sup>(6)</sup>.

(1)الْعُدْرَةُ بالضم: وجع في الحلق يهيج من الدم، وقيل: هي قرحة تخرج في الخرم الذي بين الأنف والحلق تعرض للصبيان عند طلوع العذرة، فتعمد المرأة إلى خرقة فتفتلها فتلا شديدا وتدخلها في أنفه فتقطع ذلك الموضع فيتفجر منه دم أسود، وربما أقرحه، وذلك الطعن يسمى الدغر. المصدر نفسه (198/3)

(2)اللَّدُوذُ: بالفتح من الأدوية: ما يسقاه المريض في أحد شقي الفم، ولديدا الفم: جانبا. المصدر نفسه (245/4)

(3)ذات الجنب: هي الدبيلة والدمل الكبيرة التي تظهر في باطن الجنب، وتنفجر إلى داخل. المصدر نفسه (303/1-304)

(4)أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح" كتاب الطب (127/7-128 رقم 5713 و5715 و5718)، ومسلم في "المسند الصحيح" كتاب السلام (4/1734 رقم 2214)

(5)أخرجه ابن المبارك في "الزهدي" (ص 213 رقم 603)، وأحمد في "المسند" (28/422 رقم 6738)، والترمذي في "الجامع" كتاب الزهد (4/590 رقم 2380)، والنسائي في "السنن الكبرى" كتاب الوليمة (6/268 رقم 6738)، وابن حبان في "الصحيح بترتيب ابن بلبان" (2/449 رقم 674) من طرق عن يحيى بن جابر، عن المقدم بن معدي يكرب قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم: الحديث.

**الحكم على الحديث:** الحديث رجاله ثقات، فيحيى بن جابر بن حسان الطائي وثقه ابن معين والعجلي، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث" وذكر ابن أبي حاتم وابن حجر: أن يحيى قد أرسل عن المقدم بن معد يكرب، لكن يحيى بن جابر صرح بالسماع في الإسناد المروي عن الإمام أحمد؛ لذلك صححه الشيخ الألباني من طريق أحمد فقال: "وهذا إسناد صحيح متصل عندي، فإن رجاله ثقات كلهم.. والطائي قد أدرك المقدم فإنه تابعي مات سنة ست وعشرين ومائة، والمقدم كانت وفاته سنة سبع وثمانين، فبين وفاتهما تسع وثلاثون سنة، فمن الممكن أن يدركه، فإذا صح تصريحه بالسماع منه، فقد ثبت إدراكه إياه، وقول ابن أبي حاتم وابن حجر غير مسلم، وكأنه قائم على عدم الإطلاع على هذا الإسناد الصحيح المصرح بسماعه منه، والله أعلم". انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/133)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (11/191)، الألباني، الإرواء (7/41-42)، السلسلة الصحيحة (5/336 رقم 2265)

وقد صحح الحديث: الترمذي، وابن حبان، والحاكم ووافقه الذهبي.

(6)القاضي عياض، الشفا (1/698-704)

واستمر العلماء يشيرون إلى هذا الوجه من الإعجاز عبر العصور، إلى غاية القرن الرابع عشر الهجري، أين ظهرت فئة قصرت اهتمامها على النزعة العلمية في الإعجاز، عن طريق التفسير العلمي لآيات القرآن باستخدام معارف العصر الحديث، ثم الإشارة إلى مواطن الإعجاز فيه<sup>(1)</sup>.

لكن كثيرا من علماء القرن الرابع عشر الهجري<sup>(2)</sup>؛ قد حملوا الآيات مالا تحتمل من المعاني، واعتبروا علمية القرآن في مجرد إشارته بالكلمة العادية ينون عليها علما كاملا في كلياته وجزئياته، ويصح أن توصف تفاسيرهم بالتكلف الذي يتنافى مع الإعجاز<sup>(3)</sup>؛ ولذلك وجد هذا المنهج من التفسير العلمي<sup>(4)</sup> من يعارضه من العلماء قديما وحديثا<sup>(5)</sup>.

لكن في العقود الأخيرة عرف علم الإعجاز العلمي تطورا ملحوظا، حيث وضعت له ضوابط وقواعد يتقيد بها من أراد التأليف والبحث في هذا العلم؛ وذلك لأهميته في مجال الثقافة والدعوة الإسلامية، وفي الفرع الآتي عرض لهذه الضوابط:

#### الفرع الثاني: ضوابط البحث في الإعجاز العلمي.

قام أعضاء الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنة النبوية؛ بوضع ضوابط يتتبعها كل من أراد البحث والتأليف في هذا المجال، والمقصود بالضوابط هنا تلك القواعد التي تحدد مسار بحوث الإعجاز العلمي، وفي ما يلي ذكرها:

(1) نعيم الحمصي، فكرة إعجاز القرآن (ص218)

(2) أمثال: محمد بن أحمد الاسكندراني، وطنطاوي جوهرى، وعلي فكري، ومحمود مهدي.

انظر: نعيم الحمصي، فكرة إعجاز القرآن (ص218-238)، هند شلي، التفسير العلمي بين النظرية والتطبيق (ص49)

(3) هند شلي، التفسير العلمي بين النظرية والتطبيق (ص49)

(4) التفسير العلمي: هو محاولة المفسر فهم عبارات القرآن في ضوء ما أثبتته العلم، والكشف عن سر من أسرار إعجازه؛ من حيث أنه تضمن هذه المعلومات العلمية الدقيقة التي لم يكن يعرفها البشر وقت نزول القرآن، فدل ذلك على أنه من عند الله.

انظر: أحمد عمر أبو حجر، التفسير العلمي في الميزان (ص64)

(5) انظر: هند شلي، التفسير العلمي بين النظرية والتطبيق (ص22)، و أحمد عمر أبو حجر، التفسير العلمي في الميزان

(ص145)، وفهد الرومي، اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر (2/551)، ومروان وحيد شعبان، الإعجاز العلمي في ضوء

الاكتشاف العلمي (ص109)

أولاً: ضوابط متعلقة بالنص والحقيقة العلمية:

1. إثبات وجود دلالة في النص على الحقيقة العلمية؛ المراد إثبات وجود إعجاز علمي بصددها.
2. ثبوت تلك الحقيقة الكونية علمياً؛ بعد توفر الأدلة التي تحقق سلامة البرهنة عليها.
3. ثبوت استحالة معرفة البشر بتلك الحقيقة الكونية وقت تنزيل القرآن على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.
4. تحقق المطابقة بين دلالة النص من كتاب الله عز وجل أو من سنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وبين تلك الحقيقة العلمية.
5. ثبوت أن النص من السنة المطهرة الذي نستنبط منه الإعجاز العلمي المشار إليه، هو صحيح أو حسن، إذ لا يعتمد في هذا المجال الأحاديث الواهية أو الساقطة<sup>(1)</sup>.

ثانياً: ضوابط متعلقة بالنص.

- يقوم الباحث في الإعجاز العلمي للسنة النبوية بجمع طرق الحديث أولاً؛ وجمع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق، ثم يقوم بشرحها على أنها حديث واحد<sup>(2)</sup>.
- وبعد جمع نصوص الحديث ورد بعضها إلى بعض؛ يتقيد الباحث بالقواعد التالية:
1. يلزمه معرفة ما يتعلق بالنص من سبب الورد وهل هو خاص أو عام أو مطلق أو مقيد أو منسوخ أو غير ذلك؟
  2. يلزمه الإطلاع هل ورد نص آخر يفسره؛ إذ تفسير النص من الوحي أولى بالاعتبار؛ لذلك نقدّم وجوه التفسير الواردة في السنة على ما دونها.
  3. مراعاة العرف اللغوي في زمن التنزيل دون المعاني التي كثر تداولها فيما بعد.
  4. مراعاة قواعد الإعراب والبلاغة، وأساليب البيان المقررة؛ ليتم فهم أبعاد معاني النصوص.
  5. ملاحظة سياق النص، ومقتضيات الحال، وغير ذلك من القرائن.
  6. التأكد من وجود إشارة واضحة، على ما ندعي بأنه من معاني النص الذي نحن بصدده بيانه وتفسيره وتحديد الإشارة العلمية على نحو صحيح.

(1) عبد الله بن عبد العزيز المصلح، قواعد تناول الإعجاز العلمي والظني في السنة النبوية (ص6)

(2) ابن حجر، فتح الباري (475/6)

7. مراعاة أوليات الاعتبار في الاحتجاج بالمعاني، فالنص المحكم أولى من الظاهر، وظاهر النص أولى من المعنى المستقى بطريق التأويل، ومنطوق النص مقدم على مفهومه، كما أن بعض المفاهيم مقدم في الاعتبار على بعض؛ ولذلك يلزم عدم التسرع في ترجيح وجه تفسيري دون مرجح له شأنه.

8. ملاحظة أسلوب النص وصياغته هل هو عام؟ وهل هو مطلق؟ وهل هو مجمل؟ وهل تشترك فيه معان عدة أو لا؟ وهل يحتوي دلالة على حقيقة علمية لا يمكن تعارضها مع العرف اللغوي الذي قد يقدم في الاعتبار أو هناك احتمال آخر.

9. البعد عن تأويل المتشابه وكذا الخوض في القضايا السمعية، مما لا يخضع للنشاط الذهني؛ بل يعتمد على النصوص الواردة بصدها من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

10. عدم الخوض في النصوص المتعلقة بالغيبيات التي استأثر الله بعلمها.

11. الحذر من الأخبار الإسرائيلية والآثار الواهية<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثاني: التعريف بالحديث الضعيف، وحكم الاحتجاج به.

بما أن موضوع الرسالة يتعلق بدراسة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والبحث في الآثار السيئة الناتجة عن الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ وبما أن الحديث الموضوع هو نوع من أنواع الحديث الضعيف وإن كان شر أقسام الضعيف؛ لذلك رأيت من الضروري أن أعرف في هذا المبحث بأنواع الحديث الضعيف، وحكم الاحتجاج به، وفي المطلبين التاليين تفصيل ذلك:

#### المطلب الأول: التعريف بالحديث الضعيف.

الحديث الضعيف هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول<sup>(2)</sup>، وصفات القبول هي اتصال السند، وعدالة الرجال، اشتراط الضبط، وجود العاضد أو مجيء الحديث من وجه آخر، السلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة القادحة<sup>(3)</sup>.

وباختلال صفة من هذه الصفات يتنوع الحديث الضعيف:

(1) عبد الله بن عبد العزيز المصلح، قواعد تناول الإعجاز العلمي والطبي في السنة النبوية (ص 17-18)

(2) ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح (492/1)

(3) العراقي، شرح التبصرة والتذكرة أفية الحديث (1/177)، ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح (1/493) بتصرف.

فاختلال شرط الاتصال ينتج عنه ستة أنواع هي: المنقطع، والمعضل، والمرسل، والمعلق، والمدلس، والمرسل الخفي، واختلال شرط العدالة ينتج عنه ثلاثة أنواع هي: الموضوع، والمتروك، والمجهول. واختلال شرط الضبط ينتج عنه أربعة أنواع هي: المدرج، والمضطرب، والمقلوب، والمصحف، والمختلط.

واختلال شرط عدم الشذوذ ينتج عنه نوعان: الشاذ والمنكر، واختلال شرط عدم العلة ينتج عنه نوع واحد وهو المعلول، وفي الفروع الآتية يتم تعريف كل نوع من هذه الأنواع:

### الفرع الأول: الأنواع الناتجة عن اختلال شرط الاتصال.

من شروط صحة الحديث أن يتصل إسناده، واتصال الإسناد هو أن يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه، حتى ينتهي ذلك إلى آخره وأن يبين فيه السماع<sup>(1)</sup>؛ حتى يسلم الإسناد من السقط؛ فإذا اختل هذا الشرط ضعف الحديث، وتنوعت تسميته بحسب نوعية السقط في الإسناد، وفي ما يلي التعريف بالأنواع الناتجة عن اختلال شرط الاتصال:

### النوع الأول: المعلق<sup>(2)</sup>

اصطلاحاً: هو الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر<sup>(3)</sup> ولو إلى آخر الإسناد<sup>(4)</sup>.

(1) الزركشي، النكت (406/1)، ابن حجر، نزهة النظر (ص59)، السخاوي، فتح المغيث (28/1)

(2) لغة: اسم مفعول من علق الشيء بالشيء، ومنه، وعليه: ناطه، والعلق النشوب في الشيء يكون في جبل أو أرض أو ما أشبههما، أي أن يُناط الشيء بالشيء العالي.

ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (108/1-109) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (125/4)

(3) ابن الصلاح، علوم الحديث (ص24)

(4) ابن حجر، فتح الباري (17/1)

### النوع الثاني: المرسل<sup>(1)</sup>

اصطلاحاً: الحديث المرسل هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي فيقول التابعي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(2)</sup>.

فالمرسل هو ما سقط من آخره من بعد التابعي، مثل أن يقول التابعي سواء كان كبيراً أو صغيراً: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، أو فعل كذا، أو فُعل بحضرته كذا، أو نحو ذلك<sup>(3)</sup>.<sup>(4)</sup>

### النوع الثالث: المعضل<sup>(5)</sup>

اصطلاحاً: هو ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً<sup>(6)</sup> مع التوالي<sup>(7)</sup>.

### النوع الرابع: المنقطع<sup>(8)</sup>

اصطلاحاً: اختلف في صور الحديث المنقطع:

(1) لغة: اسم مفعول من الإرسال، وأصل كلمة "رسل" يدل على الانبعاث والامتداد، فالرسل السير السهل، وأرسل الشيء أطلقه وأهمله، والرسل من الرسل في الأمور كالتمهّل والتثبت، والإرسال: الإهمال وهو قريب من الإطلاق والتخلية. ابن فارس، مقاييس اللغة (2/392)، ابن منظور، لسان العرب (11/281-285)، الزبيدي، تاج العروس (29/72)

(2) الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص25)

(3) ابن حجر، نزهة النظر (ص82)

(4) هذا بالنسبة للمرسل عند المحدثين، أما المرسل عند الفقهاء والأصوليين فأعم من ذلك، فعندهم أن كل منقطع مرسل على أي وجه كان انقطاعه. محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث (ص88)

(5) اسم مفعول من "عضل" والعين والضاد واللام أصل واحد صحيح يدل على شدة والتواء في الأمر، مأخوذ من العضلة، وعضلت عليه أي ضيق أمره وحلت بينه وبين ما يرويه ظلماً، وقد عضل الأمر أي اشتد واستغلق.

انظر: الأزهرى، تهذيب اللغة (1/301)، الجوهري، الصحاح (5/1766)، ابن فارس، مقاييس اللغة (4/345)

(6) ابن الصلاح، علوم الحديث (ص59)

(7) ابن حجر، نزهة النظر (ص83)

(8) اسم فاعل من الانقطاع ضد الاتصال، وقطعه واقتطعه فانقطع وتقطع، فمن ذلك قطع الأعضاء، وقطع الطريق، وقطع الوصل بالهجران، وقطع الأمر فضله. ابن سيده، المحكم (1/159)، الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن (ص677)



عرفه بعض العلماء من الفقهاء وغيرهم: بأنه ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه<sup>(1)</sup>؛ أي سواء كان الانقطاع من أول الإسناد أو من آخره أو من وسطه، وسواء سقط منه راو واحد أو أكثر، وسواء كان السقوط متواليًا أو لا.

واعتبر ابن الصلاح أن هذا المذهب هو الأقرب<sup>(2)</sup>، وقال النووي: "هو الصحيح"<sup>(3)</sup>.

وعرفه بعض أهل الحديث: هو ما سقط من رواه راو واحد غير الصحابي أو قبل الصحابي<sup>(4)</sup>، وكذا إن كان السقوط باثنين أو أكثر بشرط عدم التوالي<sup>(5)</sup>.

والفرق بين التعريفين: أن التعريف الأول أعم؛ فيدخل فيه: المرسل، والمعضل، والمعلق، أما التعريف الثاني فمقيّد بقيود أخرجت هذه الأنواع الثلاثة.

#### النوع الخامس: المدلس<sup>(6)</sup>.

اصطلاحاً: التدليس إخفاء عيب في الإسناد وتحسين لظاهره<sup>(7)</sup>، ظهوره يكون سبباً في ضعفه أو انقطاعه<sup>(8)</sup>.

#### النوع السادس: المرسل الخفي

اصطلاحاً: هو الصادر من معاصر لم يلق من حدث عنه، بل بينه وبينه واسطة<sup>(9)</sup>؛ أي ما كان الإسقاط فيه صادراً ممن عرف معاصرتهم لمن روى عنه ولم يعرف لقاءه له<sup>(10)</sup>.

(1) ابن عبد البر، التمهيد (21/1)، الخطيب، الكفاية (21)

(2) ابن الصلاح، علوم الحديث (ص58)

(3) النووي، التقريب مع التدريب (235/1)

(4) العراقي، التبصرة والتذكرة شرح الألفية (215/1)، السيوطي، شرح ألفية السيوطي لأحمد شاکر (ص24)

(5) ابن حجر، نزهة النظر (ص84)

(6) اسم مفعول مشتق من الدلس والبدال واللام والسين أصل يدل على ستر وظلمة، ومنه قولهم: لا يدالس: أي لا يخادع، واندلس الشيء إذا خفي، ومن هذا أخذ التدليس في الإسناد.

ابن فارس، مقاييس اللغة (296/2)، الجوهري، الصحاح (930/3)، الأزهري، تهذيب اللغة (252/12)

(7) محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث (ص96)

(8) أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (ص203)

(9) ابن حجر، نزهة النظر (ص85)

(10) طاهر الجزائري، توجيه النظر (569/2)

## الفرع الثاني: الأنواع الناتجة عن اختلال شرط العدالة.

عدالة الراوي شرط من شروط صحة الحديث، وتعرف عدالة الراوي بالاستفاضة والشهرة؛ كأن يشتهر الراوي بالاستقامة والثقة والأمانة، أو بتنصيب معدلين على عدالته<sup>(1)</sup>، أو بتخريج من التزم الصحة في كتابه له<sup>(2)</sup>، فإذا لم يوثق الراوي ولم يُعرف حاله، أو طعن في عدالته علماء الجرح والتعديل؛ اختل شرط العدالة وتنوع الحديث الضعيف إلى أنواع وفي ما يلي التعريف بها:

### النوع الأول: الموضوع<sup>(3)</sup>.

أولاً: تعريفه: هو الحديث المختلق المصنوع<sup>(4)</sup>؛ أي أن واضعه اختلقه وصنعه، وهو المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(5)</sup>.

### ثانياً: أسباب الوضع في الحديث.

للوضع في الحديث أسباب ودوافع حملت البعض من الرواة على تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي ما يلي ذكرها:

### السبب الأول: عدم الدين

كوضع الزنادقة في الحديث لإفساد الشريعة، وإيقاع الشك فيها وفي قلوب العوام مثل ما حدث مع بعض الزنادقة- لما أيقن بقتله بسبب زندقته- قال: "والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام.." <sup>(6)</sup>.

(1) ابن الصلاح، علوم الحديث (105)، السخاوي، فتح المغيث (13/2)، السيوطي، التدريب (354/1)

(2) العراقي، التقييد والإيضاح (ص48)

(3) لغة: اسم مفعول من وضع الشيء يضعه وضعا، و الواو والضاد والعين: أصل واحد يدل على الخفض للشيء وحطه، والموضوع الملصق، يقال وضع فلان على فلان عارا إذا ألصقه به، وهو أيضا الحط والإسقاط .

ابن فارس، مقاييس اللغة (6/117)، ابن دحية، أداء ما وجب من بيان وضع الموضوعين في رجب (ص148)

(4) ابن الصلاح، علوم الحديث، (ص98)

(5) العراقي، شرح التبصرة والتذكرة (1/306)، السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (1/310).

(6) ابن الجوزي، الموضوعات (1/37)

### السبب الثاني: غلبة الجهل

كبعض المتعبدين المنتسبين إلى العبادة والزّهادة، وضعوا أحاديث في الفضائل والرغائب، ليحثوا الناس بزعمهم على الخير ويزجروهم عن الشر<sup>(1)</sup>.

### السبب الثالث: التعصب (لمذهب أو معتقد أو رأي)

كبعض المقلدين الذين يضعون أحاديث في ذم أو مدح إمام من أئمة المذاهب الفقهية، وكبعض المبتدعة<sup>(2)</sup>.

### السبب الرابع: تحقيق غرض من الأغراض الدنيوية

كالقصاص والشحاذين والتجار، وطلاب الشهرة والجاه.

- فأما القصاص والشحاذون؛ فيروون الأحاديث الموضوعة رغبة في التكسب والارتزاق، قال شعبة: "القصاص يأخذون الحديث منا شبرا فيجعلونه ذراعا"<sup>(3)</sup>.

- وأما التجار فيفعلون ذلك لتسويق بضائعهم؛ كالثناء على بعض السلع وإعطائها فوائد طيبة<sup>(4)</sup>.

وأما طلاب الشهرة؛ فهم قوم حملهم الشره ومحبة الظهور على الوضع، فجعل بعضهم لذي الإسناد الضعيف إسنادا مشهورا، وجعل بعضهم للحديث إسنادا غير إسناده المشهور ليستغرب ويطلب<sup>(5)</sup>.

- وأما طلاب الجاه فهم قوم حملهم على الوضع في الحديث؛ التقرب إلى السلاطين وكسب وُدهم<sup>(6)</sup>.

(1) انظر: ابن الجوزي، الموضوعات (41/1)، الملا علي القاري، شرح نخبه الفكر (ص448)

(2) ابن الجوزي، الموضوعات (39/1)

(3) ابن الجوزي، القصاص والذكرين، ص308، ابن عراق، تنزيه الشريعة (14/1).

(4) عمر فلاتة، الوضع في الحديث (279/1)

(5) ابن عراق، تنزيه الشريعة (15/1)

(6) انظر: ابن الجوزي، الموضوعات (78/3)، ابن عراق، تنزيه الشريعة (14/1).

ثالثا: طرق معرفة الحديث الموضوع: هناك طرق لمعرفة الحديث الموضوع منها:

1. إقرار واضعه بوضعه<sup>(1)</sup>.
2. ما يتنزل منزلة إقراره<sup>(2)</sup>، كأن يحدث بحديث عن شيخ ثم يسأل عن مولده؛ فيذكر تاريخا يعلم وفاة ذلك الشيخ قبله، ولا يوجد ذلك الحديث إلا عنده؛ فهذا لم يعترف بوضعه ولكن اعترافه بوقت مولده يتنزل منزلة إقراره بالوضع<sup>(3)</sup>.
3. أن يصرح بتكذيب راويه جمع كثير يمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب أو تقليد بعضهم بعض<sup>(4)</sup>.
4. ركافة ألفاظ الحديث وفساد معناه<sup>(5)</sup>.
5. مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة<sup>(6)</sup>.
6. أن يكون الحديث مخالفا لصريح القرآن<sup>(7)</sup>، أو مخالفا للمعقول أو مناقضا للأصول<sup>(8)</sup>.
7. أن يكون الحديث خيرا عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على نقله، يحضره الجرم الغفير ثم لا ينقله إلا واحد منهم<sup>(9)</sup>.
8. أن يتضمن الحديث الإفراط بالوعيد الشديد على الفعل المهيمن، أو الوعد العظيم على الفعل القليل<sup>(10)</sup>.

(1) كحديث فضائل القرآن اعترف بوضعه ميسرة بن عبد ربه. ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 99، السيوطي، تدريب الراوي

(2/1) 323، تنزيه الشريعة (5/1)

(2) ابن الصلاح، علوم الحديث (ص 99)

(3) زين الدين العراقي، التقييد والإيضاح (ص 132)

(4) ابن عراق، تنزيه الشريعة (64/1)

(5) ابن القيم، المنار المنيف (ص 50)

(6) المصدر نفسه (ص 56-57)

(7) المصدر نفسه (ص 80).

(8) ابن الجوزي، الموضوعات (105/1-106)

(9) الخطيب، الكفاية في علم الرواية (ص 17)

(10) السيوطي، تدريب الراوي (326/1)

9. أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطريقة<sup>(1)</sup> أشبه وأليق<sup>(2)</sup>، كقولهم: «الهِرَيْسَةُ تَشُدُّ الظَّهْرَ»<sup>(3)</sup>، وقولهم: «الْجُبْنُ دَاءٌ وَالْجَوْزُ دَاءٌ فَإِذَا اجْتَمَعَا صَارَا شِفَائَيْنِ»<sup>(4)</sup>.

رابعاً: حكم روايته والاحتجاج به، وحكم الكذب في الحديث.

أ- حكم روايته:

اتفق العلماء على تحريم رواية الحديث الموضوع<sup>(5)</sup>، ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه<sup>(6)</sup>، سواء كان في الحلال والحرام أو القصص أو الفضائل أو الترغيب

(1) الطريقة هي السيرة المختصة بالسالكين إلى الله تعالى من قطع المنازل والترقي في المقامات. والطريقة: هم المتصوفة.

الجرجاني، التعريفات (ص141)

(2) ابن القيم، المنار المنيف (ص64)

(3) أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (44/4)، وابن عدي في "الكامل" (327/7)، وابن الجوزي في الموضوعات (17/3) من طريق محمد بن الحجاج عن عبد الملك بن عمير عن ربعي بن خراش عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أَطْعَمَنِي جَبْرِيلُ الْهِرَيْسَةَ لِيَشُدَّ ظَهْرِي لِقِيَامِ اللَّيْلِ»

قال ابن الجوزي في باب فضل الهريسة: "فيه عن حذيفة، ومعاذ، وابن عباس، وجابر بن سمرة، وأبي هريرة؛ وضعه محمد بن الحجاج وكل الطرق تدور عليه، إلا طريق ابن عباس فإن فيه نكشلة قال ابن راهويه: كان كذاباً، وفيه سلام متروك الحديث، ونحن نظن أن أحدهما سرقه من محمد بن الحجاج وركب له إسناداً، ومحمد بن الحجاج قال ابن معين: كذاب خبيث، وكذلك طريق أبي هريرة سرقه إبراهيم بن محمد وركب له إسناداً، قال الأزدي: إبراهيم بن محمد ساقط". انظر: ابن الجوزي، الموضوعات (16/3) وقال العقيلي بعد تخريجه لأحاديث محمد بن الحجاج: "هذا حديث باطل لا يتابع عليه إلا من هو مثله أو دونه".

العقيلي، الضعفاء (44/4)

وقال ابن عدي: "محمد بن الحجاج أحاديثه موضوعة لا أصل لها". ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (326/7)

وقال الدار قطني: "محمد بن الحجاج كان من أهل واسط وهو صاحب الهريسة". الدار قطني، سؤلات البرقاني (ص63)

(4) رواه أبو نعيم في "الطب النبوي" (2/693 رقم 769) والخطيب في "تاريخ بغداد" (8/415 رقم 2499) وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (175/54)، وابن الجوزي في الموضوعات (296-295/2) من طرق عن أمير المؤمنين المأمون، عن أبيه هارون الرشيد، عن أبيه المهدي، عن أبيه المهدي، عن أبيه، عن جده، عن ابن عباس مرفوعاً.

قال الخطيب بعد تخريجه للحديث: "في سنده القزويني مجهول، والهاشمي ذهب الحديث متهم بالوضع"، قال ابن حجر: "محمد بن بريدة الهاشمي: حديث الجبن من موضوعاته"، وقال الشوكاني: "له طرق كثيرة لا تقوم الحجة بشيء منها".

انظر: تاريخ بغداد (8/415)، لسان الميزان (5/409)، الفوائد المجموعة (ص164)

(5) ابن حجر، نزهة النظر (ص91)

(6) ابن الصلاح، علوم الحديث (ص98)

والترهيب وغير ذلك<sup>(1)</sup>؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ كَأَحَدِ الْكَاذِبِينَ»<sup>(2)</sup>.

#### ب - حكم الاحتجاج به:

وأما الاحتجاج بالأحاديث الموضوعة فأشد حرمة، قال ابن دحية<sup>(3)</sup>: "وأما الاستدلال بالموضوعات والغرائب والأفراد من رواية الكذبة والمجروحين فحاشا وكلا أن نرجع إلى قولهم أو نقلدهم في فعلهم، لأنه أمرنا بقبول شهادة العدل دون غيره. قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنِ جَاءَهُمْ فَاسِقٌ بِنِيَا فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَيَّ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾<sup>(4)</sup> الحجرات/6

وثبت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - باتفاق أنه قال: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(4)</sup><sup>(5)</sup>.

#### ت - حكم الكذب في الحديث:

أجمع جمهور العلماء على أن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم محرم، وهو من أكبر الكبائر<sup>(6)</sup>، ولما للكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من إفساد الشريعة وإبطال الدين؛ ذهب غير واحد من أهل العلم إلى أن من تعمد الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لا تقبل روايته أبدا وإن تاب، وحسنت توبته<sup>(7)</sup>.

(1) السخاوي، فتح المغيث (311/1)، الصنعاني، توضيح الأفكار (53/2)

(2) رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه (8/1)، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين، من رواية سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة.

(3) ابن دحية هو: أبو الخطاب عمر بن حسن بن علي بن الجميل الكلبي الداني ثم السبتي، الحافظ اللغوي الظاهري المذهب، روى عن: ابن فرحون، وابن الجدد، وابن بشكوال، والبوصيري والصيدلاني وغيرهم، سمع منه: الدبشي، وأبو عمرو ابن الصلاح، من مؤلفاته: إعلام النص المبين في المفاضلة بين أهل صفين، وأداء ما وجب في بينان وضع الوضاعين في رجب، توفي سنة ثلاث وثلاثين وستمائة. الذهبي، العبر في خبر من غير (217/3)، تاريخ الإسلام ((158/46)).

(4) أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح" (33/1 رقم 108) كتاب العلم، باب إثم من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأخرجه مسلم في مقدمة "المسند الصحيح" (10/1) باب التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، من رواية الصحابي أنس بن مالك، والحديث صحيح ومتواتر رواه الكثير من الصحابة، وأخرجه أصحاب الصحاح السنن والمسانيد.

(5) ابن دحية، أداء ما وجب (ص 66).

(6) النووي، شرح صحيح مسلم (70/1)

(7) العراقي، شرح التبصرة والتذكرة (360/1)

النوع الثاني: المتروك<sup>(1)</sup>.

اصطلاحاً: "هو الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب"<sup>(2)</sup>.

النوع الثالث: المجهول<sup>(3)</sup>.

اصطلاحاً: ويقصد بالجهالة عدم معرفة الراوي بأن لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح معين<sup>(4)</sup>.

وعدم المعرفة بالراوي تكون إما بجهل حاله<sup>(5)</sup>، أو عينه<sup>(6)</sup>، أو ذاته<sup>(7)</sup>.

الفرع الثالث: الأنواع الناتجة عن اختلال شرط الضبط.

يضبط الراوي حديثه عن طريق الحفظ في الصدر أو في الكتاب؛ لذلك يشترط في الراوي أن يكون حافظاً لما يرويه إن حدث من حفظه، وضابطاً لكتابه إن حدث منه<sup>(8)</sup>، وإذا اختل ضبط الراوي ضعف حديثه وتنوع أنواعاً على حسب الخطأ الذي وقع فيه، وفي ما يلي التعريف بهذه الأنواع:

(1) لغة: اسم مفعول من الترك، والترك التخلية عن الشيء، والترك ودعك الشيء. ابن فارس، مقاييس اللغة (345)، ابن سيده، المحكم (776/6) مادة "وهم"

(2) ابن حجر، النخبة وشرحها نزهة النظر (ص91)

(3) لغة: الجهل نقيض العلم، والجهالة أن يفعل فعلاً بغير علم، والأرض المجهولة التي لا يُهتدى بها، لا أعلام بها ولا جبال، والجهل هو خلو النفس من العلم الأزهرى، تهذيب اللغة (37/6)، الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن (ص209)

(4) ابن حجر، نزهة النظر (ص88)

(5) هو من روى عنه اثنان فأكثر ولم يعرف حاله؛ أي لم يوثق ابن القطان. بيان الوهم والإيهام (90/3)، ابن حجر، نزهة النظر (ص102)

(6) هو: كل من لم يعرفه العلماء، ولا يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد الخطيب، الكفاية (ص88) ابن حجر، نزهة النظر (ص101)

(7) هو: الراوي الذي لم يصرح باسمه أو بما يدل عليه. عبد الكريم الخضير، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به (180)

(8) ابن الصلاح، علوم الحديث (ص104)

### النوع الأول: المدرج<sup>(1)</sup>.

اصطلاحاً: الحديث المدرج هو ما كانت فيه زيادة ليست منه<sup>(2)</sup>، ويقع الإدراج في الحديث لبيان أو استنباط حكم شرعي، أو لشرح كلمة غريبة في الحديث<sup>(3)</sup>.

### النوع الثاني: المقلوب<sup>(4)</sup>.

اصطلاحاً: هو الحديث الذي أبدل في سنده أو متنه لفظ بآخر بتقديم أو تأخير ونحوه<sup>(5)</sup>، أو جعل إسناد لمتن آخر، وتغيير إسناد بإسناد<sup>(6)</sup> سهواً أو عمداً<sup>(7)</sup>.

### النوع الثالث: المضطرب<sup>(8)</sup>.

اصطلاحاً: هو الحديث الذي يُروى على أوجه مختلفة متقاربة<sup>(9)</sup>، ومتقاومة لم تصح؛ في متنه أو سنده، من راو أو أكثر<sup>(10)</sup> " (11) ".

(1) لغة: اسم مفعول من درج الشيء يدرجه درجاً، طواه وأدخله، وأدرج الميت في الكفن والقبر أدخله.

الأزهري، تهذيب اللغة (339/10)، الزبيدي، تاج العروس (555/5) مادة "درج"

(2) أحمد شاكر، شرح ألفية السوطي (ص59)

(3) السخاوي، فتح المغيب (308/1)، السيوطي، تدريب الراوي (322/1)، الملا علي القاري، شرح نخبه الفكر (ص474)

(4) لغة: اسم مفعول من القلب، أي ردّ شيء من جهة إلى جهة، وتقليب الشيء: تغييره من حال إلى حال.

ابن فارس، مقاييس اللغة (17/5) مادة "قلب"، الراغب الأصفهاني، مفردات القرآن (ص681-682)

(5) ابن حجر، نزهة النظر (ص94)

(6) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح (299/2)

(7) السخاوي، فتح المغيب (335/1)

(8) لغة: اسم فاعل من الاضطراب، يقال اضطرب الحبل بين القوم؛ إذا اختلفت كلمتهم. الأزهري، تهذيب اللغة (17/12)

(9) النووي، التقريب مع التدريب للسيوطي (318/1)

(10) برهان الدين الجعبري، رسوم التحديث في علوم الحديث (ص85)، ابن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث

(ص52)

(11) معنى ذلك أن المضطرب هو الذي يُروى على أوجه مختلفة، متدافعة، متفاوتة، على التساوي في الاختلاف، بحيث لا يمكن

الجمع بينها، ولا الترجيح فيها.

السخاوي، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (199)، والتوضيح الأجر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر (ص55)



النوع الرابع: المصحّف<sup>(1)</sup>.

اصطلاحاً: التصحيف هو تغيير أو تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها<sup>(2)</sup>.

النوع الخامس: المختلط<sup>(3)</sup>.

اصطلاحاً: هو فساد العقل وعدم انتظام الأقوال، إما بخرف أو مرض أو عرض من موت ابن، وسرقة مال أو ذهاب كتب أو احتراقها<sup>(4)</sup>، ويقبل من حديث المختلط ما ثبت أنه حدث به قبل الاختلاط، ولا يقبل ما ثبت أنه حدث به بعد الاختلاط، أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده<sup>(5)</sup>.

وبعد الانتهاء من تعريف الأنواع الناتجة عن اختلال شرط الضبط نأتي إلى تعريف الأنواع الناتجة عن اختلال شرط عدم الشذوذ:

الفرع الرابع: الأنواع الناتجة عن اختلال شرط عدم الشذوذ.

ينتج عن اختلال شرط الشذوذ؛ نوعان من الحديث الضعيف وهما المنكر والشاذ، وفي ما يلي التعريف بكل نوع:

(1) لغة: اسم مفعول من التصحيف وهو الخطأ في الصحيفة، والذي يروي الخطأ على قراءة الصحف هو المصحّف والصّحفي

الجوهري، الصحاح (4/1384)، الأزهرى، تهذيب اللغة (4/149)

(2) السخاوي، فتح المغيث (4/47)

(3) لغة: المختلط من الاختلاط، تقول خلطت الشيء بغيره فاختلف، واختلف عقل الرجل فهو مختلط إذا تغير، واختلف فلان أي

فسد عقله، والتخليط في الأمر الإفساد فيه. الأزهرى، تهذيب اللغة (7/109)، الجوهري، الصحاح (3/1124)

(4) السخاوي، فتح المغيث (4/366)

(5) ابن الصلاح، علوم الحديث (ص392)، العراقي، شرح التبصرة والتذكرة (2/329)

## تعريف الحديث المنكر<sup>(1)</sup> والشاذ<sup>(2)</sup>.

اصطلاحاً: اختلف علماء الحديث في تعريف الحديث الشاذ<sup>(3)</sup> والمنكر<sup>(4)</sup>، لذلك سأكتفي بتعريف الحافظ ابن الصلاح الذي عرّف الشاذ بمعنى المنكر فقال: "الشاذ المردود قسماً: أحدهما الحديث الفرد المخالف، والثاني الفرد الذي ليس في روايه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف"<sup>(5)</sup>.

وبعد الانتهاء من تعريف الحديث المنكر والشاذ؛ نأتي إلى تعريف الحديث المعلول:

## الفرع الخامس: النوع الناتج عن اختلال شرط عدم العلة.

ينتج عن اختلال شرط عدم العلة الحديث المعلول<sup>(6)</sup>، وفي ما يلي تعريفه:

(1) المنكر: نكر الشيء وأنكره: لم يقبله قلبه ولم يعترف به لسانه، والمنكر كل فعل تحكم العقول الصحيحة بقبحه.

ابن فارس، مقاييس اللغة (109/10)، الراغب الأصفهاني، مفردات القرآن (ص823)

(2) الشاذ: اسم مفعول من شذ بمعنى الانفراد والمفارقة، وشذ الشيء يشذُّ شذوذاً: انفرد عن الجمهور .

ابن فارس، مقاييس اللغة (3/180) الجوهرى، الصحاح (2/565)

(3) عرفه الإمام الشافعي فقال: "ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس"، وعرفه الحاكم فقال: "فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة"، وعرفه أبو يعلى الخليلي فقال: "الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به ثقة أو غيره؛ فما كان عن غير ثقة فمترك لا يقبل، وما كان عن ثقة توقف فيه ولا يحتج به"

انظر: الحاكم، معرفة علوم الحديث (119)، أبو يعلى الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (1/176)

(4) عرفه الحافظ البردبجي فقال: "هو الحديث الذي يتفرد به الرجل ولا يعرف من غيره روايته لا من الوجه الذي رواه عنه ولا من وجه آخر"، وعرفه الحافظ الذهبي فقال: "هو ما انفرد الراوي الضعيف به، وقد يعد مفرد الصدوق منكراً".

ابن الصلاح، علوم الحديث (ص80)، الذهبي، الموقظة (42)

(5) ابن الصلاح، علوم الحديث (ص79-80)

(6) لغة: اسم مفعول من علّ يعلّ واعتلّ أي مرض فهو عليل، وعلّله بالشيء لهاه به، وعلّ الشيء فهو معلول، وأعلّ الله فهو معلّ وعليل وهذه علته: أي سببه. الجوهرى، الصحاح (5/1773) مادة "علل"، الفيروزبادي، القاموس المحيط (ص1035)

اصطلاحاً: الحديث المعلل هو الذي اطلع فيه على علة تقدر في صحته مع أن ظاهره السلامة منها<sup>(1)</sup>، والعلة عبارة عن خطأ أو وهم يطلع عليه بالقرائن الدالة على وهم الراوي؛ من وصل مرسل أو منقطع أو إدخال حديث في حديث أو نحو ذلك من الأشياء القادحة<sup>(2)</sup>.

وبعد الانتهاء من تعريف أنواع الحديث الضعيف، يتبين لنا أن هذه الأنواع متفاوتة الضعف، ويمكن حصر ذلك التفاوت في ثلاثة أقسام:

**الأول:** الحديث الموضوع وهو شر أقسام الضعيف.

**الثاني:** أخف من سابقه قليلاً لكنه شديد الضعف وهو الذي لا ينجر أو لا يتقوى؛ مثل الحديث المتروك، والمنكر، والشاذ، والمعلول.

**الثالث:** ما كان ضعفه يسيراً وهو الذي ينجر بمثله؛ مثل الحديث المرسل، والمدلس إذا لم يعرف المحذوف منه، ومجهول الحال أو المستور، والمختلط، والمنقطع انقطاعاً خفيفاً<sup>(3)</sup>.

لذلك اتفق علماء الحديث على عدم الاحتجاج بأحاديث القسم الأول والثاني، واختلفت مذاهبهم حول الاحتجاج بأحاديث القسم الثالث، وفي المطلب الآتي عرض لهذه المذاهب:

**المطلب الثاني: حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف.**

اتفق العلماء على عدم الاحتجاج بالحديث الضعيف في مسائل العقيدة، لكنهم اختلفوا في الاحتجاج به في الأحكام وفضائل الأعمال؛ فمنهم من شدد ومنع من الاحتجاج به مطلقاً، ومنهم من أجاز الاحتجاج به في الأحكام وفضائل الأعمال لكن بشروط، ومنهم من شدد ومنع من الاحتجاج به في الأحكام؛ وأجاز العمل به في فضائل الأعمال بشروط، وفي ما يلي تفصيل ذلك:

(1) ابن الصلاح، علوم الحديث (ص90)

(2) ابن حجر، نزهة النظر (92)

(3) انظر: ابن الصلاح، علوم الحديث (ص34)، ابن حجر، نزهة النظر (ص105)

- **الرأي الأول:** ذهب بعض العلماء<sup>(1)</sup> إلى جواز العمل بالحديث الضعيف في الأحكام المتعلقة بالحلال والحرام والفرض والواجب والمستحب وغيرها من الأحكام الشرعية، وفي الفضائل والترغيب والترهيب والقصص وغيرها، بشرطين:
  - 1- أن يكون ضعفه غير شديد، لأن شديد الضعف متفق على عدم الاحتجاج به.
  - 2- أن لا يوجد في الباب غيره، ولم يكن ثم ما يعارضه<sup>(2)</sup>.
 وحثتهم أن الحديث الضعيف لما كان محتملاً للإصابة ولم يعارضه شيء؛ فإن هذا يقوي جانب الإصابة في روايته فيعمل به<sup>(3)</sup>.

- **الرأي الثاني:** ذهب عدد من العلماء<sup>(4)</sup> إلى عدم جواز الأخذ بالضعيف في أي نوع كان؛ فلا يعمل به مطلقاً لا في الأحكام ولا في غيرها.
 ووجهة نظر هذا المذهب أن الحديث الضعيف إنما يفيد الظن المرجوح، بلا خلاف بين العلماء، وإذا كان كذلك، فكيف يقال بجواز العمل به؟<sup>(5)</sup>.

- **الرأي الثالث:** يرى أصحاب هذا الرأي<sup>(6)</sup> أن الحديث الضعيف لا يعمل به في الأحكام كالحلال والحرام ويعمل به في فضائل الأعمال والمواعظ والقصص والترغيب والترهيب،

(1) منهم: الأئمة الأربعة، والإمام أبو داود. انظر: ابن منده، رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار (ص73)،  
 الماوردي، الحاوي (5/158)، ابن القيم، إعلام الموقعين (1/61)، الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح (2/313)،  
 السخاوي، فتح المغيث (1/350)، ابن الصلاح، علوم الحديث (ص37)، الألباني، صحيح الجامع الصغير (1/50)  
 (2) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح (2/314-317)، السخاوي، القول البديع في الصلاة على الحبيب (ص255)  
 (3) نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث (ص291)  
 (4) منهم: الإمام مسلم بن الحجاج، والإمام ابن حبان، والإمام ابن حزم، والشيخ الألباني. انظر: مسلم بن الحجاج، مقدمة  
 صحيح مسلم (1/8)، ابن حبان، المجروحين (2/72)، ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام (1/630)  
 (5) الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته (ص50)  
 (6) منهم: الإمام سفيان الثوري، والإمام سفيان بن عيينة، والإمام عبد الرحمن بن مهدي، والإمام يحيى بن معين. انظر أقوالهم: ابن  
 أبي حاتم، الجرح والتعديل (1/41)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (1/474)، الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي آداب السامع  
 (2/91)، الحاكم، المستدرک (1/666)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (8/46)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (1/474)

ونسب هذا الرأي إلى جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم<sup>(1)</sup>، وحكى الاتفاق عليه بين العلماء الإمام النووي<sup>(2)</sup>.

وحجتهم هي أن الحديث الضعيف إن كان صحيحاً في نفس الأمر فقد أعطي حقه من العمل به، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق للغير<sup>(3)</sup>.

واشترط أصحاب هذا الرأي للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ثلاثة شروط هي:

1. أن يكون ضعفه غير شديد، فيخرج من انفراد من الكذابين والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه.
2. أن يكون مندرجاً تحت أصل عام معمول به؛ فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً.
3. أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته لثلاً، ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله، بل يعتقد الاحتياط<sup>(4)</sup>.

#### • مناقشة الآراء:

أما بالنسبة للرأي الأول المنسوب إلى الأئمة الأربعة وغيرهم من الفقهاء، وهو احتجاجهم بالمرسل أو المنقطع مع أنهما من قسم الضعيف؛ فيجاب عليه بأن الإمام الشافعي لم يكن متساهلاً في الاحتجاج بالمراسيل؛ فهو لا يحتج إلا بمرسل كبار التابعين إذا أسند من جهة أخرى، أو يُرسل من جهة أخرى، أو يقول به بعض الصحابة، أو عوام العلماء<sup>(5)</sup>.

أما الإمام أحمد فقد كان أكثر تشدداً في الاحتجاج بالمرسل؛ لأنه لم يصحح المرسل مطلقاً، ولا ضعفه مطلقاً، وإنما ضعف مراسيل من يأخذ عن غير ثقة<sup>(6)</sup>.

(1) النووي، الأذكار (ص8)

(2) النووي، المجموع شرح المذهب (304/5)

(3) ابن حجر الهيتمي، الفتح المبين بشرح الأربعين (ص109)

(4) السخاوي، القول البدیع (ص255)، السيوطي، تدريب الراوي (351/1)

(5) الشافعي، الرسالة (ص461)

(6) ابن رجب الحنلي، شرح علل الترمذي (552/1)

وكذلك الإمام مالك فإنه لا يقبل إلا مراسيل أهل المدينة<sup>(1)</sup>.

أما الرأي الثالث وهو الرأي المنسوب إلى جمهور العلماء والقائل: بجواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال بشروط؛ فالناظر في تلك الشروط يجدها دقيقة وهامة؛ لكنها نظرية وصعبة التطبيق بالنسبة إلى عامة الناس؛ وإلى هذا ذهب الشيخ ناصر الدين الألباني-رحمه الله- بقوله: "هذه شروط دقيقة وهامة جدا، لو التزمها العاملون بالأحاديث الضعيفة، لكانت النتيجة أن تُضيق دائرة العمل بها، أو تلغى من أصلها، وبيانه من ثلاثة وجوه:

أولاً: فالشرط الأول وهو "أن يكون الضعف غير شديد"؛ يدل على وجوب معرفة حال الحديث الذي يريد أحدهم أن يعمل به؛ لكي يتجنب العمل به إذا كان شديد الضعف، وهذه المعرفة مما يصعب الوقوف عليها من جماهير الناس... من أجل ذلك تجد المبتلين بالعمل بالأحاديث الضعيفة قد خالفوا هذا الشرط مخالفة صريحة.

ثانياً: أنه يلزم من الشرط الثاني: "أن يكون مندرجاً تحت أصل عام..."؛ أن العمل في الحقيقة ليس بالحديث الضعيف، وإنما بالأصل العام، والعمل به وارد، ووجد الحديث الضعيف أو لم يوجد؛ فثبت أن العمل بهذا الشرط شكلي، غير حقيقي.

ثالثاً: إن الشرط الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته...؛ يلتقي مع الشرط الأول في ضرورة معرفة ضعف الحديث، لكي لا يعتقد ثبوته"<sup>(2)</sup>.

ومن خلال مناقشة هذا الرأي يظهر ضعف أدلة القائلين به؛ لعدم قدرة عوام الناس على ضبط المعنى الحقيقي للحديث الضعيف الذي أراده النقاد، ولصعوبة تطبيق تلك الشروط.

**الرأي المختار:** بعد عرض آراء العلماء حول الاحتجاج بالحديث الضعيف، يترجح الرأي الثاني، وهو عدم الأخذ بالحديث الضعيف مطلقاً لما يلي:

1- لأن هذا القول أقرب إلى الحيطة، وأبعد من احتمالات التأميم والوقوع في أن ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل.

(1) ابن العربي، عارضة الأحوذى (246/1)

(2) الألباني، مقدمة صحيح الجامع وزيادته (56-53/1)

- 2- لأن العمل بالحديث الضعيف أدى إلى انتشار مفسد كثيرة؛ فلا بد من رد الحديث الضعيف وعدم الاحتجاج به، درءاً للفتنة وسداً للذريعة.
- 3- لأن الله سبحانه وتعالى قد أكمل الدين، وفي القرآن الكريم والسنة الصحيحة ما يغني عن الاحتجاج بالحديث الضعيف.
- 4- لأن من أجازوا العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، قد تجاوزوا ذلك إلى الأحكام؛ فأثبتوا الاستحباب بالأحاديث الواهية<sup>(1)</sup>.

المبحث الثالث: التعريف بزغلول النجار وكتابه الإعجاز العلمي في السنة النبوية.

المطلب الأول: التعريف بزغلول النجار.

#### 1. اسمه ونسبه ومولده وبلده:

هو زغلول راغب محمد النجار، ولد في يوم 17 نوفمبر 1933م بقرية مشال، بمركز بسيون بمحافظة الغربية بمصر، ترعرع زغلول النجار في عائلة مسلمة؛ فكان جده إمام القرية وكان والده من حفظة القرآن<sup>(2)</sup>.

#### 2. مساره العلمي:

بدأ مساره العلمي بحفظ القرآن الكريم، فحفظه في صغره على يد والده، وبعد إتمامه لحفظ القرآن انتقل بصحبة والده إلى القاهرة والتحق بإحدى المدارس الابتدائية وهو في سن التاسعة. وأتم دراسته الابتدائية، والتحق بمدرسة شبرا الثانوية في عام 1946م، وكان من الأوائل، ثم التحق بكلية العلوم بجامعة القاهرة عام 1951م، وتخرج منها عام 1955م حاصلاً على درجة بكالوريوس العلوم بمرتبة الشرف؛ فمنحته الجامعة جائزة بركة للجيولوجيا، وكان أول الحاصلين عليها. وسافر إلى إنجلترا وحصل على درجة الدكتوراه في علوم الأرض من جامعة "ويلز" ببريطانيا عام 1963م، ومنحته الجامعة درجة زمالتها فيما بعد الدكتوراه، كما حصل على منحة علمية للأبحاث فيما بعد الدكتوراه.

(1) فؤاد أحمد زمري، القول المنيف في حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف (ص59-64)

(2) انظر: زغلول النجار، من آيات الإعجاز العلمي: السماء في القرآن الكريم (ص5)

وحصل على الأستاذية "درجة بروفييسور" سنة 1972م<sup>(1)</sup>.

### 3. الوظائف التي شغلها:

تولى الدكتور زغلول النجار عددا من الوظائف والمشاريع، فعمل بشركة صحاري للبتترول لمدة خمسة أشهر، ثم بالمركز القومي للبحوث بالقاهرة لمدة خمسة أشهر أخرى، ثم انضم إلى منجم الفوسفات بوادي النيل لمدة ستة أشهر، وعمل بمناجم الذهب بصحراء مصر الشرقية، وبمشروع الفحم بشبه جزيرة سيناء.

وعين بمناصب مختلفة في عدد من الجامعات العربية والأجنبية منها: جامعة عين شمس بمصر، وجامعة الملك سعود بالرياض، وجامعة ويلز ببريطانيا، وجامعة الملك فهد للبتترول والمعادن، وجامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية<sup>(2)</sup>.

### 4. الجوائز العلمية التي تحصل عليها.

- تحصل على جائزة أفضل البحوث المقدمة لمؤتمر البترول العربي سنة 1970م.
- وجائزة مسابقة التوجيهية، وزارة التربية والتعليم بمصر (1951 م).
- وجائزة بركة لعلوم الأرض جامعة القاهرة (1955 م) وكان أول الحاصلين عليها.
- ودرجة زمالة جامعة ويلز - بريطانيا سنة 1963 م.
- وجائزة أفضل البحوث المقدمة لمؤتمر الأحافير الدقيقة الطافية بكل من: (جنيف - سويسرا عام 1967 م)، و(روما - إيطاليا 1970 م)<sup>(3)</sup>.

### 5- نشاطاته العلمية والأكاديمية.

- أشرف على أكثر من خمسة وأربعين رسالة علمية للحصول على درجة درجتي الماجستير والدكتوراه، في العديد من الجامعات العربية والأجنبية.
- اختير عضوا في العديد من الجمعيات والهيئات العلمية المحلية والعالمية، وهو عضو في هيئة تحرير العديد من الدوريات العلمية، وعضو مؤسس للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية وعضو

(1) انظر: المرجع نفسه (ص5)، وموقع موسوعة الإخوان المسلمين: [www.ikwanwiki.com/index.php?title=](http://www.ikwanwiki.com/index.php?title=)

(2) موقع موسوعة الإخوان المسلمين.

(3) انظر: موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا زغلول - النجار [ar.wikipedia.org/wiki/](http://ar.wikipedia.org/wiki/)



مجلس إدارتها، وعضو مجلس أمناء الهيئة الإسلامية للإعلام-لندن- بريطانيا، وعضو هيئة تحكيم جائزة اليابان الدولية للعلوم.

- عضو مؤسس للهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنة النبوية، (رابطة العالم الإسلامي - مكة)، وعضو مجلس إدارتها<sup>(1)</sup>.

5. رحلاته.

رحل إلى معظم دول العالم محاضراً عن الإسلام وقضايا المسلمين المختلفة، وخاصة قضية الإعجاز العلمي في القرآن والسنة النبوية، امتدت رحلاته من كندا شمالاً إلى أستراليا وجنوب أفريقيا جنوباً، ومن الأمريكتين غرباً إلى أواسط آسيا شرقاً<sup>(2)</sup>.

6. إنتاجه العلمي والثقافي.

- له أكثر من مائة وخمسين بحثاً ومقالاتاً علمياً منشوراً، وخمسة وأربعين كتاباً منشوراً باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية.

- يكتب مقال أسبوعي بجريدة الأهرام المصرية عن الإعجاز العلمي في القرآن الكريم، تحت عنوان ( من أسرار القرآن) صدر منه أكثر من مائتين وخمسين مقالة.

- كتب أكثر من ستين مقالة عن الإعجاز العلمي في الحديث النبوي الشريف نشرته جريدة الأهرام المصرية خلال رمضان 1422هـ - 1424هـ، وتم نشرها في كتاب من جزئين، تمت ترجمته إلى اللغة الإنجليزية<sup>(3)</sup>.

● ذكر بعض مؤلفاته الخاصة بالإعجاز العلمي:

- المدخل إلى دراسة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، دار المعرفة، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، سنة: 1433هـ (2012م).

- في نور القرآن الكريم: تأملات في كتاب الله، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة: 2010م.

(1) انظر: موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا زغلول- النجار/ar.wikipedia.org/wiki/

(2) الموقع نفسه.

(3) الموقع نفسه.

- قضية الإعجاز العلمي للقرآن وضوابط التعامل معها، نُهضة مصر، الطبعة الأولى، سنة 2006م.
  - من آيات الإعجاز العلمي: الحيوان في القرآن الكريم، والأرض في القرآن الكريم، والسماء في القرآن الكريم، الإنسان من الميلاد إلى البعث في القرآن الكريم، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2006م.
  - الإعجاز العلمي في السنة النبوية، نُهضة مصر، الجزء الأول، الطبعة التاسعة، سنة 2006م، الجزء الثاني، الطبعة السابعة، سنة 2006م، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، سنة 2006م.
7. البرامج التلفزيونية التي شارك فيها.

شارك الدكتور زغلول النجار في عدد من البرامج التلفزيونية منها:

- برنامج "الإعجاز الاجتماعي في القرآن والسنة" بث على قناة إقرأ سنة 1429هـ.
- برنامج "الشريعة والحياة"، تناول "قضية الإعجاز العلمي في القرآن"، بث سنة 2001م.
- حصة "أفلا تعقلون" بثت على قناة إقرأ سنة 2010م<sup>(1)</sup>.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب الإعجاز العلمي في السنة النبوية.

الفرع الأول: وصف الكتاب والمقدمة.

### 1. وصف الكتاب:

عنون المؤلف الدكتور زغلول النجار كتابه ب: "الإعجاز العلمي في السنة النبوية"، وطبع الكتاب في ثلاثة أجزاء صغيرة الحجم، وبلغت الأحاديث المدروسة في الكتاب ثلاثاً وسبعين حديثاً. افتتح المؤلف أجزاء الكتاب الثلاثة بمقدمة ذكر فيها أهمية الإعجاز العلمي والهدف منه، وذكر سبب اختياره لهذا الموضوع، وختتم كل جزء بفهرس للموضوعات، ويُعنون لكل موضوع بطرف الحديث الذي سيتعرض لشرحه.

(1) انظر: موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا زغلول - النجار/ ar.wikipedia.org/wiki

## 2. وصف المقدمة:

بدأ المؤلف المقدمة بالحديث عن دور الرسل في هداية البشرية، وعرف بالعتيدة الصالحة، وتحدث عن الكتب السماوية التي تعرضت للضياع والتحريف والتبديل مثل التوراة والإنجيل، كما تحدث عن النعمة التي من الله بها على البشرية وهي حفظ القرآن الكريم من التحريف، وذلك لأن وحي السماء قد انقطع فكان لا بد من حفظ هذه الرسالة الخاتمة<sup>(1)</sup>.

ويؤكد الدكتور زغلول النجار أن الحقائق والإشارات الكونية المذكورة في كتاب الله وسنة رسوله؛ لم تأت للإخبار العلمي المباشر؛ لأن الكسب العلمي قد ترك للإنسان جيلاً بعد جيل، ويرى أن الاهتمام بتحقيق تلك الإشارات وتقديمها إلى الناس؛ سيكون من أنجح وسائل الدعوة إلى الله<sup>(2)</sup>.

وتحدث عن منهجه في التعامل مع الأحاديث أو الآيات الكونية فقال: "ونحن في استعراضنا للآيات الكونية الواردة في كل من كتاب الله، وأحاديث رسوله صلى الله عليه وسلم، نحتاج إلى فهمها فهماً دقيقاً في إطار اللغة العربية، ودلالات ألفاظها، وأساليب التعبير فيها، وفي ضوء أسباب النزول أو سياق الحديث النبوي الشريف وأسباب وروده، وفي أنوار النصوص النبوية الأخرى، وفي إطار المبادئ العامة والمقاصد الكلية للإسلام، بالإضافة إلى توظيف كل ما هو قطعي وثابت من المعارف العلمية في المجال الذي نتحدث عنه الآية القرآنية أو يشير إليه الحديث النبوي الشريف"<sup>(3)</sup>.

وذكر المؤلف الجهود التي قام بها علماء الحديث في غربلة الأحاديث، وصرح بأن الأحاديث الضعيفة لا يؤخذ بها، فقال: "مع تسليمنا بأن هناك من الأحاديث: الضعيف، والغريب، والموضوع، والمضطرب، والشاذ... وغيرها من الأحاديث التي لا يؤخذ بها، والتي قال علماء الحديث بغربلتها غربلة دقيقة في تصنيفهم لها بصورة لم تتوافر لعلم من العلوم"<sup>(4)</sup>.

(1) الإعجاز العلمي في السنة النبوية (3/1-9) بتصرف.

(2) المرجع نفسه (10/1) بتصرف.

(3) الإعجاز العلمي في السنة النبوية (12/1)

(4) الإعجاز العلمي في السنة النبوية (17/1)

لكنه اعتبر الدقة العلمية الواردة في الحديث، قرينة من القرائن التي تجبر ضعف السند؛ فقال في آخر مقدمة الجزء الثالث: "بعض الأحاديث التي قد يكون في سندها شيء من الضعف، فإن الدقة العلمية الواردة فيها قد تجبر هذا الضعف؛ ما لم تكن هناك مخالفات أخرى ( شرعية، أو لغوية، أو تاريخية أو غير ذلك)، ومن هنا كانت الدقة العلمية الواردة في الحديث النبوي إحدى القرائن لتصنيفه، ورفع السند إذا كان أحد الرواة فيه شيء من الجرح؛ لأن ذلك لا يطعن في صحة الحديث ما دام مضمونه العلمي صحيحاً"<sup>(1)</sup>.

كما ذكر السبب الذي دفعه للكتابة في موضوع الإعجاز العلمي في السنة النبوية؛ وذلك للرد على تلك الشبهات التي أثارها المستشرقون للتشكيك في حجية السنة النبوية فقال: "وردا لهذه الدعوة الباطلة المشبوهة اخترت في هذا الكتيب عددا محدودا من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، التي أشارت إلى بعض ظواهر الكون موضحا صحة ما جاء فيها من حقائق كونية... وهذا الجانب - ألا هو جانب الإعجاز العلمي... هو وحده يكفي لدحض دعاوى المبطلين، وتشكيك المشككين في صدق رواية الحديث، ودقة جامعيتها، والدعوة إلى إسقاط حجيتها"<sup>(2)</sup>.

الفرع الثاني: منهجه في دراسة الأحاديث:

### 1. نوعية الأحاديث المدروسة:

درس المؤلف اثنين وأربعين حديثا صحيحا، وحديثا واحدا حسنا لذاته، وخمسة أحاديث حسنة بطرقها وشواهدا، واثنى عشر حديثا ضعيفا، وخمسة أحاديث موضوعة، وحديثين موقوفين في حكم المرفوع.

كرر المؤلف شرح أربعة أحاديث صحيحة، وحديثا ضعيفا؛ لأن الكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات تم نشرها على صفحات جريدة الأهرام المصرية طوال شهر رمضان من عام 1322هـ إلى عام 1424هـ، ونزولا عند رغبة بعض الإخوة والزملاء في الاستفادة منها؛ نشرها المؤلف في كتيبات دون حذف المكرر منها.

(1) المرجع نفسه (22/3)

(2) المرجع نفسه (16/1-17)

## 2. مصادره في تخريج الأحاديث:

أخرج المؤلف الأحاديث الصحيحة من الجامع الصحيح للإمام البخاري أو المسند الصحيح للإمام مسلم أو منهما معا إن اتفقا على إخراجها، ويخرجه أيضا إن وجد في كتب السنة الأخرى: كسنن النسائي، وجامع الترمذي، وسنن أبي داود، وابن ماجه، والدارمي، ومسند أحمد، وموطأ مالك، وسنن ابن ماجه، وسنن الدار قطني، ومستدرك الحاكم، وصحيح ابن حبان.

وأما مصادره التي أخرج منها الأحاديث الضعيفة فهي: سنن أبي داود، وسنن ابن ماجه، وجامع الترمذي، ومسند أحمد، ومستدرك الحاكم، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، وكتاب العظمة لأبي الشيخ، وتاريخ مكة للأزرقي، والدر المنثور للسيوطي، وشعب الإيمان والمعجم الكبير للبيهقي، والفردوس بمأثور الخطاب للدليمي، ومسند الشهاب للقضاعي، ومسند عبد بن حميد، ومصنف بن أبي شيبة، ومصنف عبد الرزاق، وجامع البيان لابن جرير الطبري.

وأما الأحاديث الموضوعية فأخرجها من: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، وجمع الجوامع للسيوطي، ومسند أبي إسحاق الهمداني<sup>(1)</sup>، وجمع الزوائد للهيثمي، والمعجم الكبير للطبراني، وفيض القدير للمناوي، والفردوس بمأثور الخطاب للدليمي، وكشف الخفا للعجلوني.

## 3. كيفية تخريجه للأحاديث:

- يعزو المؤلف معظم أحاديث الكتاب، سواء كانت صحيحة أو حسنة؛ لمصادرها الأصلية من كتب السنة، ويذكر رقم الحديث، والكتاب، والباب، كما ينقل الحديث بأسانيدھا ومتونها، ويكتفي بعزو الحديث إلى مظانه ولا يذكر درجته، وينقل حكم الإمامين الترمذي والحاكم على الحديث.

(1) أبي إسحاق الهمداني هو: عمرو بن عبد الله بن علي بن أحمد بن السبيع الهمداني الكوفي، من أعيان التابعين، رأى عليا وابن عباس وابن عمر وغيرهم من الصحابة، وكان كثير الرواية، روى عن: زيد بن أرقم، والبراء بن عازب، ومسروق، روى عنه: الأعمش، وشعبة، وإسرائيل وغيرهم، ولد لثلاث سنين بقرين من خلافة عثمان، وتوفي سنة سبع وعشرين ومائة.

ابن خلكان، وفيات الأعيان (3/459)، الذهبي، تذكرة الحفاظ (1/86)

الذهبي، تذكرة الحفاظ (3/40)، سير أعلام النبلاء (24/168)، ابن العماد، شذرات الذهب (4/136)

ويحاول المؤلف عند تخريجه للحديث أن يجمع كل الأحاديث التي لها علاقة بحديث الباب من كتب السنة؛ لكنه في بعض الحالات يأتي بأحاديث ضعيفة أو موضوعة، وكان من الأولى أن يكتفي بالصحيح أو الحسن.

فمثلا عند تخريجه لحديث: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ خَيْرٌ، فَفِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ شَرِيَّةٍ مِنْ عَسَلٍ، أَوْ لَذْعَةٍ بِنَارٍ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتُوبِي»<sup>(1)</sup>، حاول المؤلف نقل جميع الأحاديث التي ذكر فيها فضل التداوي بالحجامة<sup>(2)</sup>؛ فنقل حديثا موضوعا بلفظ: «الْحِجَامَةُ تَنْفَعُ مِنْ كُلِّ دَاءٍ، إِلَّا فَاحْتَجِمُوا»<sup>(3)</sup>

- أما عند تخريجه للأحاديث الموضوعة وبعض الأحاديث الضعيفة؛ فإنه لا يتثبت من المصادر التي يأخذ منها الحديث، وأحيانا ينسى ذكر اسم المصدر الذي نقل منه أو اسم صاحبه، كما ينقل متن الحديث دون سنده، ويذكر أحيانا أقوال علماء الحديث في الحكم على بعض الأحاديث؛ لكنه لا يستفيد منها<sup>(4)</sup>.

#### 4. شرحه للأحاديث:

يُعنون المؤلف للحديث بطرف من متنه، وبعد تخريجه للحديث ينتقل إلى شرحه؛ فيبدأ بشرح الألفاظ الغريبة من كتب اللغة أو كتب غريب الحديث، ويشرح المعنى العلمي للكلمات التي لها علاقة بالمكتشفات الحديثة، ويلخص الإعجاز في الحديث بطريقة علمية، ويذكر الحقائق الموجودة الحديث ليين مدى تأخر العلوم المكتسبة في اكتشافها؛ مقارنة مع الحديث النبوي الذي سبق إلى ذكرها قبل ألف وأربعمائة سنة، في بيئة لم يكن لها حظ من المعرفة العلمية، ويختتم شرحه للحديث بأنه يشهد

(1) أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح" كتاب الطب (7/123 رقم 5683)، ومسلم في "المسند الصحيح" كتاب السلام (41729 رقم 2205)

(2) الإعجاز العلمي في السنة النبوية (2/170)

(3) رواه أبو عثمان البحيري في "السابع من فوائده" (ص 147)، والديلمي في "الفردوس" (2/155 رقم 5683) عن محمد بن أحمد ابن حمدان: حدثنا صالح بن بشر: حدثنا أبو معاوية، عن أبي عمرو بن العلاء، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة مرفوعا.

الحكم على الحديث: الحديث موضوع وآفته محمد بن أحمد بن حمدان الوراق، قال ابن عدي: "يضع الحديث، سمعت أبا عروبة يقول: لم أر في الكذابين أسفق وجها منه"، وقال الذهبي: "كذاب". الكامل في ضعفاء الرجال (7/559)، ميزان الاعتدال (8/458)، وانظر: السلسلة الضعيفة (8/12 رقم 3512)

(4) لمزيد التفصيل انظر المبحث الأول من الفصل الثاني.

لمحمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة وبالرسالة، وبأنه كان موصولاً بالوحي ومعلماً من قبل خالق السموات والأرض.

ومن المصادر التي استعان بها المؤلف أثناء شرحه لأحاديث الكتاب: القرآن الكريم؛ والسنة النبوية، وكتاب النهاية في غريب الحديث، وفتح الباري، وفيض القدير، وزاد المعاد، ونيل الأوطار.

وكثيراً ما يفتتح شرحه للحديث بذكر الآيات القرآنية التي تفسر معناه أو تقويه، وأثناء ذكره لفوائد الحديث يستدل بأحاديث أخرى في معناه، لكنه يستدل أحياناً بأحاديث موضوعية، فعند شرحه لحديث: «لَا يَجُوعُ أَهْلُ بَيْتِ عِنْدِهِمُ التَّمْرُ»<sup>(1)</sup>، وذكره للفوائد الطيبة للتمر<sup>(2)</sup>، استدل بحديث موضوع بلفظ: «أَطْعَمُوا نِسَاءَكُمْ فِي نَفْسِهِنَّ التَّمْرَ، فَإِنَّهُ مَنْ كَانَ طَعَامَهَا فِي نَفْسِهَا التَّمْرُ خَرَجَ وَلَدُهَا ذَلِكَ حَلِيمًا، فَإِنَّهُ كَانَ طَعَامَ مَرْيَمَ حِينَ وَلَدَتْ عِيسَى، وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ طَعَامًا هُوَ خَيْرٌ لَهَا مِنَ التَّمْرِ أَطْعَمَهَا إِيَّاهُ»<sup>(3)</sup>.

**ملخص الفصل :** من خلال هذا الفصل الموجز الذي كان تمهيداً لموضوع الرسالة، يمكنني تلخيص أهم ما جاء فيه في النقاط الآتية:

- ظهر لفظ "المعجزة" في أواخر القرن الثالث من الهجرة، والمعجزة مشتقة من الإعجاز وهي اسم فاعل له، وأطلقت على ما جاء به الأنبياء من آيات.
- الإعجاز في اللغة هو الفوت والسبق بالنسبة للمُعجز، والقصور والضعف وعدم القدرة بالنسبة للعاجز.
- أول من عرض لفكرة احتواء القرآن على جميع العلوم هو الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله.
- وأول من أشار إلى فكرة احتواء السنة النبوية على جميع المعارف والعلوم هو القاضي عياض.

(1) أخرجه مسلم في "المسند الصحيح" كتاب الأشربة (3/1618 رقم 2046) عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً.

(2) الإعجاز العلمي في السنة النبوية (62/1)

(3) رواه أبو نعيم في "الطب النبوي" (2/727 رقم 826)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (9/336 رقم 2838)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (3/26-27) من طريق سليمان بن عمرو النخعي عن سعد بن طارق عن سلمة بن قيس مرفوعاً.

الحكم عليه: الحديث موضوع وأفته سليمان بن عمرو بن عبد الله بن وهب أبو داود النخعي، قال أحمد بن حنبل: "كذاب كان يضع الحديث"، وقال ابن معين: "كذاب". وقال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح".

انظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (4/219)، ابن الجوزي، الموضوعات (3/27).

- يتنوع الحديث الضعيف أنواعا عديدة، بحسب فقدده صفة من صفات القبول.
- أثبت علماء الحديث أن الحديث الموضوع ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم؛ لذلك حرّموا الاحتجاج به، وأجمعوا على أن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من أكبر الكبائر، وردّوا رواية الكذاب وإن تاب وحسنت توبته؛ وذلك زجرا له ولغيره.
- الاحتجاج بالحديث الضعيف قد يؤدي إلى انتشار مفاسد كثيرة؛ لأن عامة الناس لا يمكنهم فهم المعنى الحقيقي للحديث الضعيف، الذي أراده علماء الحديث، كما يصعب عليهم تطبيق تلك الشروط، التي وُضعت للاحتجاج بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال.
- يرى الأستاذ الدكتور زغلول النجار أن الإعجاز العلمي وسيلة من وسائل الدعوة إلى الله.
- كما يعتبر الدقة العلمية الواردة في الحديث، هي إحدى القرائن التي تجبر ضعف السند.
- أما السبب الذي دفع الأستاذ الدكتور زغلول النجار إلى الكتابة في موضوع الإعجاز العلمي في السنة النبوية؛ هو الرد على المستشرقين الطاعنين في السنة النبوية.



# الفصل الأول: دراسة الأحاديث الضعيفة والموضوعة في الكتاب

وفيه:

المبحث الأول: دراسة الأحاديث الموضوعة.

المبحث الثاني: دراسة الأحاديث الضعيفة.

## الفصل الأول: دراسة الأحاديث الضعيفة والموضوعة في الكتاب.

ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الكثير من الأحاديث، التي تشير إلى بعض الظواهر الكونية، أو تصف الأدوية اللازمة لعلاج بعض الأمراض، أو تتحدث عن خلق الإنسان ونفخ الروح فيه، وعن المكونات الأساسية التي نشأ عنها هذا الكائن البشري؛ وهذا ما دفع ببعض المهتمين بالإعجاز العلمي في السنة النبوية؛ إلى جمع هذه الأحاديث والاستدلال بها؛ لإبراز سبق السنة النبوية في الإشارة إلى هذه الحقائق، ولاستخدامها كوسيلة للدعوة إلى الله.

ويعتبر الدكتور زغلول النجار من بين المهتمين بهذا الموضوع، وقد جمع عددا كبيرا من الأحاديث الصحيحة، وأجاد في شرحها شرحا علميا، إلا أنه استدل ببعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ لذلك رأيت دراسة هذه الأحاديث، والتعليق على ما جاء في شرحها، وفي ما يلي تفصيل ذلك:

## المبحث الأول: دراسة الأحاديث الموضوعة في الكتاب.

الحديث الموضوع هو شر الأحاديث الضعيفة وأردؤها؛ لأنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وأراد علماء الحديث بتسميته بالحديث؛ القدر المشترك وهو ما يحدث به، بخلاف غيره من أنواع الضعيف التي تحتمل الصدق<sup>(1)</sup>؛ لذلك رأيت فصل الأحاديث الموضوعة عن بقية الأحاديث الضعيفة؛ وقد بلغ عددها خمسة أحاديث، وفي ما يلي تحريجها:

## المطلب الأول: أحاديث علم الأرض والفلك.

تحدث النبي صلى الله عليه وسلم عن بعض الظواهر والسنن الكونية، التي أثبتتها العلوم التجريبية في العصور الأخيرة، لكنه صلى الله عليه وسلم لم يُخبرنا بكل الحقائق الكونية، وتخرج الحديثين الآتيين يوضح ذلك:

## الحديث الأول:

عن عبد الله ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْزَلَ أَرْبَعَ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ فَأَنْزَلَ الْحَدِيدَ وَالنَّارَ وَالْمَاءَ وَالْمِلْحَ»

(1) انظر: ابن الصلاح، علوم الحديث (ص 98-99)، الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح (253/2)

### أولاً: تخريج الحديث:

أخرجه أبو إسحاق الثعلبي<sup>(1)</sup> في التفسير<sup>(2)</sup> من طريق أبي بكر محمد بن الفرغ المعدل<sup>(3)</sup> قال: ثنا محمد بن عبيد بن عبد الملك<sup>(4)</sup> قال: سيف بن محمد أبو محمد ابن أخت سفيان الثوري، عن عبد الرحمن بن مالك<sup>(5)</sup>، عن عبد الله بن خليفة، عن عبد الله ابن عمر به. ورواه الديلمي<sup>(6)</sup> عن ابن عمر.

### الحكم على الحديث:

الحديث موضوع وفيه آفتان:

**الآفة الأولى:** سيف بن محمد أبو محمد ابن أخت سفيان الثوري، قال أحمد بن حنبل: "كان سيف كذاباً، وقال أيضاً: "لا يكتب حديث سيف بن محمد، ليس سيف بشيء كان يضع الحديث"<sup>(7)</sup>. وقال يحيى ابن معين: "كان شيخاً هاهنا كذاباً خبيثاً"<sup>(8)</sup>، وقال النسائي والدارقطني: "متروك"<sup>(9)</sup>.

وقال أبو داود: "كذاب، وقال الساجي<sup>(1)</sup>: كان يضع الحديث"<sup>(2)</sup>.

(1) الثعلبي هو: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، الإمام الحافظ شيخ التفسير، روى عن: أبي طاهر محمد بن الفضل بن خزيمة، وأبي محمد المخلدي، وأبي بكر بن مهران المقرئ، وأخذ عنه: الواحدي، من مصنفاته: التفسير الكبير، العرائس في قصص الأنبياء، وريع المذكورين، مات سنة سبع وعشرين وأربع مائة. السيوطي، طبقات المفسرين (ص28)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (145/13)

(2) الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن (247/9)

(3) أبو بكر محمد بن الفرغ ابن محمود البغدادي، قال الدارقطني: "ضعيف"، وقال الخطيب: "أحاديثه صحاح ورواياته مستقيمة"، وقال ابن حجر: "صدوق ربما وهم". ابن حجر، تهذيب التهذيب (399/9)، وتقريب التهذيب (ص502)

(4) محمد بن عبيد بن عبد الملك الأسدي الهمداني، ثقة. ابن حجر، التقريب (ص495)

(5) عبد الرحمن بن مالك بن مالك ابن جشم، وثقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات. المزي، تهذيب الكمال (379/17)، ابن حبان، الثقات (64/7)

(6) الديلمي، الفردوس بأثر الخطاب (175/1 رقم656)

(7) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله (245/1)

(8) ابن معين، التاريخ - رواية الدوري (445/3)، العقيلي، الضعفاء (172/2)

(9) المزي، تهذيب الكمال (331-330/12)

وقال ابن عدي: "ولسيف أحاديث غير ما ذكرت يشبه بعضها بعضا عن الثوري وغيره وعن كل من روى عنه سيف فإنه يأتي عنه بما لا يتابعه عليه أحد وهو بين الضعف جدا"<sup>(3)</sup>.

الآفة الثانية: عبد الله بن خليفة الهمداني الكوفي مجهول، قال الحافظ ابن حجر: "لا يكاد يعرف وثقه ابن حبان في الثقات"<sup>(4)</sup>.

وحكم الشيخ الألباني رحمه الله على حديث ابن عمر بالوضع<sup>(5)</sup>، وذكره العجلوني في "كشف الخفاء ومزيل الإلباس" مع الأحاديث الموضوعة في فضل الملح<sup>(6)</sup>.

وقد استدلل الدكتور زغلول النجار بهذا الحديث الموضوع؛ ليثبت أن معدن الحديد الموجود في باطن الأرض نزل من السماء، وقد ذكرت هذه الحقيقة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ الحديد/25.

وشرح المفسرون لفظ الإنزال بمعاني كثيرة منها: أن الحديد أنزل حقيقة مع آدم عليه السلام من السماء إلى الأرض، واستدلوا على ذلك بأثر روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال:

«ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ نَزَلَتْ مَعَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: السِّنْدَانُ<sup>(1)</sup> وَالْكَلْبَتَانِ<sup>(2)</sup> وَالْمِيقَعَةُ<sup>(3)</sup> وَالْمِطْرَقَةُ<sup>(4)</sup>» وكان دليلهم على صحة هذا الأثر؛ هو حديث ابن عمر السابق وقد أثبت وضعه وبطلانه.

(1) الساجي هو: أبو يحيى زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن بحر بن عدي بن عبد الرحمن بن الديلم بن باسل بن ضبة الضبي البصري الساجي الشافعي، كان من أئمة الحديث، أخذ عن: عبيد الله بن معاذ العنبري، وداود بن سليمان المهري، وهديبة بن خالد، روى عنه: أبو أحمد بن عدي، وأبو بكر الإسماعيلي، وأبو القاسم الطبري، من مصنفاته: كتاب علل الحديث، وكتاب اختلاف العلماء، مات سنة سبع وثلاثمائة. الذهبي، تذكرة الحفاظ (200/2)، سير أعلام النبلاء (122/11)

(2) المزني، تهذيب الكمال (331-330/12)

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (506/4)

(4) ابن حجر، لسان الميزان (260/7)، ابن حبان، الثقات (28/5)

(5) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (53/7 رقم 3053)، ضعيف الجامع الصغير وزيادته (226/1 رقم 1568)

(6) العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس (525/1).

وقد حكم شيخ الإسلام ابن تيمية على الحديثين بالوضع فقال: "وقد ذكر سبحانه إنزال الحديد والحديد يُخلق في المعادن وما يذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَزَلَ مِنَ الْجَنَّةِ وَمَعَهُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ مِنْ حَدِيدِ السِّنْدَانِ وَالْكَلْبَتَانِ وَالْمِيقَعَةُ وَالْمِطْرَقَةُ وَالْإِبْرَةُ»؛ فهو كذب لا يثبت مثله، وكذلك الحديث الذي رواه الثعلبي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله

- (1) السندان: الزبرة التي يضرب عليها الحداد الحديد. ابن منظور، لسان العرب (91/15)
- (2) الكلبتان: الآلة التي تكون مع الحداد يأخذ بها الحديد المحمي. ابن منظور، لسان العرب (726/1)
- (3) الميقعة: وَقَعْتُ السكين أحدهما، والميقعة ما وَقَع به السيف، وقيل: الميقعة المسنّ الطويل، والميقعة المطرقة التي يضرب بها الحديد والجمع مواقع. ابن منظور لسان العرب (407/8)، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (381/4).
- (4) أخرجه إبراهيم الحربي في "غريب الحديث" (54/1) قال: ثنا محمود بن غيلان، ثنا علي بن الحسن، ثنا حسين، ثنا علباء بن الأحمر، عن عكرمة، عن ابن عباس موقوفاً.
- وأخرجه ابن جرير الطبري في "جامع البيان بتفسير القرآن" (201/23) من طريق ابن حميد ثنا يحيى بن واضح ثنا الحسين بن واقد، عن علباء بن الأحمر عن عكرمة عن ابن عباس موقوفاً.
- الحكم على الحديث الموقوف: الحديث من طريق إبراهيم الحربي رجاله ثقات، فمحمود بن غيلان: ثقة. التقريب (ص598)، وعلي بن الحسن بن شقيق ثقة. التقريب (ص399)، والحسين بن واقد المرزوي: ثقة له أوهام. التقريب (ص169)، وعلباء بن الأحمر: صدوق. ابن حجر، التقريب (ص397)

أما طريق الطبري فعلته محمد بن حميد بن حيان التميمي الرازي؛ رماه شيوخ بلده بالكذب، قال أبو زرعة وابن وارة: صح عندنا أنه يكذب، وقال أبو زرعة في موضع آخر: "ثلاثة ليس لهم عندنا محاباة فذكر منهم محمد بن حميد"، وسأله ابن أخيه عنه: "فأوماً يابصعه إلى فمه فقال له: يكذب فقال برأسه: نعم"، وقال ابن خراش وجماعة: "أجمعوا على أنه ضعيف في الحديث جدا وأنه يحدث بما لم يسمعه، وأنه يأخذ أحاديث لأهل البصرة والكوفة فيحدث بها عن الرازيين"، وقال ابن خراش: "حدثنا ابن حميد وكان والله يكذب"، وقال ابن عدي: "وتكثر أحاديث ابن حميد التي أنكرت عليه إذ ذكرناه، على أن أحمد بن حنبل قد أثبت عليه لصلابته في السنة"، وقال يعقوب بن شيبة: "كثير المناكير"، وقال النسائي: "ليس بثقة"، وأثبت عليه أحمد بن حنبل وابن معين ولما عرفوا حاله تركوه. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (232/7)، ابن حبان، المحروحين (303/2)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (529/7)، المزي، تهذيب الكمال (102/25-105).

وللحديث شاهد منكر أخرجه ابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" (422/1) قال حدثنا حدثنا الحسين بن الحسن بن سفيان، حدثنا أحمد بن حفص، حدثنا إبراهيم بن سالم، حدثنا عبد الله بن عمران، عن عاصم بن سليمان، عن أبي عثمان النهدي عن سلمان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ آدَمَ هَبَطَ بِالْهِنْدِ وَمَعَهُ السِّنْدَانُ وَالْكَلْبَتَانِ وَالْمِطْرَقَةُ وَأَهْبَطَتْ حَوَاءُ بِجَدَّةٍ»

ذكر ابن عدي هذا الحديث في ترجمة إبراهيم بن سالم وقال: "إبراهيم بن سالم يروي عن عبد الله بن عمران بأحاديث منكورة مسندة مناكير، وعبد الله بن عمران بصري لا عرف أعرف له عند البصريين إلا حديثنا واحدا يحدثه نوح بن قيس" وروى ابن عدي هذا الحديث مع أحاديث أخرى وقال: "وهذه الأحاديث كلها مناكير". ابن عدي، الكامل (223/1)

عليه وسلم « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْزَلَ أَرْبَعَ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ فَأَنْزَلَ الْحَدِيدَ وَالنَّارَ وَالْمَاءَ وَالْمِلْحَ » حديث موضوع مكذوب في إسناده سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري رحمه الله وهو من الكذابين المعروفين بالكذب<sup>(1)</sup>.

أما المعنى الثاني فنقله أهل التفسير عن اللغوي قطرب<sup>(2)</sup> رحمه الله حيث قال: "هذا من النزول كما يقال أنزل الأمر على فلان نزلا حسنا أي جعله نزلا ومثله قوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمِينَةَ أَرْوَجٍ ﴾ الزمر/6

ومن بين المعاني أيضا التي ذكرها المفسرون قولهم: "معنى أنزلنا الحديد أنشأناه وأحدثناه، يعني أنه أخرج لهم الحديد من المعادن وعلمهم صنعته بوحيه"<sup>(3)</sup>

ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية هذه المعاني التي نقلها المفسرون ثم أبطلها فقال: "ولا حاجة إلى إخراج اللفظ عن معناه المعروف لغة، فإن الأنعام تنزل من بطون أمهاتها ومما يبين هذا أنه لم يستعمل النزول فيما خلق من السفليات فلم يقل أنزل النبات ولا أنزل المرعى وإنما استعمل فيما يُخلق في محل عال وأنزله الله من ذلك المحل كالحديد و الأنعام.... فقد تبين أنه ليس في القرآن ولا في السنة لفظ نزول إلا وفيه معنى النزول المعروف وهذا هو اللائق بالقرآن فإنه نزل بلغة العرب ولا تعرف العرب نزولا إلا بهذا المعنى ولو أريد غير هذا المعنى لكان خطابا بغير لغتها ثم هو استعمال اللفظ المعروف له معنى في معنى آخر بلا بيان وهذا لا يجوز بما ذكرنا"<sup>(4)</sup>.

#### • استدلال المؤلف بالحديث وشرحه لوجه الإعجاز فيه:

(1) تقي الدين بن تيمية، مجموع الفتاوى، (251/12-252)

(2) محمد بن المستنير الملقب قطرب، أخذ النحو عن سيبويه، وهو الذي لقبه لبكوره في الطلب وإتيانه إليه في الأسحار، كان عالما ثقة، روى عنه الجلة، صنف كثيرا من الكتب منها: الإشتقاق، الأضداد، معاني القرآن، توفي سنة ست ومائتين.

انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، (ص284)

(3) انظر: الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن (247/9)، الواحدي، الوسيط في تفسير القرآن (253/4)، الماوردي، النكت والعيون (483/5)، البغوي، معالم التنزيل (33/5)

(4) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج122 ص254-257

عزى الدكتور زغلول النجار الحديث إلى الديلمي في "الفردوس"، والسيوطي في "جمع الجوامع"، وابن كثير في "الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف"<sup>(1)</sup> والقرطبي في "التفسير" ثم قال: "وعلى الرغم من وجود ضعف في إسناد الحديث إلا أن به سبقا علميا معجزا، والذين سمعوا هذا الحديث الشريف فهموا إنزال كل من النار والماء، والملح من السماء إلى الأرض، ولكنهم لم يستطيعوا -في زمانهم- استيعاب فكرة إنزال الحديد من السماء إلى الأرض على الرغم من وجود إشارة واضحة إليها في كتاب الله قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ الحديد/25 وعلى ذلك فإن أغلب الذين تعرضوا لشرح هذه الآية والحديث الشريف فسروا (الإنزال) بأنه ليس إنزالا حقيقيا ولكنه إنزال مجازي بمعنى خلق وإيجاد عنصر الحديد"<sup>(2)</sup>.

واستدل الدكتور زغلول النجار بهذا الحديث؛ لأنه يحتوي على إشارة علمية دقيقة؛ مفادها أن تلك الكمية الهائلة من الحديد التي تتكون منها طبقات الأرض، والتي تفوق ثلث كتلة الأرض؛ مصدرها نجوم السماء حيث يحدث داخل النجم عمليات فيزيائية وكيميائية معقدة يتحول خلالها لب النجم إلى حديد يستهلك طاقة النجم بالكامل فينجر وتتناثر أشلاؤه في صفحة الكون، وبذلك يصل الحديد إلى عدد من أجرام السماء مثل كوكب الأرض<sup>(3)</sup>.

#### • بعض المؤاخذات على صنيع المؤلف أذكرها في ما يلي:

— أخطأ الدكتور زغلول النجار في اختيار المصادر التي نقل منها الحديث؛ لكونها مصادر غير مختصة بجمع الحديث الصحيح؛ ومن أسند هذا الحديث الإمام الثعلبي في تفسيره المسمى "بالكشف والبيان"، والثعلبي وأمثاله لا يتعمدون الكذب، بل فيهم من الصلاح والدين ما يمنعهم من ذلك، لكن ينقلون ما وجدوه في الكتب، ويروون ما سمعوه، وليس لأحدهم من الخبرة بالأسانيد ما لأئمة الحديث<sup>(4)</sup>، ولهذا يقولون في الثعلبي وأمثاله: إنه حاطب ليل يروي ما وجد، سواء كان صحيحا أو

(1) أخطأ المؤلف في عزو وتسمية هذا الكتاب؛ لأن كتاب الكافي الشاف للحافظ ابن حجر وليس للإمام ابن كثير.

(2) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية، (1/183-184).

(3) المرجع نفسه (1/185) بتصرف.

(4) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (7/310).

سقيما؛ فتنفسيره وإن كان غالب الأحاديث التي فيه صحيحة، ففيه ما هو كذب موضوع باتفاق أهل العلم<sup>(1)</sup>.

وعزى المؤلف هذا الحديث للإمام الديلمي في كتابه "الفردوس بمأثور الخطاب"، وكتابه هذا فيه من الأحاديث الموضوعات ما شاء الله، ومصنفه شيرويه بن شهردار الديلمي وإن كان من طلبة الحديث ورواته، فإن هذه الأحاديث التي جمعها وحذف أسانيدھا، نقلها من غير اعتبار لصحتها وضعفها وموضوعها؛ فلهذا كان فيه من الموضوعات أحاديث كثيرة جدا<sup>(2)</sup>.

كما عزاه إلى السيوطي في "جمع الجوامع"، والسيوطي معروف بتساهله في التصحيح والتضعيف فالأحاديث التي صححها أو حسنھا في الجامع الصغير، قسم كبير منها ردها عليه الشارح المناوي وهي تبلغ المئات إن لم نقل أكثر من ذلك وكذلك وقع فيه أحاديث كثيرة موضوعة<sup>(3)</sup>.

— تحدث الدكتور زغلول النجار عن وجود ضعف في إسناد الحديث، لكنه لم يسأل عن درجته قبل الاستدلال به؛ لأن ضعيف الحديث ينقسم إلى قسمين: أحدهما ضعف يسير وهو الذي يزول بمجيء ذلك الحديث من وجه آخر؛ لكونه ضعفا ناشئا من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة؛ فإنه إذا رواه ثقة آخر من وجه آخر علم أنه قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه، وكذا يزول ضعف الإرسال بالاتصال من وجه آخر.

وأما القسم الثاني: فهو الذي لا يزول وإن جاء ذلك الحديث من وجه آخر لكونه ضعيفا حاصلًا من كون الحديث شاذًا غير مقبول أو كون راويه متهما بالكذب<sup>(4)</sup>.

— لم يتثبت المؤلف من صحة الحديث قبل أن يسقطه على النظريات العلمية؛ مما قد يتسبب في الإساءة إلى السنة النبوية بنشر هذه الموضوعات؛ لأن عامة الناس قد يُصدِّقون الحديث لما أُثبت فيه من إعجاز علمي؛ فيساء إلى السنة النبوية من حيث أراد بها النفع.

(1) المصدر نفسه (90/7)

(2) المصدر نفسه (73/5)

(3) الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة (ص 29)

(4) محي الدين الكافيحي، المختصر في علم الأثر (ص 170-171)



— لم يتقيد المؤلف بقواعد تناول الإعجاز العلمي في السنة النبوية؛ لأن من ضوابط الاستدلال بالأحاديث النبوية في الإعجاز العلمي أن يكون الحديث المستدل به صحيحاً أو حسناً أي مقبولاً<sup>(1)</sup>، وبما أن القرآن يحتوي على الحقيقة العلمية نفسها، كان على المؤلف الاكتفاء به.

— هذا الحديث الذي استدلل به المؤلف على حقيقة إنزال الحديد؛ ورد في متنه ما يدل على أنه موضوع، فمن بين البركات التي جاء في الحديث أنها نزلت من السماء: الملح، ونزول الملح من السماء مخالف لما قرره العلوم الحديثة ومخالف للقرآن، فقد جاء في قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴿٦٨﴾ أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ ﴿٦٩﴾ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴿٧٠﴾ الواقعة/68-70، لقد تحدث القرآن في هذه الآية واصفاً الماء المنزل من السماء بصفة العذوبة والحلاوة كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَسْقَيْنَكُم مَّاءً فُرَاتًا﴾ المرسلات/27، والتي نقيضها الملوحة، أو ما سماه القرآن (أجاجاً) أي شديد الملوحة، وإن الآية السابقة تنفي إمكانية تحول الماء المنزل من السماء عن حلاوته وعذوبته إلى الملوحة، وأنه من قبيل النعمة التي تستحق الشكر؛ لأن الله عز وجل قد منع عن ماء السماء تلك الإمكانية، ونجد في القوانين الطبيعية سندا وبرهاناً على تلك الحقيقة، إذ إن عملية البحر التي تتسبب فيما بعد بهطول الأمطار تقوم بتبخير الماء وحده، دون أن يكون لها القدرة على تبخير ما يحمله الماء من أملاح؛ لذلك فليس ثمة إمكانية - على الإطلاق - في أن يسقط المطر مالحاً، ولو حدث ذلك لتلاشت إمكانية إيجاد قطرة واحدة من الماء العذب على سطح الأرض؛ لأن العمليات المستمرة من التبخير وسقوط المطر ستقوم بتحويل كل الماء العذب إلى مالح<sup>(2)</sup>.

#### الحديث الثاني:

عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله سئل: هذه المغارب، أين تغرب؟ وهذه المطالع من أين تطلع؟ فقال صلى الله عليه وسلم: «هِيَ عَلَى رِسْلِهَا لَا تَبْرَحُ وَلَا تَزُولُ، تَغْرُبُ عَنْ قَوْمٍ وَتَطْلُعُ عَلَى قَوْمٍ، وَتَغْرُبُ عَنْ قَوْمٍ وَتَطْلُعُ؛ فَقَوْمٌ يَقُولُونَ: غَرَبَتْ، وَقَوْمٌ يَقُولُونَ طَلَعَتْ»

(1) عبد الله بن عبد العزيز المصلح، قواعد تناول الإعجاز العلمي والطبي في السنة النبوية وضوابطه (ص6)

(2) محمد صبحي السويركي، القرآن والعلوم الطبيعية: الكيمياء الحديثة في ضوء القرآن الكريم (ص81-82)

## الحكم على الحديث:

الحديث لا أصل له، ولا أثر له في دواوين السنة وكتب الحديث.

### • استدلال المؤلف للحديث وذكره لوجه الإعجاز فيه:

نقل المؤلف الحديث من مسند الإمام أبي إسحاق الهمداني، ولم يذكر الجزء و الصفحة، وعزاه إلى ابن عباس دون إسناد.

وانتقل مباشرة إلى شرح الحديث؛ فذكر وجه الإعجاز فيه واستدل به على كروية الأرض فقال: "معنى هذا الحديث الشريف أن طلوع الشمس وغروبها يتبادلان على سطح الأرض باستمرار، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كانت الأرض كرة أو شبه كرة، وكانت تدور حول محورها أمام الشمس باستمرار فيتبادل الليل والنهار على سطحها بطريقة مستمرة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها... ونطق رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الحقائق الكونية بهذه الصياغة العلمية الدقيقة في زمن ساد فيه اعتقاد الناس باستواء الأرض وثباتها هو من إشراقاته النبوية التي تشهد له بالنبوة"<sup>(1)</sup>

كما نبه المؤلف إلى وجود إشارات ضمنية في عدد من آيات القرآن الكريم؛ تثبت كروية الأرض ودورانها حول محورها أمام الشمس، وإلى سبوحها في مدارها حول هذا النجم<sup>(2)</sup>، منها قوله تعالى:

﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ  
وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۗ أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ﴾ الزمر/5

### • بعض المؤاخذات على صنيع المؤلف أذكرها في ما يلي:

— نسب المؤلف الحديث لمسند أبي إسحاق الهمداني؛ دون أن يذكر الجزء و الصفحة!.

— استدلال المؤلف بحديث لا أصل له ولا إسناد له، وما لم يُعلم إسناده لا يصلح للاحتجاج ولا للاستشهاد ولا للاعتبار.

(1) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (2/33-34).

(2) المرجع نفسه (2/34-35).

— قارن المؤلف هذا الحديث الذي لا أصل له مع حقيقة علمية، وكان عليه الاكتفاء بما جاء في القرآن الكريم.

— مما يلاحظ على عمل المؤلف أنه يختتم كلامه عن الإعجاز في هذا الحديث والأحاديث التي سبقته، بأنها دليل يشهد على نبوة هذا الرسول الخاتم صلى الله عليه وسلم، لكن إثبات النبوة والرسالة لا يكون بأدلة مختلفة مكذوبة أو لا أصل لها.

### المطلب الثاني: أحاديث الطب النبوي.

نُسب للنبي صلى الله عليه وسلم العديد من الأحاديث المصطنعة، وضعها بعض الكذابين من الرواة، وقد تصدى لهم علماء الحديث؛ فجمعوا تلك الأحاديث في كتب العلل، وكتب الموضوعات والأباطيل، وذكروا لكل حديث علته، أو من كان سببا في وضعه، وتخرّج الأحاديث الثلاثة الآتية يوضح ذلك:

### الحديث الأول:

عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَوْ تَعَلَّمُ أُمَّتِي مَالَهَا فِي الْحَلْبَةِ لَأَشْتَرَوْهَا وَلَوْ بَوَّزْنَهَا ذَهَبًا»

### تخريج الحديث والحكم عليه:

أخرجه الطبراني<sup>(1)</sup>، وعنه أبو نعيم<sup>(2)</sup> من طريق: أحمد بن النظر العسكري<sup>(3)</sup> ثنا سليمان بن سلمة الخبائري ثنا عتبة بن السكن الفزاري ثنا ثور بن يزيد<sup>(4)</sup> عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل به. الحديث موضوع وفيه ثلاث آفات:

الآفة الأولى: سليمان بن سلمة الخبائري، قال أبو حاتم: "متروك الحديث لا يشتغل به"، وقال في موضع آخر: "كان يكذب"، وقال النسائي: "ليس بشيء"<sup>(5)</sup>.

الآفة الثانية: عتبة بن السكن، قال الدار قطني: "منكر الحديث"، وقال أيضا: "متروك الحديث"، وقال البيهقي: "منسوب إلى الوضع"<sup>(6)</sup>.

الآفة الثالثة: خالد بن معدان بن أبي كرب الكلاعي، ثقة عابد يرسل كثيرا<sup>(7)</sup>، وقد روى عن معاذ بن جبل ولم يسمع منه، وربما كان بينهما اثنان<sup>(8)</sup>.

وللحديث تابع وشاهد وفي ما يلي تخريجهما:

(1) الطبراني، المعجم الكبير (96/20 رقم 187).

(2) أبو نعيم، الطب النبوي (2/610 رقم 650).

(3) هو أحمد بن النظر بن بحر أبو جعفر العسكري، كان من ثقات الناس وأكثرهم كتابا، توفي سنة تسعين ومائتين.

انظر: الخطيب، تاريخ بغداد (413/6).

(4) هو ثور بن يزيد الكلاعي، أبو خالد الحمصي، ثقة ثبت من السابعة توفي سنة خمس وخمسين. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 135).

(5) انظر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (4/121) و(7/194)، النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 49).

(6) انظر: موسوعة أقوال الدار قطني (4/440)، الذهبي، ميزان الإعتدال (3/28)، ابن عراق، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الموضوعة (84/1).

(7) انظر ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص 190).

(8) لابن أبي حاتم، المراسيل (ص 52)، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (8/168).

### تخريج التابع والحكم عليه:

أخرجه ابن عدي<sup>(1)</sup> وعنه ابن الجوزي<sup>(2)</sup>، وأخرجه ابن السني في الطب كما جاء في الآلي المصنوعة للسيوطي<sup>(3)</sup>، وأخرجه الديلمي<sup>(4)</sup> من طريق الحسين بن عبد الله القطان<sup>(5)</sup> ثنا جحدر ثنا بقية بن الوليد عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل به.

### التابع فيه آفتان:

الآفة الأولى: أحمد بن عبد الرحمن بن الحارث يعرف بجحدر، قال ابن عدي: "ضعيف ويسرق الحديث وروى المناكير وزاد في الأسانيد"<sup>(6)</sup>.

الآفة الثانية: بقية بن الوليد بن صائد الحميري، كان كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين؛ فإذا قال: عن فليس بحجة<sup>(7)</sup>.

إذن هذا الطريق لا يصح تابعا؛ لأن في سنده جحدر يسرق الحديث، وبقية مدلس وقد روى هذا الحديث بالعنعنة.

### تخريج الشاهد والحكم عليه: الشاهد من رواية عائشة رضي الله عنها:

أخرجه ابن عدي<sup>(8)</sup>، وعنه ابن الجوزي<sup>(9)</sup>، وأبو نعيم<sup>(10)</sup>، وابن السني كما جاء في الآلي المصنوعة

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (308/1)

(2) ابن الجوزي، الموضوعات (297/2)

(3) السيوطي، اللآلي المصنوعة (186/2)

(4) الديلمي، الفردوس بمأثور الخطاب (348/3 رقم 5052)

(5) هو الحسين بن عبد الله بن يزيد بن الأزرق المالكي القطان الجصاص، الحافظ المسند الثقة، أبو علي، رحال مصنف، توفي سنة عشر وثلاث مائة. الذهبي، سير أعلام النبلاء (176/11).

(6) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (306/1).

(7) الذهبي، ميزان الاعتدال (331/1)، ابن حجر، طبقات المدليس (ص 49)

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (233/3)

(9) الموضوعات (297/2)

(10) الطب النبوي (611/2 رقم 651)

للسيوطي<sup>(1)</sup> من طريق محمد بن يزيد المستملي ثنا حسين بن علوان ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

الشاهد موضوع وفيه آفتان:

الآفة الأولى: محمد بن يزيد المستملي، قال ابن عدي: "يسرق الحديث وي زيد فيها ويضع"<sup>(2)</sup>.

الآفة الثانية: الحسين بن علوان، قال ابن عدي: "يضع الحديث"، وقال ابن معين: "كذاب"، وقال النسائي: "متروك الحديث"، وقال ابن حبان: "كان يضع الحديث على هشام ابن عروة وغيره من الثقات وضعا، لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب، كذبه أحمد بن حنبل"<sup>(3)</sup>.

وممن حكم على الحديث بالوضع: ابن الجوزي<sup>(4)</sup>، والسيوطي<sup>(5)</sup>، وابن عراق<sup>(6)</sup> في تنزه الشريعة<sup>(7)</sup>.

قال ابن مفلح<sup>(8)</sup>: "ويذكر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - «أنه عاد سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه بمكة فقال: ادعوا له طبيبا فدعي الحارث بن كلدة"<sup>(9)</sup> فنظر إليه فقال: ليس عليه بأس،

(1) السيوطي، اللآئى المصنوعة (2/186)

(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (7/536)

(3) انظر: المصدر نفسه (3/231)، وابن حبان في المجروحين (1/244).

(4) الموضوعات (2/297)

(5) الدرر المنتشرة (1/170)

(6) ابن عراق هو: أبو علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن عراق، العلامة الفقيه المقرئ، سعد الدين الشامي الحجازي الشافعي، أخذ القراءات عن شيخه الخطيب شمس الدين محمد بن زين الدين القطان، ومحمود بن حميدان المدني، عمل شرحا على صحيح مسلم، وشرح على العباب في فقه الشافعية، ولد سنة: سبع وتسماية، وتوفي سنة ثلاث وتسعين وتسماية. ابن العماد، شذرات الذهب (10/489)، ونجم الدين الغزي، الكواكب السائرة (2/196)

(7) تنزيه الشريعة (2/246)

(8) هو: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرح شمس الدين، ولد بعد عشر وسبعماية، اشتغل في الفقه وبرع، فيه كان بارعا فاضلا متقنا في علوم كثيرة لا سيما في الفروع، من مصنفاة: كتاب الفروع، والآداب الشرعية، وشرح كتاب المقنع، وعلق على المنتقى لابن تيمية، توفي سنة ثلاث وستين وسبعماية. ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (6/14)

(9) هو: الحارث بن كلدة بن عمرو بن علاج بن أبي سلمة بن عبد العزى بن عوف بن غيرة بن ثقيب الثقفي طبيب العرب، مولى أبي بكر، مختلف في صحبته. معرفة الصحابة (2/779)، أسد الغابة (1/633)

واتخذوا له فريقة مع تمر عجوة<sup>(1)</sup> رطبة يطبخان فتحساها ففعل ذلك فبراً<sup>(2)</sup> ، والفريقة الحلبة: تمر يطبخ بحلبة، وهو طعام النفساء... ويذكر عن القاسم بن عبد الرحمن مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وسلم: «استشفوا بالحلبة»<sup>(3)</sup>، وقال بعض الأطباء: لو يعلم الناس منافعها لاشتروها بوزنها ذهباً<sup>(4)</sup>.

من خلال ما قاله ابن مفلح نلاحظ أن من وصف الدواء لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه هو الحارث بن كلدة وليس النبي صلى الله عليه وسلم، أما حديث القاسم بن عبد الرحمن فهو حديث ضعيف لانقطاعه، وقول ابن مفلح عن حديث الحلبة: بأنه كلام بعض الأطباء؛ فيه إشارة إلى أنه حديث مختلق مصنوع، أخذه أحد الرواة وركب له إسنادًا ورفعاه إلى النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(5)</sup>.

وقد ذكر الإمام ابن القيم هذا الحديث الموضوع ضمن الأحاديث التي تعرف بسماحتها وكونها مما يسخر منها<sup>(6)</sup>.

#### • استدلال المؤلف بالحديث وذكره لوجه الإعجاز فيه:

نقل المؤلف الحديث من كتاب مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للإمام الهيثمي، وذكر تعليق الهيثمي على الحديث، حيث قال: رواه الإمام الطبراني، وفيه سليمان بن سلمة الخبائري، وهو متروك<sup>(7)</sup>.

(1) تمر العجوة: هو تمر بيل بلين أو سمن ثم يدق حتى يلتصق. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (152/5)  
 (2) رواه أبو نعيم (1/404 رقم 360)، من طريق: محمد بن إسحاق، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن أبيه، عن سعد به.  
 والحديث رجاله ثقات ما عدا محمد بن إسحاق بن يسار: فهو صدوق يدلس. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 467)  
 (3) الحديث لم أعثر على من خرجه سوى ابن مفلح وقد علقه فقال: يُذكر، والقاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي، ثقة عابد، روى عن أبيه وعن جده مرسلًا، قال ابن المديني: "لم يلق القاسم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم غير جابر بن سُمرة".

انظر ابن المديني، العلل (1/63)، ابن أبي حاتم، المراسيل (1/175)، ابن حجر في تهذيب التهذيب (8/321).

(4) ابن مفلح، الآداب الشرعية والمنح المرعية (3/6)

(5) انظر: ابن عراق، تنزيه الشريعة (2/246)

(6) المنار المنيف (ص 54)

(7) نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد (5/44 رقم 8085)

وبعد تخرجه للحديث عرّف بنبات الحلبة فذكر اسمه العلمي ورتبته وخصائصه والعائلة النباتية التي ينتمي إليها، ثم انتقل للحديث عن الفوائد الطبية لنبات الحلبة ودوره في علاج كثير من الأمراض، كما ذكر بعض المكونات العضوية والمعدنية لنبات الحلبة<sup>(1)</sup>.

وفي الأخير قال: "وهذه الحقائق العلمية عن نبات الحلبة لم تتبلور إلا في القرن العشرين... والسؤال الذي يفرض نفسه: من الذي علم المصطفى صلى الله عليه وسلم ذلك حتى ينطق بهذا الحديث المعجز غير الله؟ ومن الذي كان يضطره إلى الخوض في قضية علمية لم تكن معروفة في زمانه... لو لم يكن ذلك وحيا أوحاه الله إليه ليفيد الناس بهذا العلم الذي يبقى إلى قيام الساعة شاهدا له صلى الله عليه وسلم بالنبوة وبالرسالة<sup>(2)</sup>."

#### • بعض المؤاخذات على صنيع المؤلف أذكرها في ما يلي:

- استدل المؤلف بحديث موضوع قبل أن يتأكد من ثبوته.
- ونقل الحديث من "مجمع الزوائد" فأساء العزو؛ لأنه ليس من المصادر الأصلية للحديث، ومع أن الإمام الهيثمي أحال على المصدر الحقيقي للحديث لكن المؤلف لم يرجع إليه، كما أشار إلى وجود راو متروك في سند الحديث؛ وهذا يستدعي البحث عن درجته.
- يحتوي نبات الحلبة حقيقة على فوائد طبية اكتشفها الطب القديم قبل الطب الحديث، وقد كان الأطباء في زمن النبوة يصفون للناس الفريقة التي هي مزيج من الحلبة وتمر العجوة، لكن هذا لا يعني أن النبي صلى الله عليه وسلم هو قائل هذا الحديث؛ فليس كل الحقائق العلمية المتعلقة بالعلوم الطبية أو الكونية قالها النبي صلى الله عليه وسلم، فهذه أمور تركت للاجتهد والتجربة والحاجة.
- قال الحافظ ابن حجر: "والطب نوعان: طب قلب ومعالجته خاصة بما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام عن ربه سبحانه وتعالى، وطب جسد منه ما جاء في المنقول عنه صلى الله عليه وسلم ومنه ما جاء عن غيره وغالبه راجع إلى التجربة"<sup>(3)</sup>.

(1) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية، (2/ 95)

(2) المرجع نفسه (2/ 95)

(3) فتح الباري (10/ 134)



وقال الإمام ابن القيم: "وكان علاجه صلى الله عليه وسلم للمرض ثلاثة أنواع: أحدها بالأدوية الطبيعية - كالاستشفاء بالعسل -، والثاني بالأدوية الإلهية - كالاستشفاء بالقرآن -، والثالث بالمركب بالأميرين؛ وهذا إنما نشير إليه إشارة فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما بعث هاديا، وداعيا إلى الله، وإلى جنته، ومعرفا بالله، ومبيننا للأمة لمواقع رضاه وآمر لهم بها، ومواقع سخطه وناهيا لهم عنها، ومخبرهم أخبار الأنبياء والرسل وأحوالهم مع أممهم، وأخبار تخليق العالم، وأمر المبدأ والمعاد، وكيفية شقاوة النفوس وسعادتها وأسباب ذلك، وأما طب الأبدان: فجاء من تكميل شريعته ومقصودا لغيره بحيث إنما يستعمل عند الحاجة إليه فإذا قدر على الاستغناء عنه، كان صرف الهمم والقوى إلى علاج القلوب والأرواح"<sup>(1)</sup>.

### الحديث الثاني:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ نَبِيًّا مِّنَ الْأَنْبِيَاءِ اشْتَكَى إِلَى اللَّهِ فَسَاوَةَ قُلُوبِ قَوْمِهِ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ وَهُوَ فِي مُصَلَاةٍ أَنْ مُرْ قَوْمَكَ يَا كَلُوا الْعَدَسَ فَإِنَّهُ يُرِقُّ الْقَلْبَ وَيُدْمِعُ الْعَيْنَيْنِ وَيَذْهَبُ الْكِبَرُ وَهُوَ طَعَامُ الْأَبْرَارِ».

### تخريج الحديث والحكم عليه.

أخرجه ابن السني في الطب النبوي كما جاء في "اللائئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" للسيوطي<sup>(2)</sup>، وأخرجه أبو نعيم<sup>(3)</sup>، من طريق علي بن محمد<sup>(4)</sup>، حدثنا حسنون ابن أحمد بن سليمان<sup>(5)</sup> حدثنا موسى بن محمد المرادي حدثنا يحيى بن حوشب الأسدي عن صفوان بن عمرو<sup>(6)</sup> عن مكحول عن أبي هريرة به.

(1) زاد المعاد في هدي خير العباد، (4/22).

(2) اللائئ المصنوعة (2/108).

(3) الطب النبوي (2/637 رقم 688).

(4) هو علي بن محمد بن عامر بن عمرو أبو الحسن النهاوندي، كان من الجملة الثقات. ابن عساکر، تاريخ دمشق (43/180).

(5) هو حسنون بن أحمد بن سليمان ابن ربيعة المصري، صدوق، توفي سنة تسع وتسعين ومئتين.

الدار قطني، المؤلف والمختلف (2/805)، ابن ناصر الدين، توضيح المتشابه (3/73).

(6) هو صفوان بن عمرو بن هرم السكسكي أبو عمرو الحمصي، ثقة توفي سنة خمس وخمسين ومائة.

ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 277)، المزي، تهذيب الكمال (13/205).

وأخرجه الديلمي<sup>(1)</sup> عن أبي هريرة.

الحديث من طريق أبي هريرة فيه ثلاث آفات:

الآفة الأولى: موسى بن محمد المرادي، لم أجد له ترجمة، وقال ابن عراق: "ما عرفته"<sup>(2)</sup>.

الآفة الثانية: يحيى بن حوشب أبو عبد الله الأسدي، قال ابن عدي: "ليس معروف وحدث عن الضعاف بالمنكير"<sup>(3)</sup>.

الآفة الثالثة: مكحول الشامي، ثقة كثير الإرسال، وروايته عن أبي هريرة مرسله<sup>(4)</sup>.

إذن الحديث منقطع وفي إسناده مجاهيل.

تخريج شواهد الحديث والحكم عليها:

للحديث شواهد من طريق علي بن أبي طالب، وعبد الرحمن بن دهم واثلة بن الأسقع، وابن عباس رضي الله عنهم:

الشاهد الأول:

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «عَلَيْكُمْ بِالْعَدَسِ فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ، وَإِنَّهُ يَرِيقُ لَهُ الْقَلْبُ وَتَكَثُرُ لَهُ الدَّمْعَةُ، وَإِنَّهُ قَدْ بَارَكَ فِيهِ سَبْعُونَ نَبِيًّا».

أخرجه ابن الجوزي<sup>(5)</sup>، من طريق أبي القاسم عبد الله بن أحمد بن عامر، حدثني أبي، حدثنا علي بن موسى الرضا، حدثني أبي موسى بن جعفر<sup>(6)</sup>،

(1)الديلمي، الفردوس بمأثور الخطاب (2/368 رقم 3643)

(2)ابن عراق، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشيعية الموضوعة (2/243)

(3)ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (9/90)

(4)ابن أبي حاتم، المراسيل (ص212)، ابن حجر، التقريب (ص545)

(5)الموضوعات (2/294)

(6)موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو الحسن المعروف بالكاظم، صدوق عابد من السابعة، مات سنة ثلاث وثلاثين. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص550)

حدثني أبي جعفر بن محمد<sup>(1)</sup>، حدثني أبي محمد ابن علي<sup>(2)</sup>، حدثني أبي علي بن الحسين<sup>(3)</sup>،  
حدثني أبي الحسين بن علي، حدثني أبي علي ابن أبي طالب به.  
وأخرجه ابن بشكوال<sup>(4)</sup> من طريق أبي الحسن علي بن محمد ابن مهرويه القزويني عن علي بن  
موسى الرضا به.  
وأخرجه الديلمي<sup>(5)</sup> عن علي بن أبي طالب.

وفي رواية الديلمي زيادة: «آخِرُهُمْ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ»، وابن بشكوال زيادة: «أَحَدُهُمْ عِيسَى ابْنُ  
مَرْيَمَ»

آفة الشاهد المروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن  
عامر أو أبوه؛ فإنهما يرويان عن علي بن موسى الرضا<sup>(6)</sup> عن آبائه نسخة كلها موضوعة باطلة، لا  
تنفك عن وضعه أو وضع أبيه<sup>(7)</sup>.

وقد تابع علي بن محمد بن مهرويه عبد الله بن أحمد بن عامر وأباه في رواية هذا الحديث، ومع أنه  
إمام ومحدث صدوق إلا أنه كان يروي هذه النسخة الموضوعة عن علي بن موسى الرضا<sup>(8)</sup>.

(1) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو عبد الله الصادق، صدوق فقيه من السادسة مات سنة ثمان  
وأربعين. تقريب التهذيب (ص 141)

(2) محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو جعفر الباقر، ثقة فاضل من الرابعة، مات سنة بضعة عشرة.  
المصدر نفسه (ص 497)

(3) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب زين العابدين، ثقة ثبت عابد فقيه من الثالثة، توفي سنة ثلاث وتسعين.  
المصدر نفسه (ص 400)

(4) ابن بشكوال، الآثار المروية في الأطعمة السرية (ص 176 رقم 42)

(5) الديلمي، الفردوس بأثر الخطاب (3/29 رقم 4059)

(6) علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبو الحسن الرضى، صدوق  
والخلل ممن روى عنه، من كبار العاشرة توفي سنة ثلاث ومائتين. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 405)

(7) الذهبي، ميزان الاعتدال (2/290)

(8) الخطيب، تاريخ بغداد (13/538)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (12/20)

الشاهد الثاني:

عن عبد الرحمن بن دهم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قُدْسَ الْعَدَسُ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا، مِنْهُمْ عَيْسَى بْنُ مَرْيَمَ، يُرَقِّقُ الْقَلْبَ وَيُسْرِعُ الدَّمْعَةَ».

أخرجه أبو نعيم<sup>(1)</sup>، ومن طريقه الديلمي كما جاء في المقاصد الحسنة للسخاوي<sup>(2)</sup>، وابن حبان<sup>(3)</sup>، والخطيب البغدادي<sup>(4)</sup>، وابن الجوزي<sup>(5)</sup>، وأخرجه: ابن منده، ومطين<sup>(6)</sup>، والحسن بن سفيان<sup>(7)</sup> في الصحابة كما جاء في "الإصابة في تمييز الصحابة" لابن حجر<sup>(8)</sup> من طريق عبيد بن معبد البصري<sup>(9)</sup> حدثنا عيسى بن شعيب عن الحجاج بن ميمون عن حميد ابن أبي حميد عن عبد الرحمن بن دهم به.

وفي رواية أبي نعيم زيادة: «وَعَلَيْكُمْ بِالْقَرَعِ»<sup>(10)</sup> فَإِنَّهُ يَشُدُّ الْفُوَادَ وَيَزِيدُ فِي الدَّمَاعِ»

(1) معرفة الصحابة (1/1854 رقم 4672)

(2) المقاصد الحسنة (ص 485 رقم 763)

(3) المجروحين (2/120 رقم 707)

(4) المتفق والمفترق (1/734)

(5) الموضوعات (2/295 رقم 442)

(6) مطين هو: أبو جعفر محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي الكوفي الملقب بمُطَيَّنٍ، الحافظ الكبير كان من أوعية العلم، سمع: أحمد بن يونس، وبجي الحماني، وبجي بن بشر الحريري، حدث عنه: أبو بكر النجاد، وأبو القاسم الطبراني، وأبو بكر الإسماعيلي، صنف المسند والتاريخ، ولد سنة اثنتين ومائتين وتوفي سنة سبع وتسعين ومائتين. الذهبي، تذكرة الحفاظ (2/171-172)، سير أعلام النبلاء (28/11)

(7) الحسن بن سفيان هو: أبو العباس الحسن بن سفيان بن عامر الشيباني النسوي، الحافظ الإمام محدث خراسان في عصره، أخذ عن إسحاق، وابن معين، وأبي ثور، وسعد بن يزيد الفراء، حدث عنه: ابن خزيمة، وبجي بن منصور، وأبو حاتم بن حبان، صنف المسند الكبير، والأربعين، توفي سنة ثلاث وثلاثمائة. الذهبي، تذكرة الحفاظ (2/197-198)

(8) الإصابة في تمييز الصحابة (4/255)

(9) عبيد بن معبد البصري، ذكره ابن حبان في الثقات. الثقات (8/433)

(10) القَرَعُ: هو الدباء. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (2/96)

وأخرجه البيهقي<sup>(1)</sup> من طريق أبو العباس الأصم<sup>(2)</sup>، أنا العباس بن الوليد بن مزيد<sup>(3)</sup> ثنا مخلد بن قريش<sup>(4)</sup>، أنا عبد الرحمن ابن دهم عن عطاء به.

قال البيهقي بعد إخراجها لهذا الحديث وحديث القرع بنفس الإسناد عن عطاء: "كلاهما منقطع"<sup>(5)</sup>.

لشاهد الثاني المروي عن عبد الرحمن بن دهم أربع آفات:

الآفة الأولى: عيسى بن شعيب بن إبراهيم البصري؛ قال ابن حبان: "كان ممن يخطئ حتى فحش خطأه فلما غلب الأوهام على حديثه استحق الترك"<sup>(6)</sup>.

وقال البخاري: "قال عمرو بن علي الفلاس<sup>(7)</sup>: حدثنا عيسى بن شعيب بصري صدوق"<sup>(8)</sup>.

وقال ابن حجر في التهذيب: "قال ابن حبان: فحش خطأه فاستحق الترك، ثم أورد له عن حجاج بن ميمون عن حميد بن أبي حميد عن عبد الرحمن بن دهم رفعه: قدس العدس على لسان سبعين نبيا، قلت: وشيخه ضعيف مجهول وليس إصاق الوهن به بأولى من إصاق الوهن بالآخر وشيخه شيخه ضعيف أيضا"<sup>(9)</sup>.

(1) شعب الإيمان (98/8) رقم 5548

(2) الأصم هو: الإمام المفيد الثقة محدث المشرق، أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان الأموي الملقب بالنيسابوري، ولد سنة سبع وأربعين ومائتين، حدث عن: هارون بن سليمان، وجر بن نصر، وأحمد بن عبد الجبار العطاردي، وركيا بن يحيى المروزي، والدوري، حدث عنه: الحاكم، وابن منده، وأبو عبد الرحمن السلمى، وأبو سعيد الصيرفي، وأبو نعيم الحافظ، توفي سنة ست وأربعين وثلاث مائة. ابن عساکر، تاريخ دمشق (287/56)، الذهبي، تذكرة الحفاظ (53-52/3)

(3) العباس بن الوليد بن مزيد أبو الفضل العذري البيروني، صدوق ثقة، توفي سنة سبعين ومئتين.

ابن عساکر، تاريخ دمشق (451/26)

(4) مخلد بن قريش، شيخ يخطئ. ابن حبان، الثقات، (185/9)

(5) شعب الإيمان (98/8)

(6) ابن حبان، المجروحين (120/2)

(7) عمرو بن علي الفلاس هو: أبو حفص عمرو بن علي بن بحر بن كنيز الباهلي البصري الصيرفي الفلاس، الإمام الحافظ الثبت، سمع: يزيد بن زريع، وابن عيينة، معتمر بن سليمان، حدث عنه: عفان وهو من شيوخه، وأبو زرعة، وابن صاعد، والحاملي، مات سنة تسع وأربعين ومائتين. الذهبي، تذكرة الحفاظ (56/2)

(8) التاريخ الكبير (107/6)

(9) تهذيب التهذيب (213/8)

كما قال الحافظ ابن حجر في اللسان: "عيسى بن شعيب بن إبراهيم البصري لين" (1).

الآفة الثانية: الحجاج بن ميمون، قال الذهبي: "عن ثابت البناني منكر الحديث" (2).

وقال ابن حجر: "روى عنه عيسى بن شعيب مناكير كثيرة... وإصاق الوهن بحجاج بن ميمون أولى من إصاق الوهن به" (3).

الآفة الثالثة: حميد بن أبي حميد الشامي، سئل أحمد بن حنبل عنه فقال: "لا أعرفه" (4).

وقال الخطيب: "حدث عن عبد الرحمن بن دهم وروى عنه الحجاج بن ميمون وكلهم غير معروفين" (5).

الآفة الرابعة: عبد الرحمن بن دهم، قال أبو نعيم: "مجهول في إسناد حديثه نظر، ولا تثبت صحبته" (6)، وقال أبو حاتم: "ليست له صحبة" (7).

أما الطريق الذي رواه الإمام البيهقي من طريق عبد الرحمن بن دهم عن عطاء فهو منقطع، لأن عطاء بن أبي رباح كثير الإرسال ومرسلاته ضعيفة؛ وقد كان يأخذ من كل ضرب (8).

وخلاصة القول في الشاهد الثاني: أنه حديث منقطع وفيه ثلاث رواة مجاهيل، وراو ضعيف.

(1) لسان الميزان (331/7)

(2) ميزان الاعتدال (465/1)

(3) المصدر السابق (179/2)

(4) موسوعة أقوال أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلمه (318/1).

(5) المتفق والمفترق (734/1)

(6) معرفة الصحابة (1854/4).

(7) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص121)

(8) ابن أبي حاتم، المصدر نفسه (ص4)، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص391)

الشاهد الثالث:

عن وائلة بن الأسقع قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «عَلَيْكُمْ بِالْقَرَعِ فَإِنَّهُ يَزِيدُ فِي الدَّمَاعِ، عَلَيْكُمْ بِالْعَدَسِ فَإِنَّهُ قُدْسٌ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا».

أخرجه الطبراني<sup>(1)</sup>، ومن طريقه أبي نعيم<sup>(2)</sup>، من طريق عمرو بن حصين العقيلي، ثنا محمد بن عبد الله بن علاثة، عن ثور بن يزيد<sup>(3)</sup>، عن مكحول، عن وائلة بن الأسقع به.

وأخرجه الديلمي<sup>(4)</sup> عن وائلة ابن الأسقع: «عَلَيْكُمْ بِالْقَرَعِ فَإِنَّهُ يَزِيدُ فِي الدَّمَاعِ»

**الشاهد لا يصح وآفته:** عمرو بن حصين العقيلي الكلابي أبو عثمان البصري، قال أبو حاتم: "سمعت منه وتركت الرواية عنه، وهو ذاهب الحديث ليس بشيء، أخرج أول شيء أحاديث حسانا ثم أخرج بعد لابن علاثة<sup>(5)</sup> أحاديث موضوعة فأفسد علينا ما كتبنا عنه فتركنا حديثه"<sup>(6)</sup>. وقال أبو زرعة: "واهي الحديث"<sup>(7)</sup>.

وقال ابن عدي: "حدث بغير حديث عن الثقات منكر"<sup>(8)</sup>.

فالخاصل أن الحديث لا يصح شاهدا؛ لأن فيه راو متروك يروي الموضوعات.

(1) الطبراني، المعجم الكبير (63152/22)، مسند الشاميين (264/1 رقم 457)

(2) أبو نعيم، الطب النبوي (637/2 رقم 687)

(3) ثور بن يزيد الحمصي، ثقة ثبت من السابعة مات سنة خمسين. تقريب التهذيب (ص135)

(4) الديلمي، الفردوس (27/3 رقم 4055)

(5) محمد بن عبد الله بن علاثة العقيلي الجزري، وثقه أبو زرعة والبخاري وابن عدي وابن سعد ورماه الأزدي بالكذب، واتهمه ابن حبان والحاكم برواية الموضوعات؛ فقال الخطيب: "أفرط الأزدي في الحمل على ابن علاثة وأحسبه وقعت له روايات لعمرو بن الحصين عنه فنسب إلى الكذب لأجلها، والعلة في تلك من جهة عمرو بن الحصين فإنه كان كذابا". تهذيب التهذيب (270/9).

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (229/6)

(7) المصدر نفسه (229/6)

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (256/6).

### الشاهد الرابع:

عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرِقَ قَلْبُهُ فَلْيُذْمِنْ أَكْلَ الْبَلَسِ<sup>(1)</sup> يَعْنِي الْعَدَسُ»

أخرجه الديلمي كما جاء في "اللائئ المصنوعة" للسيوطي<sup>(2)</sup>، من طريق أبي يوسف محمد بن أحمد الصيدلاني<sup>(3)</sup> حدثنا الوليد بن مسلمة الأزدي حدثنا عمر بن قيس عن عطاء عن ابن عباس رفعه.

### الشاهد فيه آفتان:

**آفته الأولى:** الوليد بن مسلمة الطبراني وهو نفسه الوليد بن سلمة الأزدي، قال أبو حاتم: "ذاهب الحديث"<sup>(4)</sup>، وقال ابن حبان: "يضع الحديث على الثقات لا يجوز الاحتجاج به بحال"<sup>(5)</sup>، وقال الدار قطني: "متروك الحديث"<sup>(6)</sup>.

**الآفة الثانية:** عمر بن قيس المكي المعروف بسندل، قال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وهو ضعيف بالإجماع لم يشك أحد فيه، وقال الساجي: "ضعيف جدا يحدث عن عطاء ببواطيل لا تحفظ عنه" وقال البزار: "روى عن عطاء وغيره أحاديث مناكير كأنه شبيه بالمتروك"<sup>(7)</sup>.

وقال السيوطي بعد نقله للحديث: "عمر بن قيس متهم"<sup>(8)</sup>.

إذن هذا الشاهد لا يصح لأن فيه الوليد بن سلمة يروي الموضوعات، وعمر بن قيس روى هذا الحديث عن عطاء وهو مشهور برواية الأباطيل عنه.

(1) البلس بفتح الباء واللام: التين وقيل هو شيء باليمن يشبه التين وقيل: هو العدس. النهاية في غريب الحديث (152/1).

(2) اللائئ المصنوعة (180/2)

(3) محمد بن أحمد بن محمد بن الحجاج بن ميسرة أبو يوسف الصيدلاني الرقي، ثقة حافظ من العاشرة.

ابن حجر، التقريب، (ص 467)

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (6/9)

(5) المجروحين (80/3)

(6) ابن الجوزي، الموضوعات (187/3)، الذهبي، ميزان الاعتدال (339/4 و348)

(7) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (12/6)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (192/7)

(8) السيوطي، اللائئ المصنوعة (180/2)



### خلاصة القول في الحديث:

الحديث باطل موضوع وشواهد لا تزيده إلا وهنا، وقد نص على بطلانه جماعة من الحفاظ، سئل ابن المبارك عن الحديث في أكل العدس أنه قدس على لسان سبعين نبيا؟، فقال: "ولا على لسان نبي واحد، إنه لمؤذ ينفخ، وقيل له: إنه يُروى عنك فقال: وعني أيضا!"<sup>(1)</sup>.

وقال ابن الجوزي بعد روايته للشاهد الأول والثاني: "هذان حديثان موضوعان كفاً الله من وضعهما، فإنه قصد شين الشريعة والتلاعب، فإن العدس من أرداد المأكولات فإذا سمع من ليس من أهل شرعنا هذا نسب نبينا إلى غير الحكمة"<sup>(2)</sup>.

وقال ابن تيمية: "والحديث الذي يروى: «كُلُوا الْعَدَسَ فَإِنَّهُ يَرِقُّ الْقَلْبَ وَقَدْ قُدِّسَ فِيهِ سَبْعُونَ نَبِيًّا» حديث مكذوب مختلق باتفاق أهل العلم، ولكن العدس هو مما اشتهاه اليهود"<sup>(3)</sup>.

وقال بطلانه جمع من العلماء منهم: الصغاني<sup>(4)</sup>، وابن القيم<sup>(5)</sup>، والسخاوي<sup>(6)</sup>، والفتني<sup>(7)</sup> في الموضوعات<sup>(8)</sup>،

(1) كما نص على بطلانه الليث بن سعد وأبو موسى المديني وابن الصلاح والنووي. انظر: البيهقي، شعب الإيمان (98/8)،

وابن الجوزي، الموضوعات (295/2)، الزركشي، التذكرة في الأحاديث المشتهرة (ص 154-155)

(2) ابن الجوزي، الموضوعات (295/2).

(3) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (23/27).

(4) الموضوعات (ص 67)

(5) المنار المنيف (52/1)

(6) المقاصد الحسنة (ص 485)

(7) الفتني هو: مجد الدين محمد بن طاهر بن علي الحنفي الفتني، المحدث اللغوي، أخذ عن: أبي الحسن البكري، والشهاب أحمد بن

حجر المكي، وعلي بن عراق، ولازم علي بن حسام الدين الهندي، من مصنفاته: مجمع بحار الأنوار في غريب الحديث، والمغني في

أسماء الرجال، تذكرة الموضوعات، ولد سنة ثلاث عشرة وتسعمائة، وتوفي سنة ست وثمانين وتسعمائة.

عبد المحي الطالبي، نزهة الخواطر في تراجم أعيان الهند (409/4-411)

(8) تذكرة الموضوعات (ص 147)

والملا علي القاري<sup>(1)</sup> في الأسرار المرفوعة<sup>(2)</sup>، والمناوي<sup>(3)</sup>، والعجلوني<sup>(4)</sup>، والشوكاني<sup>(5)</sup> وغيرهم ممن جمع الموضوعات.

• استعانة المؤلف بالحديث وذكره لوجه الإعجاز فيه:

أخرج المؤلف الحديث من كتاب فيض القدير للمناوي وقال: "أخرجه ابن السني عن أبي هريرة، وذكر لفظ الحديث دون إسناد، ثم انتقل مباشرة إلى شرح الحديث؛ فبدأ بتعريف نبات العدس، فذكر اسمه العلمي والرتبة والعائلة التي ينتمي إليها، كما وصف شكل ولون بذرة العدس، وذكر المكونات العضوية والمعدنية لحبوب العدس، وأخيراً ذكر الفوائد الغذائية والطبية له، ثم قال: "والعدس لم يكن شائعاً في جزيرة العرب، على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولذلك يعتبر وصفه له في هذا الحديث الشريف الذي نحن بصدد من معجزات هذا النبي الخاتم"<sup>(6)</sup>.

• بعض المؤاخذات على صنيع المؤلف أذكرها في ما يلي:

— لم يخرج المؤلف الحديث من مصدره، بل أخرجه من كتاب فيض القدير للمناوي، وقد أحال الإمام المناوي الحديث إلى كتب الرواية.

— وحكم الإمام المناوي على أحاديث الصحابين أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهما فقال: "وفيهما متروك ومنكر الحديث وكذاب"<sup>(7)</sup>، ثم ذكر أقوال علماء الحديث على الأحاديث المروية في فضل العدس، وحكمهم عليها بالبطلان والوضع؛ لذلك فإن المؤلف غير معذور في استدلاله بهذا الحديث؛ لأنه نقل من كتاب قد ذكر فيه الحكم على الحديث.

(1) الملا علي القاري هو: علي بن محمد سلطان الهروي المعروف بالقاري الحنفي، أحد صدور العلم فرد عصره، أخذ عن أبي الحسن البكري، وقطب الدين المكي، والشهاب أحمد بن حجر الهيثمي، وعبد الله السندي، من مصنفاته: شرح المشكاة، وشرح الشفاء، وشرح النخبة، ونزهة الخاطر، وشرح ثلاثيات البخاري، توفي سنة أربع عشرة وألف. محمد أمين المحي الحموي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (185/3-186)

(2) الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة (ص426)

(3) فيض القدير (4/345)

(4) كشف الخفاء (1/319)

(5) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (ص161)

(6) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (2/97-99)

(7) المناوي، فيض القدير (4/345).

— ما ذكره المؤلف من فوائد غذائية وطبية لنبات العدس؛ صحيح من الناحية العلمية، إلا أن لنبات العدس بعض المضار نستطيع اكتشافها بالحس والتجربة؛ فالإكثار من تناوله يتسبب في مضاعفات صحية؛ ذكرها بعض علماء الطب القديم فقالوا: "إنه متى أدمن أكله أظلم البصر وعسر هضمه، وهو رديء للمعدة، مولد للنفخ، ويقلل البول والطمث؛ لتغليظه الدم"<sup>(1)</sup>.

قال ابن القيم عن العدس: "قد ورد فيه أحاديث كلها باطلة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، لم يقل شيئاً منها، كحديث: «إِنَّهُ قُدْسٌ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا» وحديث: «إِنَّهُ يَرِقُّ الْقَلْبَ، وَيَعْزُزُّ الدَّمْعَةَ، وَإِنَّهُ مَا كُؤِلُ الصَّالِحِينَ» وأرفع شيء جاء فيه، وأصححه أنه شهوة اليهود التي قدموها على المن<sup>(2)</sup> والسلوى<sup>(3)</sup>، وهو قرين الثوم والبصل في الذكر... ويضر بالأعصاب والبصر"<sup>(4)</sup>.

وقد ذم الله اليهود عندما فضلوه على المن والسلوى وسماه أدنى قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِيهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ البقرة/61

— لو تدبر المؤلف متن الحديث لاكتشف بالتجربة أن العدس لا يرقق القلب ولا يدمع العينين، لذلك جعله الإمام ابن القيم ضمن الأحاديث الموضوعة التي يمكن تكذيبها بالحس<sup>(5)</sup>.

### الحديث الثالث:

رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَا مِنْ رُمَانَةٍ إِلَّا وَفِيهَا حَبَّةٌ مِنْ رُمَانِ الْجَنَّةِ»  
روي الحديث عن علي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهم موقوفا ومرفوعا، وفي تحريجه:

(1) محمد زكريا الرازي، الحاوي في الطب (269/6)

(2) المن: شيء حلو كان يسقط في السحر على شجرهم فيجتنونونه. محمد بن عزيز السحستاني، غريب القرآن (ص408)

(3) السلوى: طائر كان يسقط عليهم. الفراء، معاني القرآن (37/1)، الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، (ص424)

(4) ابن القيم، زاد المعاد (316/4)

(5) المنار المنيف (52/1)

تخريج حديث ابن عباس والحكم عليه.

عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ رُؤْمَانَةٍ مِنْ رُؤْمَانِكُمْ هَذَا إِلَّا وَهُوَ يُلْقَحُ بِرُؤْمَانَةٍ مِنْ رُؤْمَانِ الْجَنَّةِ»

أخرجه ابن السني كما جاء في "اللائئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" للسيوطي<sup>(1)</sup>، وابن عدي<sup>(2)</sup>، ومن طريقه رواه ابن عساكر<sup>(3)</sup>، وابن الجوزي<sup>(4)</sup>، وأبو نعيم<sup>(5)</sup>، كلهم من طريق روح بن عبد المجيد، ثنا محمد بن الوليد، ثنا أبو عاصم<sup>(6)</sup>، عن ابن جريج<sup>(7)</sup>، عن ابن عجلان<sup>(8)</sup> عن أبي<sup>(9)</sup>، عن ابن عباس به.

وللحديث طريق آخر:

رواه ابن عدي<sup>(10)</sup>، وأبو نعيم<sup>(11)</sup>، من طريق زيد بن عبد العزيز ثنا محمد بن الوليد به.

(1) اللائئ المصنوعة (2/176)

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (7/243)

(3) تاريخ دمشق (56/185)

(4) الموضوعات (2/285)

(5) الطب النبوي (1/407 رقم 364)

(6) الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم بن الضحاك الشيباني أبو عاصم النبيل، ثقة ثبت من التاسعة مات سنة اثني عشر.

ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 280)

(7) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج أبو الوليد القرشي المكّي، كان أحد أوعية العلم، وهو أول من صنف التصانيف في الإسلام، روى عن: أبيه، ومجاهد، وعطاء، ونافع، والزهرى، روى عنه: السفينان، وابن عليه، ووكيع، ولد سنة ثمانين للهجرة، وتوفي سنة خمسين ومائة.

ابن خلكان، وفيات الأعيان (3/163)، الذهبي، تاريخ الإسلام (9/210-211)

(8) محمد بن عجلان المدني، صدوق إلا إنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من الخامسة مات سنة ثمان

وأربعين. التقريب، ص 496.

(9) عجلان مولى فاطمة بنت عتبة المدني، لا بأس به من الرابعة. التقريب (ص 387)

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (7/543)

(11) الطب النبوي (2/714 رقم 803)

### وطريق ثالث:

رواه ابن الجوزي<sup>(1)</sup>، من طريق عبد السلام بن عبيد بن أبي فروة حدثنا أبو عاصم به.

ورواه الديلمي<sup>(2)</sup> عن ابن عباس.

### وللحديث طرق موقوفة على ابن عباس وفي ما يلي تخريجها:

عن ابن عباس رضي الله عنه أنه كان يأخذ الحبة من الرمان، فيأكلها، قيل له: يا أبا عباس، لم تفعل هذا؟ فقال: «إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَرْضِ رُمَانَةٌ تُلْفَحُ، إِلَّا بِحَبَّةٍ مِنْ حَبِّ الْجَنَّةِ» فلعلها هذه.

### الطريق الأول:

أخرجه الطبراني<sup>(3)</sup>، وأبو نعيم<sup>(4)</sup>، والبيهقي<sup>(5)</sup>، وابن بشكوال<sup>(6)</sup>، كلهم من طريق أبي مسلم<sup>(7)</sup>، ثنا أبو عاصم، عن عبد الحميد بن جعفر<sup>(8)</sup>، عن أبيه<sup>(9)</sup>: عن ابن عباس.

(1)الموضوعات (285/2)

(2)الفردوس بمأثور الخطاب (41/4 رقم 6129)

(3)المعجم الكبير (263/10 رقم 10611)

(4)حلية الأولياء (223/1)، والطب النبوي (714/2 رقم 802)

(5)شعب الإيمان (105/8 رقم 5559)

(6)الآثار المروية في الأطعمة السرية (ص 240 رقم 79)

(7)إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن ماعز بن المهاجر أبو مسلم البصري الكجي، قال الدار قطني: صدوق ثقة مات سنة اثنتين وتسعين مائتين. الخطيب، تاريخ بغداد (36/7).

(8)عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع بن سنان الأنصاري، صدوق رمي بالقدر ربما وهم من السادسة مات سنة ثلاث وخمسين. تقريب التهذيب (ص 333)

(9)جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع بن سنان الأنصاري، ثقة من الثالثة. تقريب التهذيب (ص 140)

### الطريق الثاني:

رواه ابن السني كما في "اللائئ المصنوعة" للسيوطي<sup>(1)</sup>، من طريق أبي القاسم بن منيع<sup>(2)</sup>، حدثنا سويد بن سعيد، حدثنا مروان بن معاوية، عن علي بن عبد العزيز، عن رجل من أهل المدينة، عن ابن عباس.

### الطريق الثالث:

أخرجه ابن بشكوال<sup>(3)</sup>، من طريق أبي عمران الرازي حفص بن عمر عن عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن ابن عباس - بلفظ آخر - قال: «مَا لُقِحَتْ شَجَرَةٌ رَمَانٍ قَطُّ إِلَّا بِقَطْرَةٍ مِنْ مَاءِ الْجَنَّةِ».

وللحديث شاهد مرفوع رُوي عن أنس بن مالك رضي الله عنه:

سأل أنس رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن الرمان؟ فقال: «يَا أَنَسُ مَا مِنْ رُمَانَةٍ إِلَّا وَفِيهَا حَبَّةٌ مِنْ حَبِّ رُمَانِ الْجَنَّةِ، فَسَأَلَهُ الثَّانِيَةَ فَقَالَ: يَا ابْنَ مَالِكٍ مَا لُقِحَتْ رُمَانَةٌ إِلَّا بِقَطْرَةٍ مِنْ مَاءِ الْجَنَّةِ فَسَأَلَهُ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ: نَعَمْ يَا ابْنَ مَالِكٍ مَا أَكَلَ رَجُلٌ رُمَانَةً إِلَّا ارْتَدَّتْ قَلْبُهُ إِلَيْهِ وَهَبَطَ الشَّيْطَانُ عَنْهُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» ولولا أنه استحيا من رسول الله صلى الله عليه وسلم لسأله الرابعة ولزاده.

رواه أبو نعيم<sup>(4)</sup>، من طريق أبي بكر بن خلاد<sup>(5)</sup>، حدثنا سعيد بن نصر، حدثنا عمرو بن السماك<sup>(6)</sup> على باب ابن حميد وأفادناه ابن حميد، حدثنا الصباح خادم أنس بن مالك به.

الحكم على حديث ابن عباس:

الحديث موضوع باطل لما يأتي:

(1) اللائئ المصنوعة (177/2)

(2) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه، أبو القاسم بن بنت أمد بن منيع، ثقة ثبت، توفي سنة سبع عشرة وثلاث مائة. الخطيب، تاريخ بغداد (325/11).

(3) الأطحمة (ص 240 رقم 80)

(4) الطب النبوي (1/406 رقم 363)

(5) محمد بن خلاد بن كثير الباهلي، أبو بكر البصري، ثقة من العاشرة مات سنة أربعين. تقريب التهذيب (ص 477)

(6) عثمان بن أحمد بن السماك أبو عمرو الدقاق، صدوق ثقة، مات سنة أربع وأربعين وثلاث مائة. ابن حجر لسان الميزان (131/4).

**فآفة الطريق الأول والثاني:** محمد بن الوليد بن أبان القلانسي البغدادي، كذاب يضع الحديث ويسرق ويقلب الأسانيد والمتون، قال ابن عدي: "وهذا حديث باطل بأي إسناد كان الأولى والثانية"<sup>(1)</sup>.

وقال الذهبي: "رواه متهمان سرقه ذا من ذا"<sup>(2)</sup>.

**وآفة الطريق الثالث:** عبد السلام بن عبيد بن أبي فروة، يسرق الحديث ويلزق بالثقات الأشياء التي رواها غيرهم من الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال<sup>(3)</sup>.

أما الشاهد الموقوف على ابن عباس فالطريق الأول المروي عن الطبراني وغيره فرجاله ثقات عدا عبد الحميد بن جعفر فقال فيه الحافظ ابن حجر: "صدوق ربما وهم"<sup>(4)</sup>.

وقد حكم عليه الحافظ الهيثمي بالصحة فقال: "رجالهم رجال الصحيح"<sup>(5)</sup>.

**أما الطريق الموقوف المروي عن ابن السني فآفته الأولى:** مروان بن معاوية بن الحارث الفزاري، ثقة حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ<sup>(6)</sup>، وقد عنعن اسم الشيخ الذي روى عنه هذا الحديث فقال: عن علي بن عبد العزيز، واسمه الحقيقي علي بن غراب أبو الحسن الفزاري الكوفي، قال ابن أبي حاتم: "كان مروان بن معاوية قلب اسمه فقال: علي بن عبد العزيز"<sup>(7)</sup>.

وعلي بن غراب قد وثقه بعض الأئمة وجرحه بعضهم<sup>(8)</sup>.

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (142/7-143)

(2) الذهبي، تلخيص الموضوعات (ص 239 رقم 616)

(3) ابن حبان، المجروحين (2/152).

(4) مروان بن معاوية الفزاري: من أتباع التابعين كان مشهورا بالتدليس، وكان يدلس الشيوخ أيضا وصفه بذلك الدار قطني.

انظر: ابن حجر، طبقات المدلسين (ص 45)، وتقريب التهذيب (ص 333)

(5) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (5/45 رقم 8090)

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 526)

(7) الجرح والتعديل (6/200)

(8) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (7/371)

قال ابن حبان: "كان غالبا في التشيع كثير الخطأ فيما يروي، حتى وجد الأسانيد المقلوبة في روايته كثيرا والأشياء الموضوعة التي يرويها عن الثقات فبطل الاحتجاج به وإن وافق الثقات!"<sup>(1)</sup>.

قال ابن حجر: "علي بن غراب صدوق وكان يدلّس ويتشيع وأفرط ابن حبان في تضعيفه"<sup>(2)</sup>.

وآفته الثانية: سويد بن سعيد بن سهل الهروي، قال البخاري: "فيه نظر كان عمي فلقن ما ليس في حديثه"<sup>(3)</sup>، وقال ابن عدي: "هو إلى الضعف أقرب"<sup>(4)</sup>، وقال ابن حبان: "يأتي عن الثقات بالمعضلات، يُخطئ في الآثار ويُقلب الأخبار"<sup>(5)</sup>.

**والآفة الثالثة: الرجل المبهم الذي روى عنه علي بن غراب.**

**أما الطريق الثالث الموقوف على ابن عباس فأفته: حفص بن عمر الرازي، قال أبو زرعة: "كان يكذب"<sup>(6)</sup>.**

**أما الشاهد المرفوع المروي عن أنس بن مالك فأفته: الصباح<sup>(7)</sup> خادم أنس، وهو الصباح بن عاصم الأصفهاني.**

قال ابن حجر: "لا يعرف أتى بخبر منكر عن أنس بن مالك"<sup>(8)</sup>.

(1) المجروحين (105/2).

(2) تقريب التهذيب (ص 404)

(3) التاريخ الأوسط (373/2)

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (498/4)

(5) المجروحين (352/1)

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (50/7).

(7) قال المعلمي: صباح هذا هو ابن عاصم الأصفهاني أحد الكاذبين اللذين ادعوا السماع من أنس بعد موته بمدة طويلة.

انظر تعليقه على كتاب الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص 159)

(8) لسان الميزان (179/3)



كما توجد غرابة في متن هذا الحديث وهي قوله: «مَا أَكَلَ رَجُلٌ رُؤْمَانَةً إِلَّا ارْتَدَّ قَلْبُهُ إِلَيْهِ وَهَبَطَ الشَّيْطَانُ عَنْهُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» وقد وردت في أحاديث موضوعة مروية عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سيأتي تخريجها<sup>(1)</sup>.

#### خلاصة القول في حديث ابن عباس:

أن الروايات المرفوعة باطلة لا تصح، أما الروايات الموقوفة فالأصح من أسانيدھا إلا طريق الطبراني ومن تابعه عن أبي مسلم لأن رجاله ثقات.

قال ابن القيم: "ويذكر عن ابن عباس موقوفا ومرفوعا: «مَا مِنْ رُؤْمَانٍ مِنْ رُؤْمَانِكُمْ هَذَا إِلَّا وَهُوَ مُلَقَّحٌ بِحَبَّةٍ مِنْ رُؤْمَانِ الْجَنَّةِ» والموقوف أشبهه"<sup>(2)</sup>.

تخريج حديث علي بن أبي طالب والحكم عليه.

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «كُلُوا الرُّؤْمَانَ بِشَحْمِهِ فَإِنَّهُ دِبَاغُ الْمَعِدَةِ»

رواه الإمام أحمد<sup>(3)</sup>، والدينوري<sup>(4)</sup>، وأبو نعيم<sup>(5)</sup>، والبيهقي<sup>(6)</sup>، ابن بشكوال<sup>(7)</sup>، كلهم من طريق أبي معمر سعيد بن خثيم أبو معمر الهلالي<sup>(8)</sup> حدثني ربيعة ابنة عياض الكلابية<sup>(9)</sup> قالت: سمعت عليا.

(1) انظر تخريجها (ص134-138)

(2) زاد المعاد في هدي خير العباد (4/289)

(3) المسند (4/515 رقم 6498)

(4) المجالسة وجواهر العلم (3/38 رقم 634)

(5) الطب النبوي (1/408 رقم 365)

(6) شعب الإيمان (8/104 رقم 5557)

(7) الأطلعة (ص82 رقم 244)

(8) سعيد بن خثيم بن رشد الهلالي أبو معمر الكوفي، صدوق رمي بالتشيع له أغاليط، من التاسعة مات سنة ثمانين ومائة.

تقريب التهذيب (ص235)

(9) ربيعة بنت عياض كوفية تابعة ثقة سمعت من علي العجلي، الثقات (2/452).

وللحديث طرق أخرى موقوفة:

الطريق الأول:

أخرجه ابن عدي<sup>(1)</sup> حدثنا ابن جوصا وأحمد بن عامر بن عبد الواحد<sup>(2)</sup>، قالوا: حدثنا أحمد بن عبد الواحد بن عبود<sup>(3)</sup>، حدثنا محمد بن خالد المزني، حدثنا سليمان بن عمرو بن عبد الله بن وهب،

عن يزيد بن يزيد بن جابر<sup>(4)</sup> عن مكحول عن عطية بن بسر<sup>(5)</sup> وقال مرة بسر بن عطية عن علي بن أبي طالب قال: «عَلَيْكُمْ بِالزَّمَانِ فَكُلُّوهُ بِشَحْمِهِ فَإِنَّهُ دِبَاغُ الْمَعِدَةِ وَمَا مِنْ حَبَّةٍ تَقَعُ فِي جَوْفِ رَجُلٍ إِلَّا أَنْارَتْ قَلْبَهُ وَخَرَسَتْ شَيْطَانَ الْوَسْوَسةِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا».

ورواه علي بن الفرغ الصقلي<sup>(6)</sup> في فوائده كما جاء في "كنز العمال"<sup>(7)</sup> للمتقي الهندي<sup>(8)</sup>، عن مكحول عن بشر بن عطية عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا.

(1) الكامل في الرجال (224/4)

(2) أحمد بن عامر بن عبد الواحد بن العباس الربيعي، كان شيخا صالحا توفي سنة ثلاث مئة. ابن عساکر، تاريخ دمشق (226/71)

(3) أحمد بن عبد الواحد بن عبود بن واقد، ثقة توفي سنة أربع وخمسين ومائتين. ابن عساکر، تاريخ دمشق (285/71)

(4) يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي الدمشقي، ثقة من السادسة توفي سنة أربع وثلاثين. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 606)

(5) عطية بن بسر الشامي، شيخ من أهل الشام حديثه عند أهلها، قال ابن حبان: روى عنه مكحول في التزييح متن منكر وإسناد مقلوب، وقال البخاري: لم يرق حديثه. ابن حبان الثقفات (261/5)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (223/7)

(6) علي بن الفرغ هو: أبو الحسن علي بن الفرغ بن عبد الرحمن الصقلي، سمع: أبا بكر محمد بن أبي سعيد الإسفراييني، وأبا ذر عبد بن أحمد بن محمد الهروي المالكي، روى عنه: أبو القاسم هبة الله بن عبد الوارث الشيرازي، وأبو الفتيان عمر بن عبد الكريم بن سعدويه الرواسي، توفي سنة نيف وسبعين وأربعمائة. السمعاني، الأنساب (321/8)

(7) علي بن حسام الدين، كنز العمال (187/14 رقم 38320)

(8) المتقي الهندي هو: علي بن حسام الدين بن عبد الملك بن قاضيخان المتقي المدني البهانبوري، أخذ الحديث عن: أبي الحسن الشافعي البكري، ومحمد بن محمد السخاوي المهري، وشهاب الدين أحمد بن حجر المكي، من مصنفاته: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، والنهج الأتم في ترتيب الحكم، وجوامع الكلم في المواعظ والحكم، ولد سنة خمس وثمانين وثمانمائة، وتوفي سنة خمس وسبعين وتسماثة. عبد الحي الطالبي، نزهة الخواطر (389-385/4)

ورواه أبو حاتم الرازي<sup>(1)</sup> قال: حدثنا سويد قال: حدثنا عائد بياح الهروي<sup>(2)</sup> عن رجل من بني هاشم قال: كان علي إذا أكل طعاما أحب أن يأكل معه إلا الرمان فإنه يأكله وحده ويأكله بشحمه ويقول: «إِنَّ فِي كُلِّ رُمَانَةٍ حَبَّةٌ مِنَ الْجَنَّةِ»

الطريق الثاني:

رواه الخطيب البغدادي<sup>(3)</sup>، وابن بشكوال<sup>(4)</sup>، من طريق أبو القاسم الأزهري، أنا سهيل بن أحمد الديباجي، نا محمد بن محمد الأشعث، بمصر أخبرني موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد، نا أبي، عن أبيه، عن جده جعفر بن محمد عن أبيه، أن عليا، قال: «عَلَيْكُمْ بِالرُّمَانِ الْحُلُوِّ فَإِنَّهُ نَصُوحُ الْمَعِدَةِ»

أما الطريق الثالث فمرفوع وفي ما يلي تخريجه:

رواه أبو نعيم<sup>(5)</sup>، حدثنا أبو الفرج محمد بن الطيب الوراق<sup>(6)</sup>، حدثنا الحسن بن علي العدوي، حدثنا محمد ابن صدقة، حدثنا موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر، عن أبيه محمد، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي، عن أبيه علي عليه السلام. قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَكَلَ رُمَانَةً حَتَّى يَسْتَتِمَهَا نَوَّرَ اللَّهُ قَلْبَهُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا».

وروى أبو الحسن علي بن الفرج الصقلي في فوائده كما جاء في كنز العمال<sup>(7)</sup>، عن أسد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كُلُوا الرُّمَانَ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهَا مِنْ حَبَّةٍ إِلَّا وَفِيهَا مِنْ مَاءِ الْجَنَّةِ، وَلَيْسَ فِيهَا مِنْ حَبَّةٍ تَقَعُ الْمَعِدَةَ إِلَّا أَنْارَتْ الْقَلْبَ وَأَخْرَسَتْ الشَّيَاطِينَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»

(1) الزهد (ص71 رقم90)

(2) عائد بن حبيب بن الملاح أبو أحمد بياح الهروي، صدوق رمي بالتشيع من التاسعة مات سنة تسعين ومائة. التقريب (ص289)

(3) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/262 رقم1796)

(4) الأطلعة (ص243 رقم81)

(5) الطب النبوي (2/713 رقم801)

(6) محمد بن الطيب بن محمد أبو الفرج، كان ثقة الخطيب، تاريخ بغداد (3/363).

(7) علي بن حسام، كنز العمال (14/187 رقم38319)

وروى الذهبي<sup>(1)</sup> حديثاً معلقاً عن الحجاج بن النضر بن طاهر، ثنا مسعدة بن اليسع، ثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ رُؤْمَانَةٍ إِلَّا وَفِيهَا حَبَّةٌ مِنْ رُؤْمَانِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ رُؤْمَانَةً فَلَا يُسْقِطُ مِنْهَا شَيْئًا»

الحكم علي حديث علي بن أبي طالب:

الحديث الموقوف المروي عن الإمام أحمد وغيره: رجاله ثقات عدا سعيد بن خثيم فهو صدوق له أغاليط<sup>(2)</sup>، وقال الإمام الهيثمي: "رجالهم ثقات"<sup>(3)</sup>.

أما بقية طرق الحديث فكلها موضوعة وفيما يأتي توضيح ذلك:

**فالطريق الأول الذي رواه ابن عدي آفته:** سليمان بن عمرو بن عبد الله بن وهب، قال ابن عدي: "اجتمعوا على أنه يضع الحديث"<sup>(4)</sup>.

وفي سنده راو مجهول وهو: محمد بن خالد المزني<sup>(5)</sup>.

وقد قال علي بن حسام المتقي الهندي في هذا الإسناد: "فيه مجاهيل"<sup>(6)</sup>.

أما ما رواه أبو حاتم ففيه آفتان:

**الآفة الأولى:** سويد بن سعيد، صدوق في نفسه لكنه يكثر التدليس، وعمي فتلقن ما ليس من حديثه<sup>(7)</sup>، ولم يذكر المزني في شيوخه من اسمه عائذ ولا يوجد في تلاميذ عائذ بن حبيب من اسمه سويد بن سعيد<sup>(8)</sup>.

**الآفة الثانية:** الرجل المبهم الذي روى الحديث عن علي رضي الله عنه.

(1) ميزان الاعتدال (98/4)

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص235)

(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (45/5 رقم 8041).

(4) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (288/4)

(5) لم أعثر له على ترجمة.

(6) علاء الدين المتقي الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال (14/187 رقم 38320)

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/240)، العلائي، المختلطين (ص52)

(8) المزني، تهذيب الكمال (12/248-251)

وأما الطريق الثاني الذي رواه الخطيب البغدادي ففيه آفتان:

آفته الأولى: محمد بن محمد بن الأشعث قال ابن عدي: "حملة شدة ميله إلى التشيع أن أخرج لنا نسخة قريبا من ألف حديث عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده إلى أن ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم كتاب يخرج إينا بخط طري على كاغد جديد فيها مقاطيع وعامتها مسندة مناكير كلها أو عامتها فذكرنا روايته هذه الأحاديث عن موسى هذا لأبي عبد الله الحسين بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب وكان شيخا من أهل البيت بمصر، وهو أخ الناصر وكان أكبر منه فقال لنا: كان موسى هذا جاري بالمدينة أربعين سنة ما ذكر قط أن عنده شيئا من الرواية؛ لا عن أبيه، ولا عن غيره"<sup>(1)</sup>.

وقال الدار قطني: "آية من آيات الله، وضع ذلك الكتاب يعني العلويات"<sup>(2)</sup> "<sup>(3)</sup>.

أما آفته الثانية: فهو سهل بن أحمد الدياجي، كان كذابا رافضيا زنديقا، ولم يكن في الحديث بذلك، نقل الخطيب بسنده إلى أبي الفوارس قال: "كان سهل الدياجي آية ونكالا في الرواية، وكان رافضيا غالبا فيه، وكتبنا عنه كتاب محمد بن الأشعث لأهل البيت مرفوع، ولم يكن له أصل نعتمد عليه ولا كتاب صحيح"<sup>(4)</sup>.

وأما الطريق الثالث المرفوع والمروي عن أبي نعيم فموضوع أيضا لما يأتي:

آفته: الحسن بن علي بن صالح بن زكريا أبو سعيد العدوي قال ابن عدي: "يضع الحديث، ويسرق الحديث ويلزقه على قوم آخرين، وحدث عن قوم لا يعرفون، وحدث عنهم عن الثقات بالبواطيل ويضع على أهل بيت رسول الله عليه وسلم، وحدث عن من لم يره"<sup>(5)</sup>.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (565/7)

(2) العلوية: قال السمعاني: "هذه النسبة إلى أربعة ممن اسمهم "علي"، أولهم: علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والثاني: منسوب إلى بطن من الأزد يقال لهم بنو علي بن ثوبان، والثالث: من ولد علي بن سود، والرابع: من بني مدج".  
وقال ابن منظور: "إذا نسب الرجل إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه قالوا: علوي، وإذا نسبوا إلى بني علي قالوا: هؤلاء العلويون.

انظر: الأنساب (353/9)، لسان العرب (94/15)

(3) الذهبي، ميزان الإعتدال (28/5)

(4) تاريخ بغداد (176/10)

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (195/3).

وقد روى الحسن بن علي العدوي هذا الحديث عن محمد بن صدقة عن أهل البيت، وقد ذكر ابن عدي محمد بن صدقة في الرواة الغير معروفين الذين روى عنهم العدوي الأحاديث الموضوعة<sup>(1)</sup>.

وروى محمد بن صدقة هذا الحديث عن علي بن موسى الرضا بن جعفر الصادق عن آبائه، وقد قال الإمام الذهبي: "علي الرضا روى عنه ضعفاء ولا تكاد تصح الرواية إليه، وهو بريء من عهدة تلك النسخة الموضوعة عليه، وقال: بعد ذكره لحديث الرمان وبعض الأحاديث الأخرى التي احتوت عليها النسخة: فهذه أحاديث وأباطيل من وضع الضلال"<sup>(2)</sup>.

قال السمعاني<sup>(3)</sup> عن علي بن موسى الرضا: "والخلل في رواياته عن رواته، ما روى عنه إلا متروك والمشهور من روايته الضعيفة؛ وراويها عنه مطعون فيه، وكان الرضا من أهل العلم والفضل مع شرف النسب"<sup>(4)</sup>.

وقد ذكر هذا الحديث المتقي الهندي عن جعفر بن محمد عن آبائه عن علي بن أبي طالب مرفوعاً، وقال: "وفي سنده مجاهيل"<sup>(5)</sup>.

#### أما الحديث الذي ذكره الذهبي ففيه آفتان:

آفته الأولى: النظر بن طاهر، ضعيف جدا يسرق الحديث ويحدث عنهم لم يرههم<sup>(6)</sup>.

والآفة الثانية: مسعدة بن اليسع، قال أبو حاتم: "هو ذاهب الحديث منكر الحديث، لا يشتغل به، يكذب على جعفر بن محمد، وقد روى هذا الحديث عن جعفر بن محمد عن آبائه"<sup>(7)</sup>.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (203/3)

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء (8/115-118).

(3) السمعاني هو: أبو بكر محمد بن أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي السمعاني المروزي، الإمام الحافظ كان أحد فرسان الحديث، سمع: أباه أبا المظفر، وعلي نصر الله بن أحمد، وعلي بن أحمد المؤذن، والمبارك بن الطيوري، ثابت بن بندار، وأبا بكر بن محمد بن مردويه، روى عنه: أبو طاهر السلفي، وأبو الفتح الطائي، مات سنة عشر وخمسمائة. الذهبي، طبقات الحفاظ (44-43/4)

(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب (387/7)

(5) كنز العمال (187/14)

(6) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (8/168)، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (3/161)

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/370)، ابن حبان، المحروحين (3/53)

### خلاصة القول في حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

الحديث موضوع بطرقه المرفوعة، أما الموقوف منها فلا يصح منه إلا ما رواه الإمام أحمد عن ربيعة لأنها من الثقات.

وقد لاحظت أن معظم أسانيد حديث الرمان المروية عن علي رضي الله عنه فيها راو أو أكثر من غلاة الشيعة أو ممن رمي بالشيعة يروونها عن رواة مجاهيل أو عن علي الرضا عن آباءه رضي الله عنهم، وهو بريء من عهدتها ومنزه من قولها كما قال الإمام الذهبي<sup>(1)</sup>.

وكذلك الحال مع بقية الموقوفات فمعظمها نسخ موضوعة مكذوبة على أهل البيت رواها من هو كذاب أو سارق أو غال في التشيع.

#### • استعانة المؤلف بالحديث وذكره وجه الإعجاز فيه:

بدأ المؤلف بذكر لفظ حديث الرمان مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ دون ذكر راوي الحديث أو سنده، وعزاه إلى كتاب الجامع الكبير مع ذكر الجزء والصفحة، ثم نقل حديث ابن عباس الموقوف وعزاه إلى الطبراني في المعجم الكبير مع ذكر رقمه وتعليق الحافظ الهيثمي عليه، كما نقل حديث علي بن أبي طالب الموقوف وعزاه إلى الإمام أحمد مع ذكر رقمه وتعليق الحافظ الهيثمي عليه<sup>(2)</sup>.

وبعدها انتقل إلى شرح الحديث، فذكر الموطن الأصلي لشجرة الرمان والمناطق التي ينتشر فيها مع وصف الثمرة من حيث شكلها وحجمها، وذكر اسمها العلمي والعائلة التي تنتمي إليها، وأخيراً ذكر استخدامها في بعض الصناعات ودورها في علاج بعض الأمراض، ثم قال: "هذه الفوائد العديدة لشجرة الرمان ولثمرتها لخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله الشريف «مَا مِنْ رُمَانَةٍ إِلَّا وَفِيهَا حَبَّةٌ مِنْ رُمَانِ الْجَنَّةِ» ولا داعي لتأويله لأن الله تعالى قادر على كل شيء، ولكنه يحتفل معنى البركة التي أنزلها الله سبحانه وتعالى في هذه الثمرة فجعل فيها هذه الفوائد الجمّة"<sup>(3)</sup>.

(1)الذهبي، تاريخ الإسلام (272/14)

(2)زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (123/2)

(3)المرجع نفسه (126-123/2)

• بعض المؤاخذات على صنيع المؤلف أذكرها في ما يلي:

— استدلل المؤلف بحديث موضوع استخرجه من الجامع الكبير للسيوطي، لكن الإمام السيوطي قال بعد روايته للحديث: "قال ابن عدي: هذا حديث باطل"<sup>(1)</sup>؛ فكان على المؤلف أن ينتبه لهذا ولا يستدل بحديث باطل.

— ظن المؤلف بأن حديث الرمان من قول النبي صلى الله عليه وسلم؛ وقد أثبتت دراستي له بأنه لا يصح مرفوعاً، ولم تثبت منه إلا بعض الطرق الموقوفة على ابن عباس وعلي ابن أبي طالب رضي الله عنهم؛ لذلك كان على المؤلف الاستدلال به دون أن ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

— قد ثبت أن القلف الأبيض لحبة الرمان؛ الذي هو الطبقة البيضاء بين الفصوص تحتوي على مادة قابضة ومضادة للحموضة، وثبت أنها تقوم بشفاء قرحة المعدة وقرحة الإثني عشر، والأطباء في أوروبا يأخذون المستخلص المائي ويدخلونه بالمناظير ويحقنون قرحة المعدة والإثني عشر فتبرأ في الحال<sup>(2)</sup>.

ولم يقل علي رضي الله عنه: «كُلُوا الرُّمَانَ بِشَحْمِهِ فَإِنَّهُ دِبَاغُ المَعِدَةِ» إلا عن حكمة وخبرة بهذه الفاكهة الطيبة ذات الفوائد الجمة؛ فذكر فائدة من فوائده اختصرها في كلمات وجيزة تُبين لنا كيف نستفيد من هذه الفاكهة.

لهذا أقول: ليس كل ما صح معناه يمكن رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وإن أثبت العلم صحة ما جاء فيه؛ لأن طب الجسد منه ما جاء في المنقول عنه صلى الله عليه وسلم ومنه ما جاء عن غيره وغالبه راجع إلى التجربة"<sup>(3)</sup>.

(1) جلال الدين السيوطي، الجامع الكبير (828/7 رقم 19372) بلفظ: «ما من رمان من رمانكم إلا وهو ملقح بحبة من رمان

الجنة»

(2) حسام وهبة، الرمان الخصائص والفوائد (ص 29)

(3) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (134/10)



### المبحث الثاني: دراسة الأحاديث الضعيفة.

هناك الكثير من الأحاديث الضعيفة، التي ليس لها شواهد معتبرة تتقوى بها، أو ترتقي بها إلى درجة القبول، ومع ضعفها فإن بعضها يتضمن حقائق علمية اكتشفت حديثاً، وبعضها الآخر يُخبر عن غرائب مخالفة للعلم وللقرآن ولللسنة النبوية الصحيحة، ومن لم يتنبه لهذه الأحاديث؛ قد يستحسنها ويعتبرها من الإعجاز العلمي، وقد استدل الدكتور زغلول النجار في كتابه "الإعجاز العلمي في السنة النبوية" باثني عشر حديثاً ضعيفاً، وفي ما يلي تخرجها والتعليق على ما جاء فيها:

#### المطلب الأول: دراسة أحاديث علم الأرض والفلك.

استدل المؤلف بأحاديث ضعيفة تتعلق بعلم الأرض والفلك، وقد بلغ عددها خمسة أحاديث، وفي ما يلي تخرجها والتعليق عليها:

#### الحديث الأول:

عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاحٌ، أَوْ مُعْتَمِرٌ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا، وَتَحْتَ النَّارِ بَحْرًا، وَلَا تَشْتَرِينَ مِنْ ذِي ضَغْطَةٍ<sup>(1)</sup> سُلْطَانٍ شَيْئًا»

(1) يقال ضَغَطَهُ يَضْغَطُهُ ضَغْطًا إذا عصره وضيق عليه وقهره، وأخذت فلانا ضَغْطَةً إذا ضيقته عليه لتكرهه على الشيء.

ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (90/3) مادة: ضغط

تخريج الحديث:

أخرجه سعيد بن منصور<sup>(1)</sup>، وعنه أبو داود<sup>(2)</sup>، والبيهقي<sup>(3)</sup>، والخطيب البغدادي<sup>(4)</sup>، وابن الجوزي<sup>(5)</sup> من طرق عن سعيد بن منصور، عن إسماعيل بن زكريا<sup>(6)</sup>، عن مطرف بن طريف<sup>(7)</sup>، عن بشر أبي عبد الله، عن بشير بن مسلم، عن عبد الله بن عمرو مرفوعا.

وأخرجه الفاكهي<sup>(8)</sup>، والطبراني<sup>(9)</sup> وعنه المزني<sup>(10)</sup>، والخطيب<sup>(11)</sup> من طرق عن سعيد بن منصور، عن إسماعيل بن زكريا، عن مطرف، عن بشر أبي عبد الله، عن عبد الله بن عمرو به. - لم يُذكر في إسناده بشير بن مسلم -

وفي رواية الفاكهي اختلاف حيث قال: عن خالد أبي عبد الله ولم يقل عن بشر.

وأخرجه الخطيب<sup>(12)</sup> من طرق عن عبد الرحيم بن سليمان<sup>(13)</sup>، عن مطرف، عن بشير بن مسلم، عن عبد الله بن عمر به.

(1) السنن (2/186-187 رقم 19409)، كتاب الجهاد.

(2) السنن (3/6 رقم 2489)، كتاب الجهاد.

(3) البعث والنشور (ص 265 رقم 453)، والسنن الكبرى (4/546 رقم 8663) و (6/30 رقم 79011)

(4) تلخيص المتشابه في الرسم (ص 157)

(5) التحقيق في مسائل الخلاف (2/115)

(6) إسماعيل بن زكريا بن مرة الخلقاني: ضعفه ابن معين وأحمد والعجلي، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر: أرجو ألا يكون به بأس، ووثقه أبو داود، وقال ابن معين أيضا: صالح الحديث وقال أبو حاتم: حديثه مقارب، وقال ابن عدي: حسن الحديث يكتب حديثه، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطئ، توفي سنة أربع وتسعين ومائة .

ابن حجر، التهذيب (1/297)، والتقريب (ص 107)

(7) مطرف بن طريف الحارثي: ثقة فاضل من السادسة مات سنة إحدى وأربعين ومائة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 534)

(8) أخبار مكة (1/415 رقم 897)

(9) المعجم الكبير (13/485 رقم 14499)

(10) تهذيب الكمال (4/173)

(11) تلخيص المتشابه (ص 157)

(12) المصدر نفسه (ص 156-157)

(13) عبد الرحيم بن سليمان أبو علي المروزي الأشلي، أحد الأثبات، روى عن هشام بن عروة، وعاصم الأحول، روى عنه: هناد السري، وأبو بكر بن أبي شيبة، له تصانيف، مات سنة سبع وثمانين ومائة. الذهبي، تذكرة الحفاظ (1/213)، ابن حجر، التقريب (ص 354)

وأخرجه البيهقي<sup>(1)</sup>، والخطيب<sup>(2)</sup> من طريق صالح بن عمر<sup>(3)</sup>، والديلمي<sup>(4)</sup> من طريق إسماعيل بن زكريا، عن مطرف، عن بشير بن مسلم، عن عبد الله بن عمرو به.

وأخرجه الخطيب<sup>(5)</sup> من طريق صالح بن عمر، عن مطرف، عن بشير بن مسلم، عن رجل، عن عبد الله بن عمرو به.

وأخرجه الخطيب أيضا<sup>(6)</sup>، من طريق ليث، عن مطرف، عن بشير بن مسلم، أنه بلغه عن عبد الله بن عمرو به.

**الحكم على الحديث: الحديث ضعيف جدا لسببين:**

**الأول:** جهالة بشير بن مسلم الكندي، قال الذهبي: "تابعي لا يعرف"<sup>(7)</sup>.

وجهالة بشر أبي عبد الله قال ابن حجر: قرأت بخط الذهبي: "لا يكاد يعرف"<sup>(8)</sup>.

**الثاني:** وجود اضطراب في سنده؛ ففي رواية قيل: عن بشير بن مسلم عن عبد الله بن عمرو، وفي رواية أخرى قيل: عن بشير بن مسلم أنه بلغه عن عبد الله بن عمرو، وفي رواية ثالثة قيل: عن بشير بن مسلم عن رجل عن عبد الله بن عمرو.

وترجم الإمام البخاري لبشير بن مسلم وروى له هذا الحديث، وذكر هذا الاضطراب الموجود في سنده، ثم قال: "لم يصح حديثه"<sup>(9)</sup>.

(1) البيهقي، السنن الكبرى (6/29 رقم 11078) و(4/546 رقم 8662)

(2) تلخيص المشابه (ص 157)

(3) صالح بن عمر الواسطي: ثقة توفي سنة خمس وثمانين ومائة. ابن حجر، التقريب (ص 273)

(4) السيوطي، اللآئى المصنوعة (2/4)

(5) تلخيص المشابه (ص 157)

(6) المصدر نفسه (ص 158)

(7) نقلا عن: السيوطي، اللآئى المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (2/4)

(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب (1/462)

(9) البخاري، التاريخ الكبير (2/104)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2/378)

وقال الخطيب: "بشر بن مسلم الكندي حدث عن عبد الله بن عمرو بن العاص، روى عنه مطرف بن طريف، يُختلف في حديثه على الراوي عنه"<sup>(1)</sup>، ونقل الخطيب عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: "هذا حديث غريب"<sup>(2)</sup>.

وقال ابن عبد البر: "هو حديث ضعيف مُظلم الإسناد لا يصححه أهل العلم بالحديث لأن رواته مجهولون لا يعرفون"<sup>(3)</sup>، وقال أبو داود: "رواه مجهولون"<sup>(4)</sup>.

وقال الخطابي: "ضعفوا إسناده"<sup>(5)</sup>، وقال ابن الملقن<sup>(6)</sup>: "هو ضعيف باتفاق الأئمة"<sup>(7)</sup>.

**شواهد الحديث:** للشطر الأول من الحديث شواهد.

**الشاهد الأول:** أخرجه الفاكهي<sup>(8)</sup>، والبخاري<sup>(9)</sup>، وابن حبان<sup>(10)</sup> من طريق الحسن بن عرفة<sup>(11)</sup>، ثنا أبو حفص الأبار<sup>(12)</sup>، عن ليث بن أبي سليم، عن نافع عن ابن عمر قال: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجٌّ أَوْ مُعْتَمِرٌ أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»

(1) تلخيص المتشابه (156)

(2) المصدر نفسه (ص 157)

(3) ابن عبد البر، التمهيد (240/1)

(4) ابن حجر، التلخيص الحبير (485/2)

(5) معالم السنن (237/2)

(6) ابن الملقن هو: عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله السراج أبو حفص بن أبي الحسن ابن الملقن الأنصاري، الأدلسي، المصري، الشافعي، من شيوخه: التقي السبكي، والعلاء مغلطاي، وابن جماعة، وابن سيد الناس، والعماد بن كثير، والعلائي، والعز بن عبد السلام وغيرهم، من مؤلفاته: المقنع في علوم الحديث، التذكرة، شرح الحاوي الصغير، شرح المنهاج، شرح الأربعين نووية، ولد سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، وتوفي سنة أربع وثمان مائة. السخاوي، الضوء اللامع (100/6-105).

(7) البدر المنير (30/6)، خلاصة البدر المنير (344/1)

(8) أخبار مكة (414/1)

(9) البحر الزخار (209/12) رقم 8597

(10) المجروحين (234/2)

(11) الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي أبو علي البغدادي: قال أبو حاتم صدوق، وقال الدار قطني والنسائي: لا بأس به، وقال ابن معين: ليس به بأس، مات سنة سبع وخمسين ومائتين. ابن حجر، تهذيب التهذيب (293/2)

(12) عمر بن عبد الرحمن بن قيس الأبار الكوفي: وثقه ابن معين وابن سعد والدار قطني، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: صدوق، وقال أحمد والنسائي: ليس به بأس. ابن حجر، تهذيب التهذيب (474/7)

الشاهد الثاني: أخرجه سعيد بن منصور<sup>(1)</sup>، وابن أبي شيبة<sup>(2)</sup> من طريق ليث، عن مجاهد قال: «لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجٌّ أَوْ مُعْتَمِرٌ أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»

الشاهد الثالث: أخرجه الحارث بن أبي أسامة<sup>(3)</sup> قال: ثنا الخليل بن زكريا، ثنا حبيب بن الشهيد<sup>(4)</sup>، عن الحسن بن أبي الحسن<sup>(5)</sup>، عن أبي بكرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجٌّ أَوْ مُعْتَمِرٌ أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»

الحكم على الشواهد: هذه الشواهد لا تصح لتقوية الحديث لما يأتي:

آفة الشاهد الأول والثاني: ليث بن أبي سليم اختلط بأخرة وهذا الحديث من مناكيره، قال أبو زرعة: "لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث لا تقوم به حجة"<sup>(6)</sup>، وقال ابن معين وابن عدي: "مع ضعفه يكتب حديثه"<sup>(7)</sup>، وقال ابن حبان: "اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم كل ذلك كان منه في اختلاطه"<sup>(8)</sup>.

وذكر الإمام الذهبي من مناكيره حديث: «لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجٌّ أَوْ مُعْتَمِرٌ أَوْ غَازٍ»، ثم قال: "قلت: بعض الأئمة يُحسن لليث ولا يبلغ حديثه مرتبة الحسن، بل عداده في مرتبة الضعيف المقارب؛ فيروى في الشواهد والاعتبار، وفي الرغائب والفضائل أما الوجبات فلا"<sup>(9)</sup>.

وقال ابن حجر: "صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك"<sup>(1)</sup>.

(1) السنن (2/186 رقم 2392)

(2) المصنف (4/213 رقم 19409)

(3) المسند (1/441 رقم 359)

(4) حبيب بن الشهيد أبو محمد البصري: ثقة ثبت، مات سنة خمس وأربعين ومائة. ابن حجر، التقريب (ص 151)

(5) الحسن بن أبي الحسن البصري الأنصاري مولاهم: ثقة فقيه، من سادات التابعين، كان يرسل كثيرا ويدلس، وقد عنعن هذا الحديث عن الصحابي أبي بكرة؛ لكن قال ابن أبي حاتم: "سمع من أبي بكرة شيئا".

ابن حجر، التقريب (ص 160)، ابن أبي حاتم، المراسيل (ص 45)

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/178)

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (7/233-238)

(8) المجروحين (2/231)

(9) الذهبي، سير أعلام النبلاء (6/213-215)، ابن حبان، المجروحين (2/232)، ابن عدي، الكامل (7/233-238)

آفة الشاهد الثالث: الخليل بن زكريا منكر الحديث لا يصح الاستشهاد بحديثه، قال العقيلي: "يحدث عن الثقات بالبواطيل"<sup>(2)</sup>، وقال الأزدي: "متروك الحديث"<sup>(3)</sup>.

وقال ابن عدي: "عامه حديثه ما لم يُتابعه أحد عليه، وقال أيضا بعد أن أورد له أحاديث: "وهذه الأحاديث التي ذكرتها بأسانيدھا عن الخليل بن زكريا مناكير كلها من جهة الإسناد والمتن جميعا، وللخليل غير ما ذكرت من الحديث، ولم أر لمن تقدم فيه قولاً وقد تكلموا فيمن كان خيراً منه بدرجات؛ لأن عامه أحاديثه مناكير"<sup>(4)</sup>.

وقال ابن السكن<sup>(5)</sup>: "قدم بغداد وحدث بها عن ابن عون وحبيب بن الشهيد أحاديث مناكير لم يروها غيره"<sup>(6)</sup>.

#### خلاصة القول في الحديث:

الحديث ضعيف جدا وشواهد منكرة، والأصح أنه من كلام عبد الله بن عمرو موقوفا عليه، فقد روي عنه بلفظ: « مَاءَ الْبَحْرِ لَا يُجْزَى مِنْ وُضُوءٍ وَلَا مِنْ جَنَابَةٍ إِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا ثُمَّ مَاءٌ ثُمَّ نَارًا حَتَّى عَدَّ سَبْعَةَ أَبْحُرٍ وَسَبْعَةَ أَنْيَارٍ - وفي رواية نِيرَانٍ - »<sup>(7)</sup>.

وروي عن عبد الله بن عمرو -رضي الله عنه- أيضا أنه قال: « لَا يُتَوَضَّأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ لِأَنَّهُ طَبَقُ جَهَنَّمَ »<sup>(8)</sup>

(1) ابن حجر، التقريب (ص 464)

(2) الضعفاء (20/2)

(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب (3/166)

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (3/509-511)

(5) ابن السكن هو: أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي نزيل مصر، الحافظ الحجة، سمع: أبا القاسم البغوي، وأبا عروبة الحراني، ومحمد بن يوسف الفريزي، روى عنه: أبو عبد الله بن منده، وعبد الغني بن سعيد، وعلي بن محمد الدقاق، صنف كتاب الصحيح المنتقى، ولد سنة أربع وتسعين ومائتين، وتوفي سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة. الذهبي، تذكرة الحفاظ (3/100)

(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب (3/166-167)، ابن عدي، الكامل (509-511)

(7) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (4/547 رقم 8665)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (1/122 رقم 1394)، والجوزقاني في "الأباطيل والناكير والصحاح والمشاهير" (1/520 رقم 330) من طريق أبي داود الطيالسي عن هشام الدستوائي -وفي رواية البيهقي قال أبو داود عن شعبة وهام- عن قتادة عن أبي أيوب عن عبد الله بن عمرو موقوفا.

(8) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (17/61) و(19/231)

قال الإمام الشوكاني بعد ذكره لهذه الأحاديث الموقوفة: "ولا حجة في أقوال الصحابة لاسيما إذا عارضت الإجماع"<sup>(1)</sup>.

و بالإضافة إلى ضعف الأحاديث التي تنهى عن ركوب البحر ونكارتها عند الأئمة، فإنها مخالفة لما جاء في القرآن الكريم وصحيح السنة النبوية، وفي ما يلي توضيح ذلك:

\_\_ أما مخالفتها القرآن الكريم فتتمثل في أن الله عز وجل قد امتن على عباده فذكر في كتابه العزيز بأنه خلق لهم السفن ليركبوها، كما يسر لهم ركوب البحر، يقول الشيخ الألباني رحمه الله بعد أن حكم على حديث عبد الله بن عمرو المرفوع وشاهده المروي عن أبي بكره بالنكارة: "قلت: ولا يخفى ما في هذا الحديث من المنع من ركوب البحر في سبيل طلب العلم والتجارة ونحو ذلك من المصالح التي لا يعقل أن يصد الشارع الحكيم الناس عن تحصيلها بسبب مظنون ألا وهو الغرق في البحر، كيف والله تعالى يمتن على عباده بأنه خلق لهم السفن وسهل لهم ركوب البحر بها فقال تعالى: ﴿وَأَيُّهُمُ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾<sup>(٤١)</sup> وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ ﴿٤٢﴾ يس / 41-42، أي السفن على القول الصحيح الذي رجحه القرطبي وابن كثير وابن القيم وغيرهم"<sup>(2)</sup>.

ففي هذا دليل على ضعف هذا الحديث وكونه منكرا، والله أعلم.

\_\_ وأما مخالفتها صحيح السنة النبوية فيؤيده ما روته أم حرام عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الْمَائِدُ<sup>(3)</sup> فِي الْبَحْرِ الَّذِي يُصِيبُهُ الْقَيْءُ لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ، وَالْغَرِقُ لَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ»<sup>(4)</sup>،

(1) الشوكاني، نيل الأوطار (30/1)

(2) السلسلة الضعيفة (692/1-693)

(3) المائد: هو الذي يدار برأسه من ربح البحر واضطراب السفينة بالأمواج. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (379/4)

(4) أخرجه: أبو داود في "السنن" (7/3 رقم 2493)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (4/547 رقم 8668)، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (4/547 رقم 285 و286)، وابن عبد البر في "التمهيد" (1/239) من طرق عن مروان بن معاوية أخبرنا هلال بن ميمون عن يعلي بن شداد عن أم حرام مرفوعا.

قال الشيخ الألباني: إسناده حسن رجاله ثقات. إرواء الغليل (5/16 رقم 1194)

غير أن أبا حاتم قد قال في هلال بن ميمون: "ليس بالقوي يكتب حديثه"، ووثقه ابن معين والنسائي وابن حبان.

أنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/76)، المزي، تهذيب الكمال (30/349).

وهذا فيه حض على ركوب البحر حضا مطلقا غير مقيد بغزو ونحوه، وفيه دليل على أن الحج لا يسقط بكون البحر بينه وبين مكة، وهو مذهب الحنابلة وأحد قولي الشافعي وقال في قوله الآخر: يسقط، واحتج له بعضهم بهذا الحديث المنكر... وذلك من آثار الأحاديث الضعيفة!"<sup>(1)</sup>.

وقال ابن عبد البر: "وفيما رواه يعلى بن شداد عن أم حرام كفاية في رده... وأكثر أهل العلم يجيزون ركوب البحر في طلب الحلال إذا تعذر البر وركب البحر في حين يغلب عليه فيه السكون وفي كل ما أباحه الله ولم يحظره على حديث أم حرام وغيره، إلا أنهم يكرهون ركوبه في الاستغرار من طلب الدنيا والاستكثار من جمع المال"<sup>(2)</sup>.

وقال الحافظ ابن حجر بعد ذكره لأقوال العلماء في تضعيف الحديث: "هذا الحديث يعارضه حديث أبي هريرة المذكور في سؤال الصيادين إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء"<sup>(3)</sup>،

(1) الألباني، السلسلة الضعيفة (1/479-480)

(2) ابن عبد البر، التمهيد (1/240)

(3) أخرجه مالك في "الموطأ" (2/92)، والشافعي في "المسند" (1/7)، والترمذي في "الجامع" (1/100 رقم 69) كتاب الطهارة، وابن أبي شيبة في "المصنف" (1/122 رقم 1392)، وابن ماجه في "السنن" (1/136 رقم 386) كتاب الطهارة، وأبو داود في "السنن" (1/21 رقم 83) كتاب الطهارة، والنسائي في "السنن الصغرى" (1/50 رقم 59) كتاب الطهارة، وابن خزيمة في "الصحيح" (1/59 رقم 111)، وابن حبان في "الصحيح بترتيب ابن بلبان" (4/49 رقم 1243)، والدارقطني في "السنن" (1/47 رقم 80)، والحاكم في "المستدرک" (1/237 رقم 491)، والبيهقي في "السنن" (1/5 رقم 1) من طرق عن مالك، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن سلمة، أن المغيرة بن أبي بردة، أخبره أنه سمع أبا هريرة، يقول: سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ من البحر؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هُوَ الطَّهْرُ مَأْوُهُ، الْجِلْدُ مَيْتُهُ»

**الحكم على الحديث:** الحديث صحيح ورجاله ثقات، عدا سعيد بن سلمة، والمغيرة بن أبي بردة فقد قيل: أنهما مجهولان، لكن سعيد بن سلمة قد وثقه النسائي وذكره ابن حبان في الثقات. انظر: ابن حبان، الثقات (6/364)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (42/4)

أما المغيرة بن أبي بردة فقد قال الآجري عن أبي داود: "معروف"، وقال: النسائي: "ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر: ابن حبان، الثقات (5/410)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (10/256)

وسأل أبو عيسى الترمذي الإمام البخاري عن هذا الحديث فقال: هو حديث صحيح". الترمذي، العلل الكبير (ص 41)

وقال الترمذي والبعوي: "هذا حديث حسن صحيح. الترمذي، الجامع (1/100)، البغوي، شرح السنة (2/55)

ونقل ابن حجر في التهذيب من صححه من الأئمة فقال: وصحح حديث المغيرة عن أبي هريرة في البحر: "ابن خزيمة، وابن حبان، وابن المنذر، والخطابي، والطحاوي، وابن منده، والحاكم، وابن حزم، والبيهقي، وعبد الحق وآخرون".



ولم ينكر عليهم<sup>(1)</sup>.

• استعانة المؤلف بهذا الحديث وشرحه وجه الإعجاز فيه:

أخرج الدكتور زغلول النجار، الحديث بإسناده ولفظه من سنن أبي داود، مع ذكره الكتاب والباب ورقم الحديث، ثم ذكر شواهدة فقال: "وكذلك أخرجه البيهقي في سننه (ج4) وأخرجه غيرهما مرفوعا بلفظ «إِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا، وَتَحْتَ النَّارِ بَحْرًا»، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (ج1) موقوفا على عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ: «إِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا ثُمَّ مَاءٌ ثُمَّ نَارًا» وذكر أن رجال إسناده ثقات، وقيل في الرواية المرفوعة السابقة إن إسناده ضعيف، ولكن الحاكم في المستدرک (ج4/8762) أخرج له شاهدا من حديث يعلى بن أمية قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الْبَحْرَ هُوَ جَهَنَّمُ»<sup>(2)</sup>

ابن حجر، تهذيب التهذيب (257/10)

(1) ابن حجر، التلخيص الحبير (485/2)

(2) أخرجه: أحمد في "المسند" (29/478 رقم 17960)، الحاكم في "المستدرک" (4/638 رقم 8762)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (8/414) و(1/70)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (4/547 رقم 8666)، وفي "البعث والنشور" (1/265 رقم 451 و452)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (1/425)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (3/216)، ويعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (1/308)، والطبري في "التفسير" (18/11)، وعبد الغني المقدسي في "ذكر النار" (ص65 رقم 47) من طرق عن أبي عاصم ثنا عبد الله بن أمية حدثني محمد بن حبي حدثني صفوان بن يعلى عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم:

«إِنَّ الْبَحْرَ هُوَ جَهَنَّمُ» قالوا ليعلى: فقال: ألا ترون أن الله عز وجل قال: ﴿نَارًا أَحَاطَ بِهَا مِنْ سُرَادِقُهَا﴾ الكهف/29

سقط من سند الحاكم محمد بن حبيبي، ومن سند البيهقي في السنن عبد الله بن أمية، وجاء في سند ابن قانع عن رجل عن صفوان.

وقال الحاكم بعد إخراجه للحديث: صحيح الإسناد، وقال الذهبي: صحيح.

ونقله الهيثمي في مجمع الزوائد وقال: رواه أحمد ورجاله ثقات. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (10/386)

**الحكم على الحديث:** الحديث ضعيف؛ لأن في إسناده راو مجهول العين وهو: محمد بن حبيبي ذكره البخاري وابن أبي حاتم برواية عبد الله بن أمية فقط عنه، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات؛ لكن ابن حبان معروف بتساهله في توثيق المجاهيل.

انظر: البخاري، التاريخ الكبير (1/70)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/239)، ابن حبان، الثقات (7/376)

وقال المناوي في التيسير بشرح الجامع الصغير بعد شرحه للحديث: "وفيه مجهول"، وقال في فيض القدير: قال الذهبي في المهذب: "لا أعرف ابن حبيبي". انظر: المناوي، التيسير بشرح الجامع الصغير (1/438)، وفيض القدير (3/215)

وقال صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي في تلخيص المستدرک على ذلك، وعليه يكون الحديث بمجموع طرقه حسناً على الأقل، ومن ضعفه فقد نظر لصعوبة فهم دلالة الحديث<sup>(1)</sup>.

وبعد نقله لبعض أقوال العلماء في شرح معنى: البحر هو جهنم، قال: "وذكر ابن حجر شاهدا لصدر هذا الحديث - يقصد الشطر الأول منه - يقويه ويرقى به إلى مرتبة الحسن وذلك في كتابه التلخيص ج(2) من حديث لابن عمر رضي الله عنهما، وبذلك يكون الحديث بمجموعه كله حسناً، على الرغم من عجب ما فيه من معان علمية دقيقة.."<sup>(2)</sup>

وقال المؤلف أثناء شرحه للحديث: "والحديث الشريف الذي نحن بصدده يتفق بدقة بالغة مع قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ الطور/6، ولم يستطع العرب في وقت تنزل القرآن أن يستوعبوا دلالة القسم بالبحر المسجور، بأن عندهم: سجر التنور يعني أوقد عليه حتى أحماه، والماء والحرارة من الأضداد، فكيف للأضداد أن تتعايش في تلاحم وثيق دون أن يلغي أحدهما الآخر؟ وقد دفعهم ذلك إلى نسبة الأمر للآخرة استناداً إلى ما جاء في سورة التكوير من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ التكوير/6.

ولكن الآيات في مطلع سورة التكوير كلها تشير إلى أمور مستقبلية في الآخرة، والقسم في مطلع سورة الطور كله بأمور واقعة في حياتنا!!!

واضطر ذلك مجموعة من المفسرين إلى البحث عن معنى لغوي للفعل "سجر" غير أوقد على الشيء حتى أحماه، ووجدوا من معاني "سجر" ملاً وكف، وفرحوا بذلك فرحاً شديداً لأنه فسر الأمر لهم

وقال ابن رجب الحنبلي: روى الإمام أحمد عن علي بن أمية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إِنَّ الْبَحْرَ هُوَ جَهَنَّمُ» بإسناد فيه نظر. انظر: الجامع لتفسير ابن رجب الحنبلي (537/2)

وعبد الله بن أمية لم يرو عنه غير أبي عاصم، لكن وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات.

انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/5)، ابن حبان، الثقات (14/7)

(1) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (31/1-32)

(2) المرجع نفسه (32/1)

بمعنى أن الله تعالى يمن على البشرية كلها بأنه قد ملأ منخفضات الأرض بالماء وحجزها وكفها عن مزيد من الطغيان على اليابسة"<sup>(1)</sup>.

وفي الأخير انتقل المؤلف للحديث عن وجه الإعجاز في الحديث فقال: "وبعد الحرب العالمية الثانية نزل العلماء إلى أعماق البحار والمحيطات... ففوجئوا بسلسلة من الجبال البركانية تمتد في أواسط جميع محيطات الأرض لعدة عشرات الآلاف من الكيلومترات أطلقوا عليها "جبال أواسط المحيطات" ودراسة تلك السلاسل الجبلية المحيطة اتضح أنها تتكون في غالبيتها من الصخور البركانية التي اندفعت على هيئة ثورات بركانية عنيفة عبر شبكة هائلة من الصدوع العميقة التي تمزق الغلاف الصخري للأرض... مختزقة إياه بالكامل، فتصل إلى نطاق الضعف الأرضي، وتوجد الصخور فيه في حالة لدنة، شبه منصهرة، عالية الكثافة والزوجة تدفعها تيارات الحمل الساخنة إلى قيعان كل محيطات الأرض... في ظاهرة يسميها العلماء ظاهرة اتساع قيعان البحار والمحيطات، وباستمرار هذا التوسع تملأ المناطق الناتجة عن عملية الاتساع تلك الصحارة الصخرية مما يؤدي إلى تسجير قيعان كل محيطات الأرض وقيعان بعض بحارها"<sup>(2)</sup>.

#### • بعض التنبيهات على صنيع المؤلف أذكرها في مايلي:

— خرّج المؤلف الحديث من مظانه أو مصادره الأصلية، مع ذكره للكتاب والباب والرقم والصفحة والجزء، مع ذكره لبعض الشواهد.

— رجع المؤلف إلى بعض كتب التفسير وشروح الحديث؛ لشرح معنى الحديث.

— لم يستفد المؤلف من أقوال العلماء في الحكم على الحديث رغم وضوحها؛ فنلاحظ مثلا رجوعه لكتاب التلخيص الحبير للحافظ ابن حجر، الذي ذكر فيه أقوال العلماء في تضعيف حديث عبد الله بن عمرو، ثم ذكر له شاهدا ضعيفا فقال: "ورواه البزار من حديث نافع عن ابن عمر مرفوعا وفيه ليث بن سليم وهو ضعيف"<sup>(3)</sup>، لكن الدكتور زغلول النجار اعتبر أن هذا الشاهد مقويا لحديث عبد الله بن عمرو فقال: "وذكر ابن حجر شاهدا لصدر هذا الحديث يقويه ويرقى به إلى مرتبة

(1) الإعجاز العلمي في السنة النبوية (1/33-34)

(2) المرجع نفسه (1/35)

(3) ابن حجر، التلخيص الحبير (2/485)

الحسن وذلك في كتابه التلخيص من حديث لابن عمر رضي الله عنهما، وبذلك يكون الحديث بمجموعه كله حسناً<sup>(1)</sup>

كما لم ينتبه الدكتور إلى ما أشار إليه الحافظ ابن حجر من مخالفة الحديث لعمل الصحابة، ولبعض الأحاديث الصحيحة؛ فالحديث بالإضافة إلى مجيئه من طرق ضعيفة فهو مخالف لما عليه الصحابة؛ فهم يركبون البحر للصيد والتجارة منذ زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يُنكر عليهم؛ ورغم اطلاع المؤلف على ما نص عليه الحافظ ابن حجر من ضعف سند الحديث، ومخالفة متنه للواقع إلا أنه حسنه!.

— اعتبر المؤلف صعوبة فهم دلالة الحديث هي السبب في الحكم عليه بالضعف، لكن أئمة الحديث لم يضعفوا هذا الحديث لعدم استيعابهم وجود نار تحت البحر؛ بل ضعفوه لضعف في سنده، ومخالفة متنه للقرآن ولللسنة الصحيحة وللواقع.

ويجب التنبيه هنا إلى أن علماء الحديث كانوا يتعاملون مع ما لم يفهموه من السنة النبوية بالتسليم والتفويض، ولم يردوا شيئاً من سنة النبي صلى الله عليه وسلم مجرد أن عقولهم لم تستوعب ذلك.

فمن مذهب أهل السنة أن كل ما سمعه المرء من الآثار مما لم يبلغه عقله؛ فعليه التسليم والتصديق، والتفويض والرضا، ولا يتصرف في شيء منها برأيه وهواه، ومن فسر من ذلك شيئاً برأيه وهواه أخطأ وضل<sup>(2)</sup>.

— فهم المؤلف من ترجيح أهل التفسير كلمة "سجر" في قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ الطور/6 وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ التكوير/6 بمأً وكف؛ عدم استيعابهم هذه الظاهرة الطبيعية وهي اجتماع الماء والنار في مكان واحد دون أن يلغى أحدهما الآخر؛ فدفعهم ذلك إلى نسبة الأمر إلى الآخرة.

لكن الأمر ليس كما اعتقد المؤلف؛ فإن المفسرين اتبعوا في تفسير هذه الآية المعاني اللغوية لكلمة "سجر"، ولهذه الكلمة عدة معاني في كتب اللغة منها:

(1) الإعجاز العلمي في السنة النبوية (32/1)

(2) قوام السنة، الحجة في بيان المحجة (466/2)

1. سَجَّرَ التنور سَجْرًا إذا أحميته، وسَجَّرْتُ النهر ملأته، وسَجَّرْتُ الثمار إذا امتلكت من المطر، والسَجْرُ: إيقادك في التنور، وسَجَّرْتُ التنور إذا أوقدته.
  2. وسَجَّرْتُ بالثقل بمعنى: فجَّرت، وسَجَّرْتُ بالتخفيف بمعنى: ملكت، والمسَجَّرُ الذي غاض ماؤه.
  3. الساجر: السيل الذي يملك كل شيء، ويقال للموضع الذي يأتي عليه السيل فيملؤه: ساجر.
  4. المسجور: يكون المملوء، ويكون الذي ليس فيه شيء.
  5. المسجور: الساكن، والممتلى معاً.
  6. والسَجْرُ والسُّجْرَةُ: حُمْرَةٌ فِي الْعَيْنِ فِي بِياضِهَا، وبعضهم يقول: إِذَا خَالَطَتِ الْحُمْرَةُ الزُّرْقَةَ فَهِيَ أَيْضًا سَجْرَاءُ.
  7. والسجير: الصاحب والخليط وهو خلاف الشجير، يقال سجير الرجل: خليله وصفيه<sup>(1)</sup>.
- وتوافق المفسرون في تأويلهم لمعنى "سجرت" المعاني اللغوية السابقة، فقد جاء في تفسير هذه الكلمة ثمانية أقوال:
- أحدها: بمعنى فاضت.
- والثاني: ذهب ماؤها ويبست.
- والثالث: ملكت، أرسل عذبتها على مالها، ومالها على عذبتها حتى امتلأت.
- والرابع: فجرت فصارت بحرا واحدا.
- الخامس: سيرت كما سيرت الجبال.
- السادس: هو حمرة مائها حتى تصير دما.
- السابع: يعني أوقدت فانقلبت نارا.
- الثامن: معناه أنه جعل ماؤها شرابا يعذب به أهل النار<sup>(2)</sup>.

(1) انظر: الأزهرى، تهذيب اللغة (304/10-305)، الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية (677/2)، ابن فارس، مقاييس اللغة (134-135)، ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (265/7)

(2) الماوردي، النكت والعيون (213/6)

أما تفسير كلمة "المسجور" ففيها سبعة أقوال للمفسرين: "أحدها: المحبوس أي الممنوع والمكفوف عن الأرض لثلا يغمرها.

الثاني: أنه المرسل.

الثالث: هو الموقد نارا.

الرابع: أنه الممتلي.

الخامس: أنه المختلط.

السادس: أنه الفارغ الذي ذهب ماؤه ويبسز

السابع: هو الذي لا يشرب ماؤه ولا يبقى به زرع<sup>(1)</sup>.

وجاء في تأويل قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ الطور/6 ثلاثة أقاويل:

أحدها: أنه جهنم في رواية عن علي بن أبي طالب<sup>(2)</sup>.

الثاني: هو بحر تحت العرش في رواية موقوفة رواها عمرو بن العاص وعلي رضي الله عنهما<sup>(3)</sup>.

الثالث: هو بحر الأرض وهو الظاهر، وهو قول الجمهور<sup>(4)</sup>.

(1) ابن كثير، التفسير (429/7)، الماوردي، النكت والعيون (378/5)

(2) أخرجه مجاهد في "التفسير" (ص623)، والطبري في "جامع البيان" (458/22)، وابن أبي حاتم في "التفسير" (10/1315 رقم18676)، ، والبيهقي في "البعث والنشور" (1/264 رقم450) من طرق عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب قال: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه ليهودي: أَيْنَ جَهَنَّمُ؟ فقال اليهودي: تَحْتَ الْبَحْرِ، فقال علي: صَدَقَ، ثم

قرأ ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ الطور/6 وفي رواية: إن عليا سأل يهوديا: أَيْنَ جَهَنَّمُ؟ قال: هِيَ الْبَحْرُ، قال علي: مَا أَرَاكَ إِلَّا

صَادِقًا، وتلا هذه الآية: ﴿وَإِذَا أَلْحَاؤُا سَجَرَتِ﴾ التكوير/6، وقال: ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ الطور/6.

(3) الطبري في جامع البيان" (461/22) و(460/22)

(4) الماوردي، النكت والعيون (378/5)، ابن كثير، التفسير (429/7)

والأقوال التي جاء فيها: أن البحر هو جهنم، وأن البحر سيتأجج نارا يوم القيامة، و أن البحر هو بحر تحت العرش، ذكرها أهل التفسير استنادا إلى روايات من الإسرائيليات رواها بعض الصحابة منهم علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمرو، وابن عباس<sup>(1)</sup>، فلا يمكن تصديق هذه الروايات أو تكذيبها، لكن يمكن للباحث في الإعجاز العلمي أن يفسر بما ظواهر كونية؛ دون أن ينسبها إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

لذلك رجح الإمام الطبري معنى المسحور بالمملوء فقال: "وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال معناه: والبحر المملوء المجموع ماؤه بعضه في بعض، وذلك أن الأغلب من معاني السجر: الإيقاد، كما يقال: سجرت التنور، بمعنى: أوقدت... فإذا كان ذلك الأغلب من معاني السَّجَر، وكان البحر غير مُوقَد اليوم، وكان الله تعالى ذكره قد وصفه بأنه مسحور، فبطل عنه إحدى الصفتين، وهو الإيقاد صحَّت الصفة الأخرى التي هي له اليوم، وهو الامتلاء، لأنه كل وقت ممتلئ"<sup>(2)</sup>.

والغريب أن الدكتور زغلول النجار قد رجح هنا معنى سجر بأوقد، أما في كتابه: "من آيات الإعجاز العلمي: الأرض في القرآن الكريم" أثبت المعنيين (للبحر المسحور) أي بمعنى ملاً وأوقد معا فقال: " من المعاني اللغوية للبحر المسحور هو المملوء بالماء، والمكفوف عن اليابسة، وهو بمعنى صحيح من الناحية العلمية صحة كاملة كما أثبتته الدراسات العلمية في القرن العشرين، ومن المعاني اللغوية لهذا القسم أيضا أن البحر قد أوقد عليه حتى حمي قاعه فأصبح مسجورا، وهو كذلك من الحقائق العلمية التي اكتشفها الإنسان في العقود المتأخرة من القرن العشرين"<sup>(3)</sup>.

والرأي عندي، بعد هذا البحث المتواضع وتبع صنيع الأئمة وصنيع المؤلف، أنه لا مانع من أن يكون المسحور يحمل المعنيين كما ذهب إلى ذلك أهل اللغة والتفسير، ولا مانع من أن يساعد العلم الحديث والاكتشافات العلمية الحديثة في توضيح هذه المعاني وأصلها ثابت في اللغة والتفاسير، وجميل ذلك الكلام العلمي للمؤلف وهو المختص في هذه المسائل، وتفسيره العلمي لهذه الظواهر، التي تؤكد

(1) روى الطبري في "جامع البيان" (24/242)، وأبو الشيخ في "العظمة" (4/1161)، من طرق عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله عز وجل: ﴿وَإِذَا أَلْحَاؤُا سُجِرَتْ﴾ التكوير/6 قال: «يُكْوَرُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ فِي الْبَحْرِ، ثُمَّ يُرْسِلُ عَلَيْهَا نَارًا فَتَنْفُخُهَا فَتَصِيرُ نَارًا»  
(2) الطبري، جامع البيان (459-460)  
(3) زغلول النجار، من آيات الإعجاز: الأرض في القرآن الكريم (ص187)

على اتساع المفاهيم والمعاني في اللغة العربية وتنوعها، كما تؤكد سعة فهم المفسرين، لكن أن يحتج فيها بأحاديث واهية وضعيفة وبعضها موقوف وشديد النكارة، وتحسين طرق حكم الأئمة عليها بالرد والضعف، ومن ثم نسبتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، هذا ما لا ينبغي الجنوح إليه لخطورة نسبة كلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم هو لم يقله ولم يثبت عنه.

الحديث الثاني:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْأَرْضَ، جَعَلَتْ تَمِيدٌ<sup>(1)</sup>، فَخَلَقَ الْجِبَالَ، فَأَلْفَاها عَلَيْهَا فَاسْتَقَرَّتْ، فَتَعَجَّبَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ خَلْقِ الْجِبَالِ، فَقَالَتْ: يَا رَبِّ، هَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ الْجِبَالِ؟ قَالَ: نَعَمْ، الْحَدِيدُ. قَالَتْ: يَا رَبِّ، هَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ الْحَدِيدِ؟ قَالَ: نَعَمْ، النَّارُ. قَالَتْ: يَا رَبِّ، هَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: نَعَمْ، الْمَاءُ. قَالَتْ: يَا رَبِّ، فَهَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ الْمَاءِ؟ قَالَ: نَعَمْ، الرِّيحُ. قَالَتْ: يَا رَبِّ، فَهَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ الرِّيحِ؟ قَالَ: نَعَمْ، ابْنُ آدَمَ يَتَصَدَّقُ بِيَمِينِهِ يُخْفِيهَا مِنْ شِمَالِهِ »

(1) ماد يميد، إذا مال وتحرك. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (379/4)



### تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد بن حنبل<sup>(1)</sup> والترمذي<sup>(2)</sup>، وابن حميد<sup>(3)</sup>، وأبو يعلى الموصلي<sup>(4)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(5)</sup>، وأبو الشيخ<sup>(6)</sup>، وابن منده<sup>(7)</sup>، والبيهقي<sup>(8)</sup>، والخطيب البغدادي<sup>(9)</sup>، وقوام السنة<sup>(10)</sup> والضياء المقدسي<sup>(11)</sup>، والمزي<sup>(12)</sup> من طريق يزيد بن هارون<sup>(13)</sup> قال: حدثنا العوام بن حوشب<sup>(14)</sup>، عن سليمان بن أبي سليمان، عن أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ورواه أبو الشيخ<sup>(15)</sup>، وبحشل<sup>(16)</sup>، من طريق هشيم<sup>(17)</sup>، عن العوام، عن سليمان بن أبي سليمان عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

- 
- (1)المسند (276/19)رقم12253
  - (2)الجامع، كتاب التفسير (454/5-455رقم3369)
  - (3)المنتخب من مسند عبد الحميد بن حميد (ص365رقم1215)
  - (4)المسند (286/7)رقم4310
  - (5)التفسير (7/2218رقم12105) و(9/2908رقم16512)
  - (6)العظمة (4/1379)
  - (7)التوحيد (ص192رقم63)
  - (8)شعب الإيمان (5/115رقم3167)
  - (9)المتفق والمفترق (2/1028رقم625)
  - (10)الترغيب والترهيب (2/315)، والحجة في بيان المحجة (2/451رقم434)
  - (11)الأحاديث المختارة (6/152رقم2148 ورقم2149 ورقم2150)
  - (12)تهديب الكمال (11/442)
  - (13)هو: أبو خالد يزيد ابن هارون ابن زاذان السلمى مولا هم أبو خالد الواسطي، الثقة الحجة، سمع من:عاصم الأحول، ويحي بن سعيد، وسليمان التيمي، روى عنه: أحمد، وابن المديني، وأبو خيثمة، ولد سنة ثمان عشرة ومائة، ومات سنة ست ومائتين. الذهبي، تذكرة الحفاظ (1/231)
  - (14)العوام ابن حوشب ابن يزيد الشيباني أبو عيسى الواسطي ثقة ثبت فاضل، مات سنة ثمان وأربعين. ابن حجر، التقريب (ص433)
  - (15)العظمة (4/1379)و(4/1353)
  - (16)تاريخ واسط (ص62)
  - (17)هشيم بشير بن أبي خازم القاسم ابن دينار السلمى أبو معاوية ابن أبي خازم الواسطي، أخذ عن الزهري وعمرو بن دينار، حدث عنه:شعبة، وسفيان وابن المبارك، قال الذهبي: "كان رأسا في الحفظ، إلا أنه كان صاحب تدليس كبير"، قال ابن حجر: "ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي"، ولد سنة أربع ومائة، مات سنة ثلاث وثمانين. الذهبي، سير أعلام النبلاء (7/302)، ابن حجر، التقريب (ص574)

## الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف وسبب ضعفه هو سليمان بن أبي سليمان مولى ابن عباس: لم يرو عنه غير العوام بن حوشب، وروى عن أنس وأبي هريرة وقيل عن أبيه عن أبي هريرة<sup>(1)</sup>.

وروى ابن أبي حاتم بإسناده إلى يحيى بن معين أنه سئل عن سليمان بن أبي سليمان فقال: "لا أعرفه"<sup>(2)</sup>.

وذكره ابن حبان في الثقات فقال: "يروى عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، روى عنه قتادة، والعوام"<sup>(3)</sup>.

وقال الخطيب في ترجمة سليمان بن أبي سليمان مولى بني هاشم: "أن سليمان بن أبي سليمان هذا - يعني الذي روى عنه العوام - هو الأول - الذي روى عنه قتادة - وأما البخاري فذكرهما في ترجمتين على أنهما اثنان"<sup>(4)</sup>.

وإلى هذا ذهب ابن حجر؛ فبعد تنبيهه إلى أن ابن حبان جمع بينهما في الثقات قال: "وعندي أنهما اثنان فإن الراوي عن أبي سعيد ليشي بصري بخلاف هذا"<sup>(5)</sup>.

وقال الذهبي: "سليمان بن أبي سليمان مولى ابن عباس لا يكاد يُعرف، روى عنه العوام ابن حوشب وحده، قال ابن معين: لا أعرفه"<sup>(6)</sup>.

إذن الحديث ضعيف لجهالة سليمان بن أبي سليمان، وقد تفرد يرفع هذا الحديث؛ لأن شواهد الحديث عبارة عن آثار موقوفة على التابعين، وفي ما يلي تخرجها:

(1) البخاري، التاريخ الكبير (15/4)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (122/4)

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (122/4)

(3) ابن حبان، الثقات (315/4)

(4) الخطيب، المتفق والمفترق (1028/2)

(5) ابن حجر، تهذيب التهذيب (196/4)

(6) الذهبي، ميزان الاعتدال (211/2)

تخريج شواهد الحديث:

الأثر الأول: رواه عبد الرزاق<sup>(1)</sup>، عن معمر<sup>(2)</sup>، عن قتادة<sup>(3)</sup> قال: سمعت الحسن يقول: «لَمَّا خُلِقَتِ الْأَرْضُ كَادَتْ أَنْ تَمِيدَ، فَقَالُوا: مَا هَذِهِ بِمُقَرَّةٍ عَلَى ظَهْرِهَا أَحَدًا؟ فَأَصْبَحُوا وَقَدْ خُلِقَتِ الْجِبَالُ فَلَمْ تَدْرِ الْمَلَائِكَةُ مِمَّ خُلِقَتِ الْجِبَالُ؟»

وهذا طريق رجاله ثقات؛ إلا أنه موقوف على الحسن البصري.

الأثر الثاني:

رواه أبو الشيخ<sup>(4)</sup>، ورواه الطبري<sup>(5)</sup> من طريق يزيد بن هارون، ثنا سعيد<sup>(6)</sup>، عن قتادة، عن الحسن، عن قيس بن عباد: «أَنَّ اللَّهَ، عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا خَلَقَ الْأَرْضَ جَعَلَتْ تَمِيدٌ، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: مَا هَذِهِ بِمُقَرَّةٍ مَا عَلَى ظَهْرِهَا أَحَدًا، فَأَصْبَحَتْ صَبْحًا وَفِيهَا رَوَاسِيهَا، فَبَلَّغْنَا أَنَّ الْمَلَائِكَةَ قَالُوا: رَبَّنَا، هَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ هُوَ أَشَدُّ مِنْ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ الْحَدِيدُ، قَالُوا: هَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ هُوَ أَشَدُّ مِنْ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ النَّارُ، قَالُوا: رَبَّنَا هَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ هُوَ أَشَدُّ مِنْ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ الْمَاءُ، قَالُوا: رَبَّنَا هَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنْ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ. خَلَقُ الرِّيحَ»

(1) عبد الرزاق، التفسير (2/266 رقم 1479)

(2) معمر بن راشد الأزدي أبو عروة البصري نزيل اليمن، الإمام الحجّة، حدث عن الزهري، وقاتادة، وعمرو بن دينار، حدث عنه: السفينان وابن المبارك، قال ابن حجر: "ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن: ثابت، والأعمش، وعاصم بن أبي النجود، وهشام ابن عروة شيئا، وكذا فيما حدث به بالبصرة من كبار السابعة مات سنة أربع وخمسين ومائة".

الذهبي، تذكرة الحفاظ (1/142)، ابن حجر، التقريب (ص 541)

(3) قتادة بن دعامة بن قنادة بن عزيز السدوسي أبو الخطاب، حدث عن: أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، وأبي الطفيل، وحدث عنه: مسعر، وابن أبي عروبة، وشعبة، كان حافظ عصره وهو من أعلم أصحاب الحسن، لكنه مشهور بالتدليس، توفي سنة ثمان عشرة ومائة. الذهبي، تذكرة الحفاظ (1/92)، ابن حجر العسقلاني، طبقات المدلسين (ص 43)

(4) أخرجه أبو الشيخ في العظمة (4/1385)

(5) الطبري، جامع البيان (17/183)

(6) سعيد ابن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم أبو النضر البصري، ثقة حافظ، حدث عن: الحسن، ومحمد بن سيرين، وقاتادة، وحدث عنه: ابن علي، ويحيى بن سعيد وأبو عاصم، كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قنادة مات سنة ست وخمسين ومائة. الذهبي، تذكرة الحفاظ (1/133)، ابن حجر، التقريب (ص 239)

وهذا الطريق رجاله ثقات إلا أن الحسن البصري يرسل ويدلس وقد روى عن قيس بن عباد بالعنينة<sup>(1)</sup>.

وقيس بن عباد ليس صحابيا، وقد ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل البصرة وقال: "كان ثقة قليل الحديث"<sup>(2)</sup>.

وقال أبو نعيم: "روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يصح له صحبة ولا رؤية"<sup>(3)</sup>.

وقال ابن حجر: "ثقة مخضرم، ووهم من عدده من الصحابة"<sup>(4)</sup>.

إذن راوي الحديث ليس صحابيا؛ فلو كان من الصحابة لقلنا أن ما حدث به لا يقال من قبل الراي.

**الأثر الثالث:** رواه أبو نعيم الأصبهاني<sup>(5)</sup> من طريق محمد بن أحمد بن يزيد، ثنا عمرو بن شهاب<sup>(6)</sup>، ثنا شيبان بن فروخ<sup>(7)</sup>، ثنا جرير بن حازم<sup>(8)</sup>، ثنا الحسن قال:

(1) الحسن ابن أبي الحسن يسار البصري الأنصاري مولاهم، حدث عن: عثمان، وعمران بن حصين، والمغيرة بن شعبة وابن عباس، حدث عنه: قتادة، وأيوب، وابن عون، قال ابن سعد: "كان جامعا عالما رفيعا ثقة حجة... وما أرسله ليس بحجة، قال الذهبي: "وهو مدلس فلا يحتج بقوله "عن" في من لم يدركه وقد يدللس عمن لقبه ويسقط من بينه وبينه" وقال ابن حجر: "ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيرا ويدلس"، مات سنة عشر ومائة.

ابن سعد، الطبقات (114/7-132)، الذهبي، تذكرة الحفاظ (51/1)، ابن حجر، طبقات المدلسين (ص29)

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى (94/7)

(3) معرفة الصحابة (2331/4)

(4) تقريب التهذيب (157)

(5) أخبار أصبهان (457/1)

(6) عمرو بن شهاب بن طارق المدني، قال أبو نعيم حدث عن إسماعيل بن عمرو البجلي وهلال الراي.

أبو نعيم، أخبار أصبهان (457/1)

(7) شيبان بن فروخ ابن أبي شيبه الحبطي، أبو محمد الأيلي، قال أحمد بن حنبل: ثقة، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال ابن

حجر: صدوق يهيم، مات سنة ست أو خمس وثلاثين.

ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (357/4)، المزي، تهذيب الكمال (598/12)، ابن حجر، التقريب (ص269)

(8) جرير ابن حازم ابن زيد ابن عبد الله الأزدي أبو النضر البصري والد وهب، الحافظ، روى عن: عمه جرير بن زيد، والحسن، وابن سيرين، وروى عنه: ابنه وهب بن جرير، والسفيانان، وقاتدة، ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه، مات سنة سبعين ومائة. الذهبي، تاريخ الإسلام (104-101/10)، ابن حجر، التقريب (ص138)

« لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ جَعَلَتْ تَمِيدُ، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبَّنَا مَا هَذِهِ بِمُقَرَّةٍ عَلَيْهَا أَحَدًا، فَأَصْبَحُوا وَقَدْ أَرَسَى اللَّهُ عَلَيْهَا الْجِبَالَ فَأَثْبَتَتْهَا، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبَّنَا، هَلْ خَلَقْتَ شَيْئًا أَشَدَّ مِنَ الْجِبَالِ، قَالَ: الْحَدِيدُ» فذكر الحديث.

وأما هذا الأثر ففي سنده محمد بن أحمد بن يزيد البلخي وهو سارق للحديث، قال ابن عدي: "كُتِبَ عَنْهُ بِدَمِشْقٍ يَلْقَبُ رَزِينًا كَانَ يَقُولُ إِنَّهُ مِنْ سَامِرَةَ، ضَعِيفٌ حَدَّثَنَا بِأَشْيَاءٍ مُنْكَرَةٍ، وَيَسْرِقُ الْحَدِيثَ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ" (1).

### خلاصة القول في الحديث:

الحديث ضعيف لأن في سنده راو مجهول تفرد برفعه؛ أما شواهدة فهي عبارة عن آثار موقوفة على التابعين؛ ولذلك قال الإمام الترمذي هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه" (2).

ومن الممكن أن يكون الحديث من الروايات الإسرائيلية التي انتشرت في عصر التابعين، فقد روى الإمام السيوطي في الدر المنثور (3) قال: "أخرج ابن المنذر عن الحسن قال: «إِنَّ الْأَرْضَ أَوَّلُ مَا خُلِقَتْ خُلِقَتْ مِنْ عِنْدِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ، وَضَعَتْ طِينَةً فَقِيلَ لَهَا: اذْهَبِي هَكَذَا وَهَكَذَا وَخُلِقَتْ عَلَى صَخْرَةٍ وَالصَّخْرَةُ عَلَى حُوتٍ وَالْحُوتُ عَلَى الْمَاءِ فَأَصْبَحَتْ وَهِيَ تَمِيعٌ؛ فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبِّ مَنْ يَسْكُنُ هَذِهِ فَأَصْبَحَتْ الْجِبَالُ فِيهَا أَوْتَادًا فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبِّ أَخْلَقْتَ خَلْقًا هُوَ أَشَدُّ مِنْ هَذِهِ قَالَ: الْحَدِيدُ، قَالُوا: فَخَلَقْتَ خَلْقًا هُوَ أَشَدُّ مِنَ الْحَدِيدِ قَالَ: النَّارُ، قَالُوا: فَخَلَقْتَ خَلْقًا هُوَ أَشَدُّ مِنَ النَّارِ قَالَ: الْمَاءُ، قَالُوا: فَخَلَقْتَ خَلْقًا هُوَ أَشَدُّ مِنَ الْمَاءِ قَالَ الرِّيحُ، قَالُوا: فَخَلَقْتَ خَلْقًا هُوَ أَشَدُّ مِنَ الرِّيحِ قَالَ: الْبِنَاءُ، قَالُوا: فَخَلَقْتَ خَلْقًا هُوَ أَشَدُّ مِنَ الْبِنَاءِ قَالَ: آدَمُ».

والمتمعن في تفاصيل هذه القصة يعلم أنها من خرافات وأساطير بني إسرائيل.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (557/7)

(2) الترمذي، الجامع (455/5)

(3) الدر المنثور (390/8)

وروى الإمام القرطبي<sup>(1)</sup> قال: "قال وهب بن منبه<sup>(2)</sup>: «خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ فَجَعَلَتْ تَمِيدُ وَتَمُورُ<sup>(3)</sup>، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: إِنَّ هَذِهِ غَيْرُ مُقَرَّةٍ أَحَدًا عَلَى ظَهْرِهَا فَأَصْبَحَتْ وَقَدْ أُرْسِيَتْ بِالْجِبَالِ، وَلَمْ تَدْرِ الْمَلَائِكَةُ مِمَّ خُلِقَتِ الْجِبَالُ».

وروي عن علي بن أبي طالب أنه قال: «أَشَدُّ خَلْقِ رَبِّكَ عَشْرَةَ: الْجِبَالُ، وَالْحَدِيدُ يَنْحَتُ الْجِبَالَ، وَالنَّارُ تَأْكُلُ الْحَدِيدَ، وَالْمَاءُ يُطْفِئُ النَّارَ، وَالسَّحَابُ الْمُسَخَّرُ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ يَحْمِلُ الْمَاءَ، وَالرِّيْحُ تُقَلُّ السَّحَابَ، وَالْإِنْسَانُ يَتَّقِي الرِّيْحَ بِيَدِهِ، وَيَذْهَبُ فِيهَا لِحَاجَتِهِ، وَالسُّكْرُ يَغْلِبُ الْإِنْسَانَ، وَالنَّوْمُ يَغْلِبُ السُّكْرَ، وَالْهَمُّ يَمْنَعُ النَّوْمَ، فَأَشَدُّ خَلْقِ رَبِّكَ الْهَمُّ»<sup>(4)</sup>.

• استعانة المؤلف بالحديث وذكره أوجه الإعجاز فيه:

بدأ المؤلف بتخريج الحديث فقال: " هذا الحديث رواه الترمذي في سننه (حديث رقم: 3369، كتاب التفسير)، ورواه أحمد في مسنده (حديث رقم: 2275) ثم نقل الحديث بسنده ومتمته من طريق الترمذي"<sup>(5)</sup>.

وبعد عزوه للحديث إلى هاذين المصدرين انتقل إلى ذكر وجه الإعجاز فيه فقال: " وهذا الحديث الشريف يتفق روحا ومعنى مع قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا﴾<sup>(6)</sup> النازعات/32، وقد تكرر هذا المعنى في تسعة مواضع من كتاب الله... وقد اختلف العلماء في فهم دور الجبال في إرساء الأرض؛ لأن مجموع كتل الجبال على سطح الأرض لا يساوي شيئا بالنسبة لكتلة الأرض ككل والمقدرة بحوالي ستة آلاف مليون طن؛ كذلك فإن ارتفاعات الجبال - على تعاضمها - لا تساوي شيئا بالنسبة إلى طول نصف قطر الأرض... وهنا يبرز التساؤل المنطقي: كيف يمكن للجبال أن

(1) الجامع لأحكام القرآن (90/10)

(2) هو: وهب بن منبه أبو عبد الله الحافظ الصنعائي عالم أهل اليمن، روى عن: أبي هريرة يسيرا، وعبد الله بن عمر، وابن عباس وغيرهم، حدث عنه: وهب بن أخيه عبد الصمد، وأقاربه، وعمرو بن دينار، وإسرائيل أبو موسى، عنده من علم أهل الكتاب شيء كثير فإنه صرف عنايته إلى ذلك بالغ، وكان ثقة واسع العلم ينظر بكعب الأحبار في زمانه، جمع علم كعب الأحبار وعبد الله بن سلام، ولد سنة أربع وثلاثين، وتوفي سنة أربع عشرة ومائة. الذهبي، تذكرة الحفاظ (77/1-78)

(3) تمور: تتردد وتضطرب، تذهب وتجيء. النهاية في غريب الحديث (371/4)

(4) أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (276/1-277 رقم 901) قال حدثنا أحمد قال: نا سعيد قال: نا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن أبيه، عن الشعبي، عن الحارث، عن علي.

قال الهيثمي: رجاله ثقات. مجمع الزوائد (132/8)

(5) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (39/1-40)

تثبت الأرض وكتلتها وأبعادها بهذه الضلالة إذا ما قورنت بكتلة وأبعاد الأرض؟ والجواب لم يكن يمكننا قبل أواسط الستينات من القرن العشرين حين اتضح لنا أن الغلاف الصخري للأرض ممزق بشبكة هائلة من الصدوع التي تمتد لعشرات الآلاف من الكيلومترات وهي محيطة بالأرض إحاطة كاملة بعمق يتراوح بين 65 كم و150 كم...<sup>(1)</sup>.

وفي الأخير وبعد توضيحه لكيفية تثبيت الجبال لكتل قارات الأرض، وثبتتها للأرض أثناء دوراتها قال: "وهنا تتضح صورة من صور الإعجاز العلمي في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي يتفق نصا ومعنى مع عشر آيات قرآنية: الرعد:3، الحجر:19، النحل:15، الأنبياء:31، النمل:61، لقمان:10، فصلت:10، ق:7، المرسلات:27، فسبحان الذي أنزل القرآن من قبل أربعة عشر قرنا بهذه الحقيقة العلمية المبهرة، وألهمها خاتم أنبيائه ورسله فصاغها هذه الصياغة المعجزة..."<sup>(2)</sup>.

#### • التعليق على صنيع المؤلف:

يرى المؤلف أن هذا الحديث يتفق نصا ومعنى مع العديد من الآيات القرآنية؛ لأنه يذكر نفس الحقيقة العلمية التي جاءت في القرآن، لكن هذا لا يعني تصحيح الحديث وتقويته بالقرآن الكريم، ولو اتبع المحدثون هذا المنهج في تصحيح الأحاديث الضعيفة لموافقتها للقرآن؛ لصححو الكثير الأحاديث التي رويت في الترغيب والترهيب والزهد والرقائق، وبما أن الحقيقة العلمية موجودة في كتاب الله كان على المؤلف أن يستدل بالقرآن ويجعله هو الأصل، ويترك الحديث الضعيف للاستشهاد والاستئناس، والله أعلم.

(1) الإعجاز العلمي في السنة النبوية (1/40-43)

(2) المرجع نفسه (1/43)

### الحديث الثالث:

عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « مَا عَامٌّ بِأَمْطَرَ مِنْ عَامٍ، وَلَا هَبَّتْ جَنُوبٌ إِلَّا سَالَ وَادِي كَذَا »

### أولاً: تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي<sup>(1)</sup>، وأبو طاهر المخلص<sup>(2)</sup> من طريق يحيى بن محمد بن صاعد<sup>(3)</sup>، ثنا إبراهيم بن مكتوم، ثنا أبو عتاب سهل بن حماد<sup>(4)</sup>، ثنا شعبة، عن أبي إسحاق السبيعي<sup>(5)</sup>، عن أبي الأحوص<sup>(6)</sup>، عن عبد الله قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: الحديث.

### الحكم على الحديث:

الحديث رجاله ثقات غير إبراهيم بن مكتوم البصري ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل<sup>(7)</sup> من رواية موسى بن إسحاق الأنصاري فقط عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً<sup>(8)</sup>.

وقال أبو جعفر الطحاوي: "إبراهيم بن مكتوم بصري، صار إلى بغداد فحدث هناك، وهو عند أهل الحديث ثقة معروف"<sup>(9)</sup>.

(1) السنن الكبرى (507/3 رقم 6481)

(2) المخلصيات (344/1)

(3) هو: أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد مولى بني هاشم ثقة إمام يفوق في الحفظ أهل زمانه، مات سنة ثمان عشرة وثلاثمائة.

الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (611/2)

(4) سهل ابن حماد أبو عتاب الدلال البصري، وثقه العجلي وابن حبان، وقال: أحمد لا بأس به، وقال: أبو زرعة وأبو حاتم: صالح

الحديث، وقال ابن حجر: صدوق، مات سنة ثمان وست ومائتين. العجلي، الثقات (209)، ابن حبان، الثقات (290/8)، ابن

أبي حاتم، الجرح والتعديل (196/4)، ابن حجر، التقريب (ص 257)

(5) عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي، كوفي تابعي ثقة. العجلي، الثقات (366/1)

(6) عوف بن مالك بن نضلة الأشجعي أبو الأحوص، قال ابن معين: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

المزي، تهذيب الكمال (445/22)

(7) الجرح والتعديل (139/2)

(8) لكن ذكره الخطيب في تاريخ بغداد وقال: "روى عنه: أحمد بن ملاعب، ويحيى بن محمد بن صاعد، وعلي بن إسماعيل بن حماد،

وأبو روق الهزان، وغيرهم". تاريخ بغداد (128/7)

(9) شرح مشكل الآثار (186/5)



وقال البيهقي بعد رواية الحديث: "كذا زوي مرفوعا بهذا الإسناد والصحيح الموقوف"<sup>(1)</sup>. خلاصة القول: الحديث رجاله ثقات؛ لكنه معلول بالوقف، ولا يصح رفعه كما جاء في نص البيهقي.

تخريج متابعات الحديث وشواهدة:

### 1- تخريج المتابعات:

تخريج التابع الأول:

أخرجه العقيلي<sup>(2)</sup>، وابن حبان<sup>(3)</sup>، وأبو نعيم<sup>(4)</sup>، والذهبي<sup>(5)</sup> من طريق علي بن حميد السلولي، بمكة قال: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَا أَحَدٌ بِأَكْسَبٍ مِنْ أَحَدٍ، وَلَا عَامٌ بِأَمْطَرٍ مِنْ عَامٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يُحِبُّ، وَإِنَّ اللَّهَ يُعْطِي الْمَالَ مَنْ يُحِبُّ وَمَنْ لَا يُحِبُّ، وَلَا يُعْطِي الْإِيمَانَ إِلَّا مَنْ يُحِبُّ، فَإِذَا أَحَبَّ عَبْدًا أَعْطَاهُ الْإِيمَانَ»

وأخرجه العقيلي<sup>(6)</sup> من طريق عمرو بن مرزوق قال: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله قال: «مَا أَحَدٌ بِأَكْسَبٍ مِنْ أَحَدٍ، وَلَا عَامٌ بِأَمْطَرٍ مِنْ عَامٍ» وذكر نحوه موقوفا.

الحكم عليه:

الحديث لا يصح مرفوعا؛ لأن علي بن محمد السلولي تفرد برفعه، قال العقيلي في رواية علي بن محمد السلولي عن شعبة: "ولا يتابع على رفع حديثه"<sup>(7)</sup>.

(1) السنن الكبرى (507/3)

(2) الضعفاء الكبير (228/3)

(3) الثقات (462/8)

(4) حلية الأولياء (208/7)

(5) ميزان الاعتدال (123/3)

(6) الضعفاء الكبير (228/3)

(7) المصدر نفسه (228/3)

وروى العقيلي هذا الحديث من طريق علي بن محمد السلولي مرفوعاً، ثم رواه من طريق عمرو بن مرزوق موقوفاً وقال: "وهو أولى"<sup>(1)</sup>.

وقال الإمام الذهبي بعد روايته للحديث من طريق علي بن محمد السلولي: "غريب جداً"<sup>(2)</sup>.

وذكر ابن حبان علي بن محمد السلولي في الثقات وقال: "يُغرب"<sup>(3)</sup>.

وسئل أبو زرعة عن علي بن محمد السلولي فقال: "لا أعرفه"<sup>(4)</sup>.

وقال الحافظ ابن حجر عن هذا الحديث: "وهو معروف من كلام عبد الله موقوف"<sup>(5)</sup>.

### تخريج التابع الثاني:

أخرجه الثعلبي<sup>(6)</sup> أخبرني الحسن بن محمد الفنجوي<sup>(7)</sup> قال: حدّثنا مخلد بن جعفر الباقري<sup>(8)</sup>، حدّثنا الحسن ابن علوي<sup>(9)</sup>، حدّثنا إسحاق بن عيسى<sup>(10)</sup> قال: حدّثنا إسحاق بن بشر قال: حدّثنا ابن إسحاق وابن جريج ومقاتل كلّهم قالوا وبلغوا به ابن مسعود: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

(1) المصدر نفسه (228/3)

(2) ميزان الاعتدال (126/3)

(3) الثقات (462/8)

(4) الذهبي، ميزان الاعتدال (126/3)

(5) لسان الميزان (227/4)

(6) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (140/7)

(7) هو: أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الله بن فنجويه الدينوري، الشيخ الإمام المحدث، قال ابن شيرويه: كان ثقة صدوقاً كثير الرواية للمناكير. ابن نقطة، التقييد لمعرفة السنن والأسانيد (ص 147-148)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (383/17)

(8) مخلد بن جعفر بن مخلد بن سهل بن حمران أبو علي الدقاق المعروف بالباقري، قال أبو نعيم الحافظ: لما سمعنا منه كان أمره مستقيماً، ثم لما خرجنا من بغداد بلغنا أنه خلط، وقال أحمد بن علي البادي: كان ثقة صحيح السماع، غير أنه لم يكن يعرف شيئاً من الحديث، وقال محمد بن الفرات: كان مخلد بن جعفر في ابتداء ما حدث ثقة على حال جميلة وأصول حسنة صحيحة جيدة، رأيت منها شيئاً كثيراً هذه سبيله، ثم إن ابنه حمله في آخر أمره على ادعاء أشياء كثيرة، منها: "المغازي" عن المروزي، و "المبتدأ" عن ابن علوية، و "تاريخ الطبري الكبير"، و "الطهارة" لأبي عبيد، وأشياء غير ذلك، فشرهت نفسه إلى ذلك وقيل منه، واشترى له هذه الكتب من السوق فحدث بها دفعات فأنهتك وافتضح، مات سنة سبعين وثلاث مائة.

الخطيب، تاريخ بغداد (230/15)

(9) الحسن بن محمد بن سليمان أبو محمد القطان المعروف بابن علويه، قال الخطيب: كان ثقة، وقال الدار قطني: ثقة، مات سنة

ثمان وتسعين ومائتين. الخطيب، تاريخ بغداد (367/8)

(10) إسماعيل بن عيسى العطار، قال الخطيب: ثقة، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين. تاريخ بغداد (241/7)

«لَيْسَ مِنْ سَنَةِ بِأَمْطَرَ مِنْ أُخْرَى وَلَكِنَّ اللَّهَ قَسَمَ هَذِهِ الْأَرْزَاقَ فَجَعَلَهَا فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِي هَذَا الْقَطْرِ، يَنْزِلُ مِنْهُ كُلُّ سَنَةٍ بِكَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، وَلَكِنْ إِذَا عَمِلَ قَوْمٌ بِالْمَعَاصِي حَوَّلَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِمْ فَإِذَا عَصَوْا جَمِيعًا صَرَفَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَى الْفَيَافِي وَالْبِحَارِ»

وذكره البغوي<sup>(1)</sup>، ونقله القرطبي<sup>(2)</sup> عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « مَا مِنْ سَنَةٍ بِأَمْطَرَ مِنْ أُخْرَى وَلَكِنْ إِذَا عَمِلَ قَوْمٌ بِالْمَعَاصِي صَرَفَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِمْ فَإِذَا عَصَوْا جَمِيعًا صَرَفَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَى الْفَيَافِي وَالْبِحَارِ ».

الحكم عليه: الحديث موضوع لما يأتي:

السبب في وضع هذا الحديث هو إسحاق بن بشر بن محمد بن عبد الله بن سالم أبو حذيفة البخاري.

قال ابن حبان: "إسحاق بن بشر الكاهلي كنيته أبو حذيفة القرشي البخاري، سكن بغداد مدة وحدثهم بها كان يضع الحديث على الثقات ويأتي بما لا أصل له عن الأثبات مثل ذلك وغيره، روى عنه البغداديون وأهل خراسان لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب"<sup>(3)</sup>.

وقال ابن عدي: "إسحاق بن بشر أبو حذيفة البخاري روى عن ابن جريج والثوري ما لا يرويه غيره"<sup>(4)</sup>.

وبعد أن روى له عددا من أحاديثه قال: "وهذه الأحاديث مع غيرها مما يرويه إسحاق بن بشر هذا غير محفوظة كلها، وأحاديثه منكورة إما إسنادا أو متنا لا يتابعه أحد عليها"<sup>(5)</sup>.

وقال الدار قطني: "إسحاق بن بشر أبو حذيفة البخاري كذاب متروك"<sup>(6)</sup>.

وقال الخطيب: "حدث عن عبد الملك بن جريج، ومقاتل بن سليمان، ومحمد بن إسحاق بن يسار وسفيان الثوري... وخلق من أئمة من أهل العلم؛ أحاديث باطلة، وروى عنه جماعة من الخرسانيين ولم يرو عنه من البغداديين فيما أعلم سوى إسماعيل بن عيسى العطار"<sup>(7)</sup>.

(1) معالم التنزيل (3/451 رقم 1566 ورقم 1567)

(2) الجامع لأحكام القرآن (13/57)

(3) الثقات (1/135)

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (1/548)

(5) المصدر نفسه (1/549)

(6) الضعفاء والمتروكون (1/257)

(7) تاريخ بغداد (7/336)

## 2- تخريج الشاهد:

أخرجه الإمام الشافعي<sup>(1)</sup>، وعنه أبو الشيخ<sup>(2)</sup>، والبيهقي<sup>(3)</sup> من طريق الربيع<sup>(4)</sup> قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا من لا أتهم، قال: حدثني عمرو بن أبي عمرو<sup>(5)</sup>، عن المطلب بن حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَا مِنْ سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ إِلَّا وَالسَّمَاءُ تُمَطَّرُ فِيهَا، يَصْرِفُهُ اللَّهُ حَيْثُ يَشَاءُ»

وأخرجه الشافعي في "الأم"<sup>(6)</sup> قال: أخبرنا إبراهيم، عن عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب أن النبي صلى الله عليه وسلم. وأخرجه ابن أبي الدنيا<sup>(7)</sup> قال: حدثني إبراهيم بن محمد<sup>(8)</sup>، عن محمد بن سليمان بن أبي داود<sup>(9)</sup>، نا سابق قاضي أهل الرقة، عن عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: الحديث.

(1)المسند (ص82)

(2)العظمة (1264/4)

(3)معرفة السنن والآثار (194/5 رقم7261)

(4)الربيع هو: أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي المؤذن صاحب الشافعي، الحافظ الإمام محدث الديار المصرية، ولد سنة أربع وسبعين ومائة، سمع من: ابن وهب وشعيب بن الليث وبشر بن بكر، روى عنه: أصحاب السنن، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن أبي حاتم، والطحاوي، وأبو العباس الأصم، وثقه ابن يونس، توفي سنة سبعين ومائتين. الذهبي، تذكرة الحفاظ (124/2)

(5)عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب، واسم أبيه ميسرة، قال النسائي وابن معين: "ليس بالقوي"، وقال ابو داود: "ليس هو بذاك" وقال أحمد ابن حنبل، وأبو حاتم، وابن عدي: "لا بأس به روى عنه مالك، ومالك لا يروي إلا عن ثقة أو صدوق"، وقال أبو زرعة: "ثقة"، وقال الذهبي: "صدوق حديثه مخرج في الصحيحين في الأصول" وقال في موضع آخر: "حسن الحديث".

ابن عدي، الكامل (205/6)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (253/6)، المزني، تهذيب الكمال (168/22)، الذهبي، ميزان الاعتدال (281/3) و (281/3)

(6)الشافعي، الأم (290/1)

(7)ابن أبي الدنيا، المطر والرعد (60/92)

(8)إبراهيم بن محمد بن عرعة أبو إسحاق البصري، قال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن معين: ثقة معروف بالحديث.

المزني، تهذيب الكمال (178/2)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (130/2)

(9)محمد بن سليمان بن أبي داود أبو عبد الله المعروف باليومه الحراني، قال أبو حاتم: "منكر الحديث"، وقيل للدار قطبي: "محمد بن سليمان بن أبي داود ثقة؟ قال: لا"، وقال النسائي: "لا بأس به". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في الكاشف ثقة، وقال مسلمة: ثقة، وقال أبو عوانة الإسفرائيني ثنا أبو داود الحراني ثنا محمد بن سليمان ثقة، مات سنة ثلاث عشر ومائتين.

الحكم على الشاهد: الشاهد ضعيف لسببين:

السبب الأول: أن الإمام الشافعي لم يسم من روى عنه فقال: حدثني من لا أتهم، و سماه في رواية أخرى فقال: حدثني إبراهيم، وإبراهيم هذا هو إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي أبو إسحاق المدني.

قال ابن حبان: "روى عنه الشافعي وربما كنى عنه ولا يسميه في كتبه"<sup>(1)</sup>.

وقال ابن عدي: "حدثني محمد بن علي: ثنا الربيع، قال الشافعي: أخبرني من لا أتهم عن سهيل وغيره: يعني إبراهيم بن أبي يحيى"<sup>(2)</sup>.

وقال الخطيب: "قال الأصم: سمعت الربيع بن سليمان يقول: كان الشافعي إذا قال أخبرني من لا أتهم يريد به إبراهيم بن أبي يحيى"<sup>(3)</sup>.

وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى رماه يحيى بن سعيد، وابن معين، وابن أبي حاتم، وابن حبان بالكذب، وتركه ابن المبارك، وابن مهدي ومالك<sup>(4)</sup>.

وقال الإمام أحمد: "إبراهيم بن أبي يحيى لا يكتب حديثه، ترك الناس حديثه، كان يروي أحاديث منكورة ليس لها أصل"<sup>(5)</sup>.

وقال ابن عدي عن أحاديث إبراهيم: "وفتشت الكل منها فليس فيها حديث منكر، وإنما يروي المنكر إذا كان العهد من قبل الراوي عنه، أو من قبل من يروي عن إبراهيم، وكأنه أتى من قبل شيخه لا من قبله، هو في جملة من يكتب حديثه، وقد وثقه الشافعي، وابن الأصبهاني"<sup>(6)</sup>.

انظر: الدار قطني، العلل (13/255)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/267)، تهذيب الكمال (25/305)، الذهبي، الكاشف (2/176)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (9/200)

(1) المجروحين (1/105-106)

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (1/157)

(3) موضح أوهام الجمع والتفريق (1/371)

(4) انظر: البخاري، التاريخ الكبير (1/123)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2/126)، ابن حبان، المجروحين (1/105)، المزي، تهذيب الكمال (2/184-189)

(5) ابن حبان، المجروحين (1/105)، المزي، تهذيب الكمال (2/185)

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (1/367)

وقال الإمام الذهبي بعد نقله لما ذكره ابن عدي في إبراهيم: "قلت: والجرح مقدم"<sup>(1)</sup>.

وجملة القول في إبراهيم بن أبي يحيى أنه راو متروك متهم بالكذب، ولا يحتج بحديثه وإن وثقه بعضهم؛ لأن جمهور الأئمة المتقدمين والمشهورين بنقد الرجال قد اتفقوا على جرحه، كما أن الجرح مقدم على التعديل وخاصة إذا كان الجرح مفسرا؛ فإبراهيم بن أبي يحيى متهم بالكذب.

السبب الثاني: أن من روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم هو: المطلب بن عبد الله بن حنطب القرشي المخزومي، قد أرسل هذا الحديث لأنه لم يُدرك النبي صلى الله عليه وسلم.

ذكره محمد ابن سعد في الطبقة الثالثة من التابعين وقال: "المطلب بن عبد الله بن حنطب كان كثير الحديث، وليس يحتج بحديثه؛ لأنه يُرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا وليس له لقي، وعامة أصحابه يدلسون"<sup>(2)</sup>.

وقال البخاري: "ولا أعرف للمطلب بن عبد الله بن حنطب سمعا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا قوله: حدثني من شهد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم"<sup>(3)</sup>.

وقال أبو حاتم: "عامة أحاديثه مراسيل لم يُدرك أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا سهل بن سعد، وأنسا، وسلمة بن الأكوع ومن كان قريبا منهم"<sup>(4)</sup>.

وقد روي الشاهد من طريق آخر رواه سابق بن عبد الله البربري من أهل بربر سكن الرقة، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: "يروي عن مكحول، وعمرو بن أبي عمرو، روى عنه الأوزاعي، وأهل الجزيرة"<sup>(5)</sup>.

(1) ميزان الاعتدال (59/1)

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى (332/5)

(3) الترمذي، العلل الكبير (ص386)

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (359/8)، المراسيل (ص209)

(5) الثقات (433/6)

وفرق ابن أبي حاتم بين سابق الرقي وسابق البربري، لكنه لم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً؛ فقال: "سابق البربري: روى عن مكحول، روى عنه الأوزاعي."

وسابق الرقي: روى عن العلاء بن عبد الرحمن وخصيف وأبي خلف، وروى عنه موسى بن أعين ومعاوية بن عمران الموصلي وعثمان بن عبد الرحمن الطرائفي<sup>(1)</sup>.

وقد ذكر الحافظ ابن عدي سابق بن عبد الله الرقي فقال: يكنى أبا عبد الله، ويقال أبو سعيد ويقال أبو المهاجر، وأورد حديث إذا مدح الفاسق<sup>(2)</sup> من وجهين قال في الأول: حدثنا أبو عبد الله سابق بن عبد الله ولم يكن في الثاني، ثم ساقه من وجه ثالث فقال عن سابق ولم يكن ولم ينسبه، ثم أخرج من طريق محمد بن عيسى حدثنا سابق أبو سعيد عن ربيعة عن أنس فذكر حديثاً، ثم أخرج من طريق محمد بن عبيد الله القردواني حدثنا أبي حدثنا سابق بن عبد الله الرقي وكنيته أبو المهاجر؛ ثم قال: "وأظن أن سابق صاحب حديث إذا مدح الفاسق وليس هو بالرقي لأن الرقي أحاديثه مستقيمة عن مطرف وأبي حنيفة وكل من روى حديثاً عن مطرف وأبي حنيفة وغيرهما فلا أدري سابق هذا الذي ذكر في هذه النسخة هو الذي روى حديث إذا مدح الفاسق أو غيره والله أعلم؟ وسابق البربري الذي يذكر هو غير ما ذكرت، وسابق البربري إنما له كلام في الحكمة وفي الزهد وغيره"<sup>(3)</sup>.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (307/4)

(2) أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (251/8 رقم 2415)، وابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" (549/4)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (509/6 رقم 4543) و(511/6 رقم 4544)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (4/20 رقم 4585) ورقم 4586) من طرق عن سابق بن عبد الله، عن أب خلف خادم أنس، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا مُدِّحَ الْفَاسِقُ اهْتَزَّ لِذَلِكَ الْعَرْشُ، وَعَظِبَ لَهُ الرَّبُّ تَعَالَى»

الحكم على الحديث: الحديث ضعيف جدا وله علتان: فعلته الأولى سابق بن عبد الله؛ قال ابن حجر: "سابق الراوي عن أبي خلف واه"، وذكر الذهبي في الميزان ترجمة سابق بن عبد الله الرقي وساق له هذا الحديث وقال: "وهذا خبر منكر".

ابن حجر، لسان الميزان (3-2/3)، الذهبي، ميزان الاعتدال (109/2)

وعلته الثانية: أبو خلف الأعمى خادم أنس، قيل اسمه حازم ابن عطاء متروك، ورماه ابن معين بالكذب، وقال أبو حاتم: "منكر الحديث". الذهبي، ميزان الاعتدال (521/4)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (278/3)

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (549/4)

وقال الحافظ ابن حجر مُعلقاً على ما قاله ابن عدي: "وقد جوز بن عدي أن يكون سابق ثلاثة: سابق بن عبد الله الراوي عن أبي خلف، وسابق بن عبد الله الرقي، وسابق البربري... فالحاصل أن الراوي عن أبي خلف يكنى أبا عبد الله ويقال أبو سعيد ولم يأت في نسبه أنه رقي، وأما الرقي فيكنى أبا المهاجر والراوي عن أبي خلف واه والرقي ثقة، وأما البربري فلم يذكر اسم أبيه وقد أشار إليه بن عدي ومقتضاه أن البربري ليست له رواية وليس كذلك؛ فقد ذكره ابن حبان في الثقات وقال: هذا من أهل بربر سكن الرقة يروى عن مكحول وعمر بن أبي عمرو، قال: أبو حاتم الرازي روى عنه الأوزاعي، وأما الرقي فروى عنه أيضاً موسى بن أعين وعثمان بن عبد الرحمن الطرائفي ولم يذكر بن أبي حاتم فيه جرحاً"<sup>(1)</sup>.

وترجم الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق لسابق بن عبد الله أبو سعيد أو أبو أمية أو أبو المهاجر الرقي المعروف بالبربري الشاعر، ونقل ما قاله ابن عدي وأبو حاتم ثم قال: "قلت: هما واحد"<sup>(2)</sup>.

والظاهر أن ما رجحه ابن عساكر<sup>(3)</sup> هو الصواب؛ فسابق ابن عبد الله الرقي هو سابق البربري وهو نفسه الراوي عن أبي خلف، لكن تعددت كنيته ونسبه، وتنوعت رواياته؛ فحدث بأحاديث مستقيمة وأخرى منكورة ولا نعلم إذا كان هذا الحديث من منكراته أو لا؟.

**خلاصة القول:** أن الشاهد ضعيف لعله الإرسال، ولوجود رآو متهم بالكذب في طريقه الأول، وراو مختلف في نسبه، وكنيته، وتوثيقه، في طريقه الثاني، كما أنه لا يصح أن يكون شاهداً لحديث ابن مسعود؛ لأنه مختلف عنه في لفظه ومعناه؛ فحديث ابن مسعود وابن عباس يثبت لنا أن كمية الأمطار المتساقطة متساوية المقدار بين كل سنة وأخرى، وحديث المطلب بن حنطب يثبت لنا أن

(1) لسان الميزان (3/2-3)

(2) تاريخ دمشق (3/20)

(3) ونقل ابن عساكر عن الخطيب البغدادي أنه قال: "سابق بن عبد الله الرقي المعروف بالبربري يكنى أبا سعيد حدث عن عمرو بن أبي عمرو والعلاء بن عبد الرحمن، ومطرف بن طريف، وعاصم بن كليب، ويزيد بن خصفة، وإسماعيل بن أمية وإسماعيل بن أبي خالد، وعمرو بن يحيى المازني، وعلي بن بزيم، وخصيف بن عبد الرحمن، وأبي حنيفة الفقيه روى عنه موسى بن أعين وأبو بدر شجاع بن الوليد وعثمان بن عبد الرحمن الطرائفي وغيرهم". انظر: تاريخ دمشق (3/20)

ولسابق بن عبد الله الرقي المكنى بأبي سعيد ترجمة في تاريخ الرقة روى عنه موسى بن أعين، وحدث عنه عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي قال: ثنا سابق البربري، وحدث عنه محمد بن سليمان بن أبي داود، وعبيد الله بن يزيد بن إبراهيم أبو ابن القردواني، وحدث عنه محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي نسخة عن أبي حنيفة، وحدث عنه شجاع بن الوليد فقال: حدثنا أبو سعيد الجزري.

انظر: محمد بن سعيد القشيري، تاريخ الرقة (ص 145)



المطر لا ينقطع طيلة أيام السنة في الصيف والشتاء والربيع والخريف، ليلاً أو نهاراً لكن الله يصرفه حيث يشاء<sup>(1)</sup>.

خلاصة القول في حديث الباب: الحديث ضعيف جداً؛ لأنه معلول بالوقف، ولا يصح مرفوعاً.

وقد روي الحديث من طرق أخرى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفاً عليه<sup>(2)</sup>.

وروي أيضاً عن عبد الله بن عباس موقوفاً عليه<sup>(3)</sup>.

(1) لا تسقط الأمطار بالكميات نفسها على نطاق العالم في أي بلد، أو حتى في أي مدينة؛ فعلى سبيل المثال في مدينة "أتلانتا" بالولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن تؤدي العواصف الرعدية الصيفية إلى هطول أمطار بمعدل بوصة أو أكثر في منطقة واحدة، تاركة منطقة أخرى على بعد كيلومترات قليلة جافة من دون أمطار، وينسب السجل العالمي لمتوسط هطول الأمطار السنوي إلى "جبل ويليل" في هاواي حيث يبلغ متوسط سقوط الأمطار حوالي 1.140 سم (450 بوصة) في السنة، عكس ما يحدث في "أريكا" و"شيلي" حيث لم تهطل أمطار منذ 14 سنة. أحمد السروي، الماء والإنسان والكون (ص 80)

(2) أخرجه الطبري في "جامع البيان" (83/17-84)، وابن أبي الدنيا في "المطر والرعد والبرق" (ص 101 رقم 76) من طريق يزيد بن أبي زياد عن أبي حنيفة عن عبد الله بن مسعود قال: «مَا مِنْ عَامٍ بِأَمْطَرَ مِنْ عَامٍ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْسِمُهُ حَيْثُ شَاءَ» ثم قرأ:

﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ ﴾ [الحجر/21]

وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (3/507 رقم 6482)، والخراطمي في "مكارم الأخلاق" (ص 335 رقم 1032) من طريق سفيان الثوري عن الزكّين ابن الربيع عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال: «مَا عَامٌ بِأَكْثَرَ مَطَرًا مِنْ عَامٍ، وَلَكِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَصْرِفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ»

فأما الأثر الأول: الذي روي عن ابن مسعود رضي الله عنه فرجاله ثقات عدا يزيد بن أبي زياد: ضعفه ابن معين، وأحمد، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني، وقال ابن حبان: وكان يزيد صدوقاً إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير فكان يتلقن ما لقن فوق المناكير في حديثه. انظر: المزي، تهذيب الكمال (32/136-140)، ابن حبان، المجروحين (3/100)

وأما الأثر الثاني: فرجاله ثقات.

(3) أخرجه الحاكم في "المستدرک" (2/437 رقم 3520)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (3/507 رقم 6483)، والطبري في "جامع البيان" (19/280)، وابن أبي حاتم في "التفسير" (8/2706 رقم 15247)، وابن أبي الدنيا في "المطر والرعد والبرق" (ص 101 رقم 75) من طريق سليمان التيمي قال: سمعت الحسن بن مسلم يحدث طاوساً عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس قال:

«مَا مِنْ عَامٍ أَمْطَرَ مِنْ عَامٍ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يَصْرِفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفرقان/50]

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" وقال الذهبي: "على شرط البخاري ومسلم"

وحسّن الشيخ الألباني رحمه الله الحديث الموقوف على ابن عباس وذكر له شاهدا من حديث ابن مسعود ثم حكم برفعه؛ لأنه لا يقال من قبل الرأي، ولأنه زوي مرفوعا حيث قال: "وقال الإمام البغوي في معالم التنزيل عقب حديث ابن عباس: وهذا كما روي مرفوعا: « مَا مِنْ سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ إِلَّا وَالسَّمَاءُ تُمَطِّرُ فِيهَا، يَصْرِفُهُ اللَّهُ حَيْثُ يَشَاءُ »

وذكر ابن إسحاق وابن جريج ومقاتل وبلغوا به ابن مسعود يرفعه قال: « لَيْسَ مِنْ سَنَةٍ بِأَمْطَرَ مِنْ أُخْرَى وَلَكِنَّ اللَّهَ قَسَمَ هَذِهِ الْأَرْزَاقَ فَجَعَلَهَا فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِي هَذَا الْقَطْرِ يَنْزِلُ مِنْهُ كُلُّ سَنَةٍ بِكَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، وَإِذَا عَمِلَ قَوْمٌ بِالْمَعَاصِي حَوَّلَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِمْ، فَإِذَا عَصَوْا جَمِيعًا صَرَّفَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَى الْفَيَافِي وَالْبَحَارِ »<sup>(1)</sup>

قلت -الألباني-: فيظهر مما تقدم أن الحديث وإن كان موقوفا، فهو في حكم المرفوع لأنه لا يقال من قبل الرأي والاجتهاد، ولأنه روي مرفوعا والله أعلم<sup>(2)</sup>.

ومع صحة إسناد الحديث الموقوف على الصحابين ابن مسعود وابن عباس، إلا أنه لا يصح مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقد أثبتت دراستي ضعف الحديث الأول الذي احتج به الإمام البغوي، كما أنه يختلف عن حديث ابن مسعود في اللفظ والمعنى، وأثبت بطلان الحديث الثاني ووضعه؛ لأن في سنده راو كذاب<sup>(3)</sup>.

وقد اشترط الشيخ الألباني رحمه الله شرطين؛ لرفع الحديث الموقوف فقال: "الأول: أن يكون في تفسير القرآن وما كان كذلك فهو في حكم المرفوع، ولذلك اشترط الحاكم في كتابه المستدرک أن يخرج فيه التفاسير عن الصحابة كما ذكر ذلك فيه.

الثاني: أن تكون له شواهد مرفوعة عن النبي صلى الله عليه وسلم"<sup>(4)</sup>.

وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (318/3)، وعنه الدار قطني في "المؤتلف والمختلف" (1017/2) قال البخاري: قال ابن بشار، ثنا أبو داود، ثنا شعبة، عن زريق، عن كريب، عن ابن عباس قال: «مَا مِنْ مَطَرٍ عَامٍ بِأَكْثَرَ مِنْ مَطَرٍ عَامٍ»  
والأثر الأول عن ابن عباس رجاله ثقات، أما الأثر الثاني فرجاله ثقات عدا زريق لم يرو عنه غير شعبة، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، والبخاري في التاريخ ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. انظر: الجرح والتعديل (506/3)، التاريخ الكبير (318/3)

(1) حديث موضوع سبق تخريجه (ص165-166)

(2) الألباني، السلسلة الصحيحة (5/592-593 رقم2461)

(3) انظر تخريجه: (ص166-167)

(4) المرجع نفسه (4/159)

ويرد على الشيخ الألباني رحمه الله بأن الإمام الحاكم اشترط في كتابه المستدرك تخريج تفسير الصحابي؛ لأنه في حكم المسند ونسب هذا الرأي إلى الإمامين البخاري ومسلم فقال: "وقد اتفق الشيخان على سند -أي رفع- تفسير الصحابي"<sup>(1)</sup>؛ لكنه قيد في كتابه علوم الحديث ما أطلقه في كتابه المستدرك؛ فحكم لتفسير الصحابي بالرفع بشرط تعلقه بسبب النزول.

مثال ذلك: أنه أخرج حديثاً عن أبي هريرة رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿لَوْحَةٌ لِلْبَشَرِ﴾ المدثر/ 29 قال أبو هريرة في تفسير الآية: «إِنَّ جَهَنَّمَ لَمَّا سِيقَ إِلَيْهَا أَهْلُهَا، تَلَفَّتْهُمْ، فَلَفَحَتْهُمْ لَفْحَةً، لَمْ تَدْعُ لَحْمًا عَلَى عَظْمٍ إِلَّا أَلْقَتْهُ عَلَى الْعُرْقُوبِ»<sup>(2)</sup>»<sup>(3)</sup>

قال الحاكم: "وأشبهه هذا من الموقوفات تعد في تفسير الصحابة، فأما ما نقول في تفسير الصحابي مسند -أي مرفوع-، فإنما نقوله في غير هذا النوع؛ فإنه كما زوي عن جابر قال: كانت اليهود تقول: من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول"<sup>(4)</sup>، فأنزل الله عز وجل: ﴿نِسَاءُكُمْ حَرْثٌ

لَكُمْ﴾ البقرة/ 223

(1) الحاكم، المستدرك (726/1) و(283/2)

(2) العرقوب: هو الوتر الذي خلف الكعبين بين مفصل القدم والساق من ذوات الأربع، وهو من الإنسان فُوَيْقُ الْعَقَبِ.

ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (222/3)

(3) أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (92/1 رقم 278)، وابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (497/5)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (363/4) و(93/5) من طرق عن محمد بن سليمان الأصبهاني عن أبي سنان عن ابن أبي الهذيل عن أبي هريرة مرفوعاً.

قال الطبراني: "تفرد به محمد بن سليمان الأصبهاني"، وقال أبو نعيم: "لم يوجد إلا عن محمد بن سليمان عنه ورواه ابن عيينة وجرير فوقاه على ابن أبي الهذيل".

وأخرجه البيهقي في "البعث والنشور" (ص 289 رقم 512)، وأبو نعيم في "الحلية" (359/4) من طريق سفيان ابن عيينة عن أبي سنان عن ابن أبي الهذيل من قوله.

وأخرجه البيهقي في "البعث والنشور" (ص 289 رقم 511)، وأبو نعيم في "الحلية" (363/4) من طريق ابن فضيل عن أبي سنان عن ابن أبي الهذيل عن أبي هريرة موقوفاً عليه.

وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (4363) من طريق جرير بن عبد الحميد عن أبي سنان عن ابن أبي الهذيل مثله ولم يبلغ به أبا هريرة.

قال ابن رجب الحنبلي في "التفسير": "ورفعه منكر" (334/2)

ومحمد بن سليمان الأصبهاني: ضعفه النسائي وأبو داود وقال ابن عدي: مضرب الحديث، قليل الحديث، ومقدار ما له قد أخطأ في غير شيء منه. انظر: المزي، تهذيب الكمال (25-310)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (465-464/7)

(4) أخرجه مسلم في "المسند الصحيح" (1058/2 رقم 1435)، كتاب النكاح.

هذا الحديث وأشباهه مسندة عن آخرها، وليست بموقوفة، فإن الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا فإنه حديث مسند<sup>(1)</sup>.

وإلى هذا ذهب الحافظ ابن الصلاح بقوله: "ما قيل من أن تفسير الصحابي حديث مسند، وإنما ذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية يخبر به الصحابي أو نحو ذلك، كقول جابر رضي الله عنه: "كانت اليهود تقول: من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول، فأنزل الله عز وجل:

﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ الآية.

فأما سائر تفاسير الصحابة التي لا تشتمل على إضافة شيء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فمعدودة في الموقوفات والله أعلم<sup>(2)</sup>.

لهذا أقول: بأن رفع الشيخ الألباني رحمه الله للحديث ليس له وجه إلا من جهة كون هذا الكلام ليس مما يقال فيه بالرأي؛ ويقابله ما جاء من أن تفسير الصحابي يحكم له بالرفع، إذا تعلق بسبب نزول وهنا ليس له تعلق بذلك، كما أن الحديث لا يصح مرفوعاً، فبطل الحكم بالرفع لانعدام شروطه والله أعلم.

#### • استعانة المؤلف بالحديث وذكره وجه الإعجاز فيه.

نقل الدكتور زغلول النجار الحديث من كتاب السنن الكبرى للبيهقي (ج3 ص363 من طبعة الهند) عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظ: «مَا مِنْ عَامٍ بِأَمْطَرَ مِنْ عَامٍ»

وانتقل المؤلف إلى شرح الحديث فقال: "وهذا الحديث الشريف أخرج الحاكم في المستدرک (ج3 ص403 من طبعة الهند) مروياً عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «مَا مِنْ عَامٍ بِأَمْطَرَ مِنْ عَامٍ» ولكن الله يَصْرِفُهُ أو يُصْرِفُهُ، وعلى الرغم من أن النص الأول موقوف على ابن مسعود، والنص الثاني موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما وعنهم أجمعين، مما دفع ببعض دارسي الحديث إلى تضييف الرفع لعدم فهم دلالة العلمية، فإن هذا الحديث يُمثل سبقاً علمياً للمعارف الإنسانية

(1) الحاكم، معرفة علوم الحديث (19-20)

(2) ابن الصلاح، علوم الحديث (ص50)

بأكثر من ألف وأربعمائة سنة، كما يمثل نصا رائعا من نصوص الإعجاز العلمي في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن هنا تتأتى قوته<sup>(1)</sup>.

وذكر المؤلف وجه الإعجاز في الحديث، فبدأ بتوضيح كيفية توزيع المياه على سطح الأرض مع ذكر الأرقام والنسب المثوية، ثم أثبت أن كمية المياه المتبخرة من سطح الأرض هي نفسها الكمية التي يحملها الغلاف الغازي من بخار الماء على مدار السنة، فيكون مجموع ما ينزل من مطر ثابتا في كل سنة، وإن تباينت كميات سقوطه من مكان إلى آخر حسب مشيئة الله<sup>(2)</sup>.

#### • التعليق على عمل المؤلف:

يرى الدكتور زغلول النجار أن هذا الحديث يمثل سبقا علميا للمعارف الإنسانية؛ لاحتوائه على دلالات علمية، وما قاله الدكتور صحيح لأن متن الحديث يلخص لنا دورة المياه في الطبيعة<sup>(3)</sup> التي اكتشفت حديثا، أما من ناحية السند فلم يثبت الحديث مرفوعا بل ثبت موقوفا، ولا يمكننا الحكم عليه بالرفع لعدم توفره على الشروط التي وضعها علماء الحديث للحكم على الحديث الموقوف بالرفع.

ولا نستطيع أن ننسب للنبي صلى الله عليه وسلم كل أثر صح سنده ومعناه ولم يصح رفعه؛ فالصحابا لم يرفعوا الحديث، وهذا دليل على أنهم استندوا في تفسيرهم هذا على الفهم والاستنباط من القرآن والسنة<sup>(4)</sup>، أو بتدبرهم للآيات الكونية، وهو فعلا مما لا يقال فيه بالرأي، كما بين ذلك الشيخ الألباني، لكن لم أجد فيما اطلعت عليه سندا يثبت صحة نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرفوعا؛ حتى يمكن استخلاص وجه الإعجاز منه، والله أعلم.

(1) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (1/133)

(2) المصدر نفسه (1/134-136) بتصرف

(3) تمثل دورة المياه في الطبيعة نظاما هائلا تحركه الطاقة الشمسية ويعمل فيه الغلاف الجوي جسرا بين المحيطات والقارات؛ فماء المحيطات وبصورة رئيسية وماء القارات بصورة فرعية يتبخران باستمرار في الغلاف الجوي، وتعمل الرياح على نقل الهواء الحامل لبخار الماء لمسافات بعيدة وإلى ارتفاعات شاهقة حيث تبدأ عمليات معقدة في تكوين الغيوم وحدوث الهطل.

وتتم دورة الماء في الطبيعة بأن يتبخر حوالي 875 كم<sup>3</sup> من الماء يوميا من المسطحات المائية ويعود من هذه الكمية حوالي 775 كم<sup>3</sup> إلى البحار والمحيطات على هيئة أمطار، أما الباقي والذي يساوي 100 كم<sup>3</sup> فتحمله الرياح إلى اليابسة في صورة بخار ماء كما يتبخر من سطح اليابسة يوميا 160 كم<sup>3</sup> لكن اليابسة تستقبل يوميا 260 كم<sup>3</sup> من الماء على شكل أمطار وهي جملة ما فقدته اليابسة على هيئة بخار ماء وما حملته الرياح من بخار ماء من المحيطات.

فاضل أحمد شهاب، فريد مجيد عيد، تلوث التربة (ص175)، عبد القادر عابد، غازي سفاريني، أساسيات علم البيئة (ص109)

(4) صالح آل الشيخ، شرح مقدمة التفسير (ص147)

أما ما ذهب إليه المؤلف من أن قوة الحديث تنأتى من احتوائه على سبق علمي أو إعجاز علمي، فلا نسلم له بما ذهب إليه؛ لأن لكل علم رجاله وقواعده، فكما وُجد لعلوم الطبيعة أو ما يُسمى بالعلوم التجريبية علماء تخصصوا وتمكنوا في مجالاتها المختلفة؛ فأبدعوا واخترعوا، ثم نظروا لهذه العلوم ما يُناسبها من حقائق وقوانين ونظريات، فكذلك وُجد لعلوم الشريعة علماء سخرهم الله لخدمة هذا العلم فأبدعوا وصنفوا ونظروا ووضعوا القواعد، ولا يستطيع أحد منا مهما بلغ علمه أن يتجاهل جهود الآخرين؛ لأن جميع العلوم بُنيت على التراكمية؛ فاللاحق يستفيد من السابق ويبني بحوثه على آخر ما توصل إليه من سبقوه، فيكمل النقائص إن وجدت ويطور أو يُكمل ما لم يُكمله غيره، وعلم الشريعة علم متخصص بالوحي وله منهجه الخاص به، ولا يُمكننا إخضاعه للمنهج التجريبي؛ فمن الممكن تطبيق هذا المنهج على العلوم الإنسانية كعلم الاجتماع وعلم النفس للتحصل على نتائج أكثر مصداقية وواقعية، لكن تطبيقه على علوم الشريعة فلا يزيدنا شيئاً؛ لأنها تستمد مصداقيتها من الوحي.

لذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "والمنقولات - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - فيها كثير من الصدق وكثير من الكذب، والمرجع في التمييز بين هذا وهذا إلى أهل علم الحديث، كما نرجع إلى النحاة في الفرق بين نحو العرب ونحو غير العرب، ونرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة وما ليس من اللغة، وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك، فلكل علم رجال يعرفون به، والعلماء بالحديث أجل هؤلاء قدراً، وأعظمهم صدقاً، وأعلاهم منزلة، وأكثر ديناً، وهم من أعظم الناس صدقاً وأمانة، وعلماً وخبرة، فيما يذكرونه عن الجرح والتعديل"<sup>(1)</sup>.

وكان ممن أخرج هذا الحديث البيهقي وأبو نعيم والثعلبي وأبو الشيخ، ومع أن منهم من كان عالماً بالحديث، لكن هم وأمثالهم يروون ما في الباب، لا يعرف أنه زُوى كالمفسر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير، والفقهاء الذي يذكر الأقوال في الفقه، والمصنف الذي يذكر حجج الناس، ليذكر ما ذكروه، وإن كان كثير من ذلك لا يعتقد صحته، بل يعتقد ضعفه؛ لأنه يقول: أنا نقلت ما ذكر غيري، فالعهدة على القائل لا على الناقل<sup>(2)</sup>.

ونتائج العلوم التجريبية سواء كانت حقائق أو قوانين أو نظريات، لا تزيد الحديث الصحيح إلا اطمئناناً واستثناساً لا غير، ولا تقويه ولا ترفعه من الضعف إلى الصحة، ولم يقل بذلك أحد من أئمة

(1) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (34/7-35)

(2) المصدر نفسه (38/7)

الحديث، فيما نعرف، ولم يجعلوه قرينة لتقوية الحديث؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر جميع الحقائق الكونية بل أشار إلى البعض منها عند الحاجة؛ ليزيد المسلمين اطمئنانا بهذا الدين، أما الحديث الضعيف فيبقى على ضعفه حتى نجد له طريقاً مثله أو أقوى منه يرفعه إلى درجة القبول والاحتجاج.

#### الحديث الرابع:

عن رسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: «كَانَتْ الْكَعْبَةُ خُشْعَةً<sup>(1)</sup> عَلَى الْمَاءِ فَدُحِيتُ<sup>(2)</sup> مِنْهَا الْأَرْضُ»

تخريج الحديث: الحديث زوي عن عدد من الصحابة والتابعين وفي ما يلي تخريج طريقه:

#### 1- طريق ابن عباس رضي الله عنهما:

أخرجه الحاكم<sup>(3)</sup>، والأزرقي<sup>(4)</sup>، وعنه الخطابي<sup>(5)</sup> من طريق طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «لَمَّا كَانَ الْعَرْشُ عَلَى الْمَاءِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى رِيحًا هَفَّافَةً<sup>(6)</sup>، فَصَفَّقَتْ<sup>(7)</sup> الْمَاءَ، فَأَبْرَزَتْ عَنْ خَشْفَةٍ، فِي مَوْضِعِ هَذَا الْبَيْتِ كَأَنَّهَا قُبَّةٌ فَدَحَا اللَّهُ الْأَرْضِينَ مِنْ تَحْتِهَا فَمَادَتْ، ثُمَّ مَادَتْ فَأَوْتَدَهَا اللَّهُ تَعَالَى بِالْجِبَالِ، فَكَانَ أَوَّلَ جَبَلٍ وُضِعَ فِيهَا أَبُو قُبَيْسٍ<sup>(8)</sup>، فَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ مَكَّةُ أُمَّ الْقُرَى»

(1) خشعة: فيها ثلاث روايات إحداهن: (خشعة) بالخاء المضمومة وهي الأكمة يعني الموضع المرتفع، والثاني: بالخاء لكنها مفتوحة وفي الشين فتحها وتسكينها ومكان العين فاء (خشفة)، ويُقال للجزيرة في البحر لا يعلوها الماء خشفة وجمعها خشاف، وقال الخطابي: هي واحدة الخشف وهي حجارة تنبت في الأرض نباتا، والثالثة: (خشفة) بالخاء والشين والفاء حكاهما الأزهري وقال للجزيرة في البحر لا يعلوها الماء خشفة إذا كانت صغيرة ومستديرة.

الأزهري، تهذيب اللغة (4/111)، الخطابي، غريب الحديث (2/495)، ابن الجوزي، غريب الحديث (1/279)

(2) دحيت: دُحِتَ معناه بسطت ووسعت، يُقال دححت الشيء إذا وسعته، وبني فلان بيتا فدحاه: أي وسعه.

الخطابي، غريب الحديث (3/134)

(3) المستدرک (2/556 رقم 3889) كتاب التفسير

(4) أخبار مكة (1/32)

(5) غريب الحديث (2/495)

(6) هفافة: هففت الريح إذا مرت مرة سريعا أي سريعة المرور في هبوبها. الخطابي، غريب الحديث (3/91)

(7) فصفتت: الاصطفاق هو الاضطراب، يُقال اصططق القوم إذا اضطربوا، تقول: صفتت رأسه بيدي صفتة إذا ضربته.

الزمخشري، غريب الحديث (3/120)

(8) أبو قُبَيْسٍ: بضم القاف وفتح الموحدة، ومثناة تحية ساكنة، وآخره سين مهملة، من أشهر جبال مكة وليس من أكبرها، هو الجبل المشرف على الكعبة من مطلع الشمس، وهو الآن مكسو بالبنيان، وهو أحد الأخشبين، وأهل مكة يقولون: الواقف على أبي

وأخرجه الطبري<sup>(1)</sup>، وأبو الشيخ<sup>(2)</sup> من طريق يعقوب القمي<sup>(3)</sup>، ثنا حفص بن حميد<sup>(4)</sup>، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «وُضِعَ الْبَيْتُ فِي الْمَاءِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَرْكَانٍ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقَ الدُّنْيَا بِالْفِي سَنَةٍ، ثُمَّ دُحِيَتِ الْأَرْضُ تَحْتَ الْبَيْتِ»

وأخرجه العقيلي<sup>(5)</sup>، والبيهقي<sup>(6)</sup>، وابن عساكر<sup>(7)</sup> من طرق عن عبد الرحمن بن علي بن عجلان القرشي دمشقي ثقة، نا عبد الملك بن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ أَوَّلَ لُمْعَةٍ مِنَ الْأَرْضِ مَوْضِعُ الْبَيْتِ، ثُمَّ مَدَّتْ مِنْهَا الْأَرْضُ، وَإِنَّ أَوَّلَ جَبَلٍ وَضَعَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَبُو قُبَيْسٍ، ثُمَّ مَدَّتْ مِنْهُ الْجِبَالُ»  
الحكم على الطرق المروية عن ابن عباس:

الحديث لا يصح مرفوعاً لما يلي:

أ- فأما الطريق الذي أخرجه الإمام الحاكم والموقوف على ابن عباس؛ فعلته طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي، ضعفه أبو حاتم وابن معين وأبو داود، وقال النسائي وأحمد: "متروك الحديث"<sup>(8)</sup>.

وقال ابن عدي: "عامّة ما يرويه لا يتابعونه عليه"<sup>(9)</sup>.

ب- وأما طريق الطبري فهو موقوف على ابن عباس ورجاله ثقات.

قيس يرى الطائف. أنظر: عاتق بن غيث، معجم المعالم الجغرافية (ص249)، محمد حسن شراب، المعالم الأثرية في السنة النبوية (ص17)

(1) جامع البيان (61/3 رقم2046)

(2) العظمة (4/1381)

(3) يعقوب بن عبد الله ابن سعد أبو الحسن القمي، قال النسائي: ليس به بأس، وقال الدار قطني: ليس بالقوي، وقال أبو القاسم الطبراني: كان ثقة، وقال ابن حجر: صدوق يهم، مات سنة أربع وسبعين ومائة.

انظر: المزي، تهذيب الكمال (32/344-346)، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص608)

(4) حفص بن حميد القمي أبو عبيد، قال النسائي: ثقة، وقال ابن معين: صالح، وقال ابن المديني: مجهول لا أعلم روى عنه إلا يعقوب القمي، وقال أبو حاتم: شيخ قمي، وقال ابن حجر: لا بأس به.

انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/171)، المزي، تهذيب الكمال (7/9)، ابن حجر، التقريب (ص172)

(5) الضعفاء الكبير (2/341)

(6) شعب الإيمان (5/447 رقم3698)

(7) تاريخ دمشق (35/133-134)

(8) المزي، تهذيب الكمال (13/427-429)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (5/172)

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (5/174)



ت- وأما طريق العقيلي فعلته عبد الرحمن بن علي بن عجلان القرشي فمع أنه وثق في السند إلا أن الإمام العقيلي قال فيه: "مجهول بنقل الحديث، حديثه غير محفوظ إلا عن عطاء من قوله" أي غير مرفوع وساق سنده إلى عطاء من قوله<sup>(1)</sup>، ثم ساق سنده إلى مجاهد من قوله وقال: "هذه الرواية أولى"<sup>(2)</sup>.

إذن الحديث لا يصح مرفوعاً وهو من قول مجاهد.

2- طريق أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه ابن المنذر<sup>(3)</sup>، وابن بشران<sup>(4)</sup> من طريق أبي معشر، عن نافع مولى آل الزبير، وسعيد المقبري، عن أبي هريرة، قال: «إِنَّ الْكَعْبَةَ خُلِقَتْ قَبْلَ الْأَرْضِ بِالْفِي سَنَةٍ، وَهِيَ مِنَ الْأَرْضِ، قَالَ: إِنَّهَا كَانَتْ حَشْفَةً عَلَى الْمَاءِ، يَعْنِي زَيْدًا عَلَى الْمَاءِ، عَلَيْهَا مَلَكَانِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ يُسَبِّحَانِ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ الْفِي سَنَةٍ، قَالَ: فَلَمَّا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَخْلُقَ الْأَرْضَ دَحَاهَا مِنْهَا فَجَعَلَهَا فِي وَسْطِ الْأَرْضِ»

الحكم على حديث أبي هريرة:

الحديث موقوف على أبي هريرة وسنده فيه ضعف:

الحديث علته نجيح بن عبد الرحمن السندي أبو معشر، ضعفه ابن معين والنسائي وأبو داود، وقال البخاري: "منكر الحديث"<sup>(5)</sup>.

وقال أحمد: "صدوق ولكنه لا يقيم الإسناد"<sup>(6)</sup>. وقال عمرو بن علي: "ما روى عن المقبري وهشام بن عروة ونافع وابن المنكدر رديئة لا تكتب"<sup>(7)</sup> وقد روى هذا الحديث عن المقبري ونافع.

(1) قال العقيلي: ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أبو نعم، ثنا الحارث بن زياد الجعفي قال: سعت عطاء بن أبي رباح قال: "أَوَّلُ جَبَلٍ وُضِعَ عَلَى الْأَرْضِ أَبُو قَبَيْسٍ". العقيلي، الضعفاء (447/5)

(2) قال العقيلي: ثنا أبو يحيى بن أبي ميسرة قال: حدثني أبي قال: ثنا سعيد بن سالم المقداح عن ابن جريح عن مجاهد قال: "أَوَّلُ لُْمَعَةِ مِنَ الْأَرْضِ مَوْضِعَ الْبَيْتِ مُدَّتْ الْأَرْضُ مِنْهَا" وهذه الرواية أولى". المصدر نفسه (447/5)

(3) ابن المنذر، تفسير القرآن (1/294 رقم 711)

(4) ابن بشران، الأمالي الجزء الأول (ص 287 رقم 663)

(5) البخاري، التاريخ الكبير (9/92)، ابن عدي، الكامل (8/311-321)، المزي، تهذيب الكمال (29/322-328)

(6) الخطيب، تاريخ بغداد (15/591)

(7) المصدر نفسه (15/591)

### 3- طريق عبد الله بن عمرو:

أخرجه الطبري<sup>(1)</sup>، والطبراني<sup>(2)</sup> من طرق عن الأعمش<sup>(3)</sup>، عن بكير بن الأحنس<sup>(4)</sup>، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبد الله بن عمرو قال: «خَلَقَ اللَّهُ الْبَيْتَ قَبْلَ الْأَرْضِ بِالْفِي سَنَةٍ، وَكَانَ إِذَا كَانَ عَرَشُهُ عَلَى الْمَاءِ، زُبْدَةٌ بَيْضَاءَ، فَدَحِيَّتِ الْأَرْضُ مِنْ تَحْتِهِ»

وأخرجه الطبراني<sup>(5)</sup>، والبيهقي<sup>(6)</sup> من طريق جرير بن عبد الحميد<sup>(7)</sup>، عن منصور<sup>(8)</sup>، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو قال: «وُضِعَ الْحَرَمُ قَبْلَ الْأَرْضِ بِالْفِي عَامٍ، وَدَحِيَّتِ الْأَرْضُ مِنْ تَحْتِهِ»

### الحكم على حديث عبد الله بن عمرو:

رجال الحديث ثقات بطريقه.

### 4- طريق مجاهد:

أخرجه الطبري<sup>(9)</sup> حدثني يونس<sup>(10)</sup>، قال: أخبرنا ابن وهب<sup>(11)</sup> قال، قال جرير بن حازم، حدثني

(1) الطبري، جامع البيان (20/6 رقم 7428)

(2) الطبراني، المعجم الكبير (13/341 رقم 14154)

(3) الأعمش هو: أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي، الكاهلي مولاهم الكوفي، الحافظ، سمع: أنس بن مالك، ومجاهد، وسعيد

بن جبير، روى عنه: شعبة، ويحيى القطان، وأيوب السخيتاني، مات سنة سبع وأربعين ومائة. الذهبي، تذكرة الحفاظ (344/6)

(4) بكير بن الأحنس السدوسي، ثقة. ابن حجر، التقريب (ص 127)

(5) المعجم الكبير (13/342 رقم 14156)

(6) شعب الإيمان (5/446 رقم 3697)

(7) جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي، ثقة صحيح الكتاب مات سنة ثمان وثمانين. التقريب (ص 139)

(8) منصور ابن المعتمر ابن عبد الله السلمي أبو عتاب، ثقة ثبت وكان لا يدلس مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة.

التقريب (ص 547)

(9) الطبري، جامع البيان (3/60 رقم 2044)

(10) أبو موسى يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة بن حفص بن حيان الصديقي المصري، الشافعي، الثقة عالم الديار المصرية، أخذ

عن الشافعي، وابن عيينة، وعبد الله بن وهب، روى عنه: ابن أبي حاتم، وأبو طاهر المدني وأبو بكر بن زياد، ولد سنة سبعين ومائة

وتوفي سنة أربع وستين ومئتين.

ابن خلكان، وفيات الأعيان (7/249)، الذهبي، تذكرة الحفاظ (2/84)، المزي، تهذيب الكمال (32/513)

(11) عبد الله بن وهب بن مسلم أبو محمد الفهري المصري، أحد الأعلام، روى عن يونس وابن جريج، ومالك، روى عنه: الليث

بن سعد، ويونس بن عبد الأعلى، وأصعب بن الفرغ، قال الذهبي: ابن وهب حجة باتفاق وله موطأ كبير، وكتاب الجامع، وكتاب

المناسك، وكتاب المغازي، ولد سنة خمس وعشرين ومائة، وتوفي سنة سبع وتسعين ومائة.

ابن خلكان، وفيات الأعيان (3/36)، الذهبي، تاريخ الإسلام (13/264-269)، المزي، تهذيب الكمال (16/282)

حميد بن قيس<sup>(1)</sup>، عن مجاهد قال: «كَانَ مَوْضِعُ الْبَيْتِ عَلَى الْمَاءِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، مِثْلَ الزَّبَدَةِ الْبَيْضَاءِ، وَمِنْ تَحْتِهِ دُحَيْتِ الْأَرْضِ»  
الحكم على حديث مجاهد: الحديث رجاله ثقات.

5- طريق ابن سابط:

أخرجه ابن أبي حاتم<sup>(2)</sup> قال: ثنا أبي، ثنا أبو سلمة<sup>(3)</sup>، ثنا حماد<sup>(4)</sup>، أنبأ عطاء بن السائب، عن ابن سابط أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «دُحَيْتِ الْأَرْضِ مِنْ مَكَّةَ، وَأَوَّلُ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ الْمَلَائِكَةُ، فَقَالَ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾» البقرة/30 يعني مكة»  
الحكم على حديث ابن سابط: الحديث ضعيف للأسباب التالية:

السبب الأول الإرسال: عبد الرحمن بن سابط تابعي ثقة؛ لكنه أرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعمر ومعاذ وجماعة من الصحابة كثيراً<sup>(5)</sup>.

السبب الثاني الاختلاط: عطاء بن السائب تابعي ثقة إلا أنه اختلط بأخرة، وروى عنه هذا الحديث حماد بن سلمة، وذكر العقيلي أن حماد بن سلمة ممن سمع منه بعد الاختلاط<sup>(6)</sup>.

السبب الثالث الإدراج: الإدراج في متن الحديث وهو قوله: أن المراد بالأرض مكة. قال الحافظ ابن كثير: "وهذا حديث مرسل، وفي سنده ضعف، وفيه مدرج، وهو: أن المراد بالأرض مكة، والله أعلم فإن الظاهر أن المراد بالأرض أعم من ذلك"<sup>(7)</sup>.

(1) حميد بن قيس المكي الأعرج أبو صفوان القاري، حدث عن: مجاهد، وعطاء، والزهرى، وحدث عنه: مالك، ومعمر، وابن عيينة، قال الذهبي: "وثقه أبو داود وغيره وهو قليل الحديث"، وقال ابن حجر: "ليس به بأس مات سنة ثلاثين ومائة".

الذهبي، تاريخ الإسلام، ابن حجر، التقريب (ص182)

(2) ابن أبي حاتم، تفسير القرآن (1/76 رقم 317)

(3) موسى بن إسماعيل المنقري أبو سلمة التبوذكي، ثقة ثبت، ولا التفات إلى قول ابن خراش تكلم الناس فيه، مات سنة ثلاث وعشرين. التقريب (ص549)

(4) حماد بن سلمة ابن دينار البصري أبو سلمة ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة من كبار الثامنة مات سنة سبع وستين. التقريب (ص178)

(5) العلاءي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص222)

(6) العقيلي، الضعفاء الكبير (3/398)، العلاءي، المختلطين (ص82-83)

(7) ابن كثير، تفسير القرآن (1/217)

## 6- طريق عطاء وعمرو بن دينار:

أخرجه عبد الرزاق<sup>(1)</sup>، وعنه الطبري<sup>(2)</sup> قال عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج قال: قال عمرو بن دينار وعطاء: بَعَثَ اللَّهُ رِيحًا فَصَفَقَتِ الْمَاءَ، فَأَبْرَزَتْ فِي مَوْضِعِ الْبَيْتِ عَنْ خَشْفَةٍ كَأَنَّهَا الْقُبَّةُ، فَهَذَا الْبَيْتُ مِنْهَا، فَلِذَلِكَ هِيَ أُمُّ الْقَرَى» قال ابن جريج: قال عطاء: «ثُمَّ وَتَدَّهَا اللَّهُ بِالْجِبَالِ كَيْلًا تُكْفَأُ» قال: وكان أول جبل أبو قبيس.

الحكم عليه: الحديث رجاله ثقات؛ لكنه من أقوال التابعين.

## 1- طريق كعب الأحبار رضي الله عنه:

أخرجه الأزرقى<sup>(3)</sup>، وعبد الرزاق<sup>(4)</sup>، وعنه الطبري<sup>(5)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(6)</sup> من طريق سفيان بن عيينة قال، أخبرني بشر بن عاصم<sup>(7)</sup>، عن سعيد ابن المسيب قال، حدثنا كعب الأحبار: «أَنَّ الْبَيْتَ كَانَ غُنَاءً<sup>(8)</sup> عَلَى الْمَاءِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْأَرْضَ بِأَرْبَعِينَ سَنَةً، وَمِنْهُ دُحِيتِ الْأَرْضُ»

الحكم عليه: الحديث من قول كعب الأحبار ورواته ثقات.

## 2- طريق وهب بن منبه:

أخرجه أبو الشيخ<sup>(9)</sup>: حدثنا أبو علي أحمد بن محمد، حدثنا ابن البراء، قال: حدثنا عبد المنعم، عن أبيه، عن وهب، رحمه الله تعالى قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ مِنَ الدُّخَانِ، وَكَانَتْ شِرْكُ الْأَرْضِ مُلْتَصِقَةً، وَإِنَّ اللَّهَ دَعَاهُمَا، فَأَجَابَتَا دَعْوَتَهُ، وَأَطَاعَتَا أَمْرَهُ فَأَمَرَ السَّمَاءَ، فَارْتَفَعَتْ مَدْرُ الْأَرْضِ عَلَى الْهَوَاءِ، وَأَمَرَ الْأَرْضَ فَانْبَسَطَتْ، فَدَحَا بِهَا مِنْ مَوْضِعِ الْكَعْبَةِ، ثُمَّ خَلَقَ الرِّيحَ فَبَسَطَهَا عَلَى الْمَاءِ، فَضْرَبَتِ الْمَاءَ حَتَّى صَارَ أَمْوَاجًا وَزَبَدًا، وَجَعَلَ يَثُورُ مِنَ الْمَاءِ دُخَانٌ، وَبُحَارٌ فِي الْهَوَاءِ، فَلَمَّا بَلَغَ الْوَقْتُ الَّذِي أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، أَمَرَ الزَّبَدَ فَجَمَدَ، فَخَلَقَ

(1)المصنف (90/5)رقم9089

(2)جامع البيان (60/3)رقم2045

(3)أخبار مكة (31/1)

(4)المصنف (94/5)رقم9098

(5)جامع البيان (63/3)رقم2050

(6)تفسير القرآن (232/1)رقم1235

(7)بشر بن عاصم بن سفيان الثقفي الطائي، ثقة. ابن حجر، التقريب (ص123)

(8)الغناء: ما يجيء فوق السيل مما يحمله من الزبد والوسخ وغيره. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (343/3)

(9)العظمة (4/1386)

مِنْهُ الْأَرْضُ، وَأَمَرَ الْأَمْوَاجَ فَجَمَدَتْ، فَجَعَلَهَا جِبَالًا رَوَاسِيًا، ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ، فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا، أَوْ كَرْهًا قَالَتَا: أَتَيْنَا طَائِعِينَ، وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا، وَفَتَقَهَا، وَجَعَلَ مِنَ الْمَاءِ كُلِّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفْلا يُؤْمِنُونَ»

الحكم على حديث وهب بن منبه:

الحديث في سننه عبد المنعم بن إدريس، قال البخاري: "ذاهب الحديث"<sup>(1)</sup>.

وقال ابن عدي: "عبد المنعم بن إدريس صاحب أخبار بني إسرائيل كوهب بن منبه وغيره لا يُعرف بالأخبار المسندة"<sup>(2)</sup>.

وقال ابن حبان: "عبد المنعم بن سنان بن كليب بن بنت وهب بن منبه يروي عن أبيه عن وهب روى عنه العراقيون، يضع الحديث على أبيه وعلى غيره من الثقات لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه"<sup>(3)</sup>.

أما والد عبد المنعم فهو إدريس بن سنان اليماني، قال عنه ابن عدي: "ليس له كبير رواية وأحاديثه معدودة وأرجوا أنه من الضعفاء الذين يكتب حديثهم"<sup>(4)</sup>.

خلاصة الحكم في حديث الباب:

بعد تخريج طرق الحديث والحكم عليها تبين لي أن الحديث من الأخبار التي رواها بنو إسرائيل من كتبهم وأخذها عنهم الصحابة والتابعون؛ فقد روي الحديث من قول التابعي المشهور كعب الأحبار، وهو كعب بن ماتع عرف بكعب الأحبار من حمير نسبا وفي الدين يهوديا، كان يُحدث الصحابة عن الكتب الإسرائيلية ويحفظ العجائب، وكان من أوعية العلم ومن كبار علماء أهل الكتاب، وكان خبيرا بكتب اليهود له ذوق في معرفة صحيحها من باطلها في الجملة، وقد روى عنه من الصحابة عبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبو هريرة رضي الله عنهم أجمعين، وروى عنه من التابعين عطاء بن أبي رباح، وسعيد بن المسيب وغيرهم<sup>(5)</sup>.

وبما أن الحديث روي موقوفا على ابن عباس، وأبي هريرة، وابن عمرو فيحتمل أن يكونوا سمعوه من كعب الأحبار.

(1) البخاري، التاريخ الكبير (138/6)

(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (35/7)

(3) ابن حبان، المجروحين (157/2)

(4) المصدر السابق (34/2)

(5) الذهبي، تذكرة الحفاظ (42/1)، سير أعلام النبلاء (442/4)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (438/8)

وأما ما روي مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فهما روايتان ساقطتان، فالرواية الأولى من طريق عطاء عن ابن عباس في سندها راو مجهول، وأثبت العقيلي أنها من قول عطاء بن أبي رباح ومن الممكن أن يكون سمعها من كعب الأحبار.

وأما الرواية الثانية التي جاءت من طريق عطاء بن السائب عن ابن سابط، فهي معلولة بإرسال ابن سابط، واختلاط ابن السائب، والإدراج في متنها.

وفي رواية التابعي الثقة وهب بن منبه ما يدل على الأصل الذي جاءت منه هذه المرويَات؛ لأن وهبا عنده من علم أهل الكتاب شيء كثير، وقد صرف عنايته إلى ذلك وبالغ<sup>(1)</sup>.

كما روى هذا الخبر الصحابي عبد الله بن عمرو، وكان عبد الله بن عمرو قد أصاب يوم اليرموك زاملتين<sup>(2)</sup> من كتب أهل الكتاب، فكان يحدث منها<sup>(3)</sup>.

قال الإمام السيوطي: "ورد عن عبد الله بن عمرو أشياء تتعلق بالقصص وأخبار الفتن والآخرة، وما أشبهها بأن يكون مما تحمله عن أهل الكتاب"<sup>(4)</sup>.

وقال الحافظ ابن كثير بعد روايته حديث عبد الله بن عمرو: «كَانَ الْبَيْتُ قَبْلَ الْأَرْضِ بِالْفِي

سَنَةِ، ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾ الانشقاق/3 قال: من تحته مدت»<sup>(5)</sup>

قلت: وهذا غريب جداً، وكأنه من الزاملتين اللتين أصابهما عبد الله بن عمرو يوم اليرموك، وكان فيهما إسرائيليات يحدث منها وفيهما منكرات وخرائب<sup>(6)</sup>.

(1)الذهبي، المصدر نفسه (77/1)

(2)زمل: الزاء والميم واللام أصلان: أحدهما يدل على حمل ثقل من الأثقال، والآخر صوت؛ فالأول الزاملة، وهو بعير يستظهر به

الرجل، يحمل عليه متاعه، يقال ازدملت الشيء، إذا حملته. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (25/3)

(3)ابن تيمية، مقدمة التفسير مع شرحها لابن العثيمين، وابن جرير، وصالح آل الشيخ(ص270)

(4)السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (240/4)

(5)أخرجه الحاكم في "المستدرک" (2/563رقم3911) كتاب التفسير، وعنه البيهقي في "دلائل النبوة" (43/2) قال: ثنا أبو

عبد الله الحافظ، ثنا أبو عبد الله الصفار، ثنا أحمد بن مهرا، ثنا عبيد الله بن موسى، ثنا إسرائيل، عن أبي يحيى القتات، عن

بجاهد، عن عبد الله بن عمرو به. قال الحاكم: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وقال الذهبي: "صحيح"

والخير منكر لأن إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي وثقه أبو حاتم، والنسائي وضعفه ابن المديني، وقال أحمد: "إسرائيل

ثبت الحديث كان يحيى يعني القطان يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات قال: روى عنه مناكير". المزني، تهذيب الكمال (519/2)

(6)ابن كثير، البداية والنهاية (365/2)

ومن روى هذا الخبر أيضا التابعي مجاهد وقد رُوي موقوفا عليه من عدة طرق<sup>(1)</sup>، ومن الواضح أنه تلقى هذه الروايات عن الصحابة الذين أخذوا عن أهل الكتاب كابن عباس وعبد الله بن عمرو، أو عن طريق مساءلته المباشرة لأهل الكتاب.

سئل الأعمش يوما عن تفسير مجاهد، فقيل له: ما لهم يتقون تفسير مجاهد؟ فقال: كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب اليهود والنصارى<sup>(2)</sup>.

وقال أبو بكر بن عياش<sup>(3)</sup>: "قلت للأعمش: ما بال تفسير مجاهد مخالف - أو شيء نحوه؟ قال: أخذها من أهل الكتاب"<sup>(4)</sup>.

ولا يمكننا الحكم على هذا الحديث بالرفع؛ بحجة أنه لا يقال من قبل الرأي؛ والسبب في عدم الحكم له بالرفع هو عدم ثبوته مرفوعا؛ ولكونه رُوي موقوفا عن عدد من الصحابة والتابعين الذين عرفوا بأخذهم عن مسلمة أهل الكتاب.

قال الحافظ ابن حجر: "ومثال المرفوع من القول حكما لا تصريحاً، أن يقول الصحابي - الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات - أن يكون ما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب، كالإخبار عن الأمور الماضية: من بدء الخلق، وأخبار الأنبياء، أو الآتية: كالملاحم، والفتن، وأحوال يوم القيامة، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص، أو عقاب مخصوص.

وإنما كان له حكم المرفوع؛ لأن إخباره بذلك يقتضي مخبرا له، وما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفا للقائل به، ولا موقف للصحابة إلا النبي صلى الله عليه وسلم، أو بعض من يخبر عن الكتب القديمة؛ فلهذا وقع الاحتراز عن القسم الثاني.

(1) أخرج الفاكهي في "أخبار مكة" (254/2 رقم 1503) قال: حدثني عبد الله بن منصور، عن أحمد بن سليمان، عن علي بن عباس، عن منصور، عن مجاهد قال: «وُضِعَ الْحَرَمُ قَبْلَ الْأَرْضِ بِالْفِي سَنَةٍ وَمِنْهُ دُجِيتِ الْأَرْضُ»

وأخرج الأزرق في "أخبار مكة" (31/1-32) من طرق عن هشام وحيد الأعرج عن مجاهد قال: «لَقَدْ خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَوْضِعَ الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ بِالْفِي سَنَةٍ وَإِنَّ قَوَاعِدَهُ لَفِي الْأَرْضِ السَّابِغَةِ السُّفْلَى»

(2) السخاوي، فتح المغيث (1/165)، وانظر: أحمد إسماعيل نوفل، مجاهد المفسر والتفسير (ص 600)

(3) أبو بكر بن عياش الكوفي المقرئ مولى واصل الأحمد الأسدي الحنط، اسمه شعبة وقيل محمد، سمع: أبا إسحاق السبيعي، وإسماعيل السدي، وعثمان بن عاصم، حدث عنه: ابن المبارك، و أبو داود الطيالسي، وأحمد، وابن نمير، توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة. الذهبي، تذكرة الحفاظ (1/194)

(4) الذهبي، ميزان الاعتدال (3/439)

فإذا كان كذلك، فله حكم ما لو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو مرفوع سواء كان مما سمعه منه، أو عنه بواسطة"<sup>(1)</sup>.

نجد في هذا النص أن الحافظ ابن حجر قيد الحكم بالرفع بأن لا يكون الصحابي أخذ عن أهل الكتاب، وقد ثبت أخذ هذا الحديث من أخبار أهل الكتاب.

• استعانة المؤلف بالحديث وذكره لوجه الإعجاز فيه:

بدأ الدكتور زغلول النجار بنقل الحديث مباشرة دون ذكر سنده فقال: "يرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله الشريف: «كَانَتْ الْكُعْبَةُ خُشْعَةً عَلَى الْمَاءِ فَدُحِيَتْ مِنْهَا الْأَرْضُ» ثم ذكر مصادره التي نقل منها الحديث فقال: "أخرجه كل من ابن جرير وأبي الشيخ في كتاب "العظمة" عن ابن عباس، وأخرجه كل من أبي الوليد الأزرق في "تاريخ مكة" عن سعيد بن المسيب، وعبد بن حميد في "مسنده" عن ابن عباس، ومجاهد، وذكره السيوطي في الدر المنثور 1/310"<sup>(2)</sup>.

وانتقل المؤلف بعد ذلك إلى شرح الحديث وذكر وجه الإعجاز فيه فقال: "هذا الحديث الذي استغربه العلماء في القديم والحديث يحوي حقيقة علمية لم يدركها الإنسان إلا في منتصف الستينات من القرن العشرين... ثبت للإنسان أن أرضنا غمرت بالماء غمرا كاملا في بدء خلقها حتى لم يبق ظاهرا منها شيء من اليابسة ثم شاءت إرادة الله أن يفجر قاع هذا المحيط بثورة بركانية عنيفة تلقي بالحمم التي تراكمت فوق بعضها البعض مكونة سلسلة جبلية في وسط هذا المحيط الغامر، وظلت هذه السلسلة الجبلية في الارتفاع حتى برزت أعلى قمة فيها فوق سطح الماء مكونة أول جزء من اليابسة... وتسمى هذه العملية باسم "دورة المحيط واليابسة" والتي فيها يتحول جزء من قاع المحيط إلى يابسة بواسطة الثورات البركانية المتكررة.

ويزيد الحديث فوق العلم الكسبي حقيقة عملية أخرى مؤداها أن اليابسة تحت الكعبة المشرفة تعتبر أقدم يابسة على وجه الأرض على الإطلاق، وعلى المسلمين أن يحققوا في هذه القضية... حتى يمكن تقديم هذه الحقيقة العلمية للناس كافة من المسلمين وغير المسلمين مما يعتبر وثيقة دامغة في عصر العلم، وحجة بالغة على الناس كافة وشهادة بنبوة النبي الخاتم صلى الله عليه وسلم"<sup>(3)</sup>.

(1) ابن حجر، نزهة النظر (ص 106-107)

(2) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (2/43)

(3) المرجع نفسه (2/43-45)



• بعض المؤاخذات على صنيع المؤلف أذكرها في ما يلي:

1- رفع الدكتور زغلول النجار هذا الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم، مع أن معظم روايات الحديث موقوفة على الصحابة أو التابعين.

2- اعتماد المؤلف على كتب التفسير والأخبار- كالدردر المنثور، وأخبار مكة للأزرقي- كمصدر لأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم؛ هو الذي أوقعه في الاستدلال بالإسرائيليات.

3- معظم روايات هذا الحديث وردت أثناء تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ

لِلنَّاسِ لِلَّذِي بِيكَّةٍ مُّبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ آل عمران/96.

قال ابن عطية: "اختلف المفسرون في معنى الأولية التي في قوله: (إِنَّ أَوَّلَ) فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: معنى الآية أن أول بيت وضع مباركا وهدى هذا البيت الذي بيكة، وقد كانت قبله بيوت لم توضع وضعه من البركة والهدى<sup>(1)</sup>.

وقال قوم: بل هو أول بيت خلق الله تعالى ومن تحته دحيت الأرض.

ورويت في هذا أقاصيص من نزول آدم به من الجنة ومن تحديد ما بين خلقه ودحو الأرض، ونحو ما قال الزجاج<sup>(2)</sup>: من أنه البيت المعمور أسانيدها ضعاف فلذلك تركتها"<sup>(3)</sup>.

(1) أخرجه الطبري في "جامع البيان" (70/3 رقم 2058) و(19/6 رقم 7422)، وابن أبي حاتم في "التفسير" (710/3 رقم 3839)، و(708/3 رقم 3829)، والحاكم في "المستدرک" (321/2 رقم 3154)، والأزرقي في "أخبار مكة" (61/1) من طريق سماك بن حرب عن خالد بن عرعة قال: "قام رجل إلى عليّ فقال: ألا تخبرني عن البيت؟ أهو أول بيت وُضع في الأرض؟ فقال: لَا وَلَكِنَّهُ أَوَّلُ بَيْتٍ وُضِعَ فِيهِ الْبَرَكَةُ وَالْهُدَى وَمَقَامُ إِبْرَاهِيمَ، وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا".

إلا أن الحاكم أخرجه عن خالد بن حرب وقال: "صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"، وقال الذهبي: "على شرط مسلم". وسماك بن حرب وثقه ابن معين وأبو حاتم والبزار ابن عدي، وقال النسائي: "إذا انفرد بأصل لم يكن حجة لأنه كان يلحقن فيتلحقن"، وضعفه ابن المبارك لأنه تغير قبل موته، وضعفه ابن خراش وصالح جزرة، وقال ابن حبان في الثقات: "يخطئ كثيرا".

انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (4/233)، ابن حبان، الثقات (4/339)، العلامي، المختلطين (ص 49)

أما خالد بن عرعة فمجهول الحال لم يرو عنه غير سماك بن حرب والقاسم بن عوف، ذكره البخاري في التاريخ وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. انظر: التاريخ الكبير (3/162)، الجرح والتعديل (3/343)

(2) إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج، أخذ عن ثعلب والمبرد، من مصنفاته: معاني القرآن، وفعل وأفعل، والاشتقاق، توفي سنة عشرة وثلاث مائة. الفيروزبادي، البلغة في تراجم النحو واللغة (ص 59)

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز (1/474)

وقال فخر الدين الرازي: "لما ثبت أن الله تعالى خلق الأرض أولاً ثم خلق السماء ثانياً، ثم دحى الأرض بعد ذلك ثالثاً، ذكروا في تقدير تلك الأزمنة وجوهاً.  
وُروى عن عبد الله بن عمر: «خَلَقَ اللهُ الْبَيْتَ قَبْلَ الْأَرْضِ بِالْفِي سَنَةٍ، وَمِنْهُ دُحِيَتِ الْأَرْضُ»  
واعلم أن الرجوع في أمثال هذه الأشياء إلى كتب الحديث أولى"<sup>(1)</sup>.

4- اقترح المؤلف البحث عن حقيقة علمية استنبطها من هذا الحديث، وهي أن اليابسة تحت الكعبة أقدم يابسة على وجه الأرض، واكتشاف حقيقة كهذه يعتبر شهادة مؤكدة لنبوة هذا النبي صلى الله عليه وسلم، وبكرامة هذه البقعة<sup>(2)</sup>.

وما ذهب إليه المؤلف صحيح لو كان الحديث ثابتاً، لكن معظم طرقه موقوفة على الصحابة والتابعين والمرفوع منها لا يصح؛ وقد أثبتت دراستي للحديث أنه من الإسرائيليات؛ لذلك كان من الأولى أن يروي المؤلف هذا الخبر لكن لا ينسبه للسنّة النبوية.

يقول الشيخ أبو شهبه<sup>(3)</sup> رحمه الله أثناء حديثه عن الإسرائيليات التي تتعلق بالعلوم الكونية: "وكان هؤلاء الذين وضعوها وألصقوها بالنبي صلى الله عليه وسلم زورا، كانوا يدركون بعد نظرهم أنه سيأتي اليوم الذي تتكشف فيه الحقائق العلمية لهذه الأمور الكونية، ومعرفة عصمة النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه ما ينطق عن الهوى، ويقللوا الثقة بالأنبياء، وهم قوم من الزنادقة الذين جمعوا بين الزندقة، والعلم، والمعرفة ببعض الظواهر، والعلوم الكونية، وهم أعظم الطوائف كيدا للإسلام؛ لخبث نياتهم وإحكام كيدهم.

ولا أدري ماذا يكون موقف الداعي إلى الله في المجتمعات العلمية، والبيئات المتحضرة إذا وُجِدَ بمثل هذه الروايات الباطلة التي تغض من شأن الإسلام وهو منها براء؟ ولو أن هذه المرويات صحت

(1) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب (47-46/31)

(2) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (45/2)

(3) أبو شهبه هو: محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبه، ولد سنة 1914م بقرية منية جناح محافظة كفر الشيخ بمصر، تعلم القرآن بكتاب القرية، تدرج في مراحل التعليم إلى أن أخذ الشهادة العالية سنة 1939م والتحق بقسم الدراسات العليا شعبة التفسير والحديث، وفي عام 1946م نال درجة الدكتوراه بامتياز، وعين مدرسا بكلية أصول الدين ثم أستاذا مساعدا ثم أستاذا ثم عميدا لكلية أصول الدين بأسبوط، أعير إلى عدد من الجامعات الإسلامية، وكتب بعدد من المجلات: العلمية، والدينية، والأدبية، من مصنفاته: السيرة النبوية، دفاع عن السنة، المدخل لدراسة القرآن، توفي رحمه الله سنة 1983م. انظر: موقع مقالات الإسلام

Articles.islamweb.net/meda/index.php ?

أسانيدها لربما كان للمتمسكين بها، والمنتصرين لها بعض المصدرة، أما وهي ضعيفة أسانيدها، واهية مخارجها، فالواجب ردها ولا كرامة. <sup>(1)</sup>.

وقال الحافظ ابن كثير أثناء رده لإحدى الروايات الإسرائيلية: "وكأن هذا -والله أعلم- من خرافات بني إسرائيل التي أخذها عنهم بعض الناس، لما رأى من جواز الرواية عنهم فيما لا يصدق ولا يكذب، وعندى أن هذا وأمثاله وأشباهه من اختلاق بعض زنادقتهم، يلبسون به على الناس أمر دينهم، كما افتري في هذه الأمة -مع جلاله قدر علمائها وحفاظها وأئمتها- أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وما بالعهد من قدم، فكيف بأمة بني إسرائيل مع طول المدى، وقلة الحفاظ النقاد فيهم، وشربهم الخمر، وتحريف علمائهم الكلم عن مواضعه، وتبديل كتب الله وآياته!.

وإنما أباح الشارع الرواية عنهم في قوله: «وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَلَا حَرَجَ» <sup>(2)</sup> فيما قد يجوزه العقل، فأما فيما تحيله العقول ويحكم عليه بالبطلان، ويغلب على الظنون كذبه، فليس من هذا القبيل -والله أعلم.

وقد أكثر كثير من السلف من المفسرين، وكذا طائفة كثيرة من الخلف، من الحكاية عن كتب أهل الكتاب في تفسير القرآن المجيد، وليس بهم احتياج إلى أخبارهم، والله الحمد والمنة <sup>(3)</sup>.

وقال أبو بكر بن العربي في ذم الإسرائيليات: "والإسرائيليات مرفوضة عند العلماء على البتات، فأعرض عن سطورها بصرك، وأصم عن سماعها أذنيك؛ فإنها لا تعطي فكرك إلا خيالا، ولا تزيد فؤادك إلا خبالا" <sup>(4)</sup>.

(1) أبو شهبه، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص 287)

(2) أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح" (4/170 رقم 3461) كتاب أحاديث الأنبياء من رواية عبد الله بن عمرو، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»

(3) ابن كثير، تفسير القرآن (7/394)

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (15/210)

الحديث الخامس:

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ الْحَرَمَ حَرَمٌ مِّنَاهُ<sup>(1)</sup> مِنَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعِ»

تخريج الحديث: روي هذا الحديث عن عدد من الصحابة والتابعين وفي ما يلي تخريج طريقه:

1- طريق مجاهد:

أخرجه الأزرقى<sup>(2)</sup>، وابن وهب<sup>(3)</sup> من طريق جرير بن حازم، عن حميد الأعرج، عن مجاهد قال: «إِنَّ هَذَا الْحَرَمَ حَرَمٌ مَّا حِدَاءُهُ - فِي رِوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ: حَرَمٌ مِّنَاهُ - مِنَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعِ، وَإِنَّ هَذَا الْبَيْتَ رَابِعَ أَرْبَعَةِ عَشَرَ بَيْتًا، فِي كُلِّ سَمَاءٍ بَيْتٌ، وَفِي كُلِّ أَرْضٍ بَيْتٌ، وَلَوْ وَقَعْنَ وَقَعَ بَعْضُهُنَّ عَلَى بَعْضٍ»

وأخرجه ابن كثير معلقا قال: "قال سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي<sup>(4)</sup> في أوائل كتابه المغازي: حدثنا أبو عبيد<sup>(5)</sup> في حديث مجاهد: «أَنَّ الْحَرَمَ حَرَمٌ مِّنَاهُ (يعني قدره) مِنَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَأَنَّهُ رَابِعُ أَرْبَعَةِ عَشَرَ بَيْتًا فِي كُلِّ سَمَاءٍ بَيْتٌ وَفِي كُلِّ أَرْضٍ بَيْتٌ لَوْ سَقَطَتْ سَقَطَتْ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ»

ثم روى مجاهد قال مناه: أي مقابله وهو حرف مقصور<sup>(6)</sup>.

الحكم على حديث مجاهد:

الحديث رجاله ثقات لكنه موقوف على مجاهد، لم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

(1) مناه: أي قصده وحذاؤه، يقال هو بمنى ميل أي بقدر ميل، وداري بمنى داره أي بخدائها. ابن الجوزي، غريب الحديث

(2) (376/2)، الأزهرى، تهذيب اللغة (380/15)

(2) أخبار مكة (124/2)

(3) تفسير القرآن من الجامع لابن وهب - الجزء الثاني - (ص 81-82 رقم 152)

(4) سعيد بن يحيى بن سعيد بن أبان القرشي الأموي، صدوق، توفي سنة تسع وأربعين ومائتين. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل

(4/74)، الخطيب، تاريخ بغداد (128/10)

(5) سليم المكي أبو عبيد الله مولى أم علي، صدوق، وهو من كبار أصحاب مجاهد. المزي، تهذيب الكمال (347/1)

(6) ابن كثير، البداية والنهاية (44/1)

## 2- طريق قتادة بن دعامة السدوسي:

أخرجه عبد الرزاق<sup>(1)</sup> عن معمر، عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ﴾ الطور/ 4 قال: ذكر لنا أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: «أَتَدْرُونَ مَا الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ؟ بَيْتٌ فِي السَّمَاءِ بِحِيَالِ الْكَعْبَةِ لَوْ سَقَطَ سَقَطَ عَلَيْهِ، يَدْخُلُهُ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ لَمْ يَعُودُوا آخِرَ مَا عَلَيْهِمْ»

وأخرجه الأزرقى<sup>(2)</sup> حدثني مهدي بن أبي المهدي<sup>(3)</sup>، قال: حدثنا عمر بن سهل<sup>(4)</sup>، عن يزيد<sup>(5)</sup>، عن سعيد<sup>(6)</sup>، عن قتادة، قال: «ذُكِرَ لَنَا أَنَّ الْحَرَمَ حَرَّمَ مَا بِحِيَالِهِ إِلَى الْعَرْشِ»  
وأخرجه الطبري<sup>(7)</sup> حدثنا بشر<sup>(8)</sup>، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة (والبيت المعمور) ذُكِرَ لنا أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال يوماً لأصحابه: هل تدرون ما البيت المعمور؟ قالوا: الله ورسوله أعلم!، قال: «فَإِنَّهُ مَسْجِدٌ فِي السَّمَاءِ تَحْتَهُ الْكَعْبَةُ لَوْ خَرَّ لَخَرَّ عَلَيْهَا أَوْ عَلَيْهِ، يُصَلِّي فِيهِ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ لَمْ يَعُودُوا آخِرَ مَا عَلَيْهِمْ»

(1) التفسير (3/242 رقم 3000)

(2) أخبار مكة (2/142-145)

(3) مهدي بن أبي مهدي العبدى، الهجري، روى عن عكرمة مولى ابن عباس، وعنه حوشب بن عقيل، وأبو عبيدة عبد المؤمن بن عبد الله السدوسي، قال ابن معين: لا أعرفه، وذكره ابن حبان في الثقات، وصحح ابن خزيمة حديثه، وقال ابن حجر: مقبول.  
ابن حجر، تهذيب التهذيب (10/324)، وتقريب التهذيب (ص 548)

(4) عمر بن سهل بن مروان المازني أبو حفص التيمي، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ روى له ابن ماجه حديثا واحدا، وقال ابن حجر: صدوق يُخطئ، قال العقلي: يخالف في حديثه. المزى، تهذيب الكمال (8/440)، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 413)

(5) يزيد بن زريع العيشي أبو معاوية البصري، ثقة ثبت، قال أحمد: كل شيء رواه يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة فلا تبالي أن لا تسمعه من أحد، وسماعه من سعيد قديم". المزى، تهذيب الكمال (32/127)

(6) سعيد بن أبي عروبة، ثقة وكان أعلم الناس في حديث قتادة. المزى، تهذيب الكمال (10/431)

(7) الطبري، جامع البيان (22/456)

(8) بشر بن هلال الصواف قال أبو حاتم: محله الصدق، وقال النسائي: ثقة، مات سنة خمس وأربعين ومائة.

المزى، تهذيب الكمال (4/159)

### الحكم على حديث قتادة:

حديث قتادة رجاله ثقات إلا أنه مرسل، وإرسال قتادة عند المحدثين ليس بشيء؛ فقد روى ابن أبي حاتم عن يحيى بن سعيد أنه كان لا يرى إرسال الزهري وفتادة شيئا، ويقول: هو بمنزلة الريح، ويقول: هؤلاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء علقوه<sup>(1)</sup>.

وروى قتادة هذا الحديث عن نوف بن عمرو البكالي عن عبد الله بن عمرو قال: إِنَّ الْحَرَمَ مُحَرَّمٌ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، وَالْبَيْتُ الْمَعْمُورُ بِحِيَالِ الْكَعْبَةِ يَدْخُلُهُ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ لَمْ يَعُودُوا فِيهِ آخَرَ مَا عَلَيْهِمْ<sup>(2)</sup>.

ونوف بن عمرو البكالي تابعي صدوق من أهل دمشق، عالم ولا سيما بالإسرائيليات، وقيل هو ابن امرأة كعب الأخبار، وكان قاصا<sup>(3)</sup>.

### 3- طريق عبد الله بن عمرو رضي الله عنه

أخرجه ابن بشران<sup>(4)</sup> والبيهقي<sup>(5)</sup>، وابن عساكر<sup>(6)</sup>، من طريق شيبان<sup>(7)</sup>، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد<sup>(8)</sup>، عن معدان بن أبي طلحة<sup>(9)</sup>، عن عمرو البكالي<sup>(10)</sup>، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: «الْمَلَائِكَةُ عَشْرَةَ أَجْزَاءٍ، فَتِسْعَةُ أَجْزَاءِ الْكُرُوبِيِّونَ، الَّذِينَ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ، وَجُزْءٌ وَاحِدٌ وَكُلُّوا بِخَزَائِنِ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْمَلَائِكَةُ وَالْجِنُّ وَالْإِنْسُ عَشْرَةَ أَجْزَاءٍ؛ فَتِسْعَةُ

(1) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص3)

(2) أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (466/5) وذكره معلقا عن قتادة.

(3) ابن حجر، فتح الباري (219/1) و(413/8)، ابن حبان، الثقات (483/5)، ابن عساكر، تاريخ دمشق (304/62)

(4) أمالي ابن بشران الجزء الأول (ص230-231 رقم529)

(5) شعب الإيمان (5/455 رقم3706)

(6) تاريخ دمشق (462/46)

(7) شيبان بن عبد الرحمن التميمي أبو معاوية البصري المؤدب، وثقة ابن معين والعجلي والنسائي، وقال ابن معين: شيبان أحب إلي من معمر في فتادة. المزني، تهذيب الكمال (592/12)

(8) سالم بن أبي الجعد، وثقة ابن معين وأبو زرعة، وكان يرسل كثيرا، مات سنة سبع وتسعين. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/181)، العلاءي، جامع التحصيل (ص179)

(9) معدان بن أبي طلحة، وثقة ابن سعد والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات. المزني، تهذيب الكمال (257/28)

(10) عمرو بن سفيان البكالي، قال أبو نعيم: قيل له صحبة واختلف فيه، وقال ابن عبد البر له صحبة ورؤية، وأثبت البخاري وأبو حاتم صحبته، وقال العجلي: تابعي ثقة من كبار التابعين.

انظر: أبو نعيم، معرفة الصحابة (4/2026)، ابن عبد البر، الإستيعاب (3/1206)، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (4/580)، العجلي، الثقات (1/372)

أَجْزَاءِ الْمَلَائِكَةِ، وَجُزْءِ وَاحِدِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، وَالْجِنُّ وَالْإِنْسُ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ تِسْعَةٌ أَجْزَاءِ الْجِنِّ وَجُزْءِ وَاحِدِ الْإِنْسِ، وَإِذَا وُلِدَ وَاحِدٌ مِنَ الْإِنْسِ وُلِدَ مَعَهُ تِسْعَةٌ مِنَ الْجِنِّ، وَالْإِنْسُ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ، فَتِسْعَةُ أَجْزَاءٍ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَجُزْءِ وَاحِدِ سَائِرِ الْإِنْسِ، وَمَا مِنَ السَّمَاءِ مَوْضِعٌ إِهَابٍ إِلَّا عَلَيْهِ مَلَكٌ سَاجِدٌ وَقَائِمٌ، وَإِنَّ الْحَرَمَ مُحَرَّمٌ مَا بِحِيَالِهِ إِلَى الْعَرْشِ، وَإِنَّ الْبَيْتَ الْمَعْمُورَ بِحِيَالِ الْبَيْتِ، لَوْ سَقَطَ سَقَطَ عَلَيْهِ، يُصَلِّي فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ لَمْ يَعُودُوا»  
وسقط من رواية البيهقي: عمرو البكالي.

وأخرجه ابن أبي خيثمة<sup>(1)</sup> من طريق عمران<sup>(2)</sup>، عن قتادة، عن سالم، عن معدان، عن عمرو البكالي، عبد الله بن عمرو قال: «الْحَرَامُ حَرَامٌ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ».

الحكم على حديث عبد الله بن عمرو:

الحديث موقوف على عبد الله بن عمرو ورجاله ثقات، إلا أن قتادة مشهور بالتدليس<sup>(3)</sup>؛ وقد روى عن سالم بالنعنة، وكذلك سالم بن أبي الجعد من ثقات التابعين، لكنه يدللس<sup>(4)</sup>؛ وقد روى عن معدان بالنعنة.

4- طريق ابن عباس رضي الله عنه: ورُوي هذا الحديث عن ابن عباس من خمسة طرق:

الأول: أخرجه عبد الرزاق<sup>(5)</sup>، والأزرقي<sup>(6)</sup> من طريق إبراهيم بن محمد الأسلمي، عن صفوان بن سليم<sup>(7)</sup>، عن كريب مولى ابن عباس<sup>(8)</sup>، عن ابن عباس، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ يُقَالُ لَهُ الضَّرَاحُ وَهُوَ عَلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ، لَوْ سَقَطَ سَقَطَ عَلَيْهِ يَعْمُرُهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ لَمْ يَرَوْهُ قَطُّ، وَإِنَّ فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ لَحَرَمًا عَلَى قَدْرِ حَرَمِهِ»

(1) ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير - السفر الثالث - (147/1 رقم 307)

(2) عمران بن داود أبو العوام القطان، ضعفه أبو داود والنسائي وابن معين وقال أحمد: صالح الحديث، وقال ابن عدي: يكتب حديثه. المزي، تهذيب الكمال (22/329-330)

(3) انظر: العلائي، جامع التحصيل في رواة المراسيل (ص 254)، ابن حجر، طبقات المدلسين (ص 43)

(4) انظر: الذهبي، ميزان الإعتدال (2/109)، وابن حجر، طبقات المدلسين (ص 31)

(5) المصنف (5/28 رقم 8874)

(6) أخبار مكة (2/125)

(7) صفوان بن سليم، ثقة مات سنة اثنين وثلاثين. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 276)، البخاري، التاريخ الكبير (4/307)

(8) كريب بن أبي مسلم الهاشمي مولاهم أبو رشدين مولى ابن عباس، روى عن زيد بن ثابت، وعائشة، وأم هانئ، وابن عباس، روى عنه: ابناه رشدين، والزهرري، وصفوان بن سليم، ثقة ابن معين وغيره، توفي سنة ثمان وتسعين. الذهبي، تاريخ الإسلام (6/462-463)

الثاني: أخرجه الأزرقي<sup>(1)</sup> من طريق سعيد بن سالم<sup>(2)</sup>، قال: أخبرني ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الْبَيْتُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ يُقَالُ لَهُ الضَّرَاحُ، وَهُوَ مِثْلُ بِنَاءِ هَذَا الْبَيْتِ الْحَرَامِ، وَلَوْ سَقَطَ لَسَقَطَ عَلَيْهِ، يَدْخُلُهُ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، لَا يَعُودُونَ فِيهِ أَبَدًا»

الثالث: وأخرجه الطبراني<sup>(3)</sup> من طريق إسحاق بن بشر أبو حذيفة قال: ثنا ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن كريب، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ يُقَالُ لَهُ الضَّرَاحُ وَهُوَ عَلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ، لَوْ سَقَطَ سَقَطَ عَلَيْهِ يَعْمُرُهُ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ لَمْ يَرَوْهُ قَطُّ، وَإِنَّ فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ لَحَرَمًا عَلَى قَدْرِ حَرَمِهِ»

الرابع: وأخرج الطبراني<sup>(4)</sup> حدثنا علي بن سعيد الرازي<sup>(5)</sup>، ثنا أبو حسان الزياتي<sup>(6)</sup>، ثنا شعيب بن صفوان، عن عطاء بن السائب، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ هَذَا الْبَلَدَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَصَاغَهُ حِينَ صَاغَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، وَمَا حِيَالَهُ مِنَ السَّمَاءِ حَرَامٌ، وَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَإِنَّمَا حَلَّ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، ثُمَّ عَادَ كَمَا كَانَ»

(1) أخبار مكة (49/1)

(2) سعيد بن سالم القداح، قال أبو حاتم: "محلله الصدوق"، وقال ابن عدي: "صدوق لا بأس به مقبول الحديث"، وقال النسائي وابن معين: ليس به بأس، وقال ابن عدي: "صدوق لا بأس به مقبول الحديث" وقال ابن حبان: كان يهيم في الأخبار حتى يجيئ بها مقلوبة حتى خرج بها عن حد الاحتجاج به"، وقال الذهبي: له مناكير.

انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (162/6)، ابن حبان، المجروحين (320/1)، الذهبي، ميزان الإعتدال (378/4)، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (319/1)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (454/4)

(3) الطبراني، المعجم الكبير (11/417 رقم 12185)

(4) الطبراني المعجم الكبير (11/48 رقم 11003)

(5) علي بن سعيد بن بشير بن مهران أبو الحسن الرازي يعرف بعليك، قال الدار قطني: حدث بأحاديث لم يتابع عليها، وقال ابن يونس: كان يفهم ويحفظ وكان من المحدثين الأجلء وتكلموا فيه، مات سنة سبع وتسعين ومائتين.

ابن عساکر، تاريخ دمشق (510/41)، الذهبي، تذكرة الحفاظ (225/2)

(6) الحسن بن عثمان بن حماد أبو الحسن الزياتي، كان أحد العلماء الأفاضل ومن أهل المعرفة والثقة والأمانة، كان علما بأيام الناس وحدث وكتب الناس عنه علما كثيرا، وله تاريخ حسن، مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين. الخطيب، تاريخ بغداد (339/8)



الخامس: وأخرجه البيهقي<sup>(1)</sup> قال: أخبرنا زيد بن أبي هاشم العلوي، وعبد الواحد بن محمد بن إسحاق المقرئ، بالكوفة، أخبرنا محمد بن علي بن دحيم<sup>(2)</sup>، حدثنا أحمد بن حازم<sup>(3)</sup>، حدثنا عمرو بن حماد<sup>(4)</sup>، حدثنا أسباط، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس: «إِنَّ فِي السَّمَاءِ بَيْتًا يُقَالُ لَهُ الضَّرَّاحُ، وَهُوَ فَوْقَ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ مِنْ حِيَالِهِ حُرْمَةٌ فِي السَّمَاءِ كَحُرْمَةِ هَذَا فِي الْأَرْضِ يَلِدُهُ كُلَّ لَيْلَةٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يُصَلُّونَ فِيهِ، لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ أَبَدًا غَيْرَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ».

الحكم على الآثار المروية عن ابن عباس:

الأثر الأول: آفته إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي؛ فقد رماه يحيى بن سعيد، وابن معين، وابن أبي حاتم، وابن حبان بالكذب، وتركه ابن المبارك، وابن مهدي ومالك<sup>(5)</sup>.

وقال الإمام أحمد: "إبراهيم بن أبي يحيى لا يكتب حديثه، ترك الناس حديثه، كان يروي أحاديث منكورة ليس لها أصل"<sup>(6)</sup>.

وقال ابن عدي عن أحاديث إبراهيم: "وفتشت الكل منها فليس فيها حديث منكر، وإنما يروي المنكر إذا كان العهدة من قبل الراوي عنه، أو من قبل من يروي عن إبراهيم، وكأنه أتى من قبل شيخه لا من قبله، هو في جملة من يكتب حديثه، وقد وثقه الشافعي، وابن الأصبهاني"<sup>(7)</sup>.

(1) البيهقي، شعب الإيمان (456/5 رقم 3709)

(2) محمد بن علي بن دحيم أبو جعفر الشيباني الكوفي، الشيخ الفاضل الثقة المسند، سمع إبراهيم بن عبد الله العبسي، وأحمد بن حازم بن أبي عزة، وإبراهيم بن أبي العنيس، روى عنه: الحاكم، وأبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه، وزيد بن أبي هاشم العلوي. الذهبي، سير أعلام النبلاء (147/12)

(3) أحمد بن حازم بن أبي عزة الغفاري الكوفي، صاحب السنن، سمع: جعفر بن عون، ويعلى بن عبيد، عبيد الله بن موسى، حدث عنه: مطين، ومحمد بن علي بن دحيم، وابن عقدة، قال ابن حبان: "كان متقنا مات سنة سبع وتسعين ومائتين".

ابن حبان، الثقات (44/8)، الذهبي، تذكرة الحفاظ (129/2)

(4) حماد بن عمرو بن طلحة القناد أبو محمد الكوفي، وثقه ابن حبان وابن سعد ومطين وقال أبو حاتم: "صدوق"، وقال الساجي: "عنده مناكير" وقال ابن حجر: "صدوق".

ابن حجر، تهذيب التهذيب (23/8)، تقريب التهذيب (ص 420)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (228/6)

(5) انظر: البخاري، التاريخ الكبير (123/1)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (126/2)، ابن حبان، المحروحين (105/1)، المزي، تهذيب الكمال (184/2-189)

(6) ابن حبان، المحروحين (105/1)، المزي، تهذيب الكمال (185/2)

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (367/1)

وجملة القول في إبراهيم بن أبي يحيى أنه راو متروك، ولا يحتج بحديثه؛ لأنه مجروح وجرحه مفسر، والمعروف في علم المصطلح أن الجرح مقدم على التعديل.

الأثر الثاني: آفته عبد الملك بن جريج فهو ثقة حافظ؛ لكنه مشهور بالتدليس وقد روى عن صفوان بن سليم بالعنعنة، قال الدارقطني: "شر التدليس تدليس ابن جريج؛ فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح<sup>(1)</sup>، وقال أيضا: "ربما حدث عن الضعفاء ودلس أسماءهم مثل: أبي بكر بن أبي سبرة، وإبراهيم بن أبي يحيى"<sup>(2)</sup>.

وقد أسقط ابن جريج إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى؛ لأنه ضعيف وروى عن صفوان مباشرة.

الأثر الثالث: آفته الأولى: تدليس ابن جريج فقد ثبت أنه أسقط إبراهيم بن أبي يحيى.

والآفة الثانية: ضعف إسحاق بن بشر أبو حذيفة: قال الإمام مسلم: "ترك الناس حديثه"<sup>(3)</sup>، وقال

الدارقطني: "كذاب متروك"<sup>(4)</sup>، وقال ابن عدي: "روى عن ابن جريج والثوري وغيرهما ما لا يرويه غيره"<sup>(5)</sup>.

وقال الخطيب: "إسحاق بن بشر حدث عن محمد بن إسحاق وابن جريج ومقاتل وسفيان الثوري وخلق من أئمة من أهل العلم أحاديث باطلة"<sup>(6)</sup>.

وقال الخطيب عن إسحاق بن بشر أيضا: "وكان صنّف في بدء الخلق كتابا، وفيه أحاديث ليست لها أصول، وكان يتعرض فيروي عن قوم ليسوا ممن يدركهم مثله، فإذا سأله عن آخرين دونهم يقول: من أين أدركت هؤلاء؟ وهو يروي عنم فوقهم، وكانت فيه غفلة"<sup>(7)</sup>.

(1) ابن حجر، طبقات المدلسين (ص41)

(2) الدارقطني، المؤلف والمختلف (532/1)

(3) الكنى والأسماء (265/1)

(4) الضعفاء والمتروكون (257/1)

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (548/1)

(6) تاريخ بغداد (336/7)

(7) المصدر نفسه (336/7)

وروى ابن عساكر بإسناده إلى علي بن المدني أنه قال: "أبو حذيفة كذاب" (1).

الأثر الرابع: آفته الأولى: "شعيب بن صفوان بن الربيع الثقفي أبو يحيى، قال يحيى ابن معين مرة: ليس حديثه بشيء، وقال أخرى: ليس بشيء، وقال الإمام أحمد: لا بأس به وهو صحيح الحديث" (2).

وروى له ابن عدي أحاديث ثم قال: "ولشعيب غير ما ذكرت من حديث، وليس بالكثير وعمامة ما يرويه لا يتابع عليه" (3).

وقال ابن أبي حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به" (4).

وقال ابن حبان في الثقات: "ربما يُخطئ" (5)، وقال ابن حجر في التقريب: "مقبول" (6).

والآفة الثانية: هي اختلاط عطاء بن السائب؛ فمن سمع منه قديما فحديثه مستقيم ومن سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النكارة (7).

ولا نعلم متى روى عنه شعيب بعد الاختلاط أو قبله؟ لذلك نتوقف في حديثه.

وقال الإمام الطبراني بعد تخريجه لهذا الحديث: "لم يرو هذا الحديث عن عطاء بن السائب إلا شعيب بن صفوان" (8).

إذن الحديث ضعيف لأن عطاء ابن السائب مختلط، وشعيب بن صفوان مختلف فيه، وقد تفرد برواية هذا الحديث عن عطاء بن السائب

(1) ابن عساكر، تاريخ دمشق (8/190)

(2) المزني، تهذيب الكمال (2/528)

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (5/8)

(4) الجرح والتعديل (4/348)

(5) الثقات (6/440)

(6) تقريب التهذيب (ص 267)

(7) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (7/78)

(8) المعجم الأوسط (4/160 رقم 3866)

الأثر الخامس: آفته الأولى: أسباط بن نصر الهمداني: ضعفه الإمام أحمد وأبو نعيم والنسائي، ووثقه ابن معين<sup>(1)</sup>.

وقال الساجي: "روى أحاديث لا يتابع عليها عن سماك بن حرب"<sup>(2)</sup>، وقال ابن حجر في التقريب: "صدوق كثير الخطأ يُعرب"<sup>(3)</sup>.

وآفته الثانية: سماك بن حرب: فهو صدوق لكن روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، قال العجلي: "سماك جائر الحديث إلا أنه كان في حديث عكرمة ربما وصل الشيء"<sup>(4)</sup>، وقال ابن معين: "أسند أحاديث لم يسندها غيره وهو ثقة"<sup>(5)</sup>.

كما تغير سماك بأخرة فكان يتلقن؛ لذلك قال النسائي: "فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة؛ لأنه كان يلقن فيتلقن"<sup>(6)</sup>، وقال شعبة: "كانوا يقولون لسماك: عكرمة عن ابن عباس؟ فيقول: نعم!"<sup>(7)</sup>.

إذن الحديث ضعيف وسبب ضعفه؛ اختلاط سماك بن حرب واضطراب روايته عن عكرمة، وتفرد أسباط في بعض ما يرويه عن سماك.

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب (211/1)

(2) المصدر نفسه (212/1)

(3) تقريب التهذيب (ص98)

(4) العجلي، الثقات (ص207)

(5) ابن حجر، تهذيب التهذيب (233/4)

(6) العلاءي، المختلطين (ص49)

(7) العجلي، الضعفاء (178/2)

## 6- طريق ليث بن معاذ

أخرجه الأزرقى<sup>(1)</sup> أخبرني جدي، عن سعيد بن سالم، عن عثمان بن ساج، قال: أخبرني عباد بن كثير عن ليث بن معاذ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هَذَا الْبَيْتُ خَامِسَ خَمْسَةِ عَشَرَ بَيْتًا، سَبْعَةٌ مِنْهَا فِي السَّمَاءِ إِلَى الْعَرْشِ، وَسَبْعَةٌ مِنْهَا إِلَى تَحُومِ الْأَرْضِ السُّفْلَى، وَأَعْلَاهَا الَّذِي يَلِي الْعَرْشَ، الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ لِكُلِّ بَيْتٍ مِنْهَا حَرَمٌ كَحَرَمِ هَذَا الْبَيْتِ، لَوْ سَقَطَ مِنْهَا بَيْتٌ لَسَقَطَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ إِلَى تَحُومِ الْأَرْضِ السُّفْلَى، وَلِكُلِّ بَيْتٍ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ، وَمِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ مَنْ يَعْمُرُهُ كَمَا يَعْمُرُ هَذَا الْبَيْتَ»

الحكم على حديث ليث بن معاذ:

آفة الحديث الأولى: عثمان بن عمرو بن ساج، قال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"<sup>(2)</sup>، وقال الذهبي: "مقارب الحديث"<sup>(3)</sup>، وقال ابن حجر: "فيه ضعف"<sup>(4)</sup>.

وآفته الثانية: "عباد بن كثير، قال أبو زرعة وابن معين: لا يكتب حديثه، وقال أحمد بن حنبل: روى أحاديث كاذبة لم يسمعها"<sup>(5)</sup>.

وقال البخاري: "تركوه"<sup>(6)</sup>، وقال النسائي: "متروك الحديث"<sup>(7)</sup>.

خلاصة القول في الحديث: الحديث ضعيف جدا؛ لضعف عثمان بن ساج، وشدة ضعف عباد بن كثير.

كما أن الحديث مرسل؛ لأن ليث بن معاذ ليس صحابيا.

قال الحافظ ابن حجر: "ليث بن معاذ ذكره بعضهم ولا يصح، إنما هو تابعي أرسل حديثا، ونقل الحافظ هذا الحديث الذي أرسله ليث بن معاذ ونسبه إلى كتاب تاريخ مكة للفاكهي"<sup>(8)</sup>.

(1) أخبار مكة (35/1)

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (126/6)

(3) ميزان الإعتدال (34/3)

(4) التقريب (ص386)

(5) انظر ترجمة عباد بن كثير: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (85/6)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (144/7)، ابن عدي،

الكامل في ضعفاء الرجال (542/5)

(6) التاريخ الكبير (43/6)

(7) ابن عدي، المصدر السابق (542/5)

(8) الإصابة في تمييز الصحابة (516/5)

## 7- طريق الحسن

أخرجه الأزرقى<sup>(1)</sup> قال: حدثني مهدي بن أبي المهدي، قال: حدثنا أبو أيوب البصري، عن هشام، عن الحسن، قال: «الْبَيْتُ بِحِذَاءِ الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ، وَمَا بَيْنَهُمَا بِحِذَائِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، وَمَا أَسْفَلَ مِنْهُ بِحِذَائِهِ إِلَى الْأَرْضِ السَّابِعَةِ حَرَامٌ كُلُّهُ»  
الحكم على حديث الحسن البصري:

الحديث آفته الأولى: يحيى بن أبي الحجاج البصري أبو أيوب الخاقاني، قال النسائي وابن معين: "ليس بشيء"<sup>(2)</sup>، وقال أبو حاتم: "ليس بالقوي"<sup>(3)</sup>، وقال الدارقطني: "أبو أيوب الخاقاني: شيخ"<sup>(4)</sup>، وقال الحافظ ابن حجر: "لين الحديث"<sup>(5)</sup>.

أما آفته الثانية: هشام بن حسان الأزدي القردوسي، ثقة ثبت لكن في روايته عن الحسن البصري مقال<sup>(6)</sup>؛ لأنه يروي عن الحسن ولم يسمع منه، قال علي بن المديني: "كانوا يرون أنه أرسل حديث الحسن عن حوشب"<sup>(7)</sup>.

إذن الحديث موقوف على الحسن البصري، وفي سنده أبو أيوب البصري ضعيف، وهشام لم يسمع من الحسن البصري.

## خلاصة القول في حديث الباب:

الحديث زوي موقوفا على عدد من الصحابة والتابعين؛ فزوي موقوفا على مجاهد وعبد الله بن عمرو، وأرسله قتادة، وزوي عن ابن عباس موقوفا ومرفوعا، وأرسله ليث بن معاذ، وزوي موقوفا على الحسن البصري.

أما الأحاديث المروية عن ابن عباس فلا تخلو أسانيدها من راو متروك متهم أو مختلط أو تفرد ضعيف.

وأما الحديث الذي أرسله ليث بن معاذ؛ ففي سنده راو متروك متهم بالكذب.

(1) الأزرقى، أخبار مكة (2/125)

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب (11/196)

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/139)

(4) الدارقطني، العلل (10/44)

(5) ابن حجر، التقريب (ص 589)

(6) المصدر نفسه (ص 572)

(7) ابن حجر، المدلسين (ص 47)، المزني، تهذيب الكمال (30/188)

وأما الحديث الموقوف على الحسن البصري؛ فسنده منقطع.  
وأما ما روي عن قتادة ومجاهد وعبد الله بن عمرو فقد روي بأسانيد صحيحة رجالها ثقات، إلا أن قتادة مرة يرسل الحديث ومرة يصله إلى عبد الله بن عمرو؟، ومرسلات قتادة لا شيء.  
لذلك يبقى الحديث موقوفاً على الصحابة ولا يمكننا الحكم له بالرفع؛ لأن الروايات التي وردت مرفوعة لا تصح أسانيدها، أما الروايات الموقوفة فمن المحتمل أن تكون أخذت من الإسرائيليات؛ لكون من رووها من الصحابة والتابعين قد عُرفوا برواية الإسرائيليات؛ كابن عباس وابن عمرو ومجاهد وقاتدة.

وقد روي عن وهب بن منبه أنه: «وَجَدَ فِي الثَّوْرَةِ بَيْتًا فِي السَّمَاءِ بِحِيَالِ الْكَعْبَةِ فَوْقَ قُبَّتِهَا، اسْمُهُ الضَّرَاحُ، وَهُوَ الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ، يَرِدُهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ أَبَدًا»<sup>(1)</sup>  
وهذا الحديث رواه عثمان بن ساج عن وهب بن منبه موقوفاً عليه.

ورواه أيضاً عن محمد بن السائب الكلبي قال: بلغني والله أعلم: «أَنَّ بَيْتًا فِي السَّمَاءِ يُقَالُ لَهُ: الضَّرَاحُ بِحِيَالِ الْكَعْبَةِ، يَدْخُلُهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، مَا دَخَلُوهُ قَطُّ قَبْلَهَا»<sup>(2)</sup>

وقد ترجم الإمام الذهبي لوهب بن منبه فقال: "وهب بن منبه صاحب القصص، من علماء التابعين، كان ثقة صادقاً، كثير النقل من كتب الإسرائيليات"<sup>(3)</sup>.  
أما محمد بن السائب الكلبي فمتروك الحديث، متهم بالكذب<sup>(4)</sup>.

كما أن في هذه الرواية لوهب بن منبه ما يدل على الأصل الذي جاءت منه هذه المرويات، مثل تسمية البيت المعمور بالضرّاح، وبأنه حيال الكعبة أو على منا الكعبة ولو سقط لسقط عليه، وأن في كل سماء بيت وفي كل أرض بيت، ولكل بيت من أهل السماء ومن أهل الأرض من يعمره؛ فهذه كلها تفاصيل لا توجد في الأحاديث الصحيحة التي ذكر فيها البيت المعمور في أحاديث الإسراء والمعراج.

(1) أخرجه الأزرقي في أخبار مكة (49/1) قال: حدثني جدي، عن سعيد بن سالم، عن عثمان بن ساج، عن وهب بن منبه.

(2) أخرجه الأزرقي في "أخبار مكة" (49/1) قال حدثني جدي عن سعيد بن سالم عن عثمان بن ساج قال: أخبرني محمد بن السائب الكلبي قال: بلغني والله أعلم الحديث.

(3) الذهبي، ميزان الاعتدال (352/4)

(4) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (275/7)، تهذيب الكمال (25/246-252)، ابن حجر، التقریب (ص 479)

فالحاصل أن هذه الأخبار فيها ما هو موافق لما جاء مجملاً في القرآن والسنة؛ أما بقية التفاصيل فالغالب أنها من الحكايات التي لا أصل لها، أو أنها من التأريخ الذي دخله التغيير<sup>(1)</sup>. كما يلاحظ اضطراب الرواة في وصف البيت المعمور؛ فمرة يُقال: أنه رابع أربعة عشر بيتاً ومرة أخرى يُقال: أنه خامس خمسة عشر بيتاً!، ومرة قيل أنه حرم ما حياله أو حرم مناه أو حرم حذائه أو مقابله أو قدره من السموات السبع والأرضين السبع، وقيل: الحرم حرم ما حياله إلى العرش أو حرام إلى السماء السابعة، وقيل أيضاً: حرمة هذا في الأرض أي أن في السماء السابعة حرماً على قدر حرمة.

واضطراب الرواة أيضاً في موقع البيت المعمور فقيل: هو بيت في السماء السادسة، وقيل: بيت في السماء الرابعة، وقيل: هو مسجد في السماء، وقيل: بيت في السماء السابعة.

وقد ثبت في الصحيحين من حديث الإسراء: أن البيت المعمور في السماء السابعة يدخله كل يوم سبعون ألف ملك إذا خرجوا منه لم يعودوا إليه آخر ما عليهم<sup>(2)</sup>، ولم يُذكر في حديث الإسراء أن البيت المعمور اسمه الضراح ولا أنه حيال الكعبة، ولم يُرو عنه صلى الله عليه وسلم أنه لما أسرى به وجد في كل سماء بيت تطوف به الملائكة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية أثناء حديثه عن الاختلاف في التفسير: "فمتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض وما نقل في ذلك عن بعض الصحابة نقلاً صحيحاً، فالنفس إليه أسكن مما نقل عن بعض التابعين؛ لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم أو من بعض من سمعه منه أقوى، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين"<sup>(3)</sup>.

لكن هذا الكلام الذي قاله شيخ الإسلام رحمه الله بالنظر إلى الأقوال التي تجدها في التفاسير كتفسير ابن جرير، وكتفسير ابن كثير، وابن أبي حاتم، وغير تلك التفاسير تجد النقول عن الصحابة في أشياء أشبه ما تكون بالإسرائيلية<sup>(4)</sup>.

(1) الفكرة أخذتها من كلام العلامة ابن جرير رحمه الله في شرحه لمقدمة التفسير لابن تيمية (ص 283)

(2) أخرجه البخاري في "الجامع المسند الصحيح" (4/109 رقم 6307)، ومسلم في "المسند الصحيح" (1/149-150 رقم 164) عن مالك بن صعصعة مرفوعاً.

(3) ابن تيمية، مقدمة التفسير مع شرحها لابن جرير، وابن عثيمين، وصالح آل الشيخ (ص 137)

(4) صالح آل الشيخ، المصدر نفسه (ص 146)



وقد رُوي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: "سلوني فوالله لا تسألوني عن شيء يكون إلى يوم القيامة إلا حدثتكم به وسلوني عن كتاب الله؛ فوالله ما منه آية إلا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار أم بسهل نزلت أم بجبل، فسأله رجل فقال: ما البيت المعمور؟ فقال علي رضي الله عنه: «بَيْتٌ فِي السَّمَاءِ يُقَالُ لَهُ الضُّرَّاحُ، وَهُوَ بِحِيَالِ الكَعْبَةِ، مِنْ فَوْقِهَا حُرْمَتُهُ فِي السَّمَاءِ كَحُرْمَةِ البَيْتِ فِي الأَرْضِ، يُصَلِّي فِيهِ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفًا مِنَ المَلَائِكَةِ، وَلَا يَعُودُونَ فِيهِ أَبَدًا»<sup>(1)</sup>

و ما جاء في هذا الأثر من أن عليا رضي الله عنه قال: "سلوني فوالله لا تسألوني عن شيء يكون إلى يوم القيامة إلا حدثتكم به"، كلام فيه نظر؛ لأن علي رضي الله عنه لا يدعي علم الغيب!، وما روي عن الصحابة والتابعين لم يستوعب كل آيات الكتاب الكريم هذا إلى ما فيه من الضعيف، والموضوع، والإسرائيليات وهو شيء كثير ولا سيما في الآيات الكونية، التي يتجدد العلم فيها عصرا بعد عصر، وظهر بطلان ما فسرت به بطريق اليقين<sup>(2)</sup>.

وقد استدلل الدكتور زغلول النجار بحديث مجاهد؛ لأن فيه ذكر للأرض والسموات السبع وأن هذه المقابلة بينهما تدل على أن الأرض مركز الكون؛ لكن حديث مجاهد هو من قوله وليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يمكن الحكم لحديث مجاهد بالرفع؛ لأن الحديث موقوفا عليه، أما الآثار المروية عن الصحابة والتابعين فأسانيدها لا تصح، ومتونها مضطربة.

(1) أخرجه الطبري في "جامع البيان" (455/22)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (452/5 رقم 3704)، والضياء المقدسي في "المختارة" (60/2 رقم 438) من طرق عن سماك بن حرب عن خالد بن عرعة قال: قام رجل فسأل عليا بن أبي طالب.

وخالد بن عرعة لم يرو عنه غير سماك والقاسم بن عوف، ذكره البخاري في التاريخ وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر في جرح ولا تعديلا. البخاري، التاريخ الكبير (162/3)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (343/3)

وتابعه أبو الطفيل على هذا الحديث فقال: سأل ابن الكواء عليا عن البت المعمور؟

وأخرج حديث أبي الطفيل: الطبري في "جامع البيان" (455/22)، الأزرق في "أخبار مكة" (50/1)، وعبد الرزاق في "المصنف" (28/5 رقم 8875)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (464/1 رقم 726) من طرق عن أبي الطفيل قال: قام

ابن الكواء وسأل عليا فقال ما البيت المعمور؟ وذكر نحوه.

وأبو الطفيل هو: عامر بن وائلة بن عبد الله الليثي كان ثقة مأمونا، له صحبة أدرك من حياة النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين، ولد عام أحد وتوفي سنة مائة من الهجرة. أبو نعيم، معرفة الصحابة (2943/5)، ابن حجر، الإستيعاب في معرفة الأصحاب (799/2)

والرجل الذي سأل عليا هو عبد الله بن عمرو بن الكواء، قال البخاري: "لم يصح حديثه". ابن حجر، لسان الميزان (329/3)

(2) أبو شهية، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص 81)

• استعانة المؤلف بالحديث وذكره لوجه الإعجاز فيه:

نقل الدكتور زغلول النجار الحديث من كتاب أخبار مكة للأزرقي، وشعب الإيمان للبيهقي، وقال: "روى مجاهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الْحَرَمَ حَرَمٌ مِّنْ مِّنَاءِ مِنَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعِ».

ثم انتقل إلى شرح الحديث فقال: "ومعنى هذا الحديث الشريف أن الكعبة المشرفة هي مركز الكون؛ لأن القرآن الكريم يقابل دوماً بين الأرض والسماوات، على ضالة حجم الأرض إذا ما قورنت بضخامة السماء، وهذه المقابلة لا يمكن أن تكون إلا إذا كان للأرض موقع خاص في مركز الكون<sup>(1)</sup>.

وأكد المؤلف استنتاجه ببعض الآيات القرآنية كقوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ النبأ/37، وقوله تعالى: ﴿يَمَعَشَرَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾ الرحمن/33

وفسر المؤلف كيف تكون الأرض مركز الكون بقوله: "وقطر أي شكل هندسي هو الخط الواصل بين طرفيه مروراً بمركزه، ولا يمكن أن تكون أقطار السماوات هي أقطار الأرض إلا إذا كانت الأرض في مركز هذه السماوات... والكعبة المشرفة في وسط الأرض الأولى "أي اليابسة" ومن دونها ست أرضين، وهي بذلك مناء من السماوات والأرضين السبع"<sup>(2)</sup>.

• بعض المؤاخذات على صنيع المؤلف أذكرها في ما يلي:

1- رفع المؤلف الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، مع أنه روي موقوفاً على التابعي مجاهد.

2- استدلل المؤلف بقول تابعي وكان عليه الاكتفاء بما جاء في القرآن الكريم؛ لأن أقوال التابعين ومذاهبهم لا مدخل لها في الحديث<sup>(3)</sup>؛ لكونها من اجتهادهم أو مما سمعوه من القصص والأخبار الإسرائيلية.

(1) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (47/2)

(2) المرجع نفسه (48/2)

(3) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح (421/1)

3- إثبات حقيقة علمية كهذه لا يكون من كتب الأخبار والتاريخ والتفسير؛ لأن الإخباري ليس له هم إلا ذكر القصص واستيفائها عن مضي من الأنبياء والأمم والملوك، وذكر ما يتعلق بالفتن والملاحم وأحوال الآخرة، ولا عليه بعد هذا إن كانت صحيحة أو باطلة<sup>(1)</sup>؛ لأنه لم يتحر الصدق، ولم يبحث عن الرواة، وكونهم ثقات أو غير ثقات، وكذلك كتب التفسير فمعظم الروايات المنقولة فيها مراسيل أو منقطعة من كلام التابعين، كما أن أسانيدنا الغالب عليها أن يكون فيها مقال<sup>(2)</sup>.

4- معظم الأحاديث التي رويت في بناء الكعبة ومكانتها وفي تعريف البيت المعمور؛ عبارة عن أخبار رويت عن الصحابة والتابعين لتفسير بعض الآيات القرآنية، وتفاسير الصحابة والتابعين فيها الصحيح والحسن والضعيف والموضوع والإسرائيليات التي تشمل على خرافات بني إسرائيل، وأكاذيبهم، وقد تدسست إلى الكتب الإسلامية، ولا سيما كتب التفسير وأصبحت تكون ركاما، غثا مجموعا من هنا وهناك، سواء في ذلك ما كان خاصا بالتفسير المأثور وما جمع بين المأثور وغيره، فما كان من هذه الروايات صحيحا أو حسنا: أخذنا به، وما كان ضعيفا، أو واهيا، أو موضوعا، أو من الإسرائيليات: نبذناه ولا كرامة<sup>(3)</sup>.

وليس هناك مانع من رواية الإسرائيليات لأن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز الرواية عنهم؛ لكن المانع هو أن ننسب هذه الروايات إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو نجعلها حجة، وفي هذا المقام يقول الإمام الذهبي: "ما مانع من رواية الإسرائيليات عن أهل الكتاب؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «حَدِّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجٌ»<sup>(4)</sup>،

(1) أبو شهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص 74)

(2) ابن جبرين وصالح آل الشيخ، شرح مقدمة التفسير لابن تيمية (ص 157 و ص 192)

(3) أبو شهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص 84)

(4) سبق تخريجه (ص 142)

وقوله: « إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تَكْذِبُوهُمْ »<sup>(1)</sup>، فهذا إذن نبوي في جواز سماع ما يروونه في الجملة، كما سمع منهم ما ينقلونه من الطب، ولا حجة في شئ من ذلك، إنما الحجة في الكتاب والسنة<sup>(2)</sup>.

5- أن معظم روايات هذا الحديث مأخوذة من مظان الموقوف<sup>(3)</sup> والمقطوع<sup>(4)</sup> كمصنف ابن أبي شيبة، وعبد الرزاق، وتفاسير: ابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، وغيرهم<sup>(5)</sup>.

### المطلب الثاني: تخريج أحاديث في علم الوراثة.

علم الوراثة Genetic هو العلم الذي يدرس المورثات -الجينات- وما ينتج عنها من تنوع الكائنات الحية، أي يبحث في ظاهرة التوارث والتبدل، وما تحمّلان من تشابه واختلاف، وهو أحد فروع علوم الحياة الحديثة، ويبحث في انتقال الخصائص الوراثية من جيل إلى جيل، وطرق انتقال هذه الخصائص والكيفية التي تعبر فيها الصفات الوراثية عن نفسها<sup>(6)</sup>، وقد جاء في السنة النبوية الصحيحة الكثير من الحقائق الخاصة بعلم الوراثة؛ لكن الدكتور زغلول النجار استدلل في كتابه هذا بثلاثة أحاديث ضعيفة جدا، وفي مايلي تخريجها والتعليق عليها:

### الحديث الأول:

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: « إِنَّ النَّطْفَةَ إِذَا اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّحِمِ أَحْضَرَهَا اللَّهُ كُلَّ نَسَبٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ آدَمَ »

(1) أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح" (16/6 رقم 4485) كتاب تفسير القرآن، من رواية أبي هريرة رضي الله عنه، قال: كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تَكْذِبُوهُمْ »

(2) الذهبي، ميزان الاعتدال (470/3)

(3) الموقوف: وهو ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم أو أفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم، ولا يتجاوز به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. ابن الصلاح، علوم الحديث (ص 46)

(4) المقطوع: هو ما جاء عن التابعين موقوفا عليهم من أقوالهم وأفعالهم (ص 47).

(5) السيوطي، تدريب الراوي (219/1)

(6) عثمان عبد الرحمن، ناصر محمد سلامة، علم الوراثة (ص 19)، وانظر: علم-الوراثة/ ar.wikipedia.org/wiki

تخريج الحديث.

أخرجه ابن أبي عاصم<sup>(1)</sup>، والطبري<sup>(2)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(3)</sup>، وابن منده<sup>(4)</sup>، والطبراني<sup>(5)</sup>، وأبو نعيم<sup>(6)</sup>،  
والثعلبي<sup>(7)</sup>، والواحدي<sup>(8)</sup>، وابن عساكر<sup>(9)</sup> من طرق عن مطهر بن الهيثم قال: ثنا موسى<sup>(10)</sup> بن  
علي<sup>(11)</sup> بن رباح اللخمي قال: حدثني أبي، عن جدي، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «مَا  
وُلِدَ لَكَ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا عَسَى أَنْ يُوَلَّدَ لِي إِمًّا غُلَامٌ، وَإِمًّا جَارِيَةٌ، قَالَ: «فَمَنْ  
يُشْبِهُ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ عَسَى أَنْ يُشْبِهَهُ؟ إِمًّا أَبَاهُ، وَإِمًّا أُمَّهُ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ عِنْدَهَا: " مَهْ، لَا تَقُولَنَّ هَكَذَا، إِنَّ التُّنْفَةَ إِذَا اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّحِمِ أَحْضَرَ اللَّهُ كُلَّ نَسَبٍ  
بَيْنَهَا وَبَيْنَ آدَمَ، أَمَا قَرَأْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾  
الإنفطار/8 قال: سَلَكْتُ»

وعزاه ابن كثير في الدر المنثور إلى: " البخاري في التاريخ<sup>(12)</sup>»<sup>(13)</sup>.

(1) الآحاد والمثاني (14/5 رقم 2549)

(2) جامع البيان (270/24)

(3) تفسير القرآن (10/3408 رقم 19176)

(4) معرفة الصحابة (619/1)

(5) المعجم الكبير (5/74 رقم 4624)

(6) معرفة الصحابة (1108/2)

(7) الكشف والبيان (147/10)

(8) التفسير الوسيط (4/437 رقم 1292)

(9) تاريخ دمشق (18/30 رقم 2133)

(10) موسى بن عُليُّ بن رباح بن قصير بن قشيب بن يئع اللخمي المصري، حدث عن: أبيه، ومحمد بن المنكدر، وابن شهاب،  
روى عنه: أسامة بن زيد الليثي، وابن لهيعة، وابن مهدي، وثقه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، وقال ابن حجر: "صدوق  
ربما أخطأ" ولد سنة تسع وثمانين بالمغرب، وتوفي سنة ثلاث وستين ومائة.

ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/153)، ابن حجر، التقريب (ص 401)، العجلي، الثقات (ص 444)، الذهبي، تذكرة الحفاظ  
(85/7)

(11) عُليُّ بن رباح اللخمي المصري، سمع من: عمرو بن العاص، وعقبة بن عامر، وأبا هريرة، روى عنه: ابنه موسى، ويزيد بن أبي  
حبيب، وحמיד بن هانئ، كان ثقة عالماً إماماً، مات سنة بضع عشرة ومائة. الذهبي، تاريخ الإسلام (7/427-428)

(12) أخرجه البخاري معلقاً في التاريخ (8/51) عن مطهر بن الهيثم عن موسى بن علي عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله  
وسلم.

(13) ابن كثير، الدر المنثور (8/439)

الحكم على الحديث: الحديث ضعيف جدا لما يأتي:

### 1. ضعف مطهر بن الهيثم.

قال ابن حبان: "مطهر بن الهيثم منكر الحديث يأتي عن موسى بن علي ما لا يتابع عليه، وعن غيره من الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات"<sup>(1)</sup>.  
وقال ابن يونس<sup>(2)</sup>: "مطهر بن الهيثم البصري متروك الحديث"<sup>(3)</sup>.

### 2. الاختلاف في صحبة رياح بن قصير اللخمي.

قال ابن يونس: "رياح بن قصير اللخمي كان ممن أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وأسلم زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهو أبو علي بن رياح وجد موسى بن علي بن رياح، وما علمت له صحبة ولا رواية"<sup>(4)</sup>.

وقال ابن موكولا: "رياح بن قصير أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وأسلم زمن أبي بكر ولا رواية له"<sup>(5)</sup>.

وذكره وابن عبد البر في "الاستيعاب"<sup>(6)</sup>، وابن حجر في "الإصابة" وقال: "قال: ابن السكن في إسناده نظر"<sup>(7)</sup>.

ونقل ابن عبد البر في الاستيعاب في ترجمة: (رياح بن الربيع) عن الدار قطني أنه قال: "ليس في الصحابة أحد يُقال له رياح إلا هذا على اختلاف فيه أيضا"<sup>(8)</sup>.

(1) ابن حبان، المجروحين (26/3)

(2) ابن يونس هو: أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن الإمام يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصري، الإمام الحافظ المتقن، سمع: أباه، وعلي بن سعيد الرازي، وأبا عبد الرحمن النسائي، حدث عنه: أبو عبد الله بن منده، وعبد الرحمن بن عمر بن النحاس، مصنف كتاب تاريخ علماء مصر، ولد سنة إحدى وثمانين ومقتن، وتوفي سنة سبع وأربعين وثلاثمائة.

الذهبي، تذكرة الحفاظ (76/3)، سير أعلام النبلاء (127/12)

(3) ابن يونس، التاريخ (233/2 و168/1)

(4) المصدر نفسه (168/1)

(5) الإكمال في رفع الإرتياب (8/4)

(6) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (486/2)

(7) الإصابة في تمييز الصحابة (357/2)

(8) المصدر السابق (486/2)

والحديث أورده ابن كثير في تفسيره وقال: "وهذا حديث لو صح لكان فيصلا في هذه الآية، ولكن إسناده ليس بالثابت" (1) وأعله بمطهر ابن الهيثم.

وقال الهيثمي: "رواه الطبراني، وفيه مطهر بن الهيثم وهو متروك" (2).

• استعانة المؤلف بالحديث وذكره لوجه الإعجاز فيه.

أخرج الدكتور زغلول النجار الحديث من كتاب تفسير القرآن لابن أبي حاتم وكتاب جامع البيان لابن جرير الطبري حيث قال: "أخرج الإمامين ابن جرير وابن أبي حاتم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ النَّطْفَةَ إِذَا اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّحِمِ أَحْضَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى كُلَّ نَسَبٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ آدَمَ»

وبعدها انتقل المؤلف إلى شرح الحديث فقال: "يشير هذا الحديث الشريف إلى حقيقة علمية لم تدرك العلوم المكتسبة شيئا عنها إلا في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي وأوائل القرن العشرين، ألا وهي حقيقة توارث الصفات من الوالدين وأسلافهما إلى الأب الأول آدم عليه السلام" (3).

وتحدث المؤلف أثناء شرحه للحديث عن تاريخ علم الوراثة، وعن كيفية اكتشاف الجينات أو المورثات الحاملة للصفات الوراثية عبر الأجيال، وتحدث عن مكان تواجدها في الخلية وعن العناصر الكيميائية والعضوية المكونة لجزيء DNA الحامل للصفات الوراثية (4) على شكل شفرات وراثية موجودة في أجساد كل بني آدم، والتقاؤها في شفرة واحدة كانت في صلب أبينا آدم عليه السلام لحظة خلقه (5).

(1) ابن كثير، تفسير القرآن (343/8)

(2) الهيثمي، مجمع الزوائد (11473 رقم 134/7)

(3) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (59/3)

(4) DNA عبارة عن سلسلة مزدوجة من النيكلوتيدات، كل نيكلوتيد من السلسلة الأولى يقابله ويتممه نيكلوتيد من السلسلة الثانية؛ فكل سلسلة مفردة تقوم بعمل قالب للسلسلة الأخرى، وهذه هي آلية استنساخ DNA وانتقال المورثات، تترجم الخلية ترتيب النيكلوتيدات في المورثة إلى سلسلة من الأحماض الأمينية *amino acids*، وهذه السلسلة تؤلف بروتين معين؛ ترتيب الأحماض الأمينية في البروتين تتوافق مع ترتيب النيكلوتيدات في المورثة، والعلاقة بين ترتيب النيكلوتيدات وترتيب الأحماض الأمينية تدعى الشيفرة الوراثية *genetic code*. انظر: علم-الوراثة [ar.wikipedia.org/wiki/](http://ar.wikipedia.org/wiki/)

(5) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (60/3-65) بتصرف

وفي الأخير ختم المؤلف شرحه للحديث بقوله: "ومنطوق الحديث يؤكد حقيقة قوانين الوراثة من قبل أن يصل إليها أي من العلوم المكتسبة بأكثر من اثني عشر قرناً، ولا يمكن لعامل أن يتصور في هذا الزمن القديم وتلك البيئة البدائية مصدراً لهذا العلم الدقيق غير الله الخالق الذي أوحى إلى خاتم أنبيائه ورسله بمثل هذه الحقائق العلمية"<sup>(1)</sup>.

• بعض المؤاخذات على صنيع المؤلف أذكرها في ما يلي:

1. أن نقله للحديث كان من كتب التفسير، وكتب التفسير فيها من الأحاديث ما هو صحيح وضعيف وموضوع، ولو بحث المؤلف في الكتب الحديث التي التزمت الصحة؛ لوجد ما يغنيه عن هذا الحديث؛ لأن الحديث صحيح من حيث المعنى لكن في سنده من هو متروك الحديث أي لا يصلح للاعتبار؛ فلا يتقوى ولا يقوى غيره.
2. أن المؤلف استدلل بهذا الحديث الضعيف لأن معناه موافق للواقع العلمي، لكن هذا لا يعني تصحيح الحديث؛ لأن تصحيح معنى الحديث بموافقته للواقع العلمي شيء غير ثبوت نسبة الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فإن هنا أمرين:  
الأول: ثبوت نسبة الحديث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.  
الثاني: صحة معنى الحديث، لموافقته الواقع العلمي.  
ويلزم من حصول الأول حصول الثاني، ولا يلزم من حصول الثاني حصول الأول؛ فليس كل ما صح معناه صار حديثاً ثابتاً عند المحدثين<sup>(2)</sup>.

(1) الإعجاز العلمي في السنة النبوية (3/65-66)

(2) محمد بن عمر بزمول، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (ص62)



### الحديث الثاني:

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أُنْظِرْ فِي أَيِّ نِصَابٍ تَضَعُ وَلَدَكَ فَإِنَّ الْعِرْقَ دَسَّاسٌ»<sup>(1)</sup>

### تخريج الحديث:

أخرجه ابن الأعرابي<sup>(2)</sup>، والقضاعي<sup>(3)</sup>، وأبو الشيخ<sup>(4)</sup>، وابن أبي الدنيا<sup>(5)</sup> وعنه البيهقي<sup>(6)</sup>، وابن عدي<sup>(7)</sup> وعنه ابن الجوزي<sup>(8)</sup> كلهم من طريق محمد بن بكر بن خالد بن يزيد<sup>(9)</sup>، ثنا عبيد الله بن العباس بن الربيع الحارثي، من أهل نجران اليمن بعرفات، ثنا محمد بن عبد الرحمن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو يوصي رجلاً: «يَا فُلَانُ أَقِلَّ مِنَ الدِّينِ تَكُنْ حُرًّا، وَأَقِلَّ مِنَ الدُّنُوبِ يَهْنُ عَلَيْكَ الْمَوْتُ، وَأَنْظِرْ فِي أَيِّ نِصَابٍ تَضَعُ وَلَدَكَ فَإِنَّ الْعِرْقَ دَسَّاسٌ»

إلا أن رواية ابن أبي الدنيا والبيهقي وردت مختصرة دون قوله: «أُنْظِرْ فِي أَيِّ نِصَابٍ تَضَعُ وَلَدَكَ فَإِنَّ الْعِرْقَ دَسَّاسٌ»

وأخرجه الديلمي<sup>(10)</sup> عن القاسم بن محمد، ثنا أبو بلال الأشعري، ثنا كدام بن مسعر بن كدام، عن أبيه<sup>(11)</sup>، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به.

(1) دساس: أي دخال؛ لأنه ينزع في خفاء ولطف، ودسه يدسه دسا إذا أدخله في الشيء بقهر وقوة.

ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (117/2)

(2) المعجم (501/2 رقم 946)

(3) مسند الشهاب (370/1)

(4) أمثال الحديث (201/1 رقم 164)

(5) التوبة (ص 45)

(6) شعب الإيمان (384/7 رقم 5168)

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (384/7)

(8) العلل المتناهية (122/2)

(9) محمد بن بكر بن خالد بن يزيد أبو جعفر القصير: ثقة مات سنة تسع وأربعين ومائتين. الخطيب، تاريخ بغداد (446/2)

(10) مسند الفردوس (436/1 رقم 1774)، الألباني، السلسلة الضعيفة (38/5 رقم 2023)

(11) مسعر بن كدام بن مسعر أبو سلمة الهلالي، الكوفي، أحد الأعلام، حدث عن: عدي بن ثابت، والحكم بن عتيبة، وقتادة،

روى عنه: ابن عيينة، ويحيى القطان، ومحمد بن بشر، ثقة ثبت مات سنة ثلاث وخمسين ومائة.

الذهبي، تذكرة الحفاظ (141/1)، ابن حجر، التقريب (ص 528)

الحكم على الحديث: الحديث ضعيف جدا لما يأتي:

1. ضعف محمد ابن عبد الرحمن البيلماني.

قال يحيى بن معين: "ليس بشيء"، وكان الحميدي والدارقطني يضعفانه، وقال البخاري وأبو حاتم والنسائي: "منكر الحديث"<sup>(1)</sup>.

وقال ابن حبان: "حدث عن أبيه بنسخة شبيها بمائتي حديث كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره في الكتب إلا على جهة التعجب"<sup>(2)</sup>.

وأخرج ابن عدي هذا الحديث في جملة ما أنكر على محمد بن عبد الرحمن ثم قال: "وهذه الأحاديث مع غيرها الذي يرويها ابن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر، فالبلاء فيه من ابن البيلماني"<sup>(3)</sup>.

2. ضعف عبد الرحمن بن البيلماني.

لينه أبو حاتم، وقال الدارقطني: ضعيف لا تقوم به حجة، وقال أيضا: يعتبر به"<sup>(4)</sup>.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "لا يجب أن يعتبر بشيء من حديثه إذا كان من رواية ابنه؛ لأن ابنه محمد بن عبد الرحمن يضع على أبيه العجائب"<sup>(5)</sup>.

إذا الحديث ضعيف جدا لأن محمد بن عبد الرحمن ابن البيلماني متهم بالوضع.

وقال الإمام البيهقي عن هذا الحديث: "في إسناده ضعف"<sup>(6)</sup>.

أما الطريق الذي أخرجه الديلمي فهو مسلسل بالضعفاء لما يأتي:

(1) البخاري، التاريخ الكبير (263/5)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (311/7)، النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص92)

(2) ابن حبان، المجروحين (264/2)

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (388/7)

(4) انظر ترجمته في الكتب التالية: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (216/5)، الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (129/3)،

الذهبي، ميزان الاعتدال (551/2)

(5) الثقات (91/5)

(6) شعب الإيمان (384/7)

## 1. ضعف القاسم بن محمد بن حماد الدلال.

قال الدار قطني: "القاسم بن محمد الدلال حدثونا عنه وهو ضعيف"<sup>(1)</sup>، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(2)</sup>.

## 2. ضعف أبو هلال الأشعري.

ضعفه الدار قطني، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(3)</sup>.

## 3. جهالة كدام بن مسعر بن كدام.

ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل برواية يحيى بن سعيد القطان عبد الله بن داود الخريبي، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً<sup>(4)</sup>.

## تخريج شواهد الحديث:

الشاهد الأول: عن ابن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه ابن عدي<sup>(5)</sup>، وأبو إسحاق المزكي<sup>(6)</sup>، وأبو الشيخ<sup>(7)</sup>، والبيهقي<sup>(8)</sup>، والخطيب<sup>(9)</sup>، والذهبي<sup>(10)</sup>، وابن الجوزي<sup>(11)</sup> من طرق عن محمد بن سليمان بن مسمول، أخبرني عبيد الله بن سلمة، عن أبيه<sup>(12)</sup>، عن طاوس، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «النَّاسُ مَعَادِنٌ، وَالْعَرَقُ دَسَاسٌ، وَأَدَبُ السُّوءِ كَعَرَقِ السُّوءِ»  
الحكم عليه: الحديث ضعيف لما يأتي:

(1) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (16/3)، الذهبي، ميزان الاعتدال (378/3)

(2) الثقات (19/9)

(3) ابن حبان، المصدر نفسه (199/9)، الذهبي، المصدر السابق (507/4)

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (174/7)

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (430/7)

(6) المزيكات (ص 88 رقم 22)

(7) العظمة (1/201 رقم 164)

(8) شعب الإيمان (13/349-350 رقم 10469)

(9) تاريخ بغداد (5/50 رقم 1901)

(10) تذكرة الحفاظ (2/48)

(11) العلل المتناهية (2/126-127 رقم 1014)

(12) سلمة بن وهرام: وثقه أبو زرعة وابن معين، وضعفه أبو داود، وقال ابن حبان: "يعتبر بحديثه بغير رواية زمعة ابن صالح عنه"، وقال حجر: "صدوق". أنظر: المزي، تهذيب الكمال (11/328)، ابن حبان، الثقات (6/399) ابن حجر، التقريب (ص 248).

## 1. ضعف محمد بن سليمان بن مسمول،

قال أبو حاتم: "ليس بالقوي ضعيف الحديث كان الحميدي يتكلم فيه"<sup>(1)</sup>.  
وقال ابن حبان: "كان كثير الخطأ فاحش الوهم لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وكان الحميدي شديد الحمل عليه"<sup>(2)</sup>.  
وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عددا من الأحاديث: "ولمحمد بن سليمان غير ما ذكرت وعمامة ما يرويه، لا يتابع عليه في إسناده، ومثته"<sup>(3)</sup>.

## 2. ضعف عبيد الله بن سلمة بن وهرام.

قال ابن المديني: "لا أعرفه"<sup>(4)</sup>، ولينه أبو حاتم<sup>(5)</sup>.  
وقال ابن الجوزي بعد تحريجه لهذا الحديث: "هذا حديث لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم"<sup>(6)</sup>.

الشاهد الثاني: روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

أخرجه ابن عدي<sup>(7)</sup>، والديلمي<sup>(8)</sup> من طريق الوليد بن محمد الموقري، عن الزهري، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تَزَوَّجُوا فِي الْحِجْرِ<sup>(9)</sup> الصَّالِحِ فَإِنَّ الْعِرْقَ دَسَّاسٌ»  
الحكم عليه:

الحديث ضعيف جدا وآفته الوليد بن محمد الموقري، قال ابن معين: "الموقري كذاب"<sup>(10)</sup>.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (257/7)، وانظر: البخاري، التاريخ الكبير (97/1)

(2) ابن حبان، المجروحين (260/2)

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (431/7)

(4) ابن المديني، العلل (ص 88)، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (318/5)

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال (9/3)

(6) العلل المتناهية (127/2)

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (349/8)

(8) الديلمي، مسند الفردوس (51/2 رقم 2291)، الألباني، السلسلة الضعيفة (411/7 رقم 3401)

(9) الحجز هو الأصل والمنبت، وقيل: هو فصل ما بين فخذ الرجل والفخذ الأخرى من عشيرته سمي بذلك لأنه يحتجز بهم أي يمتنع، وإن روي بالكسر فهو بمعنى الحجرة كناية عن العفة وطيب الإزار. الزنجشري، الفائق في غريب الحديث (263/1)

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (15/9)

وقال ابن حبان: "الوليد بن محمد الموقري كان ممن لا يبالي ما دفع إليه قراءة، روى عن الزهري أشياء موضوعة لم يحدث بها الزهري قط وكان يرفع المراسيل ويسند الموقوف لا يجوز الاحتجاج به بحال" (1).

وقال البخاري: "عن الزهري في حديثه مناكير، وكان لا يقرأ من كتاب فإذا دفع إليه كتاب قرأه" (2).  
وقال ابن عدي: "كل أحاديثه غير محفوظة" (3).

وقال الحافظ العراقي عن حديث ابن عمر وحديث أنس رضي الله عنهما: "كلاهما ضعيف" (4).  
وحكم الشيخ الألباني على حديث أنس بالوضع في السلسلة الضعيفة (5).

**خلاصة القول في الحديث:** الحديث ضعيف جدا لأن في سنده راو متهم بالكذب، وطرقه لا تزيده إلا ضعفا، فالتابع مسلسل بالمجاهيل، والشاهد المروي عن ابن عباس في سنده راو مجهول وراو كثير الغلط، والتابع المروي عن أنس في سنده راو متهم بالكذب.

**استعانة المؤلف بالحديث وذكره لوجه الإعجاز فيه.**

نقل الدكتور زغلول النجار الحديث من كتاب السنن لابن ماجة ومسند الفردوس للدليمي حيث قال: "أخرج كل من الإمامين ابن ماجة والدليمي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أَنْظُرْ فِي أَيِّ نِصَابٍ تَصْعُ وَلَدَكَ فَإِنَّ الْعِرْقَ دَسَاسٌ»

وانتقل المؤلف بعد ذلك إلى شرح الحديث فقال: "ينصح رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث كل مقدم على الزواج أن يحسن اختيار زوجته؛ لأن العرق دساس، وذلك حرصا على كل من الأسرة، والنسل الناتج عنها... والأسرة هي المدرسة الأولى التي يتلقى فيها الطفل تكوينه الشخصي، والديني، والفكري... لذلك اهتم الإسلام ببناء الأسرة... ومن أسس إصلاح الأسرة حسن اختيار الزوجة... والزواج أمر فطري في الإنسان، ومن ضرورات الدين، ولذا حث الإسلام عليه، ورغب فيه،

(1) ابن حبان، المحروحين (77/3)

(2) البخاري، التاريخ الأوسط (194/2)

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (352/8)

(4) العراقي، المغني في حمل الأسفار (ص 779)

(5) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (411/7 رقم 3401)

ووضع له الضوابط الصحيحة، ومن أولها حسن اختيار الزوجة؛ ولذلك قال المصطفى صلى الله عليه وسلم: «تَخَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ فَانكِحُوا الْأَكْفَاءَ وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِمْ»<sup>(1)</sup>

(1) أخرجه ابن ماجة في "السنن" كتاب النكاح (1/633 رقم 1968)، وابن عدي في "الكمال" (2/466)، وابن حبان في "المجروحين" (1/255)، والدارقطني في "السنن" (2/176 رقم 2687)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (1/390 رقم 667)، والحاكم في "المستدرک" كتاب النكاح (2/176 رقم 2687)، والبيهقي في "السنن" (7/217 رقم 13758)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (2/80 رقم 47)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (2/123 رقم 1009) من طريق الحارث بن عمران عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً.

الحديث ضعيف من هذا الطريق: لأن في سنده الحارث بن عمران قال عنه ابن عدي: "الضعف بين على رواياته".

انظر: ابن عدي، الكامل (2/467)

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن الحارث بن عمران فقال: ليس بقوي الحديث والحديث الذي رواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «تَخَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ» ليس له أصل". ابن أبي حاتم، المرحح والتعديل (3/84) وقال الخطيب: "هذا حديث غريب من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة- وذكر له بعض الطرق- ثم قال وكل طريقه واهية، وزوي عن قتادة عن عروة عن عائشة كذلك، حدث به أبو معاوية الضرير، عن المختار بن منيح، عن قتادة، ويقال: لم يروه عن المختار غير أبي معاوية، ورواه أبو المقدم هشام بن زياد، عن هشام بن عروة، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلاً وهو أشبه بالصواب". الخطيب، تاريخ بغداد (2/80)

وقال ابن حبان: "الحارث بن عمران كان يضع الحديث عن الثقات روى عن هشام حديث «تَخَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ» وتابعه عكرمة بن إبراهيم وهما جميعاً ضعيفان، وأصل الحديث مرسل ورفع باطل". ابن حبان، المجروحين (1/225)

وقال الدر قطني: "الحارث بن عمران متروك"، وقال أبو زرعة: "ضعيف الحديث واه". ابن حجر، تهذيب التهذيب (2/152)

وقال ابن حجر: "ومداره على أناس ضعفاء روه عن هشام أمثلهم صالح بن موسى الطلحي والحارث بن عمران الجعفري وهو حسن". ابن حجر، التلخيص الحبير (3/309)

وللحديث شاهد أخرجه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (2/78)، وابن عدي في "الكمال في ضعفاء الرجال" (4/285)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (2/122) من طريق يحيى بن صالح الوحاظي، عن سليمان بن عطاء، عن مسلمة بن عبيد الله، عن عمه أبي مشجعة عن عمر أنه سمع عمر بن الخطاب، يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تَخَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ، وَأَنْتَخِيُوا الْمَنَاحِجَ، وَعَالِيَكُمْ بَدَاتِ الْأُزَاكِ؛ فَإِنَّهُنَّ أَنْجَبُ»

والحديث ضعيف وعلته سليمان بن عطاء، قال البخاري: "في حديثه مناكير"، وقال ابن عدي: "وفي بعض أحاديثه وليس بالكثير مقدار ما يرويه بعض الأنكار كما ذكره البخاري". ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (4/287)

وهناك طريق آخر للحديث: أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (5/83 رقم 1710) من طريق عن أحمد بن القاسم، أنا أبو زرعة الدمشقي، نا أبو النضر، نا الحكم بن هشام، حدثني هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تَخَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ وَأَخْطَبُوا إِلَيْهِمْ»

وهذا الطريق رجاله ثقات: فأحمد بن القاسم ذكر ابن عساكر في تاريخ دمشق (15/85): كان ثقة مأموناً، أما أبو زرعة الدمشقي هو عبد الرحمن بن عمرو: قال ابن حجر في التقريب (ص 347): "ثقة حافظ"، وأما أبو النضر هو إسحاق بن إبراهيم قال عنه أبو حاتم في المرحح والتعديل (2/208): "كتب عنه وهو ثقة". وأما الحكم بن هشام قال عنه أبو زرعة: "لا بأس به"، وقال ابن معين: "ثقة"، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به". المزري، تهذيب الكمال (7/155)

وقال: «الدُّنْيَا مَتَاعٌ، وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ»<sup>(1)</sup>، وقال: «تُنَكِّحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسْبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَاطْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ، تَرَبَّتْ يَدَاكَ»<sup>(2)</sup>

ومعنى هذا الحديث الأخير أن يسأل عن التزام المرأة المقصودة للزواج بواجباتها الدينية، وعن برها بوالديها، وعن عفافها وحيائها وخلقها قبل السؤال عن جمالها، ومالها، وحسبها، ونسبها.

أما هذا الحديث الذي نحن بصدده فيوصي بالسؤال عن النسب أولاً وقبل كل شيء؛ لأن العرق دساس، وحسن الاختيار لا يقتصر فيه كل من الزوجين على صاحبه، بل ينبغي أن يتعداه إلى أهليهما؛ لأن قوانين الوراثة تعطي للجنين جزءاً من صفات الأب وأسلافه، وجزءاً من صفات الأم وأسلافها"<sup>(3)</sup>.

ثم تحدث عن كيفية انتقال الصفات السيئة من الآباء إلى الأبناء فقال: "إذا التقت النطفة الذكرية والنطفة الأنثوية وتمت عملية الإخصاب، تتكون لدينا النطفة الأمشاج"<sup>(4)</sup> الناتجة عن عملية الإخصاب والتي تمثل المرحلة الأولى في حياة الجنين والمعروفة باسم اللقيحة (zygote)، وفيها تختلط صفات الأب وأسلافه مع صفات الأم وأسلافها، فيأتي الجنين على قدر من التشابه مع أبويه وأسلافهما؛ فإذا كان في أسلاف أي من الأبوين بعض الصفات السيئة أو الأمراض الخبيثة؛ فإن انتقال تلك الصفات أو الأمراض إلى الجنين محتملة"<sup>(5)</sup>.

خلاصة القول في الحكم على الحديث: الحديث حسن بشواهد.

(1) أخرجه مسلم في "المسند الصحيح" (2/1090 رقم 1467)، وابن ماجه في "السنن" (1/596 رقم 1855) من رواية عبد الله بن عمرو مرفوعاً

(2) أخرجه البخاري في "الجامع المسند" (7/7-8 رقم 5090) كتاب النكاح، ومسلم في "المسند الصحيح" (2/1086 رقم 1466) كتاب الرضاع، من رواية أبي هريرة مرفوعاً.

(3) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (3/67-69)

(4) مشج: الميم والشين والحيم أصل صحيح وهو الخلط، والجمع أمشاج وهي الأخلاط من ماء الرجل وماء المرأة. الأزهرى، تهذيب اللغة (10/192)، ابن فارس، مقاييس اللغة (5/326)

(5) المرجع السابق (3/70) بتصرف.

• بعض المؤاخذات على عمل المؤلف:

1- أخطأ المؤلف في اختيار مصدر الحديث؛ لأن كتاب مسند الفردوس للدليمي فيه من الأحاديث الموضوعات ما شاء الله، ومصنفه شيرويه بن شهردار الدليمي، وإن كان من طلبة الحديث ورواته، فإن هذه الأحاديث التي جمعها وحذف أسانيدھا، نقلها من غير اعتبار لصحتها وضعيفها وموضوعها<sup>(1)</sup>.

2- كما أخطأ في عزو الحديث لابن ماجة؛ لأن الحديث غير موجود في كتابه السنن.

3- ويوجد في صحيح السنة النبوية ما يغني عن هذا الحديث الضعيف.

الحديث الثالث:

مر رجل برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحدث أصحابه، فقالت قريش: يا يهودي إن هذا يزعم أنه نبي، فقال: لأسأله عن شيء لا يعلمه إلا نبي، فقال اليهودي: يا محمد مم يخلق الإنسان؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يَا يَهُودِيُّ مِنْ كُلِّ يُحَلَّقُ: مِنْ نُطْفَةِ الرَّجُلِ وَمِنْ نُطْفَةِ الْمَرْأَةِ»

تخريج الحديث.

أخرجه الإمام أحمد<sup>(2)</sup>، والبخاري<sup>(3)</sup>، والنسائي<sup>(4)</sup>، وأبو الشيخ<sup>(5)</sup> من طريق أبي كدينة<sup>(6)</sup>، عن عطاء بن السائب، عن القاسم بن عبد الرحمن<sup>(7)</sup>، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود قال: مر يهودي برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحدث أصحابه قال: فقالت قريش: يا يهودي إن هذا يزعم أنه نبي فقال: لأسأله عن شيء لا يعلمه إلا نبي، قال: فجاء حتى جلس ثم قال: يا محمد، مم يخلق الإنسان؟ قال: «يَا يَهُودِيُّ، مِنْ كُلِّ يُحَلَّقُ: مِنْ نُطْفَةِ الرَّجُلِ، وَمِنْ نُطْفَةِ الْمَرْأَةِ، فَأَمَّا نُطْفَةُ الرَّجُلِ

(1) ابن تيمية، منهاج السنة (73/5)

(2) المسند (437/7 رقم 4438)

(3) البحر الزخار (370/5 رقم 2000)

(4) السنن الكبرى (221/8 رقم 9027)

(5) العظمة (1628/5)

(6) أبو كدينة يحيى بن المهلب وثقه ابن معين وأبو داود والنسائي والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "ربما أخطأ" وقال ابن

حريجز: "صدوق". أنظر: المزني، تهذيب الكمال (5/32)، وابن حبان، الثقات (603/7)، ابن حجر، التقريب (ص 579)

(7) القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود أبو عبد الرحمن، حدث عن: أبيه، وعبد الله بن عمر، وجابر بن سمرة، روى عنه:

الأعمش، ومسعر بن كدام، والمسعودي، وثقة ابن معين وغيره، مات سنة عشرين ومائة. الذهبي، تذكرة الحفاظ (501/5)



فُنُطْفَةٌ غَلِيظَةٌ، مِنْهَا الْعُظْمُ وَالْعَصَبُ، وَأَمَّا نُطْفَةُ الْمَرْأَةِ فَنُطْفَةٌ رَقِيْقَةٌ، مِنْهَا اللَّحْمُ وَالْدَّمُ» فقام اليهودي، فقال: هكذا كان يقول من قبلك.

وأخرجه الطبراني<sup>(1)</sup> من طريق حمزة الزيات<sup>(2)</sup>، عن عطاء بن السائب به.

الحكم على الحديث: الحديث ضعيف جدا لما يأتي:

### 1. اختلاط عطاء بن السائب.

قال ابن عدي: "عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره ومن سمع منه قديما مثل الثوري وشعبة فحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النكرة"<sup>(3)</sup>. وقال العجلي: "من سمع منه بأخرة فهو مضطرب الحديث"<sup>(4)</sup>.

ولم أقف على زمن سماع أبو كدينة وحمزة الزيات من عطاء؛ هل كان سماعهما منه قبل الاختلاط أم بعده؟

### 2. قلة رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه .

قال يعقوب بن شيبة<sup>(5)</sup>: "عبد الرحمن بن عبد الله كان ثقة قليل الحديث وقد تكلموا في روايته عن أبيه وكان صغيرا"<sup>(6)</sup>.

وقال العجلي: "لم يسمع من أبيه إلا حرفا واحدا"<sup>(7)</sup>، وذكر له حديثا سمعه من أبيه.

وقال ابن المديني: "سمع من أبيه حديثين"، وذكرهما<sup>(8)</sup>.

وقال البخاري: "سمع أباه"، وذكر له حديثا رواه عن أبيه<sup>(9)</sup>.

(1) المعجم الكبير (10/172 رقم 10360)

(2) حمزة ابن حبيب الزيات أبو عمارة القاري: وثقه أحمد وابن معين، وقال النسائي: "لا بأس به" وقال ابن حجر: "صدوق ربما وهم، مات سنة ثمان وخمسين ومائة. أنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/209)، ابن حجر، التقريب (ص 179)

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (78/7)

(4) الثقات (ص 332)

(5) هو: أبو يوسف يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور السدوسي البغدادي، الحافظ الكبير الثقة، سمع: ابن معين، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، حدث عنه: حفيده محمد بن أحمد بن يعقوب، ويوسف بن يعقوب الأزرق، ولد في حدود الثمانين ومائة، ومات سنة اثنتين وستين ومائتين. الذهبي، سير أعلام النبلاء (10/124)

(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب (6/215)

(7) الثقات (ص 295)

(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب (6/216)

(9) التاريخ الكبير (5/299)، والتاريخ الأوسط (1/74)

الحاصل أن عبد الرحمن بن بن عبد الله بن مسعود سمع من أبيه الشيء اليسير، ولا نعلم إن كان هذا الحديث من الأحاديث التي سمعها من أبيه أو لا؟.

### 3. الحديث في متنه نكارة.

الحديث فيه تفصيل لم يذكر في الأحاديث الصحيحة وهي قوله: «نطفة الرجل: منها العظم والعصب، وأما نطفة المرأة: فمنها اللحم والدم»

كما أن هذه الزيادة مخالفة لما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ المؤمنون/14

فظاهر القرآن يدل على أن مجموع النطفتين يصير عظاما والله تعالى أعلم<sup>(1)</sup>.

#### • استعانة المؤلف بالحديث وذكره لوجه الإعجاز فيه.

أخرج الدكتور زغلول النجار هذا الحديث من مسند الإمام أحمد، ثم انتقل إلى شرح الحديث فبدأ بمقدمة تحدث فيها عن دور الإنسان في هذه الحياة، وعن دور القرآن في هداية الناس. وعرف بمعنى النطفة في اللغة وفي القرآن الكريم، وتوصل إلى أن المعنى الغالب لهذه الكلمة هو: الخلية التناسلية سواء كانت من الرجل أو من المرأة، والنطفة الأمشاج هي اللقيحة الناتجة عن اندماج نطفتي الرجل والمرأة، وعرف أيضا بمعنى المنى في اللغة، وذكر الآيات القرآنية التي وردت فيها هذه الكلمة.

وفي الأخير ذكر المؤلف ملخص تاريخي عن علم الأجنة، تحدث فيه عن المراحل التي مر بها هذا العلم لمحاولة اكتشاف كيفية تخلق الجنين، ولم تتمكن العلوم المكتسبة أن تصل إلى معرفة دور كل من نطفة الذكر ونطفة الأنثى في تخلق الجنين إلا في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، ولم يلق ذلك القبول من الأطباء وعلماء الوراثة إلا في أوائل القرن العشرين، وسبق رسول الله صلى الله عليه وسلم بتأكيد هذه الحقيقة في زمن لم تتوفر فيه أي وسيلة من وسائل التكبير أو التصوير مما يشهد له بالنبوة والرسالة<sup>(2)</sup>.

(1) السندي، نقلا من تعليق شعيب الأرنؤوط على كتاب مسند الإمام أحمد (438/7)

(2) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (70/3-87) بتصرف

• بعض المؤاخذات على صنيع المؤلف أذكرها في ما يلي:

1. لا حاجة لاستدلال المؤلف بهذا الحديث الضعيف؛ لأن هناك أحاديث كثيرة صحيحة ومقبولة تغنيه عنه<sup>(1)</sup>.
2. استدل المؤلف بطرف الحديث فقط ولم يستدل بباقي المتن؛ لأن الجزء الأول من الحديث معناه صحيح يشهد له القرآن والأحاديث الصحيحة، لكن هذا لا يعني قبول الحديث وتصحيحه؛ لأن الحديث في سنده ضعف وفي متنه نكارة؛ فهو مخالف لما جاء في القرآن والعلوم الحديثة فقله: «نطفة الرجل: منها العظم والعصب، وأما نطفة المرأة: فمنها اللحم والدم» وهذا خطأ لأن الصفات الوراثية للأب والأم تشترك بالتساوي في تكوين أعضاء الجنين، وبعد الولادة تظهر الصفات السائدة على الولد سواء في الشكل أو اللون أو الطول أو في نوع الزمرة الدموية؛ فلو كانت جينات المرأة هي المسئولة عن تكوين دم الجنين لكان هذا مخالفا لما توصل إليه العلم؛ فالطفل بعد ولادته إما أن تكون زمرة الدموية مشابهة لأبيه وإما لأمه، ولا تستفرد جينات الأم بذلك؛ لأن الاحتمالات الوراثية هي من تحدد نوع الزمرة الوراثية.

(1) منها ما أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح" (1/38رقم130) عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب ابنة أم سلمة، عن أم سلمة، قالت: جاءت أم سليم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إن الله لا يستحيي من الحق، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ» فغطت أم سلمة، تعني وجهها، وقالت: يا رسول الله أوتحتم المرأة؟ قال: «نَعَمْ، تَرَيْتِ يَمِينِكَ، فِيمَ يُشْبِهُهَا وَلَدُهَا»

وما أخرجه مسلم في "المسند الصحيح" (1/250رقم311) كتاب الحيض، من طريق سعيد، عن قتادة، أن أنس بن مالك، حدثهم أن أم سليم، حدثت أنها سألت نبي الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ فَلْتَغْتَسِلْ» فقالت أم سليم: واستحييت من ذلك، قالت: وهل يكون هذا؟ فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم: «نَعَمْ، فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَهُ؟ إِنَّ مَاءَ الرَّجُلِ غَلِيظٌ أَبْيَضٌ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ رَقِيْقٌ أَصْفَرٌ، فَمَنْ أَيُّهُمَا عَلَا، أَوْ سَبَقَ، يَكُونُ مِنْهُ الشَّبَهُ»

### المطلب الثالث: تخريج أحاديث الطب النبوي.

صح عن النبي صلى الله عليه وسلم الكثير من الأحاديث، التي تتحدث عن الوقاية من بعض الأمراض، والأدوية اللازمة لعلاجها، وتحدث عن الفوائد الصحية لبعض الفواكه والأعشاب؛ لكن هذا لا يعني أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر عن كل الأدوية؛ لأن ذلك متروك للحاجة، وقد استدل الدكتور زغلول النجار في كتابه هذا بثلاثة أحاديث ضعيفة متعلقة بالطب النبوي، وفي ما يلي تخريجها:

#### الحديث الأول:

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «صُومُوا تَصِحُّوا»

#### تخريج الحديث.

أخرجه العقيلي<sup>(1)</sup>، أخرجه الطبراني<sup>(2)</sup>، وأبو عروبة<sup>(3)</sup>، وأبو نعيم<sup>(4)</sup> من طريق محمد بن سليمان بن أبي داود قال: نا زهير بن محمد، عن سهيل بن أبي صالح<sup>(5)</sup>، عن أبيه<sup>(6)</sup>، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اغزُوا تَغْنُمُوا، وَصُومُوا تَصِحُّوا، وَسَافِرُوا تَسْتَعْنُوا» وأخرجه الطبراني<sup>(7)</sup> من طريق شيخه موسى بن زكريا بإسناده إلى محمد بن سليمان به.

(1)الضعفاء (92/2)

(2)المعجم الأوسط (8/174 رقم 8312)

(3)أحاديث أبي عروبة برواية أبي أحمد الحاكم (ص 52 رقم 45)

(4)الطب النبوي (1/236 رقم 113)

(5)سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان: قال ابن معين: "ليس بالقوي"، وقال أيضا: "ليس بجحجحة"، وقال في موضع آخر: "ثقة"، وقال أحمد: "هو أثبت من محمد بن عمرو ما أصلح حديثه"، وقال ابن أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقال ابن عدي: "هو عندي ثبت لا بأس به، روى عنه الأئمة مثل الثوري وشعبة ومالك وغيرهم"، وقال الذهبي: "قلت: روى له شعبة ومالك وكان قد اعتل بعلة فنسي بعض حديثه". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/274)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (4/526)، الذهبي، ميزان الاعتدال (2/243)

(6)ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدني، سمع: أبا هريرة، وعائشة، وابن عباس، روى عنه: ابنه سهيل، والأعمش، ويحيى بن سعيد، وثقة أحمد، مات سنة إحدى ومائة. الذهبي، تذكرة الحفاظ (1/69)

(7)المعجم الأوسط (8/174 رقم 8312)

## الحكم على الحديث.

الحديث ضعيف وعلته زهير بن محمد الحراني أصله من خرسان وسكن الشام وهو مختلف فيه؛ فوثقه بعضهم، وضعفه البعض الآخر، كما وضعفه البعض في رواية الشاميين عنه، ووثقه البعض الآخر في رواية العراقيين عنه وفي ما يلي التفصيل في ذلك:

قال الإمام البخاري: "روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير"<sup>(1)</sup>.

وقال الإمام أحمد: "زهير بن محمد مقارب الحديث" وقال مرة: ليس به بأس، وفي رواية عنه قال: "للشاميين عن زهير مناكير"<sup>(2)</sup>.

وقال ابن معين: "ثقة" وقال أيضا: "ضعيف"<sup>(3)</sup>، وقال النسائي: "ليس بالقوي"<sup>(4)</sup>.

أبو حاتم: "زهير محله الصدق وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، وكان من أهل خرسان سكن المدينة وقدم الشام، فما حدث من كتبه فهو صالح وما حدث من حفظه ففيه أغاليط"<sup>(5)</sup>.

وقال ابن عدي: "لعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه، فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فروايتهم عنه شبه المستقيمة، وأرجوا أنه لا بأس به"<sup>(6)</sup>.

إذن الحديث ضعيف؛ لأن رواية أهل الشام عن زهير بن محمد فيها مناكير وهذا الحديث منها؛ لكون الرواي عن زهير بن محمد هو: محمد بن سليمان بن أبي داود الحراني وهو من أهل الشام.

والحديث وضعفه الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار بالضعف فقال: "أخرجه الطبراني في الأوسط وأبو نعيم في الطب من حديث أبي هريرة بسند ضعيف"<sup>(7)</sup>.

وقال العقيلي بعد روايته من طريق زهير بن محمد: "لا يتابع عليه إلا من وجه فيه لين"<sup>(8)</sup>.

(1) التاريخ الكبير (427/3)

(2) الذهبي، ميزان الاعتدال (84/2)

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (177/4)

(4) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص43)

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (590/3)

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (187/4)

(7) العراقي، المغني في حمل الأسفار (973/1)

(8) الضعفاء (92/2)

وذكر الإمام المنذري هذا الحديث في كتابه الترغيب والترهيب وقال: "رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات" (1)، وتبعه الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد (2).

وقول المنذري والهيثمي فيه تساهل؛ لأن الطبراني روى الحديث عن شيخه موسى بن زكريا.

قال الدار قطني: "موسى بن زكريا أبو عمران التستري متروك" (3).

لذلك قال الشيخ الألباني رحمه الله بعد نقله لما قاله المنذري والهيثمي: "فهو مما لا يخفى ما فيه من تساهل حين أطلقا التوثيق" (4).

تخريج شواهد الحديث:

الشاهد الأول: عن ابن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه ابن عدي (5) من طريق محمد بن معاوية، عن نهم بن سعيد، عن الضحاك، عن ابن

عباس قال: «سَافِرُوا تَصَّحُّوا، وَصُومُوا تَصَّحُّوا، وَاغْزُوا تَغْنَمُوا»

الحكم عليه: الشاهد ضعيف جدا لما يأتي:

### 1. اتهام محمد بن معاوية النيسابوري بالكذب.

قال ابن معين: "ليس بثقة، وقال مرة: كذاب، وقال النسائي: ليس بثقة متروك الحديث" (6).

وقال الدار قطني: "محمد بن معاوية النيسابوري يضع الحديث متروك" (7).

وقال أحمد: "محمد بن معاوية كذاب، رأيت له أحاديث موضوعة" (8).

وقال أبو حاتم: "روى أحاديث منكراً لم يتابع عليها فتغير حاله عند أصحاب الحديث" (9).

(1) الترغيب والترهيب (50/2)

(2) مجمع الزوائد (179/3)

(3) سؤالات الحاكم للدار قطني (ص156)

(4) السلسلة الضعيفة (305/11)

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (324/8)

(6) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (464/9)

(7) البرقاني، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص62)

(8) العقيلي، الضعفاء (144/4)

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (104/8)

## 2. اتهام نهشل بن سعيد بالكذب.

قال البخاري: "نهشل بن سعيد ابن وردان النيسابوري أحاديثه مناكير، قال إسحاق بن راهويه: كان نهشل كذاباً"<sup>(1)</sup>.

وقال ابن حبان: "كان ممن يروي عن الثقات ما ليس بحديثهم، لا يجل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب، كان إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يرميه بالكذب"<sup>(2)</sup>.

وقال أبو سعيد النقاش<sup>(3)</sup>: "روى عن الضحاك الموضوعات، وقال الحاكم: روى عن الضحاك المعضلات، وقال أبو دود: كذاب، وقال النسائي: نهشل عن الضحاك متروك الحديث"<sup>(4)</sup>.

وقال ابن معين: "نهشل ليس بثقة، وقال أيضا: نهشل ليس بشيء"<sup>(5)</sup>.

وقال أبو حاتم: "نهشل ليس بالقوي، متروك الحديث، ضعيف الحديث"<sup>(6)</sup>.

## 3. الانقطاع بين الضحاك وابن عباس.

قال شعبة: "قال لي عبد الملك بن ميسرة: الضحاك لم يسمع من ابن عباس إنما لقي سعيد بن جبير بالري فسمع منه التفسير".

وقال يحيى بن سعيد: "كان شعبة ينكر أن يكون الضحاك بن مزاحم لقي ابن عباس قط"<sup>(7)</sup>.

الشاهد الثاني: عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

أخرجه ابن عدي<sup>(8)</sup> من طريق الحسين بن عبد الله بن ضميرة، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «صُومُوا تَصْحُوا»

(1) التاريخ الكبير (115/8)

(2) المجروحين (52/3)

(3) النقاش هو: أبو سعيد محمد بن علي بن عمرو بن مهدي الأصبهاني الحنبلي النقاش، كان من أئمة الأثر، سمع جده لأمه أحمد بن الحسن بن أيوب التميمي، وأبا بكر الشافعي، وأبا بكر بن السني، والطبراني، حدث عنه: أبو مطيع محمد بن عبد الواحد الصحاف، وأحمد بن عبد الغفار، من مصنفاته: طبقات الصوفية، كتاب القضاء، الأمالي، توفي سنة أربع عشرة وأربعمئة.

الذهبي، تذكرة الحفاظ (174/3)

(4) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (497/10)

(5) انظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (323/8)

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (496/8)

(7) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص95)، العلائي، جامع التحصيل ص199

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (227/3)

الحكم عليه: الشاهد ضعيف جدا؛ لاثام الحسين عبد الله بن ضميرة بالكذب وأقوال العلماء تثبت ذلك:

قال الإمام البخاري: "حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده، منكر الحديث"<sup>(1)</sup>.

وقال أبو حاتم: "ترك الناس حديث الحسين بن ضميرة، وهو عندي متروك الحديث كذاب"<sup>(2)</sup>.

وقال ابن حبان: "الحسين بن ضميرة يروي عن أبيه عن جده بنسخة موضوعة وكان حسين رجلا صالحا أقلب عليه نسخة أبيه عن جده فحدث بها ولم يعلم"<sup>(3)</sup>.

وقال أحمد: "لا يساوي شيئا، متروك الحديث"<sup>(4)</sup>.

**خلاصة القول في الحديث: الحديث ضعيف وشواهد لا تزيده إلا وهنا.**

وقد حكم الصغاني على الحديث بالوضع<sup>(5)</sup>، لكن تعقبه الشيخ الألباني رحمه الله؛ فبعد حكمه على الحديث بالضعف قال: "لعل الصغاني قد بالغ حين قال: وهذا حديث موضوع"<sup>(6)</sup>.

**استعانة المؤلف بالحديث وذكره لوجه الإعجاز فيه.**

قال الدكتور زغلول النجار عند نقله للحديث: "روى الطبراني رحمه الله عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «صُومُوا تَصِحُّوا» (الكامل في ضعفاء الرجال ج2).

وبدأ المؤلف مباشرة في شرح الحديث فقال: "وبالنظر إلى الأحاديث الكثيرة، والأحاديث القدسية، والآيات القرآنية العديدة التي جاءت في فضل الصيام، تخيل كثير من الناس أن فوائد الصيام مقصورة على الجوانب التعبديّة وانعكاساتها الروحية والعاطفية، لكن ثبت بالعديد من الدراسات المستفيضة

(1) التاريخ الكبير (388/2)

(2) الجرح والتعديل (57/3)

(3) المجروحين (244/1)

(4) ابن حجر، تعجيل المنفعة (211/1)

(5) الموضوعات (ص51 رقم72)

(6) السلسلة الضعيفة (420/1 رقم253)



أن للصيام فوائد صحية عديدة لخصها خاتم الأنبياء والمرسلين صلى الله عليه وسلم في لفظة واحدة: «تصحوا»<sup>(1)</sup>.

وبعدها انتقل إلى الحديث عن الفوائد الصحية للصيام، فمن بين الفوائد التي ذكرها أن الأداء البدني للصائم خلال النهار أفضل من الأداء غير الصائم، وذلك لاختلاف مصدر الطاقة في الجسم بين الصائم والمفطر؛ فجسم الصائم يستمد طاقته من الأحماض الدهنية التي انصهرت بسبب الصيام، أما جسم المفطر فيستمد طاقته من مادة الجلوكوز الموجودة في الدم وهذا يؤدي إلى شعور الجسم بالإعياء على عكس جسم الصائم، كما يؤدي الصيام إلى ارتفاع نسبة بعض الهرمونات النافعة في الجسم، وانخفاض نسبة الدهون، ويخلص الجسم مما تراكم فيه من سموم وفضلات<sup>(2)</sup>.

### • بعض المؤاخذات على صنيع المؤلف أذكرها في ما يلي:

**1-** نقل المؤلف الحديث عن الإمام الطبراني ثم عزاه إلى الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي وهذا خطأ؛ لأن الحديث الذي أخرجه الإمام الطبراني في "المعجم الأوسط" رواه عن أبي هريرة<sup>(3)</sup>، أما الحديث الذي أخرجه الإمام ابن عدي فقد رواه عن الصحابييين: ابن عباس وعلي رضي الله عنهم في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال"<sup>(4)</sup>.

**2-** استخدام المؤلف لكتاب "الكامل في ضعفاء الرجال" كمصدر للأحاديث هو ما أوقعه في الاستدلال بهذا الحديث الضعيف؛ فالحافظ ابن عدي ترجم في هذا الكتاب لجميع الرواة المتكلم فيهم، وذكر لكل راو بعض الأحاديث التي أخطأ فيها أو لم يتابع عليها، أو لما فيها من نكارة.

**3-** استدلال المؤلف بهذا الحديث الضعيف لأن معناه موافق للواقع العلمي، لكن هذا لا يعني تصحيح الحديث؛ "لأن تصحيح معنى الحديث بموافقه للواقع العلمي شيء غير ثبوت نسبة الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فإن هنا أمرين:  
الأول: ثبوت نسبة الحديث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.  
الثاني: صحة معنى الحديث، لموافقه الواقع العلمي.

(1) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (111/1)

(2) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (111/1-113) بتصرف

(3) المعجم الأوسط (8/174 رقم 8312)

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (8/324) و (3/227)

ويلزم من حصول الأول حصول الثاني، ولا يلزم من حصول الثاني حصول الأول؛ فليس كل ما صح معناه صار حديثاً ثابتاً عند المحدثين<sup>(1)</sup>.

الحديث الثاني:

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «كُلُوا الزَّيْتِ وَأَدْهِنُوا بِهِ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةِ مُبَارَكَةٍ»

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجة<sup>(2)</sup>، والبخاري<sup>(3)</sup>، والترمذي<sup>(4)</sup>، والطحاوي<sup>(5)</sup>، والمخلص<sup>(6)</sup>، والحاكم<sup>(7)</sup>، والبيهقي<sup>(8)</sup>، والضياء المقدسي<sup>(9)</sup> من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم<sup>(10)</sup>، عن أبيه<sup>(11)</sup>، عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(1) محمد بن عمر بازمول، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (ص62)

(2) السنن (2/1103 رقم3319)، كتاب الأطعمة.

(3) البحر الزخار (1/397 رقم275)

(4) الجامع (4/285 رقم1851)، كتاب الأطعمة.

(5) مشكل الآثار (11/284 رقم4450)

(6) المخلصيات (1/131 رقم58)

(7) المستدرک (4/135 رقم7142)، كتاب الأطعمة.

(8) شعب الإيمان (8/92 رقم5539)

(9) المختارة (1/174-175 رقم82 ورقم83)

(10) زيد بن أسلم القرشي العدوي مولى عمر، روى عن: أبيه أسلم، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمر، روى عنه: ابنه أسامة بن زيد، وإسماعيل بن عياش، وجرير بن حازم، وثقة أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم ومحمد بن سعد والنسائي وابن خراش، وقال يعقوب بن شيبة: "ثقة من أهل الفقه والعلم وكان عالماً بتفسير القرآن، له كتاب في تفسير القرآن"، مات سنة ست وثلاثين ومائة.

المزي، تهذيب الكمال (10/17)، الذهبي، تذكرة الحفاظ (1/99-100)

(11) أسلم القرشي العدوي مولى عمر بن الخطاب، من كبار علماء التابعين، روى عن: مولاه عمر بن الخطاب، وأبي بكر الصديق، عثمان بن عفان، روى عنه: ابنه زيد بن أسلم، ونافع مولى ابن عمر، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، مات سنة ثمانين.

المزي، تهذيب الكمال (2/529-530)، الذهبي، تذكرة الحفاظ (1/43)

وأخرجه الطحاوي<sup>(1)</sup>، والطبراني<sup>(2)</sup> من طريق أبي حمة محمد بن يوسف<sup>(3)</sup>، عن أبو قرة<sup>(4)</sup>، عن زمعة بن صالح، عن زياد بن سعد<sup>(5)</sup> عن زيد بن أسلم قال: سمعت أبي يحدث عن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الحكم على الحديث: الحديث ضعيف لما يأتي:

### 1. اضطراب عبد الرزاق في رواية السند:

ذكر ابن أبي حاتم في كتاب العلل أوجه الاضطراب فقال: "سمعت أبي يقول: روى عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «كُلُوا الزَّيْتِ وَأَدِّهِنُوا بِهِ...»

- أ. حدث مرة عن زيد بن أسلم عن أبيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم، هكذا رواه دهرا.
- ب. ثم قال بعد: زيد بن أسلم عن أبيه أحسبه عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم.
- ت. ثم لم يمت حتى جعله عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، بلا شك<sup>(6)</sup>.

وقال الإمام الترمذي بعد روايته للحديث: "هذا الحديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الرزاق عن معمر، وكان يضطرب في رواية هذا الحديث، فرمما ذكر فيه عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم - يعني متصلا-، وربما رواه على الشك فقال: أحسبه عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وربما قال عن زيد ابن أسلم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا"<sup>(7)</sup>.

(1) مشكل الآثار (11/284 رقم 4448)

(2) المعجم الأوسط (9/84 رقم 9196)

(3) محمد بن يوسف أبو حمة صاحب أبي قرة، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: "ربما أخطأ وأغرب" قال ابن حجر: "صدوق".

ابن حبان، الثقات (9/104)، ابن حجر، التقريب (ص 515)

(4) موسى بن طارق اليماني أبو قرة الزبيدي، قال أبو حاتم: "مخلة الصدق"، وأثنى عليه أحمد بن حنبل.

ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/148)، المزي، وتهذيب الكمال (29/81)

(5) زياد بن سعد ابن عبد الرحمن الخراساني نزيل مكة ثم اليمن، ثقة ثبت. ابن حجر، التقريب (ص 219)

(6) ابن أبي حاتم، العلل (4/404)

(7) السنن (4/285)

## 2. الانقطاع في السند:

اضطرب الإمام عبد الرزاق في رواية الحديث، فمرة يصله وأخرى يرسله؛ جعل علماء الحديث يحكمون على الحديث بالإرسال، وفي ما يلي توضيح ذلك:

قال الإمام الترمذي: "سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هو حديث مرسل قلت له: رواه أحد عن زيد بن أسلم غير معمر؟ قال: لا أعلمه"<sup>(1)</sup>.

وقال الإمام أحمد: "حديث زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر: «ائتدموا بالزيت» هو عندنا مرسل عبد الرزاق"<sup>(2)</sup>.

وقال يحيى بن معين: "حدث معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كُلُوا الزَّيْتِ وَادَّهِنُوا بِهِ» ليس هو بشيء، إنما هو عن زيد مرسلا"<sup>(3)</sup>.

ويعني بالمرسل المنقطع ويراد به في هذه الرواية الإعضال<sup>(4)</sup>.

وقال الدار قطني: "حديث «ائتدموا بالزيت»: غريب من حديث زيد بن أسلم عن أبيه، حدث به معمر وتابعه زياد بن سعد"<sup>(5)</sup>.

والطريق المتابع الذي رواه الطبراني والطحاوي من طريق أبي قرّة، عن زمعة بن صالح، عن زياد بن سعد به، في سنده راو ضعيف وهو زمعة بن صالح، ضعفه ابن معين، وأحمد، وأبو داود، وأبو حاتم وأبو زرعة والنسائي<sup>(6)</sup>، وقال البخاري: "يُخالف في حديثه، تركه ابن مهدي أخيرا"<sup>(7)</sup>.

وقال الطبراني بعد روايته للحديث: "لم يرو هذا الحديث إلا زمعة، تفرد به أبو قرّة"<sup>(8)</sup>.

(1) الترمذي، العلل الكبير (306/1)

(2) ابن عساكر، تاريخ دمشق (182/36)

(3) ابن معين، التاريخ (142/3) رواية الدوري.

(4) انظر: تعليق شعيب الأرنؤوط على مسند الإمام أحمد (451/25)

(5) ابن القيسراني، أطراف الغرائب والأفراد (96/1-97)

(6) المزي، تذيب الكمال (387/9)

(7) التاريخ الكبير (451/3)

(8) المعجم الأوسط (84/9)

ومما يؤكد أن الصحيح في الحديث الإرسال أنه رُوي في جامع معمر: عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(1)</sup>.

**تخريج طرق الحديث وشواهده:**

للحديث طريق ثان عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، وشواهد مروية عن عدد من الصحابة وفي ما يلي تخريجها:

**تخريج الطريق الثاني:** عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني<sup>(2)</sup>، وأبو نعيم<sup>(3)</sup> من طريق الصَّعب بن حكيم بن نَملة، عن أبيه، عن جدّه قال: ضفت عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة؛ فأطعمني من رأس بعير بارد، وأطعمنا زيتا وقال: «هَذَا الرَّيْتُ الْمُبَارِكُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»

**الحكم عليه:** الحديث ضعيف لأنه مسلسل بالمجاهيل، وفيما يأتي توضيح ذلك:

### 1. الصعب بن حكيم بن شريك بن نَملة.

قال الإمام الذهبي: "الصعب بن حكيم بن شريك بن نَملة لا يعرف، لكن ذكره ابن حبان في الثقات"<sup>(4)</sup>، وقال ابن حجر في التقريب: "مقبول"<sup>(5)</sup>.

وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل والبخاري في التاريخ ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا<sup>(6)</sup>.

### 2. حكيم بن شريك بن نَملة.

قال الإمام الذهبي: "حكيم بن شريك بن نَملة لا يكاد يعرف"<sup>(7)</sup>.

(1) معمر بن راشد، الجامع (422/10 رقم 19568)

(2) المعجم الكبير (74/1 رقم 89)

(3) حلية الأولياء (314/7)

(4) ميزان الاعتدال (315/2)

(5) تقريب التهذيب (ص 276)

(6) الجرح والتعديل (307/8)، التاريخ الكبير (323/4)

(7) ميزان الاعتدال (586/1)

وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(1)</sup>، وقال ابن حجر في التقريب: "مستور"<sup>(2)</sup>.

وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل والبخاري في التاريخ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً<sup>(3)</sup>.

### 3. شريك بن نملة.

قال الحافظ المزي في تهذيب الكمال: "روى عن علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب، روى عنه ابنه حكيم بن شريك وابن ابنه الصعب بن حكيم بن شريك - إن كان محفوظاً-"<sup>(4)</sup>.

وقال ابن حجر في التقريب: "شريك بن نملة الكوفي مقبول"<sup>(5)</sup>.

وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل والبخاري في التاريخ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً<sup>(6)</sup>.

وتوثيق ابن حبان لا يعتد به لما عرف عنه من تساهل في توثيق المجهولين؛ لأن من شروطه في التوثيق أنه إذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر فهو عنده ثقة، وفي كتاب الثقات له كثير ممن هذه حاله<sup>(7)</sup>.

وقول الحافظ ابن حجر في التقريب عن الراوي بأنه مقبول لا يعني توثيقه؛ لكونه قد صرح في مقدمة التقريب بأن المقبول عنده يشترط له المتابعة، وإلا فهو لين<sup>(8)</sup>.

(1) الثقات (214/6)

(2) تقريب التهذيب (ص 177)

(3) الجرح والتعديل (3/205)، التاريخ الكبير (3/14)

(4) تهذيب الكمال (12/477)

(5) تقريب التهذيب (ص 266)

(6) الجرح والتعديل (4/364)، التاريخ الكبير (4/238)

(7) السخاوي، فتح المغيث (1/56)

(8) ابن حجر، مقدمة تقريب التهذيب.

تخريج الشاهد الأول: المروي عن أبي أسيد رضي الله عنه.

أخرجه أحمد<sup>(1)</sup>، والبخاري<sup>(2)</sup>، والدارمي<sup>(3)</sup>، والترمذي<sup>(4)</sup>، والعقيلي<sup>(5)</sup>، والنسائي<sup>(6)</sup>، والدولابي<sup>(7)</sup>، وابن قانع<sup>(8)</sup>، والطبراني<sup>(9)</sup>، والدارقطني<sup>(10)</sup>، والمخلص<sup>(11)</sup>، والحاكم<sup>(12)</sup>، وأبو نعيم<sup>(13)</sup>، والبيهقي<sup>(14)</sup>، والخطيب<sup>(15)</sup>، والبعوي<sup>(16)</sup>، والمزي<sup>(17)</sup> من طريق سفيان الثوري، عن عبد الله بن عيسى<sup>(18)</sup>، عن عطاء الشامي-رجل كان يكون بالساحل-، عن أبي أسيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه النسائي<sup>(19)</sup>، وابن عدي<sup>(20)</sup> من طريق الحسن بن صالح<sup>(21)</sup>، عن عبد الله بن عيسى به.

- 
- (1)المسند (449/25رقم19568)
  - (2)التاريخ الكبير (6/9)
  - (3)السنن (1303/2رقم2096)
  - (4)الجامع (4/285رقم1852)، كتاب الأطعمة.
  - (5)الضعفاء الكبير (401/3)
  - (6)السنن الكبرى (6/243رقم6669)
  - (7)الكنى والأسماء (1/41رقم105و106)
  - (8)معجم الصحابة (41/1)
  - (9)المعجم الكبير (19/269رقم597)
  - (10)العلل (32/7)
  - (11)المخلصيات (1/131رقم58)
  - (12)المستدرک (2/432رقم3504)، كتاب التفسير.
  - (13)معرفة الصحابة (5/2828)
  - (14)شعب الإيمان (8/90رقم5538)
  - (15)الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق (2/193-194)
  - (16)شرح السنة (11/311رقم2870)
  - (17)تهذيب الكمال (40/33)
  - (18)عبد الله بن عيسى ابن عبد الرحمن ابن أبي ليلى الأنصاري أبو محمد، ثقة مات سنة ثلاثين ومائة. ابن حجر، التقريب (ص317)
  - (19)السنن الكبرى (6/243رقم6668)، كتاب الوليمة.
  - (20)الكامل في ضعفاء الرجال (3/154)
  - (21)الحسن بن صالح ابن حي وهو حيان ابن شفي الثوري، ثقة فقيه عابد. ابن حجر، التقريب (ص161)

وأخرجه الطبراني<sup>(1)</sup>، والبيهقي<sup>(2)</sup>، والخطيب<sup>(3)</sup> من طريق زهير بن معاوية<sup>(4)</sup>، عن عبد الله بن عيسى به.

وأخرجه الخطيب<sup>(5)</sup> من طريق الجراح بن الضحاك الكندي<sup>(6)</sup>، عن عبد الله بن عيسى به.

الحكم عليه: الحديث ضعيف لما يأتي:

### 1. جهالة عطاء الشامي وهو الرجل الذي كان يكون بالساحل.

قال الإمام البخاري: "عطاء الشامي عن أبي أسيد بن ثابت، روى عنه عبد الله بن عيسى في الزيت، لم يُقم حديثه"<sup>(7)</sup>.

وقال ابن عدي: "عطاء الشامي ليس بمعروف، ولم ينسبه البخاري"<sup>(8)</sup>.

وقال ابن أبي حاتم: "روى عن أبي أسيد عبد الله بن ثابت، روى عنه عبد الله بن عيسى"<sup>(9)</sup>، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال الذهبي: "عطاء الشامي عن أبي أسيد في أكل الزيت، لين البخاري حديثه"<sup>(10)</sup>.

(1) المعجم الكبير (19/269 رقم 596)

(2) شعب الإيمان (8/90 رقم 5538)

(3) موضح أوهام الجمع والتفريق (2/194)

(4) زهير بن معاوية ابن حديج أبو خيشمة الجعفي، الكوفي، ثقة ثبت، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة. ابن حجر، التقريب (ص 218)

(5) موضح أوهام الجمع والتفريق (2/194)

(6) الجراح بن الضحاك ابن قيس الكندي الكوفي، صدوق. ابن حجر، التقريب (ص 138)

(7) التاريخ الكبير (6/469)

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (7/80)

(9) الجرح والتعديل (6/339)

(10) ميزان الاعتدال (3/77)



وقال ابن حجر في التقريب: "عطاء الشامي أنصاري سكن الساحل، مقبول"<sup>(1)</sup>.

## 2. الاضطراب في سند الحديث.

أ. روى الحديث من طريق سفيان الثوري عن عبد الله بن عيسى به فقال: "عن أبي أسيدٍ أو أبي أسيدٍ - شك سفيان -".

ب. وروى من طريق الحسن بن صالح عن عبد الله بن عيسى به، فقال: "عن أبي أسيدٍ بالفتح" - في رواية ابن عدي-، وقال: "عن رجل من الأنصار" - في رواية النسائي-.

ت. ومن روى الحديث من طريق زهير بن معاوية عن عبد الله بن عيسى به قال: "عن أبي أسيدٍ بالضم".

ث. أما طريق الجراح بن الضحاك قال فيه: "عن عبد الله بن عيسى عن عطاء بن أبي رباح عن أبي أسيدٍ".

ج. وأخرج الإمام أحمد هذا الحديث في مسند أبي أسيد مالك بن ربيعة الساعدي.

سئل الدار قطني عن هذا الحديث فقال: "يرويه عبد الله بن عيسى، عن عطاء الشامي، عن أبي أسيدٍ، يقال اسمه: عبد الله بن ثابت".

وقد روى حديثه أبو حمزة السكري<sup>(2)</sup> عن جابر عن أبي الطفيل<sup>(3)</sup>، فقال: "عن عبد الله بن ثابت الأنصاري وهو أبو أسيد، ومن قال فيه أبو أسيدٍ بالضم فقد وهم"<sup>(4)</sup>.

(1) تقريب التهذيب (ص 92/3)

(2) محمد بن ميمون أبو حمزة السكري: قال ابن معين: "أبو حمزة السكري ثقة"، وقال أحمد: "ما بحديثه عندي بأس"، وقال ابن المبارك: صاحب حديث"، وقال ابن حبان: "من جلة المحدثين"، مات سنة ثمان وستين. انظر: ابن معين، التاريخ - رواية ابن محرز - (ص 111)، ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار (ص 311)، الخطيب، تاريخ بغداد (4/31-33)

(3) أخرجه الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (2/193)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (3/1601 رقم 4031) من طريق محمد بن علي بن شفيق، ثنا أبي، ثنا أبو حمزة السكري، عن جابر، عن أبي الطفيل، عن عبد الله بن ثابت الأنصاري: أنه دعا بنيه ودعا بزيت فقال: "ادهنوا رؤوسكم قالوا: لا ندهن رؤوسنا بالزيت، فأخذ العصا وجعل يضربهم ويقول: «أَتَرْغَبُونَ عَن دُهْنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

والحديث رجاله ثقات عدا جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي ضعفه ابن معين، والنسائي، والحاكم أبو أحمد، وابن عدي، وتركه يحيى وعبد الرحمن، ونحى عن الرواية عنه سفيان وشعبة. انظر: المزني، تهذيب الكمال (4/465-469)

(4) الدار قطني، العلل (7/32)

وجزم الخطيب بصحة قول الدار قطني فقال: "وقول أبي الحسن - يعني الدار قطني - هذا صحيح<sup>(1)</sup>".

وقال ابن صاعد: "وأبو أسيد هذا رجل من الأنصار واسمه عبد الله بن ثابت، وليس هو أبو أسيد الساعدي"<sup>(2)</sup>.

وقال الخطيب: "وروى الحديث الجراح ابن الضحاك الكندي عن عبد الله بن عيسى عن عطاء بن أبي رباح وأخطأ خطأ فاحشاً... وخالفه الثوري فرواه عن عبد الله بن عيسى عن عطاء وليس بن أبي رباح قال ذلك أبو نعيم<sup>(3)</sup> عنه<sup>(4)</sup>".

وقال ابن عبد البر في ترجمة صحابي الحديث: "أبو أسيد بن ثابت الأنصاري، وقيل عبد الله بن ثابت، كان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم: «كُلُوا الرِّبَّتِ وَأَدَّهِنُوا بِهِ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ»، إسناده مضطرب فيه لا يصح، وقد قيل أبو أسيد بفتح الهمزة وقيل بضمها، والصواب بالفتح إن شاء الله"<sup>(5)</sup>.

وقال العقيلي بعد روايته للحديث: "وقد روي هذا الإسناد من وجه أيضا ضعيف"<sup>(6)</sup>.

(1) موضح أوهام الجمع والتفريق (193/2)

(2) المصدر السابق (194/2)

(3) أبو نعيم هو: الفضل بن ذكين الفضل بن عمرو بن حماد بن زهير بن درهم التيمي، الطلحي، القرشي مولا هم الكوفي، الحافظ الثبت، سمع: سليمان الأعمش، ومسعر بن كدام، والثوري، وشعبة، حدث عنه: البخاري، وأحمد، وإسحاق، وابن معين، ولد سنة ثلاثين ومائة، ومات سنة ثمانين عشرة ومائة. الذهبي، تذكرة الحفاظ (1/273)، سير أعلام النبلاء (8/304)

(4) الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق (195/2-196)

(5) ابن عبد البر، الاستيعاب (4/1575)

(6) الضعفاء (3/401)

وقال البزار بعد روايته لحديث زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر: "وهذا الكلام قد روي عن أبي أسيد، وعن أبي هريرة، وإسنادهما ضعيف"<sup>(1)</sup>.

وقال الترمذي بعد روايته لحديث أبي أسيد: "غريب من هذا الوجه"<sup>(2)</sup>.

وقال الحاكم بعد روايته لحديث أبي أسيد: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه وله شاهد آخر بإسناد صحيح"، ووافقه الذهبي في التلخيص فقال: "صحيح"<sup>(3)</sup>.

وقد وافق الحافظ الذهبي الإمام الحاكم على صحة حديث عطاء الشامي مع أنه قال أثناء ترجمته لعطاء الشامي في ميزان الاعتدال قال: "عطاء الشامي لين البخاري حديثه"<sup>(4)</sup>.

والشاهد الصحيح الذي ذكره الحاكم رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفي سننه راو متروك!، وفي مايلي تخريجه:

**تخريج الشاهد الثاني:** عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الطريق الأول: أخرجه ابن ماجة<sup>(5)</sup>، والحاكم<sup>(6)</sup>، وأبو طاهر السلفي<sup>(7)</sup> من طريق عبد الله بن سعيد، عن أبيه<sup>(8)</sup>، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كُلُوا الزَّيْتِ وَأَدِّهِنُوا بِهِ فَإِنَّهُ طَيِّبٌ مُبَارَكٌ»

(1) البحر الزخار (397/1)

(2) الجامع (285/4)

(3) المستدرک (432/2)

(4) ميزان الاعتدال (77/3)

(5) السنن (1102/2 رقم 3320)، كتاب الأطعمة.

(6) المستدرک (432/2 رقم 3505)

(7) معجم السفر (ص 269 رقم 894)

(8) سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري أبو سعيد، ثقة تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسله. ابن حجر،

التقريب (236)، العلامي، المختلطين (ص 39)

الحكم عليه: الحديث ضعيف جدا؛ لأن في سنده عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد: "ضعفه ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن عدي، وقال أحمد: منكر الحديث، متروك الحديث، وقال البخاري: تركوه"<sup>(1)</sup>.

وقال الدار قطني: "منكر الحديث لا يختلف أهل العلم بالنقل في ضعف حديثه"<sup>(2)</sup>.

وقال ابن حبان: "كان ممن يقلب الأخبار ويهم في الآثار وحتى يسبق إلى قلب من يسمعها أنه كان المتعمد"<sup>(3)</sup>.

وقال الحافظ ابن حجر: "متروك"<sup>(4)</sup>.

والحديث أخرجه الحاكم كشاهد لحديث أبي أسيد وقال: إسناده صحيح، ورده الذهبي بقوله: فيه عبد الله بن سعيد واه"<sup>(5)</sup>.

وقال البوصيري<sup>(6)</sup>: "قال الحاكم: صحيح الإسناد، وليس كما زعم فإن عبد الله بن سعيد المقبري ضعيف"<sup>(7)</sup>.

(1) انظر: المزي، تهذيب الكمال (31/15)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (238/5)

(2) العلل (121/1)

(3) المجروحين (9/2)

(4) التقريب (ص306)

(5) المستدرک (432/2)

(6) البوصيري هو: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم مكر بن قايماز بن عثمان بن عمر الكناي شهاب الدين، سمع: التنوخي، والبلقيني، والعراقي، والهيثمي، من مصنفاته: زوائد بن ماجة على الكتب الخمسة، وزوائد سنن البيهقي الكبرى على الكتب الستة، وزوائد المسانيد على الكتب الستة، ولد سنة اثنتين وسبعمائة، وتوفي سنة أربعين وثمان مائة. السيوطي، طبقات الحفاظ (ص551)

(7) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (303/4)

تخريج الشاهد الثالث: عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه الطبراني<sup>(1)</sup> قال: حدثنا موسى بن زكريا، نا النضر بن طاهر، نا سويد أبو حاتم، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَتَدْرِي مَا هَذِهِ الشَّجَرَةُ، يَعْنِي: الزَّيْتُ، وَكَتَحَلُّوا بِهَذَا الْإِثْمِ، فَإِنَّهُ مَجَلَاةٌ لِلْبَصْرِ، وَمَنْ عُرِضَ عَلَيْهِ طَيْبٌ فَلْيُصِبْ مِنْهُ»

الحكم عليه: الحديث ضعيف جدا؛ لأنه مسلسل بالضعفاء، وفيما يأتي توضيح ذلك:

### 1. موسى بن زكريا التستري.

قال الإمام الدار قطني: "موسى بن زكريا أبو عمران التستري متروك"<sup>(2)</sup>.

### 2. النضر بن طاهر.

قال الإمام ابن عدي: "النضر بن طاهر أبو الحجاج البصري ضعيف جدا يسرق الحديث، ويحدث عن من لم يره، ولا يحمل سنه أن يراهم، وهو معروف بأنه يثب على حديث الناس ويسرقه، ويروي عن من لم يلحقهم، والضعف على حديثه بين"<sup>(3)</sup>.

### 3. سويد بن إبراهيم أبو حاتم.

قال ابن معين: سويد بن إبراهيم صالح، وقال أبو زرعة: ليس بالقوي، يشبه حديثه حديث أهل الصدق"<sup>(4)</sup>.

وقال ابن عدي: "أحاديثه بعضها مستقيمة وبعضها لا يتابعه أحد عليها، وإنما يخلط عن قتادة ويأتي بأحاديث عنه لا يأتي بها أحد عنه غيره، وهو إلى الضعف أقرب"<sup>(5)</sup>.

(1) المعجم الأوسط (8/182 رقم 8340)

(2) سؤالات الحاكم للدار قطني (ص 156)، الذهبي، ميزان الإعتدال (4/205)

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (8/268-270)

(4) انظر: المرح والتعديل (4/237)

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (4/485)

وقال ابن حبان: "سويد يروي الموضوعات عن الأثبات"<sup>(1)</sup>.

#### 4. ليث بن أبي سليم.

قال ابن أبي حاتم: "ضعفه ابن معين، وسمعت أبي وأبا زرعة ويقولان: ليث لا يشتغل بحديثه، هو مضطرب الحديث"<sup>(2)</sup>.

وقال ابن عدي: "ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه"<sup>(3)</sup>.

وقال الذهبي: "فيه ضعف يسير من سوء حفظه"<sup>(4)</sup>.

وقال ابن حجر: "صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك"<sup>(5)</sup>.

وصحح الشيخ الألباني رحمه الله هذا الشاهد بمتون متفرقة مع أنه مسلسل بالضعفاء؛ فقال: "قلت: والجملة الأولى منه قد جاءت في بعض الطرق لحديث عمر وأبي أسيد بلفظ: «أَتَدْمُوا بِالزَّيْتِ» والجملة الأخرى - يقصد لفظ: «وَمَنْ عُرِضَ عَلَيْهِ طَيْبٌ فَلْيَصُبْ مِنْهُ»<sup>(6)</sup> - وردت في حديث لأبي هريرة بسند صحيح على شرط مسلم"<sup>(7)</sup>.

لكن قوله هذا فيه نظر؛ لأنه الممكن أن النضر بن طاهر أخذ جزء من متن حديث الزيت وقام بتلفيقه مع حديث الطيب، وركب لهما إسنادا والله أعلم.

(1) المجروحين (350/1)

(2) الجرح والتعديل (178/7-179)

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (238/7)

(4) الكاشف (151/2)

(5) تقريب التهذيب (ص464)

(6) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (15/14 رقم 8264) عن عبد الرحمن المقرئ، ثنا سعيد بن أبي أيوب، حدثني عبيد الله بن أبي جعفر، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ عُرِضَ عَلَيْهِ طَيْبٌ فَلَا يَرُدُّهُ، فَإِنَّهُ خَفِيفُ الْمَخْمَلِ، طَيْبُ الرَّائِحَةِ»

وأخرجه مسلم في "المسند الصحيح" كتاب الألفاظ من الآداب وغيرها (4/1766 رقم 2253) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب كلاهما عن المقرئ قال: أبو بكر: ثنا أبو عبد الرحمن المقرئ، ثنا سعيد بن أبي أيوب، حدثني عبيد الله بن أبي جعفر، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ عُرِضَ عَلَيْهِ رِيحَانٌ فَلَا يَرُدُّهُ، فَإِنَّهُ خَفِيفُ الْمَخْمَلِ طَيْبُ الرَّيْحِ»

(7) السلسلة الصحيحة (727/1)

تخريج الشاهد الرابع: عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

أخرجه الحارث بن أبي أسامة<sup>(1)</sup>، والبيهقي<sup>(2)</sup> من طريق الواقدي قال: ثنا أبو هريرة يعقوب بن مجاهد<sup>(3)</sup>، عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن<sup>(4)</sup> عن أبيه قال: سمعت عائشة تقول وذكر عندها الزيت فقالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر به أن يأكل ويدهن به ويقول: «إِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ»

الحكم عليه: الحديث ضعيف جدا؛ لأن في سنده راو متروك وهو محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي.

قال البخاري والنسائي: "متروك الحديث"<sup>(5)</sup>.

واتهمه الإمام أحمد بالكذب وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة والبلاء منه"<sup>(6)</sup>.

وقال البوصيري بعد تخريجه لحديث عائشة: "هذا إسناد ضعيف، محمد بن عمر الواقدي كذاب، وله شاهد من حديث أبي أسيد ولفظه: «كُلُوا الزَّيْتِ وَأَدْهِنُوا بِهِ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ»، رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده والترمذي في الجامع وقال: غريب، والحاكم وقال: صحيح الإسناد، وليس كما زعم"<sup>(7)</sup>.

(1)المسند (578/2 رقم533)

(2)شعب الإيمان (93/8 رقم5540)

(3)يعقوب بن مجاهد أبو هريرة، وثقه أبو زرعة والنسائي وابن حبان، وقال ابن معين: "صويلح الحديث"، وقال ابن سعد "قليل الحديث". المزي، تهذيب الكمال (361/32) ابن حجر، تهذيب التهذيب (395/11)

(4)سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، قال أبو حاتم: "لا بأس به"، وقال ابن حبان: "من صالح أهل المدينة وكان يغرب". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (164/4)، ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار (215/1)

(5)التاريخ الكبير (178/1)، الضعفاء والمتروكون (ص92)

(6)الكامل في ضعفاء الرجال (480/7-484)

(7)إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (303/4 رقم3621)

### خلاصة القول في طرق الحديث وشواهده:

حديث زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب ضعيف؛ أعله أحمد والبخاري بالإرسال، وأعله ابن معين بالإعصال، أما الطريق الآخر المروي عن الصعب بن حكيم عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب فضعيف أيضاً لأنه مسلسل بالمجاهيل.

أما شواهد الحديث ففيها الضعيف وشديد الضعف؛ فالشاهد الأول المروي عن أبي أسيد: ضعيف لجهالة عطاء الشامي وللإضراب في سنده، والشاهد الثاني المروي عن أبي هريرة: ضعيف جداً؛ لأن فيه راو متروك، والشاهد الثالث: ضعيف جداً؛ لأن في سنده راو متروك وآخر يسرق الحديث، والشاهد الرابع المروي عن عائشة في سنده راو متروك متهم.

وصحح الشيخ الألباني هذا الحديث بمجموع هذه الطرق الضعيفة؛ فقال بعد ذكره لطرقة وشواهده: "وجملة القول أن الحديث بمجموع طريقتي عمر وطريق أبي سعيد يرتقي إلى درجة الحسن لغيره على أقل الأحوال، والله أعلم"<sup>(1)</sup>.

### • استعانة المؤلف بالحديث وذكره لوجه الإعجاز فيه.

أخرج الدكتور زغلول النجار الحديث من سنن الترمذي برواية عمر بن الخطاب وأبي أسيد رضي الله عنهما، ومن سنن ابن ماجه من حديث الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه من سنن الدارمي ومسنن الإمام أحمد برواية أبي أسيد رضي الله عنه، مع ذكره للباب والكتاب ولرقم الحديث.

ثم انتقل إلى شرح الحديث؛ فبدأ بشرح بعض الآيات القرآنية التي جاء فيها ذكر الزيتون كقوله

تعالى في سورة النور: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ النور/35

وقوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ وَصَبِغٍ لِللَّاكِلِينَ﴾ المؤمنون/20

كما عرّف بشجرة الزيتون من حيث اللون، والشكل، والعمر، والأماكن التي تنبت فيها.

(1) السلسلة الصحيحة (727/1 رقم 379)



وذكر الفوائد الصحية لزيت الزيتون، ودوره في الوقاية من العديد من الأمراض كمرض انسداد الشرايين، وارتفاع ضغط الدم، وبعض الأمراض السرطانية، ودوره في صناعة بعض الأدوية، وبعض مواد التجميل<sup>(1)</sup>.

وأخيرا قال: "والسواك المستمد من شجرة الزيتون من أفضل أنواع السواك فعن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول صلى الله عليه وسلم يقول: «نِعْمَ السَّوَاكُ الزَّيْتُونُ مِنْ شَجَرَةِ مَبَارَكَةٍ، يُطَيَّبُ الْقَمَّ وَيُذْهِبُ بِالْحَفْرِ، وَهُوَ سَوَاكِي، وَسَوَاكُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي»<sup>(2)</sup>. فسبحان الذي امتدح الزيتون وزيته في محكم كتابه، وأقسم به، وألهم خاتم أنبيائه ورسله النطق بهذه الحقيقة العلمية التي لم تعرف أبعادها إلا منذ أواخر الثمانينات من القرن العشرين<sup>(3)</sup>.

#### • مؤاخذتان على صنيع المؤلف أذكرهما في ما يلي:

- 1- استدل الدكتور زغلول النجار بحديث ضعيف، وكان عليه أن يكتفي بما جاء في القرآن، أو يستدل بالقرآن ويستشهد بالحديث الضعيف.
- 2- كما استدل المؤلف بحديث موضوع؛ أثناء شرحه لهذا الحديث الضعيف.

(1) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (143/1-147)، بتصرف  
 (2) أخرجه أبو نعيم في "الطب النبوي" (2/636 رقم 686)، والطبراني في "مسند الشاميين" (1/50 رقم 46)، وفي "المعجم الأوسط" (1/210 رقم 678)، والتعلي في "الكشف والبيان" (10/239) من طريق معلى بن نقييل، ثنا محمد بن محسن، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن عبد الله بن الديلمي، عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ بن جبل قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «نِعْمَ السَّوَاكُ الزَّيْتُونُ مِنْ شَجَرَةِ مَبَارَكَةٍ، يُطَيَّبُ الْقَمَّ وَيُذْهِبُ بِالْحَفْرِ، وَهُوَ سَوَاكِي، وَسَوَاكُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي»  
 الحديث موضوع وعلمته: محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عكاشة بن محسن الأسدي الأندلسي، قال البخاري "منكر الحديث"، وقال ابن عدي: أحاديثه كلها مناكير موضوعة"، وقال: ابن حبان: "شيخ يضع الحديث على الثقات، لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح فيه"، وقال الدار قطني: "متروك يضع". انظر: البخاري، التاريخ الكبير (1/40)، البرقاني، سؤالات البرقاني للدار قطني (ص 62)، ابن حبان، المجروحين (2/284)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (7/365).  
 (3) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (148/1)

### الحديث الثالث:

عن أبي ذر رضي الله عنه قال: أهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم: طبق فيه تين فأكل وقال لأصحابه: «كُلُوا التينَ فَلَوْ قُلْتُمْ: إِنَّ فَاكِهَةً نَزَلَتْ مِنَ الْجَنَّةِ بِلاَ عَجْمٍ<sup>(1)</sup> لَقُلْتُمْ هِيَ التينُ كُلُّوه فَإِنَّهُ يَقْطَعُ البِوَاسِيرَ وَيَنْفَعُ مِنَ النَّقْرَسِ<sup>(2)</sup>»

### تخريج الحديث:

رواه أبو نعيم<sup>(3)</sup> من طريق أبي بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سعيد<sup>(4)</sup>، حدثنا الهيثم بن خالد القرشي<sup>(5)</sup>، حدثنا حماد بن محمد البغدادي، حدثنا الأوزاعي<sup>(6)</sup>، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي ذر به.

ورواه ابن السني كما جاء في "الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير" للسيوطي<sup>(7)</sup>، ومن طريقه الثعلبي<sup>(8)</sup>، وابن الجوزي في كتابه "منافع الطب" كما جاء في "تخريج أحاديث الكشاف" للزيلعي<sup>(9)</sup>، قال ابن السني: حدثنا القاسم بن أبي الحسين الزبيدي قال: حدثنا سهل بن إبراهيم

(1) العَجْم: بالتحريك النوى. النهاية في غريب الحديث (187/3)

(2) النقرس: جمع نقرس وهو الألم المعروف في الأقدام، وهو داء معروف يأخذ في الرجل أو المفاصل.

ابن منظور، لسان العرب (240/6)، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (429/3)

(3) الطب النبوي (2/485 رقم 467) و(2/761 رقم 904)

(4) محمد بن جعفر بن محمد بن سعيد أبو بكر الأشعري القزاز، شيخ كثير الحديث ثقة. أبو نعيم، تاريخ أصبهان (229/2).

(5) الهيثم بن خالد القرشي أبو الحسن بصري الأصل وانتقل إلى بغداد فنسب إليها، قال أبو نعيم: "صاحب غرائب"، وقال الذهبي: "ما به بأس"، وقال ابن حجر: "صدوق يغرب". انظر: تاريخ أصبهان (2/315)، ميزان الاعتدال (4/321)، التقريب (ص 577) و (ص 596)

(6) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي الدمشقي، الحافظ الثقة، روى عن: عطاء بن أبي رباح، والزهري، ويحيى بن أبي كثير، حدث عنه: شعبة، وابن المبارك، وأبو عاصم، ولد سنة ثمان وثمانين، وتوفي سنة سبع وخمسين ومائة.

الذهبي، تذكرة الحفاظ (1/134)، ابن حجر، المصدر السابق (ص 374)

(7) الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير (2/300)

(8) الكشاف والبيان عن تفسير القرآن (10/238)

(9) تخريج أحاديث الكشاف (4/241)

الواسطي، عن عيسى بن يونس<sup>(1)</sup>، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير قال: حدّثني الثقة عن أبي ذر به.

ورواه الديلمي<sup>(2)</sup> عن أبي ذر.

الحكم على الحديث: فأما طريق أبي نعيم ففيه آفتان:

الآفة الأولى: حماد بن محمد البغدادي لم أعثر له على ترجمة، ولم أجد إلا من اسمه: حماد بن محمد الفزاري الأزرق سكن بغداد وسمع من الأوزاعي لكنه ضعيف، نقل الخطيب البغدادي بإسناده إلى صالح بن محمد الأسدي<sup>(3)</sup>، قال: "حدثنا حماد بن محمد الفزاري، وجبارة، وهما ضعيفان"<sup>(4)</sup>.

وقال العقيلي: "حماد بن محمد الفزاري لم يصح حديثه، لا يعرف إلا به"<sup>(5)</sup>.

الآفة الثانية: يحيى بن أبي كثير، قال العقيلي: "كان يُذكر بالتدليس"<sup>(6)</sup>، وقال الحافظ بن حجر: "حافظ مشهور، كثير بالتدليس، وصفه النسائي بالتدليس"<sup>(7)</sup>.

وأما طريق ابن السني فيه مجهولان وهما: القاسم بن أبي الحسين، إبراهيم بن سهل<sup>(8)</sup>.

(1) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، روى عن: الثوري، وشعبة، والأوزاعي، روى عنه: إسحاق بن راهويه، والحسن بن عرفة، وإسماعيل بن عياش، وثقة ابن معين، وابن المديني، وأحمد، وأبو حاتم وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم، مات سنة سبع وثمانين ومائة. المزي، تهذيب الكمال (62/23-75)

(2) الفردوس بمأثور الخطاب (3/243 رقم 4716)

(3) هو: أبو علي صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب الأسدي مولاهم البغدادي الملقب بخزّرة، الحافظ العلامة الثبت، سمع: سعيد بن سليمان، وخالد بن خدّاش، وأحمد بن حنبل، روى عنه: مسلم بن الحجاج خارج الصحيح، وأحمد بن سهل، وخلف بن محمد الخيام، ولد سنة خمس ومائتين، وتوفي سنة ثلاث وتسعين ومائتين.

الذهبي، تذكرة الحفاظ (2/159)، سير أعلام النبلاء (16/11)

(4) تاريخ بغداد (9/16).

(5) الحديث الذي ضَعَفَهُ من أجله هو: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ أُلْجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ». العقيلي، الضعفاء (1/313).

(6) الضعفاء (4/423)

(7) طبقات المدلسين (ص 36)

(8) لم أعثر لهما على ترجمة.

وللحديث شاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه أبو نعيم<sup>(1)</sup>، وابن بشكوال<sup>(2)</sup> كلاهما من طريق عبد الله بن محمد الكوفي<sup>(3)</sup>، ثنا عيسى بن يونس، عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به.

قال أبو نعيم: حدثنا أبو زرعة محمد بن محمد بن عبد الوهاب بن أبي عصمة العكبري<sup>(4)</sup>، حدثنا عبد الله بن الحسن بن نصر الواسطي، حدثنا إسحاق بن وهب الواسطي<sup>(5)</sup>، حدثنا أحمد بن نصر الخرساني، حدثنا عبد الله بن محمد الكوفي به.

وقال ابن بشكوال: حدث الفقيه المقري أبو الحسن علي بن منصور قراءة عليه قال: أنا أبو محمد بن عبيد الله<sup>(6)</sup> فيما أذن لنا في روايته عنه قال: نا أبو بكر بن العربي قال: أنا أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار<sup>(7)</sup>، نا أبو الفتح عبد الكريم بن محمد<sup>(8)</sup>، أنا أحمد بن شاذان<sup>(9)</sup> بقراءة والدي عليه، نا أبو عيسى جبير بن محمد<sup>(10)</sup>، نا إسحاق بن يوسف، نا محمد بن خزيم، نا عبد الله بن محمد الكوفي به.

(1) الطب النبوي (2/486 رقم 468)

(2) الآثار المروية في الأطعمة السرية (339-340 رقم 154)

(3) عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة الواسطي الأصل الكوفي، ثقة حافظ من العاشرة مات سنة خمس وثلاثين ومائتين. تقريب التهذيب (ص 320)

(4) محمد بن محمد بن عبد الوهاب بن عصام بن الحكم بن عيسى بن زياد بن عبد الرحمن أبو زرعة القاضي المعروف بابن أبي عصمة، حدث عن أبي القاسم البغوي، ومحمد بن عثمان العسكري، وجعفر بن محمد البزاز، ومحمد بن مخلد، حدث عنه: عبد العزيز بن علي، وعبيد الله بن محمد النجار. الخطيب، تاريخ بغداد (4/368)

(5) إسحاق بن وهب الواسطي ابن زياد العلاف، روى عن: أحمد بن نصر الخرساني، وأبي داود الطيالسي، وابن عيينة، روى عنه: عبد الله بن الحسن بن نصر الواسطي، وابن أبي حاتم، وأبو زرعة، قال أبو حاتم: "صدوق"، وقال الخطيب: "كان ثقة"، توفي سنة تسع وخمسين ومائتين. الخطيب، المتفق والمفترق (1/443)، المزني، تهذيب الكمال (2/487)، الذهبي، تاريخ الإسلام (19/83)

(6) عبد الله بن محمد بن عبيد الله أبو محمد الحجري، فقيه محدث راوية توفي سنة إحدى وتسعين وخمسمائة.

أحمد بن يحيى الضبي، بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس (ص 338)

(7) المبارك بن عبد الجبار أبو الحسين بن الطيوري، شيخ مشهور مكثر ثقة، توفي سنة خمس مائة. الذهبي، لسان الميزان (5/9)

(8) عبد الكريم بن محمد بن أحمد بن القاسم أبو الفتح الحمالي، ثقة مات سنة ثمان وأربعين وأربع مائة. تاريخ بغداد (12/363)

(9) أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان بن حرب بن مهرا بن البزاز، كان ثقة ثبتا توفي سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة.

الخطيب، تاريخ بغداد (5/31)

(10) جبير بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن أبو عيسى الواسطي، روى عن: عمار بن خالد، وسعدان بن نصر، عبيد بن جرير بن جبلة، روى عنه: أبو حفص الزيات، ومحمد بن المظفر، وأبو حفص بن شاهين وغيرهم، وكان ثقة.

الحكم على الشاهد المروي عن أبي هريرة:

أما طريق أبي نعيم ففيه آفتان:

فآفته الأولى: عبد الله بن الحسن بن نصر، مجهول الحال روى عنه اثنان ذكره الخطيب البغدادي ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً<sup>(1)</sup>.

وآفته الثانية: أحمد بن نصر الخراساني، مجهول<sup>(2)</sup>.

وأما من طريق ابن بشكوال فيه آفتان:

آفته الأولى: إسحاق بن يوسف مجهول<sup>(3)</sup>.

وآفته الثانية: محمد بن خزيم مجهول<sup>(4)</sup>، لم يذكره أحد من الأئمة بجرح أو تعديل.

خلاصة القول في الحديث: الحديث ضعيف جداً لما يأتي:

رُوي حديث التين من طريقين: أما حديث حماد بن محمد البغدادي فلا يصح؛ لأن حماد إما مجهول أو ضعيف، وأما حديث عيسى بن يونس فلا تصح الطرق إليه؛ لأنها سلسلة بالمجاهيل.

وأقوال علماء الحديث تثبت ضعف الحديث:

انظر: تاريخ بغداد (200/8)

(1) عبد الله بن الحسن بن نصر أبو عبد الرحمن الواسطي، حدث عن: محمد بن حرب الشامي، ومقدم بن محمد، روى عنه: أبو عمر بن حيويه، وأبو حفص بن شاهين. تاريخ بغداد (97/11)

(2) لم أعثر له على ترجمة.

(3) لم أعثر له على ترجمة.

(4) محمد بن خزيم بن محمد بن عبد الملك بن مروان أبو بكر الدشقي، لم يرو عنه غير: هشام بن عمار ودحيم، توفي سنة عشرة وثلاث مائة. ابن منده، فتح الباب في الكنى والألقاب، ص 116، الذهبي، سير أعلام النبلاء (323/11).

قال ابن القيم: "ويذكر عن أبي الدرداء: «أهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم طبق من تين، فقال: "كلوا" وأكل منه، وقال: "لو قلت: إن فاكهة نزلت من الجنة قلت: هذه لأن فاكهة الجنة بلا عجم، فكلوا منها فإنها تقطع البواسير، وتنفع من النقرس» قال ابن القيم: وفي ثبوت هذا نظر"<sup>(1)</sup>.

وقال الحافظ ابن حجر في الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف: "في إسناده من لا يعرف"<sup>(2)</sup>. وقال المناوي: "رواه الثعلبي وأبو نعيم من حديث أبي ذر بإسناد مجهول"<sup>(3)</sup>.

وقال العجلوني في كشف الخفاء: "جميع ما ورد في الفاكهة من الأحاديث موضوع"<sup>(4)</sup>.

والملاحظ أن الحديث ذكر من رواية ثلاثة من الصحابة؛ ومع ذلك لم يشتهر، ولا يوجد له أثر في كتب السنة، عدا بعض كتب الطب النبوي أو كتب التفسير؛ ولم يروه إلا المجاهيل من الرواة؛ لذلك أقول: أن هذا الحديث ضعيف وفي ثبوته نظر.

ويؤكد ما ذهب إليه قول الإمام ابن القيم: "لما لم يكن التين بأرض الحجاز والمدينة لم يأت له ذكر في السنة، فإن أرضه تنافي أرض النخل ولكن قد أقسم الله به في كتابه، لكثرة منافعه وفوائده، والصحيح أن المقسم به هو التين المعروف"<sup>(5)</sup>.

#### • تخريج المؤلف للحديث وذكر وجه الإعجاز فيه.

نقل المؤلف الحديث عن الصحابي أبي الدرداء رضي الله عنه، فذكر لفظ الحديث وعزاه لتفسير القرطبي ولم يذكر الجزء والصفحة، ونقله من رواية الصحابي أبي ذر؛ ثم عزاه للإمامين القرطبي والذهبي فقال: "جاء في كل من القرطبي 140/20 والذهبي ص 40"<sup>(6)</sup>.

(1) زاد المعاد (4/269).

(2) نقلا من السلسلة الضعيفة (1/306).

(3) الفتح السماوي بتخريج أحاديث البيضاوي (3/1108).

(4) كشف الخفاء ومزيل الإلباس (1/485).

(5) زاد المعاد في هدي خير العباد (4/269).

(6) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (2/115).

وبعد عزو الحديث انتقل مباشرة إلى شرحه؛ فذكر الاسم العلمي لشجرة التين والأماكن والبلدان التي تنمو فيها، مع وصف لثمرتها وكيفية تلقيح أزهارها لإنتاج سلالات متنوعة ذات ثمار مختلفة، ثم قال: "والتين شجرة مباركة وثمره مباركة، أقسم بها ربنا في محكم كتابه فقال تعالى: ﴿وَالَّتِينِ وَالزَّيْتُونِ﴾ (١) وَطُورِ سَيْنِينَ (٢) وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴿ التين/1-3، وواضح من الآيات القرآنية أنه التين الذي نأكله ونعصر منه زيتته كما قال أغلب المفسرين" (1).

كما ذكر المؤلف باقي الأقوال في تفسير الآية ورجح قول الأغلبية فقال: "واغلب الأقوال على اعتبار القسم بالتين الذي نأكله وبالزيتون الذي نأكله ونعصر زيتته؛ لأنه صريح النص الذي لا يجوز العدول عنه إلى المجاز إلا بدليل، والقسم جاء من الله الخالق-الغني عن القسم لعباده- من أجل تنبيهنا إلى المنة العظمى في هاتين الثمرتين المباركتين وإلى ما فيهما من منافع جمّة للخلق" (2).

وختم المؤلف الحديث بذكر التركيب الكيميائي لثمرة التين وما تحتويه من مركبات عضوية ومعادن وفيتامينات وإنزيمات؛ لها الدور الفعال في علاج كثير من الأمراض، وذكر من بينها مرض النقرس والبواسير، فقال: "وهنا يعجب الإنسان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي نحن بصددده، والذي حدد بدقة بالغة بركة ثمرة التين، وفوائدها الجمّة في علاج مرضى البواسير والنقرس في زمن لم يكن لأحد من الناس إدراك شيء من ذلك، ولا يمكن لعامل أن يتصور لهذه المعلومات مصدرا غير الله الخالق الذي أوحى بها إلى خاتم أنبيائه نفعاً للخلق وشهادة على نبوة هذا النبي الخاتم" (3).

#### • بعض المؤاخذات على صنيع المؤلف أذكرها في ما يلي:

— عزى المؤلف الحديث إلى تفسير القرطبي، مع أن الإمام القرطبي ذكر الحديث دون إسناد، ومن أسند هذا الحديث الإمام الثعلبي في تفسيره، ومع أن الثعلبي فيه خير ودين؛ لكنه لا خبرة له بالصحيح (4).

(1) الإعجاز العلمي في السنة النبوية (2/115-119).

(2) المرجع نفسه (2/120).

(3) المرجع نفسه (2/122).

(4) انظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (7/12).

لذلك فإن مجرد عزو الحديث إلى تفسير القرطبي والثعلبي ونحوهما ليس دليلاً على صحته؛ ولهذا لم يروه أحد من علماء الحديث في شيء من كتبهم التي يرجع الناس إليها في الحديث، لا في الصحاح ولا في السنن ولا المسانيد وغير ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وقد أجمع أهل العلم بالحديث إلى أنه لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه الواحد، من جنس الثعلبي والنقاش والواحد، وأمثال هؤلاء المفسرين؛ لكثرة ما يروونه من الحديث ويكون ضعيفاً، بل موضوعاً"<sup>(1)</sup>.

ومن أسند هذا الحديث أيضاً الحافظ أبو نعيم في الطب، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية منهجه وطريقته في نقل الحديث فقال: "وكان رجلاً عالماً بالحديث فيما ينقله، لكن هو وأمثاله يروون ما في الباب، لا يعرف أنه روى، كالمفسر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير، والفقهاء الذي يذكر الأقوال في الفقه، والمصنف الذي يذكر حجج الناس، ليذكر ما ذكره، وإن كان كثير من ذلك لا يعتقد صحته، بل يعتقد ضعفه؛ لأنه يقول: أنا نقلت ما ذكر غيري، فالعهد على القائل لا على الناقل"<sup>(2)</sup>.

ومن أهم أسباب انتشار هذه الأحاديث الضعيفة؛ اعتماد الناس على كتب التفسير وغيرها، وكثير من أصحاب هذه الكتب<sup>(3)</sup> ليس لهم المعرفة الواسعة بالأحاديث وقيمتها العلمية ودرجتها في الصحة، فتنظلي عليهم كثير من الأحاديث فيسودون بها مؤلفاتهم، ثم ينقلها الناس عنهم فيعم البلاء والله المستعان<sup>(4)</sup>.

ولهذا قال الإمام أحمد: "ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير"<sup>(5)</sup>.

(1) منهاج السنة النبوية (13/7)

(2) المصدر نفسه (38/7)

(3) كالثعلبي، والواحد، والزنجشري لا جرم فليسوا من أصحاب هذا الشأن.

انظر: الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (ص 296)

(4) عبد العزيز الدخان، المقترح في قواعد علم المصطلح (ص 149)

(5) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (212/1) وعنه الخطيب البغدادي في "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"

(162/2 رقم 1493) من طريق محمد بن سعيد الحراني قال: سمعت عبد الملك الميموني يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول.

وهذا سند رجاله ثقات.



وفسر شيخ الإسلام هذه المقولة فقال: "أي ليس لها إسناد؛ لأن الغالب عليها المراسيل"<sup>(1)</sup>.

وفسرها الخطيب البغدادي فقال: "وهذا الكلام محمول على وجه وهو أن المراد به كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها ولا موثوق بصحتها لسوء أحوال مصنفها وعدم عدالة ناقلها وزيادات القصاص فيها... ولا أعلم في التفسير كتابا مصنفا سلم من علة فيه أو عري من مطعن عليه"<sup>(2)</sup>.

وقال الإمام الزركشي: "قال المحققون من أصحابه: ومراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة وإلا فقد صح من ذلك كثير"<sup>(3)</sup>.

— ذكر المؤلف الحديث برواية الصحابي أبي الدرداء ونسبه لتفسير القرطبي دون أن يذكر الجزء والصفحة؟، وفي الحقيقة أن رواية الصحابي أبي الدرداء لم يذكرها غير ابن القيم في كتابه زاد المعاد وعلق الحديث فقال: "ويذكر عن أبي الدرداء"<sup>(4)</sup>، كما علقه الإمام القرطبي فقال: "قال أبو ذر الغفاري رضى الله عنه"<sup>(5)</sup>.

— عزى المؤلف هذا الحديث إلى الإمام الذهبي، لكنه لم يذكر اسم الكتاب الذي نقل منه؟.

— استدل المؤلف على فضل شجرة التين وثمرتها بالقرآن الكريم، ورجح تفسير من قال: بأن التين المقسم به في القرآن الكريم هو التين الذي نأكله؛ لذلك كان عليه أن لا ينسب الإعجاز إلى السنة النبوية، وإنما ينسبه إلى القرآن الكريم.

قال الإمام ابن القيم: "لما لم يكن التين بأرض الحجاز والمدينة لم يأت له ذكر في السنة، فإن أرضه تنافي أرض النخل ولكن قد أقسم الله به في كتابه، لكثرة منافعه وفوائده، والصحيح أن المقسم به هو التين المعروف"<sup>(6)</sup>.

(1) منهاج السنة النبوية (435/7)، وشرح مقدمة التفسير (ص68)

(2) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (162/2-163).

(3) البرهان في علوم القرآن (156/2).

(4) زاد المعاد (269/4)

(5) الجامع لأحكام القرآن (110/20)

(6) المصدر السابق (269/4).

وقد قال أكثر المفسرين في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْنِ وَالزَّيْتُونَ﴾ هو تينكم الذي تأكلون وزيتونكم الذي تعصرون منه الزيت<sup>(1)</sup>.

وإنما ذكر الله سبحانه القسم بالتين لما به من عظيم المنة على الخلق حيث لم يجعل فيه النوى وخلّصه من شائب التنغيص، وجعله على مقدار اللقمة لتكامل به اللذة، ثم ما فيه من فضول البدن وجودة الغذاء والله تعالى المنعم به على عباده والمنبه على ما فيه ليشكروه عليه ويعتبروا به ويتفكروا في عظم شأنه<sup>(2)</sup>.

الحاصل أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يُعلّم الناس التداوي إلا بما هو موجود ومتوفر من أدوية في ذلك الزمان؛ وذلك عند الحاجة إليه، لهذا يجب أن لا ننسب إليه كل ما قيل في الطب النبوي إلا بعد التأكد من صحته؛ لأن طب الأبدان جاء لتكميل شريعته ومقصودا لغيره<sup>(3)</sup>؛ ولأن طب الجسد منه ما جاء في المنقول عنه صلى الله عليه وسلم ومنه ما جاء عن غيره وغالبه راجع إلى التجربة<sup>(4)</sup>.

(1) الواحدي، التفسير الوسيط (523/4).

(2) انظر: الواحدي، التفسير الوسيط (523/4)، البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (323/5)، الشوكاني، فتح القدير (566/5).

(3) ابن القيم، زاد المعاد (22/4).

(4) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (134/10).

### المطلب الخامس: تخريج حديث متعلق بالتوحيد.

جاء في السنة النبوية الكثير من الأحاديث الصحيحة؛ التي تنهى عن الشرك لكن الدكتور زغلول النجار عند تطرقه لهذا الموضوع استدل بحديث ضعيف، وفي ما يلي تخريجه:

#### أولاً: تخريج الحديث.

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الْعِيَاةُ<sup>(1)</sup>، وَالطَّيْرَةُ<sup>(2)</sup>، وَالطَّرْقُ<sup>(3)</sup> مِنْ الْجِبْتِ<sup>(4)</sup>»  
أخرجه عبد الرزاق<sup>(5)</sup>، وابن أبي شيبة<sup>(6)</sup>، وابن سعد<sup>(7)</sup>، والإمام أحمد<sup>(8)</sup>، وأبو داود<sup>(9)</sup>، وإبراهيم  
الحري<sup>(10)</sup> والطحاوي<sup>(11)</sup>، والنسائي<sup>(12)</sup>، والدولابي<sup>(13)</sup>، وابن حبان<sup>(14)</sup>، والطبراني<sup>(15)</sup>، وأبو

(1) العيافة: عاف الطير عيافة زجرها فتشاؤم بها وتسعد، والعائف هو الذي يزجر الطير، وقد عافه يعينه عيافة .

الزبخشري، الفائق في غريب الحديث (372/2) و(44/3)

(2) الطيرة: من التطير كالحيرة من التخير وهي التشاؤم بالشيء، وكانت العرب تزجر الطير فإذا مرت من الشمال تطيرت فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك. الزبخشري، الفائق في غريب الحديث (371/2)، ابن الجوزي، غريب الحديث (48/2)

(3) الطرق: الضرب بالحصى، وقيل: الخط في الرمل، كما يفعله المنجم لاستخراج الضمير ونحوه. الفائق في غريب الحديث (372/2)

(4) الجبت: كل ما عبد من دون الله من حجر أو شيطان، وقيل هو السحر، وقيل: هو الكاهن، وقيل: هو الشيطان، وقيل: الجبت والطاغوت صنمان. إبراهيم الحري، غريب الحديث (1177/3-1178)

(5) جامع معمر بن راشد (10/403 رقم 19502)

(6) الأدب (ص 217 رقم 174)

(7) الطبقات الكبرى (35/7)

(8) المسند (25/256 رقم 15915)، و(34/208 رقم 20604)

(9) السنن (4/16 رقم 3907)، كتاب الطب.

(10) غريب الحديث (3/1177)

(11) شرح معاني الآثار (4/312 رقم 7091)

(12) السنن الكبرى (10/66 رقم 11043)، كتاب التفسير.

(13) الكنى والأسماء (14/487 رقم 11168)

(14) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان (13/502 رقم 6131)

(15) المعجم الكبير (18/369 رقم 941 ورقم 942 ورقم 943 ورقم 944 ورقم 945)

(16) طبقات المحدثين بأصبهان (1/322)

وأبو نعيم<sup>(1)</sup>، والبيهقي<sup>(2)</sup>، والخطيب<sup>(3)</sup>، والبغوي<sup>(4)</sup>، وقوام السنة<sup>(5)</sup>، والمزي<sup>(6)</sup> من طرق عن عوف بن أبي جميلة<sup>(7)</sup>، عن حيان، عن قطن بن قبيصة<sup>(8)</sup>، عن قبيصة بن المخارق<sup>(9)</sup>، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «الْعِيَاْفَةُ، وَالطَّيْرَةُ، وَالطَّرْقُ مِنَ الْجِبْتِ»

قال أبو داود: ثنا ابن بشار قال: محمد بن جعفر قال عوف: "العيافة زجر الطير، والطرق الخط في الرمل".

الحكم على الحديث: الحديث ضعيف لما يأتي:

### 1. حيان الذي روى عنه عوف مجهول:

حيان لم يرو عنه غير عوف بن أبي جميلة، ولم يوثقه غير ابن حبان<sup>(10)</sup>. قال ابن عبد الهادي<sup>(11)</sup>: "وقد عُلم أن ابن حبان ذكر في هذا الكتاب الذي جمعه في الثقات عددا كبيرا وخلقاً عظيماً من المجهولين الذين لا يعرف هو ولا غيره أحوالهم<sup>(12)</sup>". وقد ترجم لحيان البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً<sup>(13)</sup>.

(1) معرفة الصحابة (4/2333)، تاريخ أصبهان (2/127)

(2) الآداب (ص142 رقم344)، والسنن (8/239 رقم16515)

(3) تاريخ بغداد (12/177 رقم2218)

(4) شرح السنة (12/177 رقم3256)

(5) الترغيب والترهيب (1/416 رقم726)

(6) تهذيب الكمال (23/615) و(7/474)

(7) عوف بن أبي جميلة الأعرابي العبدي البصري، ثقة مات سنة ست وأربعين ومائة. ابن حجر، التقريب (ص433)

(8) قطن بن قبيصة بن المخارق الهلالي، قال النسائي: "لا بأس به"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: "صدوق". المزي،

تهذيب الكمال (23/615)، ابن حجر، التقريب (ص456)

(9) قبيصة بن المخارق بن عبد الله بن شداد الهلالي، صحابي. ابن عبد البر، الإستيعاب في معرفة الأصحاب (3/1273)

(10) ابن حبان، الثقات (6/230)

(11) ابن عبد الهادي هو: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، سمع ابن عبد

الدائم، وابن مسلم، وابن تيمية، من مصنفاته: الصارم المنكي، والمحرر في اختصار الإمام، والعلل، والتفسير المسند، واختصر التعليق

ابن الجوزي، ولد سنة خمس وسبعمائة، ومات سنة أربع وأربعين وسبعمائة. السيوطي، طبقات الحفاظ (ص524-525)

(12) الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص103)

(13) الجرح والتعديل (3/248)، التاريخ الكبير (3/57)

## 2. اختلاف الرواة في نسب حيان:

قال ابن أبي حاتم: "حيان روى عن قطن بن قبيصة، وروى عنه عوف الأعرابي، واختلف في اسم أبيه فقيل عن حيان بن العلاء، وقيل: حيان بن عمير، وقال يحيى بن معين وأحمد: ليس هو ابن عمير"<sup>(1)</sup>. وقال ابن حجر: "وقيل: عن حيان لم ينسب، وقيل: حيان أبي العلاء، وقال ابن حبان: حيان بن مخارق أبو العلاء"<sup>(2)</sup>.

### خلاصة القول في الحديث:

الحديث ضعيف لأن في سنده حيان هذا وهو مجهول، وقد تفرد بالرواية عنه عوف بن أبي جميلة. لكن استدل شيخ الإسلام ابن تيمية بهذا الحديث على عدم جواز التنجيم، وحكم على الحديث بالحسن فقال: "روى أبو داود في سننه بإسناد حسن عن قبيصة بن مخارق عن النبي صلى الله عليه وسلم: «الْعِيَاْفَةُ، وَالطَّيْرَةُ، وَالطَّرْقُ مِنَ الْجِبْتِ»"<sup>(3)</sup>.

والظاهر من تحسين ابن تيمية للحديث أنه اعتمد على سكوت أبي داود، لأنه قال أثناء وصفه لكتابه السنن: "وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض"<sup>(4)</sup>.

وقد ذكر الشيخ الألباني أقوال العلماء في تفسير هذا النص فقال: "اختلف العلماء في فهم مراده من قوله: صالح؛ فذهب بعضهم إلى أنه أراد أنه حسن يحتج به، وذهب آخرون إلى أنه أراد ما هو أعم من ذلك فيشمل ما يحتج به وما يستشهد به وهو الضعيف الذي لم يشتد ضعفه وهذا هو الصواب بقريته قوله: وما فيه وهن شديد بينته؛ فإنه يدل بمفهومه على أن ما كان فيه وهن غير شديد لا يبين، فدل على أنه ليس كل ما سكت عليه حسناً عنده ويشهد لهذا؛ وجود أحاديث كثيرة عنده لا يشك عالم في ضعفها وهي مما سكت أبو داود عليها"<sup>(5)</sup>.

(1) الجرح والتعديل (248/3)

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب (68/3)، ابن حبان، الثقات (230/6)

(3) مجموع الفتاوى (192/35)

(4) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص 27)

(5) تمام المنة (ص 27)

وعقب الحافظ الذهبي على نص أبي داود فقال: "قلت: فقد وفي رحمه الله بذلك بحسب اجتهاده، وبين ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكاسر<sup>(1)</sup> عن ما ضعفه خفيف محتمل، فلا يلزم من سكوته - والحالة هذه - عن الحديث أن يكون حسنا عنده، ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولد الحادث، الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء<sup>(2)</sup>."

وقال الحافظ ابن حجر معلقا على ما قاله أبو داود: "وفي قول أبي داود: وما كان فيه وهن شديد بينته، ما يفهم أن الذي يكون فيه وهن غير شديد أنه لا بينه، ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي"<sup>(3)</sup>.

وقال بعد ذكره لبعض الرواة الضعفاء الذين خرج لهم أبو داود في سننه: "فلا ينبغي أن يقلده في السكوت على أحاديثهم، ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به، أو هو غريب فيتوقف فيه"<sup>(4)</sup>.

فالراجح في هذه المسألة أن سكوت أبي داود على الحديث لا يعتمد عليه في تحسين الأحاديث، وبما أن شيخ الإسلام ابن تيمية اعتمد على سكوته في تحسين هذا الحديث؛ فلا يمكننا الأخذ به، والله أعلم.

#### • استعانة المؤلف بالحديث وذكره لوجه الإعجاز فيه.

أخرج المؤلف الحديث من مسند الإمام أحمد، وسنن أبي داود مع ذكره لرقم الحديث، وقام بشرح الألفاظ الغريبة في الحديث، وبعدها انتقل إلى شرح المعنى الإجمالي للحديث؛ فذكر بأن اعتقاد المسلم بالعيافة والطيبة والطرق من الشرك بالله، وانصراف عن التوكل الكامل على الله<sup>(5)</sup>.

(1) كسر الطائر جناحيه كسرا، إذا ضمهما وهو يريد الوقوع، ومنه عقاب كاسر، وكسر من طرفه يكسر كسرا: غض، وكسر فلان على طرفه أي غض منه شيئا. ابن فارس، مقاييس اللغة (5/180)، ابن منظور، لسان العرب (5/140)

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء (13/214)

(3) ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح (1/435)

(4) المصدر السابق (1/439)

(5) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (1/83-85)

واستدل بعدد من الأحاديث الصحيحة منها: ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: سألت أناس رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكهان، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَيْسُوا بِشَيْءٍ» قالوا: يا رسول الله، فإنهم يحدثون أحيانا بالشيء يكون حقا؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تِلْكَ الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ، يَخْطُفُهَا الْجِنِّيُّ، فَيَقْرُهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ قَرَّ الدَّجَاجَةِ، فَيَخْلِطُونَ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ كَذِبَةٍ»<sup>(1)</sup>

وعن معاوية بن الحكم السلمي أنه قال: "قلت: يا رسول الله، إني حديث عهد بجاهلية، وقد جاء الله بالإسلام، وإن منا رجالا يأتون الكهان، قال: «فَلَا تَأْتِهِمْ» قال: ومنا رجال يتطيرون، قال: «ذَلِكَ شَيْءٌ يَجِدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ، فَلَا يَصُدُّكُمْ» قال: قلت: ومنا رجال يخطون، قال: «كَانَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَخْطُ، فَمَنْ وَافَقَ خَطَّهُ فَذَلِكَ»<sup>(2)</sup>

وما روي عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم: عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ أَتَى عَرَافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»<sup>(3)</sup>

وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ اقْتَبَسَ عِلْمًا مِنَ النُّجُومِ، اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحْرِ زَادَ مَا زَادَ»<sup>(4)</sup>.

وبعد نقله هذه الأحاديث الصحيحة قال: "وهذا كله يأتي انطلاقا من قول الحق تبارك وتعالى:

(1) أخرجه البخاري في "الجامع المسند الصحيح" (47/8 رقم 6213) كتاب الأدب، ومسلم في "المسند الصحيح" كتاب الطب (1750/4 رقم 2228) من طريق الزهري، عن يحيى بن عروة أنه سمع عروة يقول: قالت عائشة.

(2) أخرجه مسلم في "المسند الصحيح" (381/1 رقم 537) كتاب المساجد، وأبو داود في "السنن" (244/1 رقم 930) كتاب الصلاة، والنسائي في "السنن" (14/3 رقم 1218) كتاب الصلاة، من طريق يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميمون، عن عطاء بن يسار، عن معاوية بن الحكم السلمي به.

(3) أخرجه مسلم في "المسند الصحيح" (1751/4) كتاب السلام، من طريق يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن نافع، عن صفية، عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم.

(4) أحمد في "المسند" (41/5 رقم 2840)، وابن ماجه في "السنن" (1338/2 رقم 3726) كتاب اللباس، وأبو داود في "السنن" (15/4-16 رقم 3905) كتاب الطب، من طريق عبيد الله بن الأحنس، عن الوليد بن عبد الله، عن يوسف بن ماهك، عن ابن عباس به. قال الحافظ العراقي: "أخرجه أبو داود وابن ماجه بسند صحيح"، وقال الألباني: وهذا إسناد جيد، رجاله كلهم ثقات.

انظر: العراقي، المغني في حمل الأسفار (ص 1460)، الألباني، السلسلة الصحيحة (2/420 رقم 793)

﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ (٦) ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنَّ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ (٧) ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَا مُلْأَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهَبًا﴾ (٨) ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدًا لِلسَّمْعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَحْدِثْ لَهُ شَهَابًا رَّصَدًا﴾ (٩) الجن/6-9

وتأتي المعارف الحديثة كلها متطابقة مع كلام الله، ومع أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فتثبت أن كلا من العيافة، والطيرة، والطرق، والكهانة، والتنجيم، وقراءة الطالع خرافات لا أساس لها من الصحة... وللتدليل على ذلك نعرض لعملية التنجيم، وهي الادعاء الباطل بأن للأبراج السماوية التي يولد في ظلها الإنسان تأثيرا على شخصيته وسلوكه، وهو ادعاء لا أساس له من الصحة.

أولا: للمسافات الشاسعة الفاصلة بيننا وبين النجوم المكونة لبرج تلك الأبراج.

وثانيا: لأن تلك النجوم تبدو لنا من فوق سطح الأرض كتكوين واحد يوحي بهيئة محددة وهي في الحقيقة قد يكون كل نجم منها منطويا في تجمع مختلف من المجرات المتباعدة.

وثالثا: لأن هذه المسافات الشاسعة التي تفصل بيننا وبين تلك النجوم تضعف في تأثيرها على الأرض ككل.

ولطالما استخدمت هذه المجالات الغيبية عبر تاريخ البشرية في ابتزاز البسطاء السذج والجهلة من البشر، ومن هنا كان تحذير المصطفى صلى الله عليه وسلم من كل ذلك<sup>(1)</sup>.

#### • التعليق على صنيع المؤلف:

بوب المؤلف لهذا الموضوع بحديث ضعيف، مع أنه استدل أثناء شرحه له بالعديد من الأحاديث الصحيحة؛ التي تغنيه عن الاستدلال بالضعيف، وكان من الأولى أن يُبوب لموضوع عقدي كهذا بحديث صحيح، ثم يستشهد بالضعيف إن احتاج إلى ذلك؛ أما أن يحتج بالضعيف ويجعله هو الأصل، ويترك الأحاديث الصحيحة للاستشهاد؛ فهذا خطأ علمي ومنهجي كان عليه تجنبه.

(1) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (1/89-90)



خلاصة الفصل: من خلال دراسة الأحاديث نخلص إلى الملاحظات الآتية:

- من بين الأسباب التي أوقعت المؤلف في الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة هو اعتماده على كتب التفسير، وكتب الطب النبوي، وكتاب جمع الجوامع للسيوطي، وكتاب الفردوس بآثار الخطاب للديلمي، وكتب التخريج كمجمع الزوائد للهيثمي، وفيض القدير للمناوي وغيرها؛ كمصادر لتخريج الأحاديث، مع أنها كتب لم يتقيد أصحابها بجمع الصحيح.
- اعتماد المؤلف على مضان الحديث الموقوف والمقطوع، ككتب التاريخ والأخبار، والمصنفات، وكتب التفسير؛ هو ما جعله يحتج بأحاديث موقوفة أو مقطوعة أصلها من الإسرائيليات، مع العلم بأن الإسرائيليات ليست من السنة النبوية.
- معظم الأحاديث التي استدل بها المؤلف غير موجودة في كتب الرواية المعتمدة؛ كالصحيح والسنن والمسانيد.
- عند نقله للأحاديث يذكر راوي الحديث ولا يذكر الإسناد، كما لا يذكر درجة الأحاديث، وينقل أحيانا أقوال العلماء في تضعيف الأحاديث التي يستدل بها؛ لكنه لا يستفيد منها.
- يستدل المؤلف بالقرآن بعد استدلاله ببعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وكان من الأولى أن يكتفي بالقرآن أو يترك الحديث المحتمل الضعف للاستشهاد.
- يحتج المؤلف شرحه للأحاديث الموضوعة؛ بأنها تشهد لهذا النبي الخاتم بالنبوة وبالرسالة؛ لكنها في الواقع عبارة عن أحاديث تطعن في حكمة النبي صلى الله عليه وسلم.
- متون الأحاديث الموضوعة التي ظن المؤلف أنها من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، منها ما هو مأخوذ من أقوال بعض الحكماء كحديث الحلبة، ومنها ما نقله الرواة من النسخ الموضوعة كالأحاديث المروية في فضل الرمان.
- يستدل المؤلف بالحديث الضعيف، ويُعنون به للموضوع الذي يريد أن يُظهر فيه وجه الإعجاز، ويترك الأحاديث الصحيحة للشرح والاستشهاد، وكان من الأولى أن يستدل بالصحيح، ويستشهد بالضعيف المحتمل الضعف.
- مدح بعض الأئمة في القرآن، لا يعني تصحيح الأحاديث التي جاء فيها مدح تلك الأئمة؛ لأن هناك الكثير من الأحاديث المختلفة في فضل الأئمة، وضعها الكذابون من الرواة، ونسبوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم كذبا وزورا.

- استدل المؤلف بحديث في بعض متنه مخالفة للواقع وللقرآن.
- اعتماد المؤلف على صحة معنى الحديث؛ هو ما أوقعه في الاستدلال ببعض الأحاديث الواهية والساقطة؛ ولذلك لم يتخذ العلماء صحة معنى الحديث كقرينة لتقوية الأحاديث الضعيفة، إلا إذا وجدوا للحديث طرقا تقويه.
- استدل المؤلف بأحاديث شديدة الضعيف رغم وجود ما يغني عنها في السنة النبوية.
- يرى المؤلف أن تضعيف رفع بعض الأحاديث الموقوفة؛ يرجع إلى عدم فهم دالاتها العلمية، لكن الحكم برفع الحديث يعتمد على شروط وضعها علماء الحديث وهي: أن يكون للحديث شاهد مرفوع، وأن يكون مما لا يقال بالرأي، وأن يتعلق الحديث بسبب نزول آية من القرآن؛ فإذا تخلف شرط من هذه الشروط ضُعمف حكم الرفع.
- لا يمكن رفع الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين، ولو صح معناها وقويت أسانيدها؛ لأن منها ما هو مأخوذة من الإسرائيليات، ومنها ما هو مستنبط من القرآن والسنة.

جامعة الأميرة  
علا القادري  
السلامية

# الفصل الثاني: أثر الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة

وفيه:

المبحث الأول: الآثار العقدية.

المبحث الثاني: الآثار العلمية.

## الفصل الثاني: أثر الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة.

ظهرت في العصور الأخيرة تحديات خطيرة واجهت الدعاة والمفكرين، والتي تتمثل في تحديات الفكر التجريبي؛ وهو الفكر الذي يرى علل الأشياء كامنة في ذواتها، ويُخضع وقائع الطبيعة إلى نظام سبي صارم، حتى ظن رواد هذا المنهج أن التجربة العلمية هي وحدها وسيلة العلم لكشف الحقيقة... وعلى هذا الأساس فإن ما لا يخضع للمشاهدة أو التجربة فهو باطل، وبالتالي فإن غياب السماء وما يأتي به الوحي باطل، ومن هنا نشأت مشكلة العلم والدين<sup>(1)</sup>؛ لذلك حاول المفكرون إيجاد وسيلة إقناع تتوافق مع المنهج التجريبي ولا تتعارض معه؛ فاقترحوا أسلوباً جديداً لمواجهة هذه المشكلة؛ وهو أسلوب التفكير العلمي، ويعتمد هذا الأسلوب على إقتناء نتائج العلم التي توصل إليها بالتجارب، واستعمالها كمقدمات لبناء أدلة تثبت الحقائق الدينية<sup>(2)</sup>.

كما اعتمدوا وسيلة إثبات الإعجاز العلمي في القرآن والسنة النبوية كأسلوب جديد للدعوة إلى الله، لكن ظهر لهذا الأسلوب آثاره السيئة عندما لم يتقيد بضوابطه، واستعملت الأحاديث الضعيفة والموضوعة كأدلة في إثبات السبق العلمي للسنة النبوية، وتقديم هذه الأحاديث على أنها تمثل إعجازاً علمياً لهذا الدين ولرسوله محمد صلى الله عليه وسلم، فلو ظهر بطلان ما جاء في هذه الأحاديث، بتعارضها مع نتائج العلوم التجريبية؛ فسيؤدي ذلك حتماً إلى الطعن في السنة النبوية وهي مصدر من مصادر التشريع، والطعن في الدين الإسلامي وفي رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، ولو تطابقت نتائج العلوم التجريبية مع هذه الأحاديث؛ تسارع أصحاب الإعجاز العلمي وأنصار المنهج التجريبي إلى المطالبة بتحكيم هذا المنهج في تصحيح أو تضييف الأحاديث النبوية.

لذلك يمكن تلخيص الآثار السيئة، الناتجة عن الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في الإعجاز العلمي، في أثرين مهمين هما: الأثر العقدي والأثر العلمي، وفي المباحث التالية التفصيل فيها:

(1) عبد الوهاب فرحات، علم العقيدة في ضوء التحديات الفكرية المعاصرة (ص12)

(2) عبد المجيد عمر النجار، مباحث في منهجية الفكر الإسلامي (ص131)

### المبحث الأول: الآثار العقدية.

إن الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في أبحاث الإعجاز العلمي؛ سيكون سببا للتشكيك في مصداقية هذا الدين، والطعن في النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي السنة النبوية أيضا، مما يؤثر في عقيدة المسلمين، وفي المطالب التالية ذكر هذه الآثار وإعطاء أمثلة عليها:

#### المطلب الأول: الطعن في السنة النبوية.

من المعروف في علوم الحديث، أن السنة النبوية ليست درجة واحدة في الاحتجاج، فالحديث النبوي ينقسم من حيث الاحتجاج إلى مقبول ومردود، والحديث المردود هو الحديث الضعيف بأنواعه، وعدم قدرة الباحث في الإعجاز العلمي للسنة النبوية على معرفة درجة الحديث، يفرض عليه عدم التسرع في الاستدلال بالحديث النبوي قبل أن يسأل عن درجته؛ لكي لا يستدل بالأحاديث الضعيفة الغرائب المخالفة للحقائق العلمية، وفي الفرعين التاليين توضيح ذلك:

#### الفرع الأول: الاستدلال بأحاديث ضعيفة مخالفة لنتائج العلوم التجريبية.

إن الاستدلال بالأحاديث النبوية الضعيفة والموضوعة في أبحاث الإعجاز العلمي؛ يؤدي إلى الطعن في السنة النبوية كلها، من غير تمييز بين صحيحها وسقيمها؛ لأن الأحاديث الضعيفة والموضوعة وإن كانت تتضمن بعض الحق، الذي ورد في النصوص الصحيحة؛ فإنها على الغالب لا تخلوا من زيادات باطلة مخالفة لحقائق القرآن الكريم ولحقائق العلوم التجريبية، وقد يتوهم من لا خبرة له بعلوم الحديث أنها ثابتة برمتها؛ دون أن يتنبه بأن الحديث الصحيح يشهد لبعض ما فيها فقط، وفي الفرع التالي بعض الأمثلة التي توضح ذلك:

## المثال الأول:

ما روي عن ابن عباس أن يهوديا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا محمد مم خلق الإنسان؟ قال صلى الله عليه وسلم: «يا يهودي، من كُلِّ يُحَلَقُ: مِنْ نُطْفَةِ الرَّجُلِ، وَمِنْ نُطْفَةِ الْمَرْأَةِ، فَأَمَّا نُطْفَةُ الرَّجُلِ فَنُطْفَةُ غَلِيظَةٍ، مِنْهَا الْعَظْمُ وَالْعَصَبُ، وَأَمَّا نُطْفَةُ الْمَرْأَةِ فَنُطْفَةُ رَقِيْقَةٍ، مِنْهَا اللَّحْمُ وَالْدَّمُ»<sup>(1)</sup>

فهذا الحديث استدلال به أصحاب الإعجاز العلمي على أن الإنسان خلق من نطفة الرجل ونطفة المرأة، وهو حديث ضعيف وفي متنه معلومات مخالفة للقرآن، ومخالفة لنتائج العلوم التجريبية.

فالشرط الأول من الحديث معناه صحيح يشهد له القرآن<sup>(2)</sup> والأحاديث الصحيحة<sup>(3)</sup>، لكن هذا لا يعني قبول الحديث وتصحيحه؛ لأن في سنده ضعف وليس له طرق معتبرة يتقوى بها، والشطر الثاني منه يحوي معلومات مخالفة لما جاء في القرآن والعلوم الحديثة؛ وهو قوله: «نطفة الرجل: منها العظم والعصب، وأما نطفة المرأة: فمنها اللحم والدم» فهذه زيادة غريبة ليس لها من الشواهد ما يدعمها، كما أنها مخالفة للحقائق العلمية؛ لأن الصفات الوراثية للأب والأم تشترك بالتساوي في تكوين أعضاء الجنين، وبعد الولادة تظهر الصفات السائدة للأب والأم على المولود؛ سواء في الشكل أو اللون أو الطول أو في نوع الزمرة الدموية؛ فلو كانت جينات المرأة هي المسؤولة عن تكوين دم الجنين، لكان هذا مخالفا لما توصل إليه العلم؛ فالطفل بعد ولادته إما أن تكون زمرة الدموية

(1) سبق تخريجه (ص171-173)

(2) يظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ الإنسان/2 نقل الإمام الطبري الآثار المروية في تفسير الآية، ثم رجح قول من قال: معنى ذلك (من نطفة أمشاج) نطفة الرجل ونطفة المرأة، لأن الله وصف النطفة بأنها أمشاج، وهي إذا انتقلت فصارت علقة، فقد استحالت عن معنى النطفة فكيف تكون نطفة أمشاجا وهي علقة؟. الطبري، جامع البيان (91/24)

(3) منها الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم في "المسند الصحيح" (1/250 رقم 311) كتاب الحيض، من طريق سعيد، عن قتادة، أن أنس بن مالك، حدثهم أن أم سليم، حدثت أنها سألت نبي الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ فَلْتَغْتَسِلْ» فقالت أم سليم: واستحييت من ذلك، قالت: وهل يكون هذا؟ فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم: «نَعَمْ، فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَهُ؟ إِنَّ مَاءَ الرَّجُلِ غَلِيظٌ أَبْيَضٌ، وَمَاءَ الْمَرْأَةِ رَقِيْقٌ أَصْفَرٌ، فَمَنْ أَيُّهُمَا عَلَا، أَوْ سَبَقَ، يَكُونُ مِنْهُ الشَّبَهُ»

مشاهدة لأبيه أو لأمه، ولا تستفرد جينات الأم بذلك؛ لأن الاحتمالات الوراثية هي من تحدد نوع الزمرة الدموية.

كما أن ظاهر القرآن يدل على أن مجموع النطفتين يصير عظاماً<sup>(1)</sup>، ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أُنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴿١٤﴾﴾ المؤمنون/14

ومع ضعف الحديث من ناحية سنده ومنتنه؛ إلا أنه منتشر في عدد من كتب الإعجاز العلمي<sup>(2)</sup>، أذكر منها:

8. كتاب "الإعجاز العلمي في السنة النبوية" للدكتور زغلول النجار<sup>(3)</sup>.
9. كتاب "الهندسة الوراثية في القرآن وأسرار الروح وخلق الإنسان" لمحمد محمود عبد الله<sup>(4)</sup>؛ الذي قال بعد نقله للحديث من مسند الإمام أحمد: "والحديث يفيد أن الإنسان يخلق من نطفة الرجل -الحيوان المنوي للأب، ونطفة المرأة -بويضة الأم- بعد أن يتحدا ويكونا نطفة الأمشاج، والشق الثاني من الحديث يفيد -لو صح-: أن الجينات المسؤولة عن العظم والعصب تكون موجودة في نواة الحيوان المنوي، والجينات المسؤولة عن تكوين اللحم والدم موجودة في نواة البويضة، وهذا أمر لم يتأكد العلماء منه بعد ولو ثبتت صحته فسيؤكد صحة الرواية<sup>(5)</sup>!".
10. كتاب "إعجاز القرآن وما تخفيه الأرحام: وما جاء في علم الوراثة، والرضاعة، وبدء الخلق" لكريم نجيب الأغر<sup>(6)</sup>؛ الذي استدلل بالحديث في عدد من مواضع الكتاب<sup>(7)</sup>، وقال في قسم تخرّيج الأحاديث، وصلتها بالإعجاز العلمي: "إن بعض متن هذا الحديث صحيح مثل: (يا

(1) السندي، نقلا من هامش كتاب مسند الإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط (438/7)

(2) استدلل بهذا الحديث: عبد الله المصلح وعبد الجواد الصاوي، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (ص49)، وعبد المجيد الزنداني، علم الأجنة في ضوء القرآن والسنة (ص34)، وسليمان عمر قرقوش، الاكتشافات العلمية الحديثة ودلالاتها في القرآن (ص15-16)

(3) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (70/3)

(4) لم أعثر له على ترجمة.

(5) محمد محمود عبد الله، الهندسة الوراثية في القرآن وأسرار الروح وخلق الإنسان (ص101-102)

(6) لم أعثر له على ترجمة.

(7) إعجاز القرآن وما تخفيه الأرحام (ص111، 133، 142، 114، 114، 220)

يهودي من كل يُخلق من نطفة الرجل، ومن نطفة المرأة، فأما نطفة الرجل فنطفة غليظة...، وأما نطفة المرأة فنطفة رقيقة... (وبعضه الآخر غير صحيح: مثل أن العظم والعصب من نطفة الرجل، وأن اللحم والدم من نطفة المرأة. وما يقوله العلم اليوم هي أن كل الأعضاء تتخلق من نطفة الرجل ونطفة المرأة، ويشهد للجزء الصحيح من هذا المتن الحديث رقم: 67<sup>(1)</sup> على وجه عام، ورقم: 69<sup>(2)</sup> على وجه خاص<sup>(3)</sup>).

• التعليق على ما جاء في هذه الكتب:

يرى محمد محمود صاحب كتاب "الهندسة الوراثية في القرآن" عند استدلاله بحديث ابن عباس إلى أن الجزء الثاني من الحديث لم يتأكد العلماء منه بعد، ولو ثبتت صحته فسيؤكد صحة الرواية!، لكن هذا الجزء من المتن منكر؛ لكونه يخالف ما توصل إليه علماء الوراثة، وما جاء به القرآن، وهذا ما يؤكد ضعف الحديث.

(1) يقصد حديث أم سليم لما سألت نبي الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ فَلْتَعْتَسِلْ» فقالت أم سليم: واستحييت من ذلك، قالت: وهل يكون هذا؟ فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم: «نَعَمْ، فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَهُ؟ إِنَّ مَاءَ الرَّجُلِ غَلِيظٌ أَبْيَضٌ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ رَقِيْقٌ أَصْفَرٌ، فَمَنْ أَيْهَمَا عَلَا، أَوْ سَبَقَ، يَكُونُ مِنْهُ الشَّبَهُ»

والحديث صحيح أخرجه مسلم أخرجه مسلم في "المسند الصحيح" (1/250 رقم 311) كتاب الحيض.

(2) يقصد الحديث الذي أخرجه أبو الشيخ في "العظمة" (5/1632) عن إبراهيم بن طهمان، عن مسلم، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أتى نفر من اليهود النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: " إن أخبرنا بما نسأله فإنه نبي، فقالوا: من أين يكون الشبه يا محمد؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نُطْفَةُ الرَّجُلِ بَيَاضٌ غَلِيظَةٌ، وَنُطْفَةُ الْمَرْأَةِ صَفْرَاءٌ رَقِيْقَةٌ فَأَيُّهُمَا غَلَبَتْ صَاحِبَتَهَا فَالشَّبَهُ لَهُ، وَإِنْ اجْتَمَعَتَا جَمِيْعًا كَانَ مِنْهَا وَمِنْهُ» ، قالوا: صدقت ."

الحديث رجاله ثقات عدا مسلم الذي روى عن مجاهد فلا نعلم هل هو مسلم ابن كيسان الملائي الأعرور الضعيف؟ أم هو مسلم ابن عمران الثقة. انظر ترجمتهما: المزي، تهذيب الكمال (27/530)، و (27/526)

والحديث ضعفه الشيخ الألباني رحمه الله بزيادة " وإن اجتمعتا جميعا كان منها ومنه"، وصححه بشواهد دون هذه الزيادة.

الألباني، السلسلة الضعيفة (10/222 رقم 4689)

(3) نجيب كريم الأغر، إعجاز القرآن فيما تخفيه الأرحام (ص 612)



أما نجيب الأغر صاحب كتاب "إعجاز القرآن وما تخفيه الأرحام"؛ فيرى أن الجزء الأول من متن الحديث صحيح؛ لوجود شواهد صحيحة تشهد له وبالتالي فهو صالح للاحتجاج، أما الجزء الآخر فهو ضعيف ولا يصلح للاحتجاج في الإعجاز العلمي؛ لأنه يعارض العلم الكوني ولأن في سنده راو مختلف فيه وأنه ينفرد بروايات<sup>(1)</sup>.

وقد صرح الباحث نجيب الأغر بمنهجه في الاستدلال بالحديث الضعيف فقال: "إذا كان الحديث مختلفا في ضعف إسناده، مع توافق بعض متنه للحقائق العلمية، فيأخذ من الحديث ما صح من متنه، ويستدل به"<sup>(2)</sup>.

ويُرد على ما ذهب إليه الباحث بأن هذا المنهج الذي ابتدعه لنفسه، لم يعمل به أحد من أئمة الحديث؛ لأن تصحيح جزء من الحديث بحجة موافقته لأحاديث أخرى ورد نصفه الآخر؛ تلفيق لا يصح العمل به في نقد الأحاديث، وقد سئل الإمام أحمد عن الحديث المنكر فقال: "المنكر أبدا منكر"<sup>(3)</sup> أي لا يحتج به ولا يستشهد به.

### المثال الثاني:

الأحاديث التي جاء فيها لفظ «إن العرق دساس»<sup>(4)</sup>، هذه الأحاديث فيها الضعيف وشديد الضعف والموضوع، ومع ذلك فقد استدل بها عدد من الباحثين في الإعجاز العلمي أذكر منهم:

11. الدكتور زغلول النجار في كتابه: "الإعجاز العلمي في السنة النبوية"<sup>(5)</sup>.

12. والباحث سليمان عمر قرقوش<sup>(1)</sup> في كتابه: "الاكتشافات الحديثة ودلالاتها في القرآن"<sup>(2)</sup>.

(1) الراوي الذي كان سببا في ضعف الحديث هو عطاء بن السائب، وهو راو ثقة؛ إلا أنه اختلط في آخر عمره، وروى عنه هذا الحديث أبو كدينة وحمزة الزيات ولم يذكر العلماء هل سمع منه قبل الاختلاط أم بعده؛ لذلك نتوقف في حديثه أو نحكم عليه بالضعف لوجود نكارة في متنه، قال ابن عدي: "عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره ومن سمع منه قديما مثل الثوري وشعبة فحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النكارة". ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (78/7)

(2) انظر: نجيب الأغر، إعجاز القرآن وما تخفيه الأرحام (ص 603)

(3) ابن رجب، شرح علل الترمذي (ص 385)

(4) كحديث: «تَرَوُّجُوا فِي الْحِجْرِ الصَّالِحِ فَإِنَّ الْعِرْقَ دَسَّاسٌ»، وحديث: «النَّاسُ مَعَادِنٌ وَالْعِرْقُ دَسَّاسٌ وَأَدَبُ السُّوءِ كَعِرْقِ

السُّوءِ»، وحديث: «أَنْظُرْ فِي أَيِّ نَصَابٍ تَصْعُ وَلَدَكَ فَإِنَّ الْعِرْقَ دَسَّاسٌ».

أحاديث سبق تحريجها في المبحث الثاني من الفصل الأول انظر: (ص 164-168)

(5) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (67/3)

13. والباحث كريم نجيب الأغر في كتابه: "إعجاز القرآن وما تخفيه الأرحام"<sup>(3)</sup>.

واختلف احتجاجهم بهذه الأحاديث؛ فالدكتور زغلول النجار يرى أنها تثبت توارث الصفات السيئة - أي الصفات الخلقية - من الآباء إلى الأبناء!، أما عمر قرقوش فيرى أنها تثبت توارث الصفات الوراثية الخلقية كالطول والشكل واللون، وأما الباحث كريم الأغر فذهب إلى أن كلمة العرق تعني الصبغيات الحاملة للصفات الوراثية!<sup>(4)</sup>

وحكم كريم الأغر على حديث: «تَخَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ، وَانْكِحُوا الْأَكْفَاءَ وَانْكِحُوا إِلَيْهِمْ»<sup>(5)</sup> بأنه صالح للاحتجاج؛ نظراً لوجود متابعات وشواهد ترتقي به، أما طرق لفظ: «إِنَّ الْعِرْقَ دَسَاسٌ» لا تقوى إلى درجة الحسن؛ فأحسن درجاته أن يكون ضعيفاً<sup>(6)</sup>.

وقال بعد ذلك: "بأن الحديث المشتهر على الألسنة «تَخَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ فَإِنَّ الْعِرْقَ دَسَاسٌ» اللفظ الأول منه مقبول، والثاني ضعيف لا ينجبر، وهو وإن كان مركباً من حديثين، إلا أنه يجدر أن نلاحظ أن الركن الأساسي في البحث العلمي لفهم النصوص، هو معرفة العلة كما هو معروف في علم الأصول، وعلّة تخيير النطف هي - حسب نصوص السلف - : أن العرق دساس، فقد روي عن السلف عدة نصوص تشرح معنى التخيير، بل تبين علة التخيير، وهو أن العرق دساس، ولذلك روي عن السيدة عائشة رضي الله عنها: «تَخَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ فَإِنَّ النِّسَاءَ يَلِدْنَ أَشْبَاهَ إِخْوَانِهِنَّ وَأَخَوَاتِهِنَّ»<sup>(7)</sup> وروي غير ذلك، وهذه الزيادة وإن كانت ضعيفة، إلا أنها علة الحديث، فيعمل به كما هو مقرر.

(1) لم أعثر له على ترجمة.

(2) سليمان عمر قرقوش، الاكتشافات العلمية الحديثة ودلالاتها في القرآن (ص 18)

(3) كريم نجيب الأغر، إعجاز القرآن وما تخفيه الأرحام

(ص 142 و 146 و 533 و 535 و 544 و 557 و 559 و 365)

(4) المرجع نفسه (ص 142)

(5) سبق تخريجه (ص 169)

(6) المرجع السابق (653-654)

(7) أخرجه ابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" (423/6)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (3213/6 رقم 7398)، وابن

عساكر في "تاريخ دمشق" (361/52)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (124/2)، من طريق عيسى بن ميمون، عن القاسم

ومن الناحية العلمية معنى العبارتين صحيح، وكلا العبارتين يشير إلى الصفات السائدة والمتنحية..  
ولذلك نستطيع أن نعتبر الحديثين إعجازاً علمياً في مجال علم الوراثة<sup>(1)</sup>.

ويُرد على ما ذهب إليه كريم الأغر، من أن الزيادات التي رويت عن السلف والتي تبين علة تختيار النطف؛ بأنها زيادات ورد ذكرها ضمن أحاديث ضعيفة جداً مثل زيادة: **إن العرق دساس، وزيادة: إِنَّ النِّسَاءَ يَلِدْنَ أَشْبَاهَ إِخْوَانِهِنَّ وَأَخَوَاتِهِنَّ**، وهي السبب في ضعف هذا الحديث على عكس ما ذهب إليه الباحث، وهناك زيادة أخرى رُويت عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **« انكحوا إلى الأَكْفَاءِ وَأَنْكِحُوهُمْ وَاخْتَارُوا لِنُطْفِكُمْ، وَإِيَّاكُمْ وَالزَّيْجَ فَإِنَّهُ خَلْقٌ مُشَوَّهٌ »**<sup>(2)</sup> وهذا حديث باطل لا يصح، والزيادة التي فيه منكورة ومخالفة لمبادئ الإسلام.

قال الإمام ابن القيم: "أحاديث ذم الحبشة والسودان كلها كذب"<sup>(3)</sup>.

بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«تَحَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ فَإِنَّ النِّسَاءَ يَلِدْنَ أَشْبَاهَ إِخْوَانِهِنَّ وَأَشْبَاهَ أَخَوَاتِهِنَّ»**

الحديث ضعيف جداً: وعلته عيسى بن ميمون، قال ابن عدي: "عامه ما يرويه لا يتابعه أحد عليه"، وقال النسائي والبخاري: "منكر الحديث"، وقال ابن حبان: "يروي عن الثقات أشياء كأنها موضوعات، ترك الاحتجاج بما يروي لما غلب عليه من المناكير". انظر: ابن عدي، الكامل (418/6-423)، وابن حبان، المجروحين (2/118)، البخاري، التاريخ الكبير (6/402)

(1) كريم نجيب الأغر، إعجاز القرآن وما تخفيه الأرحام (ص 654)

(2) أخرجه الدار قطني في "السنن" (4/458 رقم 3787)، وعنه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (2/124) من طريق أحمد بن محمد بن زياد، نا محمد بن حماد بن ماهان، حدثني محمد بن عقبة، نا أبو أمية بن يعلى، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً.

وأخرجه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (1/367) عن روح بن جبر، ثنا الهيثم بن عدي، عن هشام مولى عثمان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً.

الحكم على الحديث: الحديث موضوع ولا يصح من الطريقتين؛ وعلة الطريق الأول: أبو أمية بن يعلى، قال عنه ابن حبان: "من تفرد بالمعضلات عن الثقات حتى إذا سمعها من العلم صناعته لم يشك أنها موضوعة، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه"، وقال أبو حاتم عندما سئل عن حديثه هذا: "هذا حديث باطل لا يحتمل هشام بن عروة هذا".

انظر: ابن حبان، المجروحين (3/147-148)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/721)

وعلة الطريق الثاني: الهيثم بن عدي، كذبه العجلي، وابن معين، وقال ابن حبان: "روى عن الثقات أشياء كأنها موضوعة"، وقال النسائي وأبو حاتم: "متروك الحديث"، وقال البخاري: "سكتوا عنه". انظر: العجلي، الثقات (ص 462)، ابن حبان، المجروحين (3/93)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/85)، البخاري، التاريخ (8/218)، ابن عدي، الكامل (8/401)

ومعرفة طرق الحديث وشواهد انظر: أسامة بن عطايا، الأحاديث الموضوعة التي تنافي توحيد العبادة (234-236)

(3) ابن القيم المنار المنيف (ص 101)

فالحاصل أن السبب الذي اعتمد عليه الباحث كريم الأغر في أن العلة من تخيير النطف هي أن "العرق دساس"؛ أو أن "النساء يلدن أشباه إخوانهن وأخواتهن"؛ كلها زيادات إما ضعيفة أو منكرة أو باطلة؛ لا يصح الاحتجاج بها لا في العبادات ولا في مباحث الإعجاز العلمي.

والأحاديث التي وردت فيها كلمة «إن العرق دساس» لا تعني التحذير من توارث الصفات الخلقية، وإنما تعني التحذير من توارث الصفات الخلقية التي تتعلق بالسلوك<sup>(1)</sup> الإنساني، الذي هو في مجلته - كما يرى علماء النفس - مكتسب متعلم من خلال علمية التنشئة الاجتماعية والتربية والتعليم<sup>(2)</sup>، لكن من السلوك ما هو جبلي ومنه ما هو مكتسب<sup>(3)</sup>؛ لذلك يجب التفريق بين الأخلاق المكتسبة والأخلاق الفطرية الطبيعية<sup>(4)</sup>.

وقد شرح الإمام المناوي هذا الحديث فقال: "العرق دساس) معناه أن الرجل إذا تزوج في منبت صالح؛ يجيء الولد يشبه أهل الزوجة في العمل والأخلاق"<sup>(5)</sup>.

وما ذهب إليه عمر قرقوش وكريم نجيب الأغر من أن الصفات الخلقية تنتقل من الآباء إلى الأبناء صحيح من الناحية العلمية، لكنهم أخطئوا في اختيار الحديث، فالحديث إضافة إلى أنه ضعيف فهو لا يتحدث عن توارث الصفات الخلقية، وهناك أحاديث صحيحة تغنيهما عنه<sup>(6)</sup>.

(1) السلوك هو أي نشاط حيوي هادف "جسمي أو عقلي أو اجتماعي أو انفعالي" يصدر من الكائن الحي نتيجة لعلاقة ديناميكية وتفاعل بينه وبين البيئة المحيطة به، وهو عبارة عن استجابة أو استجابات لمثيرات معينة.  
انظر: حامد عبد السلام زهران، التوجيه والإرشاد النفسي (ص 61)

(2) المرجع نفسه (ص 62)

(3) يظهر ذلك في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لأشج عبد القيس: «إِنَّ فِيكَ خَصَلَتَيْنِ يُجِبُهُمَا اللَّهُ: الْجِلْمُ، وَالْأَنَاةُ» قال: يا رسول الله قدما كان في أو حديثاً؟ قال: قدما، قال: الحمد لله الذي جبلني على خلتين مما يجبهما الله»، قال الزرقاني: "فترديد السؤال وتقريره بقوله قدما يشعر بأن في الخلق ما هو جبلي وما هو مكتسب". الزرقاني، شرح الموطأ (4/395).  
الحديث أخرجه مسلم في "المسند الصحيح" كتاب الإيمان (1/48 رقم 17) عن ابن عباس مرفوعاً.

(4) بدأ العلماء بدراسة سلوك الكائن الحي منذ بداية القرن العشرين، وبدأت التجارب للتمييز بين السلوك الطبيعي والسلوك المكتسب، ومدى استطاعة الكائن الحي نقل تجربته الذاتية وتحويل سلوكه المكتسب إلى سلوك طبيعي غريزي في الأجيال الناتجة منه وبرز تدريجياً علم جديد وهو علم وراثه السلوك Behaviour Genetics. مكرم ضياء شكاره، علم الوراثة (ص 357)

(5) المناوي، فيض القدير (3/241)

(6) مثل الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، ولد لي غلام أسود، فقال: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قال: نعم، قال: «مِمَّا أَلْوَأْنَهَا؟» قال: حمر، قال: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْزِقٍ؟» قال: نعم، قال: «فَأَنَّى ذَلِكَ؟» قال: لعله نزع عرق، قال: «فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ»

خلاصة القول أن بعض الأحاديث الضعيفة المستدل بها في أبحاث الإعجاز العلمي؛ بعضها يحتوي على زيادات باطلة، وبعضها الآخر يحتوي على زيادات مخالفة للعلم؛ لذلك فهي لا تصلح أن نعتمد عليها في الشريعة بأن نسند إليها الأحكام، ولا أن نستدل بها في أبحاث الإعجاز العلمي؛ لأن في الاستدلال بها إساءة إلى السنة النبوية، كما يوجد ما يغني عنها من الأحاديث الصحيحة.

### الفرع الثاني: الاستدلال بأحاديث ضعيفة لإبطال حقائق كونية ثابتة.

إن الاستدلال بالأحاديث الضعيفة التي تحوي بعض الغرائب المتعلقة بالأمر الكونية؛ سيعود ضرره على السنة النبوية، لأنه قد يستغلها بعض أهل الأهواء والتعصب؛ للطعن في ما توصلت إليه العلوم التجريبية من حقائق؛ وهذا يتسبب في وصف نصوص الوحي بالأسطورة والخرافة، ويُعرض السنة النبوية لما تعرض له الكتاب المقدس -النصرانية- من التشكيك، ويتهم أصحاب الإعجاز العلمي بما اتهم به رجال الكنيسة؛ بأنهم كانوا سببا في تأخر تطور العلوم.

تقول زيجريد هونكي<sup>(1)</sup> في اتهامها لرجال الكنيسة: "إن رجال اللاهوت لا يعرفون شيئا عن قوى الطبيعة، ولا يريدون لغيرهم أن يعرفوا، بل يريدون أن يبقوا في أغلال جهلهم، يريدون سلب حقوقنا في البحث عن الأسباب والعلل وتقصيها، يريدوننا أن نساق إلى الإيمان كالبهائم"<sup>(2)</sup>.

وترفض زيجريد التقييد بما جاء من علوم في الكتاب المقدس قائلة: "لم يعد يكفي الإيمان بصور من نصوص الكتاب المقدس لأمر بدائية أو أسطورية كغذاء يصلح للأطفال الرضع، ولا يعتبر ذلك نوعا من التجني على مبدأ الإيمان، وإنما هو العكس تماما، وأن يكون النص الإنجيلي مبعثا وحافزا قويا

الحديث صحيح: أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح" (53/7 رقم 6847) كتاب الطلاق، ومسلم في "المسند الصحيح" (1137/2 رقم 1500) كتاب اللعان، وأبو داود في "السنن" (278/2 رقم 2260) كتاب الطلاق، والنسائي في "السنن" (178/6 رقم 3478) من طريق ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا.

(1) زيجريد هونكي من المستشرقات الألمانيات، ولدت بمدينة "كيل" بشمال ألمانيا سنة 1913م، وتوفيت في مدينة "هنبورج" سنة 1999م، درست علم النفس، والفلسفة، وعلم اللاهوت، وعلوم الجرميات، وحصلت على إجازة الدكتوراه عام 1941م، لها زيارات عديدة إلى معظم البلاد العربية الإسلامية وعلى رأسها العراق، ومصر، وفي سنة 1988م تم اختيارها كعضو شرقي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ومنحها وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى، ومن مؤلفاتها: الفهم، شمس الله تشرق على أرض الغرب -إرثنا العربي-، من الأحكام المسبقة عن العرب، العقيدة والعلم الأوربي.

انظر: مقدمة مترجم كتاب: العقيدة والعلم الأوربي وحدة الدين والعلم (ص8)

(2) زيجريد هونكي، المرجع نفسه (ص109)

لبذل المزيد من هذا التكامل والتقصي، ذلك أن الإنسان لم يعد يقبل ما يقال له أنه هكذا خُلق؟ وإنما يريدون أن يعرف كيف خُلق؟ وما هو النفع العائد من خلقه هذا؟<sup>(1)</sup>.

وقد كان علماء الفلك قديماً يضعون نظريات -حول شكل الأرض ودورانها- تتناسب مع ما جاء في الكتاب المقدس، خوفاً من أن ينسبهم رجال الكنيسة بالهرطقة؛ فكانت الكنيسة سبباً في تأخر تطور العلوم وازدهارها، ولم تتطور العلوم التجريبية في الغرب إلا عندما تحرر العلم من سلطان الدين والفلسفة الأرسطية<sup>(2)</sup>.

فرجال الكنيسة حصروا جميع العلوم في الكتاب المقدس، ورفضوا أي اكتشاف يعارض كتابهم، مع العلم بأن كتابهم تعرض للتحريف والتبديل، وأصحاب الإعجاز العلمي حاولوا إظهار الإعجاز العلمي في أي حديث نبوي يحوي إشارة علمية، مع العلم بأن الحديث النبوي ليس درجة واحدة في الاحتجاج؛ لأن السنة النبوية دخل فيها ما ليس منها من الأحاديث المنكرة والواهية<sup>(3)</sup>.

وقد تعامل بعضهم مع السنة النبوية على أنها كتاب علوم؛ فذهبوا إلى إبطال بعض الحقائق العلمية اعتماداً على ما جاء في بعض الأحاديث الضعيفة أو الباطلة، ولم يراع هؤلاء بأن النبي عليه الصلاة والسلام لم يبعث ليعلم الناس علم الفلك، وعلم الأرض وغيرها من العلوم الكونية، بل أشار إلى بعض الحقائق لإظهار عظمة الخالق.

ومن المسائل التي حاولوا إبطالها بحجة مخالفتها للسنة النبوية والقرآن؛ مسألة حركة الأرض ودورانها، فزعم البعض ممن لم يتخصصوا في علوم الدين الإسلامي وتفسير القرآن والسنة وعلوم اللغة العربية، ولم يدرسوا العلوم التجريبية مثل الفيزياء والرياضيات والفلك، أن القرآن الكريم ينص على أن الأرض ثابتة لا تتحرك، وأنه يجب على المسلمين الاعتقاد في ذلك بحسب القرآن، ويجب التكذيب بما جاء به علماء الفيزياء والفلك الغربيون من مكتشفات بخصوص حركة الأرض، ويُحوّلون الأمر من قضية علمية فلكية فيزيائية إلى قضية إيمان وكفر<sup>(4)</sup>.

(1) زجرید هونکی، العقيدة والعلم (ص 144)

(2) أحمد فاروق الفقي، حركة الأرض وخلق الكون (ص 58-61)، زجرید هونکی، المرجع نفسه (ص 245)

(3) من الإنصاف أن أبنه هنا على أن رجال الكنيسة كان هدفهم إلغاء العلم؛ لأنه كان يثبت بطلان الأخبار التي جاء بها الكتاب المقدس، أما أصحاب الإعجاز العلمي فكان هدفهم المحافظة على التراث النبوي، وإثبات صدق رسالة النبي صلى الله عليه وسلم عن طريق العلم.

(4) أحمد فاروق الفقي، المرجع نفسه (ص 89)

وقد وجد في العالم الإسلامي من يثير موضوع أن القرآن والسنة النبوية ينصان على أن الأرض ثابتة لا تتحرك، وأن علماء الغرب من فيزيائيين وفلكيين يقولون كلاماً مغلوفاً في هذه القضية ومخالفاً للقرآن والسنة<sup>(1)</sup>، و في ما يلي أمثلة على كتب تبنى أصحابها هذه الفكرة، واستدلوا بأحاديث لا تصح:

المثال الأول:

من كتاب "الله والكون" للمؤلف صلاح الدين أبو العينين<sup>(2)</sup>؛ الذي جمع العديد من الأدلة الفلكية والجغرافية والمادية والقرآنية؛ ليثبت أن الأرض ثابتة لا تدور حول نفسها ولا حول الشمس<sup>(3)</sup>، وأثناء سرده للأدلة القرآنية استدلل بالأثر المروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه<sup>(4)</sup> أنه قال: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ الأَرْضَ قَمَصَتْ<sup>(5)</sup> وَقَالَتْ: أَيُّ رَبِّ أَنْجَعُلُ عَلَيَّ بَنِي آدَمَ يَعْمَلُونَ عَلَيَّ الخَطَايَا وَيَجْعَلُونَ عَلَيَّ الخُبْثَ؟، قَالَ: فَأَرَسَى عَلَيْهَا مِنَ الجِبَالِ مَا تَرَوْنَ وَمَا لَا تَرَوْنَ، فَكَانَ قَرَارُهَا كَاللَّحْمِ يَتَرَجَّرُ<sup>(6)</sup>»<sup>(7)</sup>

(1) حركة الأرض وخلق الكون (ص 91)

(2) لم أعثر له على ترجمة.

(3) صلاح الدين أبو العينين، الله والكون (ص 201-216)

(4) المرجع نفسه (ص 210)

(5) القاف والميم والصاد أصلان أحدهما على يدل على لبس الشيء، والآخر على نزول وحركة، يقال قمص البحر بالسفينة إذا حركها بالموج، وقمصت معناه تزلزلت. ابن فارس، مقاييس اللغة (5/27)، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (4/108)

(6) البرجحة بكسر الراء: بقية الماء الكدرة في الحوض المختلطة بالطين فلا يُنتفع بها. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (2/198)

(7) أخرجه ابن جرير الطبري في "جامع البيان" (17/183) من طريق حماد، عن عطاء بن السائب، عن عبد الله بن حبيب، عن علي بن أبي طالب.

وأخرجه أبو الشيخ في "العظمة" (4/1385) من طريق حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب.

وأخرجه أبو الشيخ في "العظمة" (4/1384-1385) من طريق عمارة بن محمد الثوري، عن عطاء بن السائب، عن أبي البختري، عن علي رضي الله عنه قال: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الأَرْضَ قَمَصَتْ فَقَالَتْ: يَا رَبُّ تَخْلُقْ عَلَيَّ بَنِي آدَمَ يَعْمَلُونَ عَلَيَّ الخَطَايَا، وَيُلْقُونَ عَلَيَّ نَتْنَهُمْ، فَرَسَخَهَا اللهُ تَعَالَى بِالجِبَالِ، فَمِنْهَا مَا تَرَوْنَ، وَمِنْهَا مَا لَا تَرَوْنَ، فَكَانَ آخِرُ اسْتِقْرَارِ الأَرْضِ كَمَثَلِ الجُزُورِ تُنْحَرُ فَيُبْضَعُ لَحْمُهَا»

الحكم عليه: الأثر لا يصح، وهو من قول عطاء بن السائب، الذي اختلط بأخرة فاضطرب حديثه، وذكر العقيلي أن حماد بن

سلمة ممن سمع منه بعد اختلاطه. انظر: العقيلي، الضعفاء (3/398)، المختلطين، العلائي (ص 82)

أما عمارة بن محمد: فهو صدوق يخطئ لكن لا يعلم متى روى عن عطاء قبل الاختلاط أو بعده؟.

انظر: ابن حجر، التقريب (ص 408)

وبعد نقله لمجموع تلك الأدلة قال: "وواضح من هذا كله أن تثبيت الأرض هكذا، يتناقض مع القول بدورانها حول محورها؛ لأن الدوران حركة شديدة وله قوة طرد مركزية، أي إلقاء ما على الأرض إلى خارجها"<sup>(1)</sup>.

يرد على الباحث صلاح الدين أبو العينين بأن الأثر المروي عن الصحابي علي بن أبي طالب أي موقوف عليه، وهو مما لا يقال من قبل الرأي، لكن سنده لا يصح إلى الصحابي؛ لذلك لا يصح أن نرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ حتى لا يقال أن السنة النبوية معارضة للعلم.

### المثال الثاني:

من كتاب "قصة الخلق من العرش إلى الفرش" للأستاذ: عيد ورداني<sup>(2)</sup> المتعصب للكتب المقدسة<sup>(3)</sup>، والذي يسعى إلى إلغاء الحقائق أو النظريات الكونية التي توصل إليها العلم التجريبي؛ فلجأ إلى نصوص الوحي ليثبت خطأ هذه النظريات أو الحقائق، دون علم ودراية بالعلوم اللازم معرفتها قبل التصدي لهذا الأمر، ودون الرجوع إلى أهل الاختصاص لتوجيه هذا النوع من البحوث.

أما سعيد بن فيروز المكنى بأبي البحتري فهو ثقة ثبت، لكنه كثير الإرسال قال أبو حاتم: "لم يسمع أبو البحتري من علي رضي الله عنه ولم يدركه"، قال يحيى ابن سعيد القطان: "كان عطاء إذا سئل عن الشيء، قال: كان أصحابنا يقولون!، فيقال له من؟ فيسكت ساعة ثم يقول: أبو البحتري، وزادان، وميسرة!"، وروى الحافظ ابن كثير هذا الحديث وقال: "غريب جدا".  
انظر: ابن أبي حاتم، المراسيل (ص74)، ابن حجر، التقريب (ص240)، ابن كثير، تفسير القرآن (317/8)  
(1) انظر: صلاح الدين أبو العينين، الله والكون (ص210)

(2) كتاب قصة الخلق من العرش إلى الفرش: من تأليف المحامي المصري عيد ورداني، وقد طُبع بمصر وذاع صيته منذ 2000م وما بعدها، وطبع منه على الأقل سبع طبعات، وهو مليء بالمفاهيم الباطلة، وهو توسع لفكرة كتاب آخر صدر قبله في العالم العربي يدّعي أن القرآن ينص على ثبات الأرض، وفكرة مثل الكتب قائمة على ضرب العلوم التجريبية بالدين وآيات القرآن والحديث الشريف عند المسلمين، فينقلب الأمر إلى ضرب الدين بالعلم عند غير المسلمين، فالمسلم غير المختص والمتنزه بتصديق القرآن والسنة لن يجد حلا غير تكذيب مكتشفات العلوم الفلكية والفيزيائية فيصبح في عيون أهلها من المتخلفين ويؤسم الإسلام والقرآن بالتخلف. انظر: أحمد فاروق الفقي، حركة الأرض وخلق الكون (ص91) بتصرف.

(3) الباحث متعصب للكتب المقدسة - التوراة والإنجيل والقرآن - ومتحامل على العلماء التجريبيين مثل: جاليليو، ونيوتن، وأينشتاين؛ لأنهم ملحدون، ويعتبرهم جيش إبليس الذي نجح في تغيير القوانين الإلهية بقوانين الطبيعة، ويقول: "أن كل علوم الأرض منذ بداية عصر النهضة إلى الآن باطلة ولا تمت للحقيقة بصلة، أعني بذلك العلوم الكونية!".

انظر: عيد ورداني، قصة الخلق من العرش إلى الفرش (ص27، و35-36)



وقد حاول عيد ورداني في كتابه "قصة الخلق من العرش إلى الفرش"<sup>(1)</sup> أن يُبطل حقيقة علمية أثبتتها العلماء وهي دوران الأرض، وبما أن الرجل لا يستطيع ولن يستطيع أن يثبت ذلك علمياً؛ لجأ إلى أسهل الطرق وهي أنه جمع عدداً من الآيات القرآنية التي ذكرت فيها "الأرض"، وقام بلي معاني هذه الآيات ليثبت أن الأرض ثابتة غير متحركة، واستدل بعدد من الأحاديث الصحيحة والضعيفة، والتي لا تدل على ما ذهب إليه من تفسير، وفي ما يلي ذكر أمثلة للأحاديث الضعيفة التي استدلت بها على ثبات الأرض:

يقول عيد ورداني أثناء ذكره للدليل الأول لثبات الأرض وهو خلق الجبال: "لقد ذكرنا أن الله بعدما خلق الأرض خلق لها جبالا رواسي، ولكنه تعالى لم يرس الأرض بالجبال فور خلقها، وذلك لأن الأرض انتقلت من مكان إلى آخر، من مكان خلقها إلى مكانها الحالي، وأتت إليه بالأمر، وبعدها أتت الأرض مع السموات جعلت تميد (تتمايل) فألقى الجبال عليها فاستقرت"<sup>(2)</sup>.

واستدل على ذلك بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ عَرَّ وَجَلَّ الْأَرْضَ جَعَلَتْ تَمِيدًا، فَخَلَقَ عَلَيْهَا الْجِبَالَ فَأَرَسَاهَا، فَتَعَجَّبَتِ الْمَلَائِكَةُ فَقَالَتْ: يَا رَبُّ هَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ الْجِبَالِ؟ قَالَ: نَعَمْ. الْحَدِيدُ يُكْسَرُ بِهِ الْجِبَالُ، قَالَتْ: يَا رَبُّ هَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ الْحَدِيدِ؟ قَالَ: نَعَمْ. النَّارُ يَلِينُ بِهَا الْحَدِيدُ. قَالَتْ: يَا رَبُّ هَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: نَعَمْ. الْمَاءُ. قَالَتْ: يَا رَبُّ فَهَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ الْمَاءِ؟ قَالَ: نَعَمْ. الرِّيحُ. قَالَتْ: يَا رَبُّ فَهَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ الرِّيحِ؟ قَالَ: نَعَمْ. الْإِنْسَانُ يَتَصَدَّقُ بِبَيْمِينِهِ يَكَادُ أَنْ يُخْفِيَهَا مِنْ يَسَارِهِ»<sup>(3)</sup>.

ويرد على عيد ورداني بأن استدلاله بهذا الحديث الضعيف يُغني عنه قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي

الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ النحل/15،

(1) مؤلف الكتاب معادٍ لطريقة التفسير العلمي أو للإعجاز العلمي للقرآن الكريم بمفهومه الحديث؛ لأنه يرى أن ذلك تلفيق وتطويع لآيات القرآن تحت اسم "سبق علمي"، لكنه في المقابل يرى أن القرآن الكريم كتاب علوم بقوله: "عقيدتي أن القرآن فيه كل شيء عن هذا الكون، مفصلاً تفصيلاً دون إهام ودون غموض، وأنه يعطي الباحثين عن الحقيقة ما يريدون ما داموا يريدون إتباع آيات الله، وأن القرآن لديه رؤية صادقة وصحيحة عن الكون تختلف جملة وتفصيلاً عما يقوله علماء الأرض!، وما توصل إليه علماء الغرب من علوم ونظريات فلسنا بحاجة إليها؛ لأنها علوم باطلة!.

انظر: عيد ورداني، قصة الخلق من العرش إلى الفرش (ص 41، وص 45-48، وص 90)

(2) عيد ورداني، قصة الخلق من العرش إلى الفرش (ص 229)

(3) الحديث ضعيف وقد سبق تخريجه (ص 107-112)

كما أن معنى كلمة "الأرض" التي ذكرت في الآية أو في الحديث -مع ضعفه- ليس المقصود منها الكرة الأرضية ككل، بل المقصود منها هو القشرة الأرضية، والدليل على ذلك قوله "تميد" أي تنزل أي تتحرك حركة شديدة، وتضطرب بمن عليها، يقال مادت السفينة تميد ميذا إذا تكفأت ومالت<sup>(1)</sup>، ومن المعلوم في علم طبقات الأرض "الجيولوجيا" أن وظيفة الجبال هي تثبيت القشرة الأرضية على الطبقة السائلة البركانية التي تحتها في باطن الأرض؛ فإسقاطه كلمة الأرض في هذا الحديث على أنها الكرة الأرضية إسقاط خاطئ؛ فالقشرة الأرضية هي التي تميد أي تنزل ثم ثبتت بالجبال<sup>(2)</sup>.

### المثال الثالث:

يقول عيد ورداني في كتابه قصة الخلق: "روى الطبراني عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ فِي السَّمَاءِ يُقَالُ لَهُ الضَّرَاحُ، وَهُوَ عَلَى مِثْلِ بَيْتِ الْحَرَامِ بِحَيَالِهِ لَوْ سَقَطَ لَسَقَطَ عَلَيْهِ يَدْخُلُهُ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ لَمْ يَرَوْنَهُ قَطُّ، وَإِنَّ لَهُ فِي السَّمَاءِ حُرْمَةً قَدْرَ حُرْمَةِ مَكَّةَ» قال: «وَيَدْخُلُ الْبَيْتَ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ لَا يَدْخُلُونَهُ أَبَدًا»<sup>(3)</sup>

وقال قتادة ذكر لنا أن أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: «أَتَدْرُونَ مَا الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ؟ بَيْتٌ فِي السَّمَاءِ بِحَيَالِ الْكَعْبَةِ لَوْ سَقَطَ سَقَطَ عَلَيْهِ، يَدْخُلُهُ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ لَمْ يَعُودُوا آخِرَ مَا عَلَيْهِمْ»<sup>(4)</sup>

وبعدما نقل عيد ورداني هذين الحديثين قال: "فلو كانت الأرض تدور حول نفسها لما كانت وهي في الأرض تحت البيت المعمور وهو في السماء، فكون البيت المعمور فوق الكعبة تماما لدرجة أنه لو سقط لسقط عليها فإن هذا يعني أن الكعبة على الأرض لا تتحرك أبدا، فما بالكم وأنتم تقولون إن الأرض تدور حول نفسها، وحول الشمس، وحول الجرة إلى آخر الحركات، كيف سيكون البيت المعمور فوق الكعبة تماما؟".

(1) الفراء، معاني القرآن وإعرابه (193/3) و(195/4)، الطبري، جامع البيان (183/7)

(2) أحمد فاروق الفقي، حركة الأرض وخلق الكون (ص117) بتصرف.

(3) سبق تخريجه (ص143-153)

(4) سبق تخريجه (ص144-153)

هل ستدور السماء مع الأرض أثناء دوران هذه الأخيرة حول الشمس أم أنكم تكذبون هذه الأحاديث وتصدقون كوبرنيكوس<sup>(1)</sup>؟ اللهم اهد قومي فهم لا يعلمون!"<sup>(2)</sup>.

ويُرد على الباحث بأن هذه الأحاديث التي استدلت بها عبارة عن آثار موقوفة على الصحابة والتابعين وردت في تفسير بعض الآيات، والروايات المرفوعة منها لا تثبت؛ لأن أسانيدها ضعيفة، والذي يصح في أحاديث البيت المعمور أنه بيت في السماء السابعة، ويدخله كل يوم سبعون ألف ملك إذا خرجوا منه لم يعودوا آخر ما عليهم<sup>(3)</sup>، أما وجود البيت المعمور بمحاذاة الكعبة وأنه لو سقط سقط عليها هي عبارة عن تفاصيل ورد ذكرها في بعض الآثار الموقوفة والروايات الضعيفة.

وقد ردّ صاحب كتاب "حركة الأرض وخلق الكون" على عيد ورداني بقوله: "رد المؤلف -يعني عيد ورداني- على نفسه في جملته الأخيرة، فكلمة (بجبال) التي استخدمها النبي صلى الله عليه وسلم لا تساوي كلمة "فوق"، وذلك أنه في الفضاء أو في السماء لا يوجد اتجاهات فوق وتحت كتلك التي على الأرض فهي كلمات نسبية يستخدمها أهل الأرض... أما كلمة "بجبال" فهي تعني "بمحاذاة"، وإذا كانت الأرض متحركة كما أثبتنا ذلك من القرآن<sup>(4)</sup>، فإن البيت المعمور ولا بد فوق الكعبة يقوم بنفس الحركة التي تحدث لمكة المكرمة بحيث يظل بمحاذاتها دائماً لذلك قال "بجبال"، وذلك كالسيارتين اللتين تتحركان بنفس السرعة الواحدة بجوار الأخرى أي بجبالها أو بمحاذاتها.."<sup>(5)</sup>.

أقول: إن مسألة حركة البيت المعمور ودورانه مع الأرض من الأمور الغيبية، التي لا نعلمها إلا بالنصوص الصحيحة؛ لذلك كان من الأولى التوقف في تفسير هذه المسألة؛ خاصة وأن طرق الحديث بمجموعها لا تثبت نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

(1) كوبرنيكوس نيكولوس Copernicus, Nicolaus (1473م-1543م) هو: عالم فلك يولندي يعتبر أحد علماء الفلك القلائل الذين تركوا أعظم الأثر في الحركتين العلمية والفلسفية، وقال: بأن الأرض وسائر الكواكب السيارة تدور حول الشمس وحول نفسها، وبذلك قلب معطيات علم الفلك القديم التي كانت تقول بأن الأرض هي مركز الكون الثابت، وتعرف نظريته هذه بـ"نظام كوبرنيكوس"، وقد شجبتها الكنيسة الكاثوليكية بوصفها مخالفة لنصوص الكتاب المقدس.

انظر: منير البعلبكي، معجم أعلام المورد (ص370-371)

(2) عيد ورداني، قصة الخلق من العرش إلى الفرش (ص323)

(3) سبق تحريجه (ص155)

(4) أحمد فاروق الفقي، حركة الأرض وخلق الكون (ص13-30)، ومحمد علي الصابوني، حركة الأرض ودورانها (ص25-52)

(5) أحمد فاروق الفقي، المرجع نفسه (ص119)

خلاصة القول: أنه لا يمكن للباحث في إعجاز القرآن والسنة النبوية؛ أن يُخطئ ما توصل إليه العلماء من حقائق في العلوم الكونية؛ بناء على بعض الأحاديث الضعيفة والآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين، ومن أراد الاستدلال بها فليتجنب نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، حتى لا يُقال إن السنة النبوية معارضة للعلم.

### المطلب الثاني: الطعن في الإسلام وفي رسوله محمد صلى الله عليه وسلم.

تسبب الوضع في الحديث إلى دخول مفاسد كثيرة في هذا الدين، بالتأثير على عقيدة المسلمين وظهور كثير من البدع والضلالات، وتفرقهم إلى فرق ومذاهب كان لها الأثر الأكبر في تفريق وحدتهم وتمزيق شملهم ومعاداة بعضهم لبعض، حتى أذهبت ريحهم وأضعفتهم أمام عدوهم، ولا تزال آثار ذلك باقية إلى اليوم، وفتحت هذه الموضوعات لأعداء الدين من القساوسة والمتعصبين من المستشرقين منفذاً ينفذون منه إلى الطعن في الإسلام وفي رسوله، وجل اعتمادهم على الروايات الباطلة والإسرائيليات<sup>(1)</sup> الزائفة التي ذكرها المفسرون والمؤرخون<sup>(2)</sup>، وفي الفرعين التاليين توضيح ذلك:

#### الفرع الأول: الطعن في الإسلام.

إن كثيراً من الأخبار الضعيفة والموضوعة هي عبارة عن أخبار إسرائيلية؛ رفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعض الضعفاء من الرواة المجهولين أو المعروفين بالكذب والوضع، وقد ظهرت الروايات الإسرائيلية في عصر الصحابة، لكنها لم تنتشر كما انتشرت في عصر التابعين ومن بعدهم؛ لأن الصحابة شددوا في شروط النقل والرواية، لكن كلما بعد العهد عن عصر النبوة كثرت الرواية عن أهل الكتاب؛ ويرجع ذلك إلى كثرة من دخل في الإسلام من أهل الكتاب وشدة ميل نفوس القوم إلى سماع التفاصيل لما أجمله القرآن من أحداث<sup>(3)</sup>؛ فاختلطت بعض أخبار أهل الكتاب بالحديث النبوي، وتفردت بروايتها بعض الرواة من الضعفاء؛ فنسبوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى

(1) لفظ الإسرائيليات - وإن كان يدل بظاهره على القصص الذي يُروى أصلاً عن مصادر يهودية-، يستعمله علماء التفسير والحديث ويطلقونه على ما هو أوسع وأشمل من القصص اليهودي، فهو في اصطلاحهم يدل على كل ما تطرق إلى التفسير والحديث من أساطير قديمة منسوبة في أصل روايتها إلى مصدر يهودي أو نصراني أو غيرها.

أنظر: محمد حسين الذهبي، الإسرائيليات في كتب التفسير والحديث (ص 13)

(2) محمد بن محمد أبو شهبة، الوسيط في علوم الحديث، ص 340-341، بتصرف.

(3) محمد حسين الذهبي، المرجع السابق (ص 74)

صحابته الكرام، فظن من لا خبرة له بدراسة الأسانيد وبعلم الجرح والتعديل بأنها من أخبار الغيب التي لها حكم المرفوع؛ لكونها لا تقال من قبل الرأي.

ووجود هذه الأخبار الإسرائيلية في كتب التفسير والأخبار والتاريخ؛ له تأثير سلبي على عقائد المسمين خاصة إذا نسبت للنبي صلى الله عليه وسلم، ويزداد الأمر خطورة عندما تستخدم هذه الكتب كمصادر لأحاديث الإعجاز العلمي، التي لو ظهر بطلان النتائج المدعى أن الدين قد سبق إليها - عن طريق هذه الأخبار - ظهر الدين بمظهر المخطئ فتنتزع منه الثقة ويكفر به الناس؛ فيؤدي هذا إلى الضرر من حيث أريد به النفع<sup>(1)</sup>.

وفي نسبة هذه الأخبار إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ إساءة إلى الدين والشريعة؛ لأن بعضها يحتوي على أباطيل وخرافات تتعلق ببدء الخلق، وأخبار الأمم الماضية؛ لذلك على الباحثين في الإعجاز العلمي أن يميزوا بين ما ثبت من السنة النبوية، وبين الأخبار والقصص والأساطير.

ويذكر الشيخ أبو شهبة رحمه الله في هذا المقام كلاماً مفيداً، يكشف فيه عن خطر الاستدلال بالإسرائيليات في عصر التقدم والتكنولوجيا، حيث يقول: "وأنا أعجب لمسلم يقبل أمثال هذه المرويات، التي تزري بالإسلام وتنفر منه، ولا سيما في هذا العصر الذي تقدمت فيه العلوم والمعارف، وأصبح ذكر مثل هذا يثير السخرية، والاستنكار والاستهزاء وكأن هؤلاء الذين وضعوها وألصقوها بالنبي صلى الله عليه وسلم زورا، كانوا يدركون ببعد نظرهم أنه سيأتي اليوم الذي تتكشف فيه الحقائق العلمية لهذه الأمور الكونية، ومعرفة عصمة النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه ما ينطق عن الهوى، ويقللوا الثقة بالأنبياء، وهم قوم من الزنادقة الذين جمعوا بين الزندقة والعلم، والمعرفة ببعض الظواهر، والعلوم الكونية، وهم أعظم الطوائف كيدا للإسلام، لخبث نياتهم، وإحكام كيدهم"<sup>(2)</sup>.

ويواصل الشيخ أبو شهبة رحمه الله حديثه عن دور هذه الأخبار الإسرائيلية في الإساءة إلى الإسلام، فقال: "ولا أدري ماذا يكون موقف الداعي إلى الله في المجتمعات العلمية، والبيئات المتحضرة إذا وجه بمثل هذه الروايات الباطلة التي تغض من شأن الإسلام وهو منها براء؟، ولو أن هذه المرويات صحت أسانيداً لربما كان للمتمسكين بها، والمنتصرين لها بعض المَعذرة، أما وهي ضعيفة أسانيداً، واهية مخارجها، فالواجب ردها ولا كرامة، وأحب أن أقول: إن معظم هذه المرويات في الأمور الكونية تخالف مخالفة ظاهرة المقررات والحقائق العلمية التي أصبحت في حكم

(1) عبد المجيد عمر النجار، مباحث في منهجية الفكر الإسلامي (ص 131)

(2) أبو شهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص 286)

البديهيات والمسلمات ككروية الأرض، ودورانها، وسبب حدوث الخسوف والكسوف ونحوها، والانتصار لهذه المرويات التي تصادم الحقائق العلمية الثابتة، مما يعود على الإسلام بالضرر والنقص، وينفر منه المفكرون وذوو العلم والمعرفة، بل هي أضرت على الإسلام من طعن أعدائه فيه<sup>(1)</sup>.  
وتحدث الشيخ محمد حسين الذهبي<sup>(2)</sup> عن مدى خطورة الإسرائيليات على عقائد المسلمين، وعن النتائج التي أفضت إليها، فذكر منها:

- أ- أنها تفسد على المسلمين عقائدهم بما تنطوي عليه من تشبيه وتجسيم لله سبحانه، ووصفه بما لا يليق بجلاله وكماله، وربما فيها من نفي العصمة عن الأنبياء والمرسلين.  
ب- أنها كادت تذهب بالثقة في بعض علماء السلف من الصحابة والتابعين فقد أُسند من هذه الإسرائيليات المنكرة شيء ليس بالقليل إلى نفر من سلفنا الصالح الذين عُرفوا بالثقة والعدالة، واشتهروا بين المسلمين بالتفسير والحديث، واعتبروا من المصادر الدينية الهامة عند المسلمين؛ فاتهموا من أجل نسبة هذه الإسرائيليات إليهم بأبشع الاتهامات، وعدهم بعض المستشرقين ومن مشى في ركابهم من المسلمين مدسوسين على الإسلام وأهله، ومن أكثر هؤلاء السلف نيلاً منه وتحاملاً عليه: أبو هريرة، وعبد الله بن سلام<sup>(3)</sup>، وكعب الأحبار، ووهب بن منبه<sup>(4)</sup>، ممن لهم في الإسلام قدم راسخة.  
ت- إنها كادت تصرف الناس عن الغرض الذي أنزل القرآن من أجله، وتلهيهم عن التدبر في آياته، والانتفاع بعبه وعظاته، والبحث عن أحكامه وحكمه، إلى توافه لا خير فيها،

(1) المرجع نفسه (ص 286-287)

(2) ولد محمد حسين الذهبي عام 1915م في محافظة كفر الشيخ، وتحصل على الدرجة الدكتوراه عام 1946م من كلية أصول الدين في جامعة الأزهر وذلك عن رسالة التفسير والمفسرون، عمل أستاذاً في كلية الشريعة جامعة الأزهر، أعيّر عام 1968م إلى جامعة الكويت، وبعد عودته عام 1971م عين أستاذاً في كلية أصول الدين ثم عميداً لها ثم أميناً عاماً لمجمع البحوث الإسلامية، وأصبح وزيراً للأوقاف عام 1976م، وتوفي سنة 1977م، من مصنفاته: الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن، الإسرائيليات في التفسير والحديث. انظر: موقع الموسوعة الحرة: ويكيبيديا محمد-حسين-الذهبي/ ar.wikipedia.org/wikil/

(3) عبد الله بن سلام ابن الحارث، الإمام الحبر، المشهود له بالجنة، أبو الحارث الإسرائيلي، وهو من خواص أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، مات سنة ثلاث وأربعين. الذهبي، سير أعلام النبلاء (4/59)

(4) قال محمد حسين الذهبي: "روى التابعي وهب بن منبه الكثير من الإسرائيليات، ولكن هل كل هذه الإسرائيليات تصح نسبتها إليه؟، فلو أننا عرضناها على قواعد المحدثين في نقد الرواية والرواة لتبين لنا أن طائفة منها مكذوبة عليه وأن اسمه لشهرته العلمية الواسعة بما في كتب أهل الكتاب قد استغل واتخذ مطية لترويج الكذب وإذاعته بين الناس".  
انظر: الإسرائيليات في كتب التفسير والحديث (ص 83)

وصغائر لا وزن لها، وتفصيل لا يعدو أن يكون الاشتغال بها والبحث عنها عبثاً محضاً، ومضیعة للوقت فيها لا فائدة معرفته.

ث - أنها تُصور الإسلام في صورة دين خرافي يُعنى بترهات وأباطيل لا أصل لها، وكلها نسيج عقول ضالة، وخيالات جماعات مضللة<sup>(1)</sup>.

لأن ما اشتملت عليه بعض الإسرائيليات من الخرافات، والأباطيل ليصد أي إنسان - مهما بلغ من التسامح في هذا العصر الذي نعيش فيه - عن الدخول في الإسلام، ويحمله على أن ينظر إليه نظرة الشك، والارتياب؛ ولهذا ركز المبشرون والمستشرقون طعنهم في الإسلام ونبهه على مثل هذه الإسرائيليات والموضوعات؛ لأنهم وجدوا فيها ما يسعفهم على ما نصبوا أنفسهم له من الطعن في الإسلام، وإرضاء لصليبيتهم التي رضعوها في لبنان أمهاتهم<sup>(2)</sup>.

ولما كانت كثير من الروايات الإسرائيلية منسوبة إلى الصحابي ابن عباس؛ فقد استغل المستشرق جولد تسيهر<sup>(3)</sup> ذلك لیتهم ابن عباس بقوله: "وكثيراً ما نجد بين مصادر العلم المفضلة لدى ابن عباس، اليهوديين الذين اعتنقوا الإسلام: كعب الأبحار، وعبد الله بن سلام"<sup>(4)</sup>.

ولم يقل جولد تسيهر ما قاله إلا ليطعن في الصحابي ابن عباس؛ لأن ذلك يؤدي إلى الطعن في الآثار المروية عنه في التفسير، وهذا بدوره يؤدي إلى التشكيك في كتب التفسير بالمأثور.

ولم يتحرج أحمد أمين<sup>(1)</sup> من أن يقلد أعداء الإسلام فينقل عنهم الشبهات التي وضعوها للطعن في الإسلام، فقال أثناء حديثه عن مصادر التفسير: "وقد دخل بعض هؤلاء اليهود في الإسلام فتسرب

(1) المرجع نفسه (ص 29-3) بتصرف.

(2) أبو شهبه، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص 94)

(3) جولد زيهير Ignaz Goldziher: مستشرق ألماني ولد سنة 1850م وهو من أسرة يهودية ذات مكانة وقدر كبير، تحصل

على الدكتوراه الأولى سنة 1870م على يد المستشرق فليشر وكانت رسالته عن أحد شراح التوراة في العصور الوسطى، عين أستاذاً في جامعة بودابست سنة 1872م، رحل إلى مصر وسوريا وفلسطين، انتخب عضواً مراسلاً للأكاديمية المجرية ثم عضواً عاملاً ثم رئيساً عاملاً في أحد أقسامها، وتوفي سنة 1921م بمدينة بودابست، ومن أشهر مؤلفاته: محاضرات في الإسلام، واتجاهات تفسير القرآن عند المسلمين. عبد الرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين (ص 197-200)

(4) جولد تسيهر، مذاهب التفسير الإسلامي (ص 86)

منهم إلى المسلمين كثير من هذه الأخبار، ودخلت في تفسير القرآن يستكملون بها الشرح، ولم يتحرج حتى كبار الصحابة مثل ابن عباس من أخذ قولهم، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ»<sup>(2)</sup>؛ ولكن العمل كان على غير ذلك!<sup>(3)</sup>

وأحسن دليل يرد به على هؤلاء أن ابن عباس نفسه كان يزجر المسلمين عن رواية أخبار أهل الكتاب، ويؤكد ذلك ما روي عنه أنه قال: "يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب، وكتابكم الذي أنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم أحدث الأخبار بالله، تقرأونه لم يشب، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله وغيروا بأيديهم الكتاب، فقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم، ولا والله ما رأينا منهم رجلا قط يسألكم عن الذي أنزل عليكم"<sup>(4)</sup>.

وما ثبت من أن بعض الصحابة كأبي هريرة وابن عباس كانوا يرجعون إلى بعض من أسلم من أهل الكتاب يسألونهم عما في كتبهم، وما روي من أن عبد الله بن عمرو بن العاص أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب فكان يحدث منهما، لا يعارض ما رواه البخاري عن ابن عباس من إنكاره على من يسألون أهل الكتاب... نعم لا يتعارض بين هذا وذاك، لأن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أعرف الناس بأمور دينهم، وأبو هريرة وابن عباس وغيرهما ممن كانوا يرجعون إلى بعض من أسلم من أهل الكتاب كان لهم منهج سديد، ومعيار دقيق في قبول ما يُلقى إليهم من الإسرائيليات، فما وافق شرعنا صدقوه، وما خالفه كذبوه، وما كان مسكوتا عنه توقفوا فيه. ثم إنهم ما كانوا يرجعون إليهم في كل شيء، وإنما رجعوا إليهم في بعض جزئيات الحوادث والأخبار، ولم يُعرف عنهم أنهم رجعوا إليهم في العقائد ولا في الأحكام<sup>(5)</sup>.

(1) هو: أحمد أمين بن الشيخ إبراهيم الطباخ، عالم بالأدب ومن كبار الكتاب، درس مدة قصيرة بالأزهر، ودرس بمدرسة القضاء الشرعي إلى سنة 1962م، تولى القضاء، وعين مدرسا قم عميدا بكلية الآداب بالجامعة المصرية، وعين مديرا للإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية، وكان عضوا في عدد من المجمعات العلمية، منح لقب دكتور من جامعة القاهرة، من مؤلفاته: فيض الخاطر، فجر الإسلام، ضحى الإسلام، ظهر الإسلام، والنقد الأدبي، ولد سنة 1878م، وتوفي سنة 1954م.

الأعلام، الزركلي (100/1-101)

(2) سبق ترجمته (ص 159)

(3) أحمد أمين، فجر الإسلام (ص 210)

(4) البخاري، الجامع الصحيح (3/181 رقم 2685) كتاب الشهادات، باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها.

(5) محمد حسين الذهبي، الإسرائيليات في التفسير والحديث (ص 50-51)



وخلاصة القول في حكم رواية الإسرائيليات هو ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ذكر أن عبد الله بن عمرو بن العاص أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب؛ فكان يُحدث منهما بما فهمه من حديث: «بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ»<sup>(1)</sup> من الإذن في روايتها، فقال بعد ذلك: "ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتضاد؛ فإنها على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما نشهد له بالصدق، فذاك صحيح.  
والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه، وتجاوز حكايته لما تقدم، وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني"<sup>(2)</sup>.

• ذكر أمثلة من بعض الكتب التي استدلَّت بأحاديث ضعيفة أصلها من الإسرائيليات:

#### المثال الأول:

قال الدكتور زغلول النجار أثناء حديثه عن مركزية الأرض بالنسبة إلى الكون: "رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: «كَانَتْ الْكَعْبَةُ خُشْعَةً عَلَى الْمَاءِ فَدَحِيَتْ مِنْهَا الْأَرْضُ»<sup>(3)</sup> والعلم يثبت اليوم توسط الكعبة المشرفة لليابسة، كما يثبت أن الأرض مرت في مرحلة من مراحل إعدادها لاستقبال الحياة بفترة كانت مغمورة غمرا كاملا بالماء، ولم تكن هناك يابسة، ثم فجر الله تعالى قاع هذا المحيط الغامر بثورة بركانية من تحت الماء فكونت أول جزيرة بركانية في العالم، ثم دحيت بقية اليابسة حول هذه الجزيرة لتكون قارة وحيدة اسمها القارة الأم... كذلك قول مجاهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الْحَرَمَ حَرَمٌ مَنَاهُ مِنَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعِ»<sup>(4)</sup> ومعنى هذا الحديث أن الكعبة المشرفة هي مركز اليابسة في الأرض الأولى، ومن تحتها سبع أرضين وأن هذه الأرضون السبع محاطة إحاطة كاملة بالسموات السبع، وعلى ذلك فإن الكعبة المشرفة هي مركز الكون، وتأكيدا لذلك روى قتادة والسدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أَتَدْرُونَ مَا

(1) سبق تخريجه (ص142)

(2) ابن تيمية، مقدمة التفسير مع شرحها (ص270)

(3) الحديث من الإسرائيليات وقد سبق تخريجه (ص130-136)

(4) حديث موقوف على التابعي مجاهد، سبق تخريجه (ص143-153)

الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال صلى الله عليه وسلم: «فَإِنَّهُ مَسْجِدٌ فِي السَّمَاءِ بِحِيَالِ الْكَعْبَةِ لَوْ خَرَّ لَخَرَّ عَلَيْهَا، يُصَلِّي فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ لَمْ يَعُودُوا آخِرَ مَا عَلَيْهِمْ»<sup>(1)</sup>»<sup>(2)</sup>.

يحاول الدكتور زغلول النجار أن ينبه على بعض الحقائق العلمية، التي ورد ذكرها في السنة النبوية؛ لذلك استدل ببعض الأحاديث التي تصف البيت المعمور وتحدد موقعه من الكعبة، لكن هذه الأحاديث غير ثابتة ومعظمها موقوف على الصحابة والتابعين، كما استدل بحديث يُثبت توسط مكة المكرمة للأرض، لكن الحديث أصله من الإسرائيليات، أخذه بعض الصحابة والتابعين عن مسلمة أهل الكتاب ككعب الأحبار ووهب بن منبه، وتناقله الرواة ورفعوه خطأً أو عمداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(3)</sup>، لذلك كان على المؤلف أن يتثبت من صحة رفع هذه الأخبار والآثار قبل أن ينسبها إلى السنة النبوية، أو يستشهد بها دون أن يرفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ فإن ثبت خطأها لم يتضرر الدين بذلك.

## المثال الثاني:

أراد الأستاذ عيد ورداني صاحب كتاب قصة الخلق، أن ينفي حقيقة دوران الأرض؛ فاختر دليلًا من السنة النبوية ليثبت أن الأرض ممسوكة فقال: "أخرج أبو يعلى وابن جرير وابن أبي حاتم والدارقطني

(1) سبق تخريجه (ص 144-153)

(2) زغلول النجار، من آيات الإعجاز العلمي: الأرض في القرآن الكريم (ص 346، و ص 524، و ص 548)، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (44-43/2)

(3) حديث «كَانَتْ الْكَعْبَةُ حُشْعَةً عَلَى الْمَاءِ فُدْحِيَتْ مِنْهَا الْأَرْضُ» من الإسرائيليات وقد سبق تخريجه (ص 1130-136)

والبیهقي في الأسماء والصفات، والخطيب في تاريخه، عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحكي عن موسى عليه السلام على المنبر قال: «وَقَعَ فِي نَفْسِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ يَنَامُ اللَّهُ تَعَالَى؟ فَبَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ مَلَكًا فَأَرَفَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ أَعْطَاهُ قَارُورَتَيْنِ فِي كُلِّ يَدٍ قَارُورَةٌ وَأَمَرَهُ أَنْ يَحْتَفِظَ بِهِمَا، قَالَ: فَجَعَلَ يَنَامُ وَتَكَادُ يَدَاهُ أَنْ تَلْتَقِيَا ثُمَّ يَسْتَقِظُ فَيُنْحِي إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى حَتَّى نَامَ نَوْمَةً فَاصْطَفَقَتْ<sup>(1)</sup> يَدَاهُ فَانْكَسَرَتَا، قَالَ: فَضْرَبَ اللَّهُ لَهُ مِثْلًا أَنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَوْ كَانَ يَنَامُ لَمْ تَسْتَمْسِكِ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ»<sup>(2)</sup>.

والإمساك عكس الإرسال والترك، ولو لم يمسك الله السموات والأرض لزلتا من مكانيهما، وهذا بخلاف الطير، الذي يمسكه الله وهو واقف في السماء ولو أرسل لطار، ولن يزول كالسموات والأرض لو أرسلتا يقول تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَقَتْ وَيَقْبِضْنَ مَا يَمْسِكُهُنَّ إِلَّا

(1) الاضطفاق: الاضطراب يقال اضطفقت القوم إذا اضطربوا وهو افتعال من الصفق تقول: صفقت رأسه بيدي صفقة إذا ضربته.

انظر: الزمخشري، الفائق في غريب الحديث (120/3)

(2) أخرجه الطبري في "جامع البيان" (394/5 رقم 5780)، ابن أبي حاتم في "ال تفسير" (10/3186 رقم 18015)، وأبو يعلى الموصلي في "المسند" (12/21 رقم 6669)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (1/132-134 رقم 79)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (2/85-86 رقم 175)، ابن عساکر في "تاريخ دمشق" (61/157-158) وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (1/26-27 رقم 22 و23) من طرق عن هشام بن يوسف، عن أمية بن شبل، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن أبي هريرة مرفوعاً.

الحكم على الحديث: الحديث مقطوع، وتفرد برفعه أمية بن شبل، قال الخطيب: "قلت: هكذا رواه أمية بن شبل عن الحكم بن أبان موصولاً مرفوعاً، وخالفه معمر بن راشد؛ فرواه عن الحكم بن عكرمة قوله، لم يذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم ولا أبا هريرة". انظر: تاريخ بغداد (86/2)

وقال الذهبي: "أمية بن شبل له حديث منكر رواه عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن أبي هريرة مرفوعاً قال: وقع في نفس موسى هل ينام الله؟، رواه عنه هشام بن يوسف وخالفه معمر بن عكرمة قوله، وهو أقرب، ولا يسوغ أن يكون هذا وقع في نفس موسى، وإنما روى أن بني إسرائيل سألوا موسى عن ذلك". ميزان الاعتدال (1/276)

وقال ابن كثير: "وهذا حديث غريب جدا والأظهر أنه إسرائيلي لا مرفوع والله أعلم". ابن كثير، تفسير القرآن (1/679)

قال الدارقطني: "يقول به الحكم بن أبان عن عكرمة وتفرد به أمية عن الحكم وتفرد هشام عن أمية".

انظر: ابن الجوزي، العلل المتناهية (1/27)

وقال ابن الجوزي: "قلت ولا يثبت هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وغلط من رفعه والظاهر أن عكرمة رأى هذا في كتب اليهود فرواه، فما يزال عكرمة يذكر عنهم أشياء لا يجوز أن يخفى هذا على نبي الله عز وجل وقد روى عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب السنة عن سعيد بن جبيرة قال: إن بني إسرائيل قالوا لموسى عليه السلام: هل ينام ربنا؟، وهذا هو الصحيح فإن القوم كانوا جهالاً بالله عز وجل". ابن الجوزي، العلل المتناهية (1/27-28)

وقال الزيلعي: "والظاهر أن هذا الخبر من الإسرائيليات المنكرة وإلا فكيف يجوز موسى عليه السلام النوم على الله عز وجل وهو يقول لا تأخذه سنة ولا نوم". الزيلعي، تخريج أحاديث الكشاف (1/159)

الرَّحْمَنُ ﴿ الملك/19... ويقول تعالى: ﴿ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ الحج/65، فهو تعالى يمسك السماء أن تقع على الأرض لأن كليهما ثابتتان، والأرض تحت والسماء فوقها، والله تعالى يمسكهما لأمرين: الأول: ألا تزولا، والثاني: ألا تقع السماء على الأرض، والوقوع بهذه الصورة التي يذكرها الله تعالى كنعمة من نعمه، غير متحقق بل وممتنع ومستحيل في ظل معطيات الفلكيين والمنجمين عن الأرض والفضاء" (1).

يرد على المؤلف عيد ورداني، بأنه أخطأ في اختيار الدليل؛ لأن الحديث أصله من الأخبار الإسرائيلية، وقد رُوي موقوفاً على عدد من التابعين، وتفرد برفعه بعض الرواة.

كما أن تفسيره للإمساك لا يتناسب مع معاني الآيات، فممسوك في اللغة تعني محبوساً أي حبس الشيء عن شيء، وفي الآية ﴿ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ الحج/65 أي حبس ومنع السموات والأرض من الزوال أي الهدم والفاء وليس حبسهما عن الحركة، والدليل على هذا الاستخدام لكلمة: مسك هو الآية التي ساقها المؤلف -عيد ورداني- نفسه عن الطير في قوله تعالى: ﴿ أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفْتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ ﴾ الملك/19.

ففي هذه الآية ذكر الله أنه يمسك بالطير وهي صافات في الهواء، ومع ذلك فهي ممسوكة في الهواء تطير وليست ممسوكة هنا بمعنى ثابتة وغير متحركة، ولكن المراد ممسوكة في الهواء أن تقع على الأرض أي محبوسة أو ممنوعة من أن تقع على الأرض، ومع ذلك هي تطير متحركة في الهواء من اتجاه لآخر قاطعة المسافات" (1).

(1) عيد ورداني، قصة العرش من العرش إلى الفرش (ص316)

(1) أحمد فاروق الفقي، حركة الأرض وخلق الكون (ص109)

فالحاصل أن الاستدلال بأخبار ضعيفة أصلها من الإسرائيليات؛ لإثبات أو إبطال حقائق كونية فيه إساءة إلى الإسلام خاصة إذا نسبنا هذه الأخبار إلى السنة النبوية؛ وكان من الأولى أن تُنسب إلى أهل الكتاب؛ فإذا تحقق العلم من صحتها فستبقى أدلة يُستأنس بها، وإذا ثبت خطؤها لن تتضرر الدين بذلك، والله أعلم.

### الفرع الثاني: الطعن في الرسول صلى الله عليه وسلم.

إن انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة والاستدلال بها في أبحاث الإعجاز العلمي؛ يُؤدي إلى التنقيص من النبي صلى الله عليه وسلم ونسبته إلى غير الحكمة، وأقوال علماء الحديث تثبت ذلك:

يقول الإمام ابن القيم أثناء حديثه عن المجازفات التي يحتوي عليها الحديث المختلق الموضوع: "وأمثال هذه المجازفات الباردة التي لا يخلو حال واضعها من أحد أمرين إما أن يكون في غاية الجهل والحمق وإما أن يكون زنديقا قصد التنقيص بالرسول صلى الله عليه وسلم بإضافة مثل هذه الكلمات إليه"<sup>(1)</sup>.

وقال ابن الجوزي عند روايته لحديث «الْجُبْنُ دَاءٌ وَالْجَوْزُ دَاءٌ فَإِذَا اجْتَمَعَا صَارَا شِفَاءَيْنِ»<sup>(2)</sup>: "هذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم، كافأ الله من يضع مثل هذا ليضع من الشريعة؛ فينسب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ضد الحكمة، ونبينا صلى الله عليه وسلم كان أحكم الحكماء وليس في شريعته شيء ينافي الحكمة ويخرج عن الطب"<sup>(3)</sup>.

وقال بعد تحريجه لحديث: «شُرْبُ الْمَاءِ عَلَى الرَّيْقِ يَعْقِدُ الشَّحْمَ»<sup>(1)</sup>: "ما أخوفني أن يكون هذا الواضع قصد شين الشريعة، وإلا فأى شيء في الماء يعقد الشحم"<sup>(2)</sup>.

(1) ابن القيم، المنار المنيف (51/1).

(2) سبق تحريجه (ص32)

(3) ابن الجوزي، الموضوعات (296/2-297)

(1) أخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" (40/3)، وابن حبان في "المجروحين" (126/2)، والخطيب في "المتفق والمفترق" (1724/3 رقم 1256) من طريق عمرو بن علي قال: سمعت عاصم بن سليمان العبدي وكان يضع الحديث ما رأيت مثله قط يحدث بأحاديث ليس لها أصول سمعته يحدث عن هشام بن حسان، عن محمد، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «شُرْبُ الْمَاءِ عَلَى الرَّيْقِ يَعْقِدُ الشَّحْمَ».

وروى ابن الجوزي في باب فضل العدس الحديث المروي عن علي بن أبي طالب، والحديث المروي عن عبد الرحمن بن دهم<sup>(2)</sup>، ثم قال: "هذان حديثان موضوعان، كافأ الله من وضعهما، فإنه قصد شين الشريعة والتلاعب، فإن العدس من أردأ المأكولات، فإذا سمع، من ليس من أهل شرعنا هذا نسب نبينا إلى غير الحكمة"<sup>(3)</sup>.

وذكر الحافظ ابن حجر من علامات الوضع في المتن: "فساد المعنى كقولهم: «رَبِيعُ أُمَّتِي الْعَنْبُ وَالْبَطِيخُ»"<sup>(4)</sup>.

أو قولهم: «الْبَادِئُجَانُ لِمَا أَكَلِ لَهُ، أَوْ الْبَادِئُجَانُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ»<sup>(1)</sup>، أو كل حديث يشتمل على سخافات لا تصدر عن العقلاء فضلا عن سيد العلماء وخير الأنبياء الذي أوتي جوامع الكلم واختصر له الكلام اختصاراً"<sup>(2)</sup>.

**الحكم عليه:** الحديث موضوع وعلته عاصم بن سليمان، قال ابن عدي: "يعد فيمن يضع الحديث"، وقال ابن حبان: "كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل رواية حديثه إلا على جهة التعجب"، وقال الدار قطني: كذاب"، وقال النسائي: "متروك".

انظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (412/6)، وابن حبان، المجروحين (126/2)، الذهبي، ميزان الإعتدال (351/2)

(1) ابن الجوزي، الموضوعات (40/3)

(2) سبق تخريجهما (ص 117-126)

(3) ابن الجوزي، الموضوعات (295/2)

(4) أخرجه الديلمي في "الفردوس"، وابن الجوزي في "الموضوعات" (287/2) من طريق أحمد بن محمد بن مهدي حدثنا محمد بن

الضوء، حدثنا عطف بن خالد، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «رَبِيعُ أُمَّتِي الْعَنْبُ وَالْبَطِيخُ»

**الحكم عليه:** الحديث موضوع وآفته محمد بن الضوء بن الصلصال بن الدهميس، قال ابن حبان: "روى عن أبيه المناكير لا يجوز

الاحتجاج به"، وقال الخطيب: "ليس بمحل لأن يأخذ عنه العلم، لأنه كان كذاباً وكان أحد المتهتكين الشتهرين بشرب الخمر

والمجاهرة بالفجور"، وقال ابن الجوزي: "كان كذاباً مجاهراً بالفسق، وقال: لا يصح في فضل البطيخ شيء إلا أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم أكله".

انظر: الخطيب، تاريخ بغداد (356/3)، ابن حبان، المجروحين (310/2)، ابن الجوزي، الموضوعات (287-286/2)

(1) حديث باطل لا أصل له، وقيل إنه من وضع الزنادقة، وهو كذب باطل بإجماع أئمة الحديث. انظر: الفتنى، الموضوعات

(ص 148)، الصغاني، الموضوعات (ص 71)، الملا علي القاري، الأسرار المرفوعة (ص 144)

(2) ابن حجر، التلخيص الحبير (38/1)

وذكر ابن الجوزي في باب فضل الباذنجان حديث زوي عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه أكل باذنجاناً في لقمة ثم قال: «إِنَّمَا الْبَاذِنْجَانُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ وَلَا دَاءَ فِيهِ»<sup>(1)</sup>

وعلق ابن الجوزي على هذا الحديث فقال: "هذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا سقى الغيث قبر من وضعه لأنه قصد شين الشريعة بنسبة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غير مقتضى الحكمة والطب، ثم نسبه إلى ترك الأدب في أكل باذنجاناً في لقمة، والباذنجان من أردأ المأكولات"<sup>(2)</sup>.

لذلك جمع علماء الحديث الأحاديث الموضوعة للتحذير منها، وقد يعيهم الطاعنون بحملهم الضعيف، وطلبهم الغرائب، وفي الغريب الداء، ولم يحملوا الضعيف والغريب، لأنهم رأوها حقاً، بل جمعوا الغث والسمين والصحيح والسقيم، ليميزوا بينهما، ويدلوا عليهما<sup>(3)</sup>.

وعندما ظهر الإعجاز العلمي تسارع المثقفون إلى الكتابة والتأليف في هذا الموضوع، ووجدوا ضالتهم في كتب الحديث الخاصة بجمع الضعيف والموضوع التي تحتوي على الكثير من الأكاذيب والخرافات التي تشين الشريعة وتنتقص من النبي صلى الله عليه وسلم، وفي ما يلي ذكر أمثلة على ذلك:

أولاً: أمثلة من الكتب الثقافية.

(1) أخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" (301/2) من طريق أحمد بن محمد بن حرب، حدثنا عبد الأعلى بن حماد، عن حماد بن سلمة، عن أبي العشاء، عن ابن عباس قال: "كنا في وليمة رجل من الأنصار، فأتى بطعام فيه باذنجان فقال رجل من القوم: يا رسول الله إن الباذنجان يهيج المرار، فأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم باذنجاناً في لقمة وقال: «إِنَّمَا الْبَاذِنْجَانُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ وَلَا دَاءَ فِيهِ»

وأخرجه ابن حجر في "لسان الميزان" (33/4) من طريق عبد الوهاب بن محمد الخرساني، عن عبد الأعلى بن حماد، عن حماد بن سلمة، عن أبي العشاء، عن ابن عباس به.

الحكم عليه: الحديث موضوع وعلته أحمد بن محمد بن حرب الملحمي، قال ابن عدي: "يتعمد الكذب، ويلقن فيلقن، وهو مشهور بالكذب ووضع الحديث". ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (330/1-332)

أما الطريق الذي ذكره الحافظ ابن حجر بإسناده إلى عبد الوهاب فقد قال عنه: "في السند عبد الوهاب بن محمد الخرساني وما عرفته، والمتن موضوع". ابن حجر، اللسان (34/4)

(2) ابن الجوزي، الموضوعات (301/2)

(3) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث (ص128)

هناك العديد من الكتب الثقافية أو التجارية التي يُروج لها من خلال عناوينها: مثل كتب الطب النبوي، وكتب الطب البديل، وموسوعات العلاج بالقرآن والسنة، أو أسرار العلاج بكذا وكذا، وغيرها من الكتب التي تخصص صفحات للحديث عن الطب في القرآن والسنة النبوية، وتستدل بأحاديث ضعيفة وموضوعة؛ وانتشار هذه الأحاديث في ثنايا هذه الكتب يُؤدي إلى الطعن في نبوة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وفي ما يلي ذكر أمثلة على بعض هذه الكتب:

**المثال الأول:** من كتاب "الطب النبوي في علاج مرضى الجهاز الهضمي والكبد" للدكتور علي مؤنس<sup>(1)</sup>؛ الذي استدلل بعدد من الأحاديث الضعيفة جدا.

فأثناء حديثه عن التغذية السليمة، وفوائد تناول وجبة العشاء<sup>(2)</sup>، استدلل بحديث رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «سَيِّدُ طَعَامِ أَهْلِ الدُّنْيَا، وَأَهْلُ الْجَنَّةِ اللَّحْمُ»<sup>(3)</sup> وهذا الحديث ضعيف جدا، أورده ابن الجوزي في الموضوعات وقال: "لا يصح"<sup>(1)</sup>.

وقال الإمام العقيلي في الضعفاء: "لا يثبت في هذا المتن عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء"<sup>(2)</sup>.

(1) أستاذ وطبيب مختص في الجهاز الهضمي والكبد.

(2) علي مؤنس، الطب النبوي في علاج مرضى الجهاز الهضمي والكبد (ص 22-23)

(3) أخرجه ابن ماجة في "السنن" كتاب الأطعمة، وابن حبان في "المجروحين" من طريق سليمان بن عطاء الجزري قال: حدثني مسلمة بن عبد الله الجهني عن عمه أبي مشجعة، عن أبي الدرداء مرفوعا.

**الحكم على الحديث:** الحديث ضعيف جدا، وسبب ضعفه جهالة مسلمة بن عبد الله. انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (143/10-144)

وضعف سليمان بن عطاء ضعفه البخاري فقال: "سليمان بن عطاء في حديثه مناكير"، وضعفه أبو حاتم فقال: "هو منكر الحديث يكتب حديثه"، وقال ابن حبان: "سليمان بن عطاء يروي عن مسلمة أشياء موضوعة، لا تشبه حديث الثقات، فلا أدري التخليط فيها منه أو من مسلمة بن عبد الله.

أنظر: البخاري، التاريخ الكبير (4/28-29)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/133)، ابن حبان، المجروحين (1/332)

والحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات وقال: "لا يصح"، وقال ابن حجر: "لم يتبين لي الحكم على هذا المتن بالوضع، فإن مسلمة غير مجروح، وسليمان بن عطاء ضعيف. أنظر: ابن الجوزي، الموضوعات (2/302)، السيوطي، اللآلئ المصنوعة (2/190)، السخاوي، المقاصد (1/393)

وقال الألباني بعد تضعيفه للحديث: "وقد رُوي الحديث من طرق أخرى واهية نحوه". السلسلة الضعيفة (8/68 رقم 3724)

(1) ابن الجوزي، الموضوعات (2/302)

(2) العقيلي، الضعفاء (3/258)



وذكر الطبيب علي مؤنس فوائد اللحم في تغذية جسم الإنسان<sup>(1)</sup>، واستدل بحديث زوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «تَعَشَوْا وَلَوْ بِكَفِّ مِنْ تَمْرٍ، فَإِنَّ تَرْكَ الْعِشَاءِ مَهْرَمَةٌ»<sup>(2)</sup>، وهذا حديث ضعيف جدا وكل طريقه واهية.

- (1) علي مؤنس، الطب النبوي في علاج مرضى الجهاز الهضمي والكبد (ص34)
- (2) أخرجه ابن ماجة في "السنن" (2/1113 رقم 3355) من طريق إبراهيم بن عبد السلام بن عبد الله بن باباه المخزومي قال: حدثنا عبد الله بن ميمون، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله مرفوعا.
- الحكم على الحديث:** الحديث ضعيف جدا وسبب ضعفه إبراهيم بن عبد السلام المخزومي قال ابن عدي: "ليس بمعروف، حدث بالمناكير، وعندي أنه يسرق الحديث"، وقال المزي: "أحد المتروكين".
- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (1/419)، المزي، تهذيب الكمال (16/202)
- وقال ابن حجر: "عبد الله بن ميمون القداح منكر الحديث متروك، وعبد الله بن ميمون شيخ إبراهيم بن عبد السلام مجهول، وهو عندي القداح الذي قبله"، وقال المزي: "أظنه غير القداح؛ لأن القداح لم يدرك بن المنكدر، إلا أن يكون أرسل الرواية عنه، إن كان إبراهيم بن عبد السلام في روايته صادقا". ابن حجر، التقريب (ص326)، المزي، تهذيب الكمال (16/202)
- وللحديث طريق آخر: أخرجه الترمذي في "الجامع" (4/287 رقم 1856)، وعنه المزي في "تهذيب الكمال" (8/377)، وأبو يعلى الموصلي في "المسند" (7/314 رقم 4353)، من طريق عنبسة بن عبد الرحمن، عن عبد الملك بن علاق، عن أنس بن مالك مرفوعا.
- وقال الترمذي: "هذا حديث منكر، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، عنبسة يضعف في الحديث، وعبد الملك بن علاق مجهول".
- وأخرجه القضاعي في "مسند الشهاب" (1/428 رقم 735)، وأبو نعيم في "الطب النبوي" (1/275 رقم 171) من طريق عنبسة بن عبد الرحمن، عن علاق بن أبي مسلم به.
- وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (8/214)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (4/226 رقم 1182)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (3/350 رقم 6595) من طريق عنبسة بن عبد الرحمن، عن مسلم به.
- وأخرجه ابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" (6/459) من طريق عبد الرحمن بن مسهر، عن عنبسة بن عبد الرحمن، عن موسى بن عقبة به، وقال ابن عدي: "وهذا الحديث لعله لم يؤت من قبل ابن مسهر وإنما أتى من قبل عنبسة؛ لأن عنبسة ضعيف، والحديث عن موسى بن عقبة غير محفوظ.
- الحكم على الطريق الأول:** الحديث ضعيف جدا وسبب ضعفه عنبسة بن عبد الرحمن، وعبد الملك بن علاق، قال ابن حبان: "عنبسة بن عبد الرحمن صاحب أشياء موضوعة، وما لا أصل له مقلوب لا يحل الاحتجاج به"، وقال أبو حاتم: "عنبسة بن عبد الرحمن متروك الحديث، كان يضع الحديث"، وقال البخاري: "تركوه".
- انظر: ابن حبان، المجروحين (2/178)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (6/403)، البخاري، التاريخ (7/39)
- والذي يدل ضعف عنبسة أنه كان يضطرب في سند هذا الحديث فمرة يقول عن عبد الملك بن علاق، ومرة عن علاق بن أبي مسلم، وأخرى قال عن مسلم دون أن ينسبه، وتارة قال عن موسى بن عقبة.
- وعبد الملك بن علاق أو علاق بن أبي مسلم ضعفه ابن حبان فقال: "شيخ يروي ما ليس يشبه حديث الأثبات على قلة روايته لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد وهو الذي يروي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم: "ترك العشاء مهرة" وهذا لا أصل له.
- ابن حبان، المجروحين (2/174)

كما استدلل الدكتور علي مؤنس بحديث موضوع فقال<sup>(1)</sup>: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الْمَعِدَةُ بَيْتُ الدَّاءِ وَالْحَمِيَّةُ رَأْسُ الدَّوَاءِ»"<sup>(2)</sup>. وهذا الحديث مكذوب لا أصل له وهو من كلام أحد الأطباء، وكل ما رُوي في معناه فهو موضوع أو واه لا يصح<sup>(3)</sup>. لذلك كان على المؤلف تجنب الاستدلال بهذا الحديث؛ لوجود ما يُغني عنه في السنة الصحيحة<sup>(1)</sup>.

وللحديث طريق آخر ذكره السيوطي في "الآلئ المصنوعة" (216/2-217) عن ابن النجار في تاريخه: من طريق أبي الهيثم القرشي عن موسى بن عقبة عن أنس مرفوعاً. الحكم على الطريق الثاني: وهذا الطريق لا يصح؛ لأن أبو الهيثم القرشي ذكره الذهبي في الميزان فقال: "قال الأزدي: كذاب". الذهبي، ميزان الإعتدال (584/4)

(1) علي مؤنس، الطب النبوي في علاج مرضى الجهاز الهضمي والكبد (ص22)  
(2) رواه الزمخشري في "الكشاف عن حقائق التنزيل" (100/2) مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم دون إسناد. وقال الإمام الزركشي: "هذا من كلام الأطباء إما الحارث بن كلدة طبيب العرب أو غيره، ولا أصل له عن النبي صلى الله عليه وسلم".

انظر: الزركشي، التذكرة في الأحاديث المشتهرة، ص(145)، السخاوي، المقاصد الحسنة (ص611)، السيوطي، الدرر المنتثرة (ص178)

(3) روي حديث بمعناه أخرجه: الدار قطني في "العلل" (42/8)، والعقيلي في "الضعفاء" (51/1) من طريق: إبراهيم بن جريح الرهاوي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « الْمَعِدَةُ حَوْضُ الْبَدَنِ، وَالْعُرْوُقُ إِلَيْهَا وَارِدَةٌ، فَإِذَا صَحَّتْ الْمَعِدَةُ صَدَرَتْ الْعُرْوُقُ بِالصَّحَّةِ، وَإِذَا سَقَمَتِ الْمَعِدَةُ صَدَرَتْ الْعُرْوُقُ بِالسَّقَمِ » قال الدر قطني: "ولم يرو هذا مسنداً غير إبراهيم بن جريح وكان طبيياً، فجعل له إسناداً"، وقال العقيلي: "هذا الحديث باطل لا أصل له".

انظر: الدار قطني، العلل (42/8)، والعقيلي، الضعفاء (51/1)  
وأخرج ابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" (279/2) و(14/4) و(19/8) وأبو نعيم في "الطب النبوي" (245/1 رقم130) و(246/1 رقم132) و(237/1 رقم133) من ثلاثة طرق: من طريق مسلمة عن ابن جريح عن رجل عن ابن عباس، ومن طريق تمام عن الحسن عن أنس، ومن طريق دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري، مرفوعة كلها إلى النبي صلى الله عليه وسلم: بلفظ: «أَصْلُ كُلِّ دَاءٍ الْبُرْدُ»

وقد أعل ابن عدي الحديث من طريقه الثلاث: فقال عن الحديث المروي عن أنس: "وهو في الجملة منكر"، وقال عن الحديث المروي عن أبي سعيد: "باطل بهذا الإسناد"، أما الحديث المروي عن ابن عباس فقال عنه: "غير محفوظ". انظر: الكامل (280/2) و(14/4) و(20/8)

وقال الدار قطني عن هذا الحديث: "والأشبه بالصواب أنه من قول الحسن البصري". انظر: العلل (73/12)

### المثال الثاني:

من كتاب "الإعجاز القرآني في الوجود الكوني" للمؤلف دولار محمد صابر<sup>(2)</sup>، الذي ذكر فوائد نبات الصبار<sup>(3)</sup> ثم استدل بحديث: «مَاذَا فِي الْأَمْرَيْنِ مِنَ الشِّفَاءِ، الصَّبْرِ وَالشُّفَاءِ؟»<sup>(4)</sup>»<sup>(5)</sup>

كما استدل بحديث مروي عن أم سلمة أنها قالت: دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سلمة وقد جعلت علي صبرا فقال: «مَا هَذَا يَا أُمَّ سَلَمَةَ؟». قلت: إنما هو صبر ليس فيه طيب فقال: «إِنَّهُ يَشُبُّ»<sup>(6)</sup> الْوَجْهَ، فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ، وَلَا تَمْتَشِطِي بِالطِّيبِ وَلَا بِالْحِنَاءِ، فَإِنَّهُ خِضَابٌ»<sup>(7)</sup>

(1) كحديث: «مَا مَلَأَ آدَمِيَّ وَعَاءَ شَرًّا مِنْ بَطْنٍ. بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ أَكْلَاتِ يَقْمَنُ صَلْبُهُ، فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ فُتِلْتُ لِطَعَامِهِ وَتُلْتُ لِشَرَابِهِ وَتُلْتُ لِنَفْسِهِ». حديث صحيح سبق تحريجه (ص22)  
(2) لم أعثر له على ترجمة.

(3) دولار محمد صابر، الإعجاز القرآني في الوجود الكوني (ص106-107)

(4) الثفاء: هو الخردل، وقيل الحزف، ويسميه أهل العراق: حب الرشاد، وجعله مرا للحرقوة التي فيه ولدعه اللسان.  
ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (1/214)

(5) أخرجه أبو نعيم في "الطب النبوي" (2/595 رقم629)، والبيهقي في "السنن" (9/582 رقم641) من طريق الليث بن سعد، عن الحسن بن ثوبان الهمداني، عن قيس بن رافع الهمداني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الحديث.  
الحكم على الحديث: الحديثة رجاله ثقات، إلا أنه مرسل؛ فالليث بن سعد ثقة ثبت، والحسن بن ثوبان صدوق.  
انظر: التقريب (ص494 و159)

وسبب إرساله هو: قيس بن رافع القيسي الأشجعي لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال الحافظ ابن حجر: "تابعي أرسل شيئا فذكره عبدان المروزي في الصحابة وهما".

انظر: ابن حبان، الثقات (5/310)، ابن حجر، الإصابة (5/401 و417)، البغوي، معجم الصحابة (5/19)  
فالحديث ضعيف لأنه مرسل، وليس له تابع أو شاهد.

(6) يشب الوجه: أي يلونه، ويحسنه. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (2/438)

(7) أخرجه أبو داود في "السنن" (2/292 رقم2305)، والنسائي في "السنن الكبرى" (5/311 رقم5700)، والطبراني في "المعجم الكبير" (23/419 رقم1013 و1013 رقم1013)، وأبو نعيم في "الطب النبوي" (1/375 رقم314)، والبيهقي في "السنن الصغير" (3/165 رقم2820) من طرق عن ابن وهب قال أخبرني مخزومة، عن أبيه قال: سمعت المغيرة بن الضحاك يقول حدثتني أم حكيم بنت أسيد، عن أمها أن زوجها توفي وكانت تشتكي عينها فتكتحل الجلاء، فأرسلت مولاة لها إلى أم سلمة، فسألته عن كحل الجلاء، فقالت: لا تكتحل، إلا من أمر لا بد منه، دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سلمة، وقد جعلت علي عيني صبرا، فقال: «ما هذا يا أم سلمة؟» قلت: إنما هو صبر يا رسول الله، ليس فيه طيب، قال: «إِنَّهُ يَشُبُّ الْوَجْهَ، فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ، وَلَا تَمْتَشِطِي بِالطِّيبِ وَلَا بِالْحِنَاءِ، فَإِنَّهُ خِضَابٌ» قلت: بأي شيء أمتشط يا رسول الله؟ قال: «بِالسُّدْرِ تُغْلِفِينَ بِهِ رَأْسَكَ»

استدل المؤلف محمد دولار صابر على فوائد نبات الصبّار بحديثين ضعيفين؛ الأول منهما حديث مرسل ولا متابع له، والثاني مسلسل بالمجهولين؛ وبجثته هذا يُساهم في نشر الأحاديث الضعيفة، لذلك كان عليه التقيد بقواعد تناول الإعجاز العلمي والطبي في السنة النبوية، التي تشترط أن يكون الحديث صحيحاً أو حسناً<sup>(1)</sup>.

### المثال الثالث:

من كتاب "موسوعة العلاج بالقرآن والسنة والأعشاب والدعاء" للمؤلف أسامة سلامة<sup>(2)</sup>، الذي قال أثناء حديثه عن هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الصداع والشقيقة<sup>(3)</sup>: روى ابن ماجه في سننه حديث في صحته نظر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صدع غلف رأسه بالخناء ويقول: «إِنَّهُ نَافِعٌ بِإِذْنِ اللَّهِ مِنَ الصَّدَاعِ»<sup>(4)</sup>.

**الحكم على الحديث:** الحديث ضعيف جداً؛ لأنه مسلسل بالمجهولين، فالمغيرة بن الضحاك قال عنه الذهبي: "عداده في التابعين لا يُعرف وذكره ابن حبان في الثقات ما روى عنه سوى بكير بن الأشج، وحديثه غريب". الذهبي، ميزان الإعتدال (163/4) وأم حكيم بنت أسيد قال ابن حجر: "لا يعرف حالها". التقريب (ص756).

وأما قال عنها ابن حجر: "أم حكيم بنت أسيد عن أمها عن أم سلمة لا أعرف أمها". التقريب (ص764).

(1) انظر: قواعد تناول الإعجاز العلمي والطبي في السنة النبوية وضوابطه، عبد الله المصلح (ص6)

(2) لم أعثر له على ترجمة.

(3) أسامة سلامة، موسوعة العلاج بالقرآن والسنة والأعشاب والدعاء (ص60)

(4) أخرجه البزار في "البحر الزخار" (263/14 رقم7852)، وأبو نعيم في "الطب النبوي" (1/325 رقم241)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (5/6 رقم562) من طريق الأحوص بن حكيم، عن أبي عون، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ صَدَعٌ، فَيَغْلِفُ رَأْسَهُ بِالْحَنَاءِ».

**الحكم على الحديث:** الحديث ضعيف جداً؛ لضعف حفظ الأحوص بن حكيم، قال أحمد بن حنبل: "الأحوص بن حكيم لا يروى حديثه، يرفع الأحاديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم"، وقال ابن معين: "لا شيء"، وقال أبو حاتم: "الأحوص بن حكيم ليس بقوي منكر الحديث"، وقال ابن حبان: "الأحوص بن حكيم بن عمير: يروي المناكير عن المشاهير"، وقال ابن عدي: "يأتي بأسانيد لا يتابع عليها"، وقال ابن حجر: "ضعيف الحفظ".

انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2/327-328)، ابن حبان، المحروحين (1/175)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (119/2)، ابن حجر، التقريب (ص96)

وأبو عون هو: عبد الله الأنصاري، قال الذهبي: "أبو عون الأنصاري الأعور ثقة"، وقال ابن حجر: "أبو عون الأعور الأنصاري اسمه عبد الله ابن أبي عبد الله مقبول، الذهبي، الكاشف (2/448)، ابن حجر، التقريب (ص662)

وقال البزار بعد نقله للحديث: "لا نعلمه يروى مرفوعاً، إلا بهذا الإسناد، ولا أسند أبو عون عن سعيد، عن أبي هريرة إلا هذا". انظر: البزار، البحر الزخار (263/14)

ذكر المؤلف بأن الحديث في صحته نظر وهذا يعني عدم ثبوته؛ لكنه استعان به كدليل من السنة النبوية لعلاج ألم الصداع مع أن الحديث ضعيف جداً؛ ويوجد ما يُعني عنه في السنة الصحيحة<sup>(1)</sup>؛ لذلك أرى من الواجب على المهتمين بالبحث في الطب النبوي، أن يوجهوا دراساتهم إلى ما صح وثبت من الحديث النبوي؛ وأن يطلعوا على كتب شروح الحديث، وكتب الطب النبوي التي تعرضت لتفسير كيفية العلاج بالأدوية المذكورة في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن هذه الأدوية قد وصفت للمعالجة بها في أمكنة خاصة، وبمقادير معينة.

وأحسن مثال يدل على صحة ما ذهبت إليه؛ حديث الرجل الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه فقال: أخى يشتكي بطنه، فقال: «اسْقِهِ عَسَلًا»، ثم أتى الثانية فقال: «اسْقِهِ عَسَلًا»، ثم أتاه الثالثة فقال: «صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَّبَ بَطْنُ أَخِيكَ، اسْقِهِ عَسَلًا»<sup>(2)</sup> فسقاه فبرأ.

وقد أرجع الإمام ابن القيم عدم الشفاء بالعسل إلى عدم شرب المقدار الكافي فقال " فهذا الذي وصف له النبي صلى الله عليه وسلم العسل، كان استطلاق<sup>(3)</sup> بطنه عن تخمة أصابته عن امتلاء، فأمره بشرب العسل لدفع الفضول المجتمعة في نواحي المعدة والأمعاء، فإن العسل فيه جلاء، ودفع للفضول... وفي تكرار سقيه العسل معنى طبي بديع، وهو أن الدواء يجب أن يكون له مقدار وكمية بحسب حال الداء، إن قصر عنه لم يزله بالكلية وإن جاوزه أوهى القوى فأحدث ضرراً آخر، فلما أمره أن يسقيه العسل سقاه مقداراً لا يفي بمقاومة الداء ولا يبلغ الغرض، فلما أخبره علم أن الذي سقاه لا يبلغ مقدار الحاجة، فلما تكرر ترداده إلى النبي صلى الله عليه وسلم أكد عليه المعاودة ليصل إلى المقدار المقاوم للداء، فلما تكررت الشرينات بحسب مادة الداء برأ بإذن الله، واعتبار مقادير الأدوية وكيفياتها ومقدار قوة المرض مرض من أكبر قواعد الطب"<sup>(4)</sup>.

#### المثال الرابع:

(1) ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه عالج ألم الصداع والشقيقة بالحمامة: روى البخاري في "الجامع الصحيح" كتاب الطب (125/7 رقم 5700 ورقم 5701) عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «اِحْتَجَمَ وَهُوَ مُحَرِّمٌ فِي رَأْسِهِ، مِنْ شَقِيقَةٍ كَانَتْ بِهِ»

(2) أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح" كتاب الطب (123/7 رقم 5684) و(128/7 رقم 5716)، وأخرجه مسلم في "المسند الصحيح" كتاب السلام (1736/4 رقم 2217) من رواية أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

(3) استطلق بطنه أي كثر خروج ما فيه، يريد الإسهال. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (136/3)

(1) ابن القيم، زاد المعاد (32/4-33)

من كتاب "التداوي بالصوم" وهو عبارة عن كتاب أجنبي مترجم إلى اللغة العربية، يوضح فيه مؤلفه فوائد الصوم الطبي، والأمراض التي يقوم الصوم بشفاؤها، ومشكلة الكتاب تكمن فيمن قدم له، حيث قال بعد حديثه عن طرق العلاج بالصوم: "ومن نافلة القول، الإشارة إلى أن قارئ الكتاب لا بد له أن يطير فرحا وسرورا، عندما يذكر قول النبي العربي محمد صلى الله عليه وسلم: «صُومُوا تَصِحُّوا»<sup>(1)</sup> وإن الأيام القادمة ستكشف لنا المزيد من العلم والمعرفة بنص هذا الحديث النبوي الجامع لكل بنود الصحة!<sup>(2)</sup>

وقال مُصدر الكتاب: "وتلبية لواجب الإسلام في خدمة العلم ونشره، قمت بتقديم هذا الكتاب الثاني إلى من يتقن اللغة الفرنسية إتقان لغة وعلم، ليقوم بترجمته وطباعته، بحيث تتاح الفرصة ليطلع عليه الناس، وخصوصا الأطباء، ليطلع الجميع على ما يعتبر اليوم معجزة علمية، تؤكد قول النبي الكريم صلى الله عليه وسلم: «صُومُوا تَصِحُّوا»، ولكأني بهذا الحديث النبوي الشريف، قد حفظته لنا بطون الكتب، إلى أن يأتي الصوم الطبي في عالم الغرب اليوم، ويقوموا بشرحه الشرح العلمي المناسب... مما يمكن اعتباره إعجازا علميا لنبينا المختار عليه أفضل الصلاة والسلام"<sup>(3)</sup>.

والمثال الآخر من كتاب: "المشتهر من الحديث الموضوع... والضعيف والصحيح البديل"، الذي قال فيه مؤلفه: "والواقع الطبي يؤكد صدق حديث: «صُومُوا تَصِحُّوا»، فالصيام بوجه عام وسيلة وقائية وعلاجية أحيانا كثيرة، في الأحوال الطبيعية، أما في الأمراض الخاصة بالكبد فهذه أمور ليست عامة والحديث عام، يتخصص بالقليل، كما هو معروف"<sup>(4)</sup>.

ويرد على هذه الأمثلة بأن الحديث ضعيف وطرقه وشواهد لا تزيده إلا وهنا، ولم تحفظه لنا بطون الكتب إلا نعرف ضعفه، والواقع العلمي أو الطبي ليس له علاقة بتصحيح الأحاديث، ولا بتخصيصها؛ لأن هذا أمر خاص بعلماء الحديث.

كما أن السر والأهمية في دراسات الإعجاز العلمي في السنة النبوية الشريفة؛ تكمن في التأكد من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قاله، أو فعله، أو أقره؛ حتى تقوم الحجة على الكافرين،

(1) حديث ضعيف سبق تخريجه (ص175-179)

(2) محمد البرشة، مقدمة كتاب: ه.م. شيلتون، التداوي بالصوم (ص10)

(3) مقدمة كتاب: ه.م شيلتون، التداوي بالصوم (ص13)

(4) عبد المتعال، المشتهر من الحديث الموضوع... والضعيف والبديل الصحيح (ص192-193)

ويعلموا أن ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم وحي من الله، خاصة مع غياب العلم، ووسائل المعرفة في زمنه؛ فإذا لم نتأكد يقينا من أن النبي صلى الله عليه وسلم قد جاء به، فلا وجه للإعجاز هنا، خاصة أن المعارض والمماري يستدل علينا بقوله: إن علماؤكم ضعفوا الحديث، ونبيكم لم يقله قطعا، فكيف تستدلون بما هو غير ثابت لإثبات صدق رسالته؟<sup>(1)</sup>.

### المثال الخامس:

هناك عدد من الكتب الخاصة بالطب البديل تستدل على فوائد زيت الزيتون بأحاديث موضوعة وأخرى ضعيفة منها كتاب "أسرار العلاج بعسل النحل وزيت الزيتون" لسليمان إبراهيم<sup>(2)</sup>، وكتاب "أسرار العلاج بزيت الزيتون" لوفاء عبد العزيز<sup>(3)</sup>، وكتاب "زيت الزيتون بين الطب والقرآن"<sup>(4)</sup> للمؤلف حسّان شمسي باشا<sup>(5)</sup>.

فمن بين الأحاديث الموضوعة المنتشرة في هذه الكتب؛ ما روي عن عقبه بن عامر أنه قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: «عَلَيْكُمْ بِزَيْتِ الزَّيْتُونِ كُلُّهُ وَادَّهِنُوا بِهِ فَإِنَّهُ يَنْفَعُ مِنَ الْبَوَاسِيرِ»<sup>(1)</sup>. وما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يَا عَلِيُّ كُلِّ الزَّيْتِ وَادَّهِنْ بِهِ فَإِنَّ مَنْ ادَّهَنْ بِالزَّيْتِ لَمْ يَقْرُبْهُ الشَّيْطَانُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»<sup>(2)</sup>.

(1) حكيمة حفيظي، الاستدلال بالروايات الضعيفة في دراسات الإعجاز العلمي في السنة النبوية، مجلة المعيار (ص103)

(2) سليمان إبراهيم أبو دقة، أسرار العلاج بعسل النحل وزيت الزيتون (ص84)

(3) وفاء عبد العزيز بدوي، أسرار العلاج بزيت الزيتون (ص21)

(4) حسّان شمسي باشا، زيت الزيتون بين الطب والقرآن (ص15)

(5) ولد حسّان وصفي شمسي باشا سنة 1951م، درس الطب بجامعة حلب وتخرج منها عام 1975م، حصل على شهادة الدراسات العليا في الأمراض الباطنية من جامعة دمشق عام 1978م، سافر إلى بريطانيا وتخصص في أمراض القلب ونال شهادة عضوية الكلية الملكية للأطباء عام 1981م، عمل بمستشفى الملك فهد لمدة سبع سنوات، من مؤلفاته: كيف تقي صحتك من أمراض القلب، اقتباسات من الطب النبوي والأدلة العلمية الحديثة، الطب النبوي بين العلم والإعجاز.

انظر الموقع: [www.drchamsipah.com/](http://www.drchamsipah.com/)

(1) أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (281/17 رقم 463)، وعنه أبو نعيم في "الطب النبوي" (483/2 رقم 463)، وأبو طاهر السلفي في "الطيوريات" (1369/4 رقم 1332)، كلهم من طريق عثمان بن صالح، ثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير عن عقبه بن عامر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: الحديث.

الحكم عليه: الحديث موضوع، قال أبو حاتم: "هذا حديث كذب، وعلته خالد بن نجيح كان يفتعل الأحاديث ويضعها في كتب عثمان بن صالح". انظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث (82/6) والجرح والتعديل (355/3)

فالحديث الأول والثاني من وضع بعض الرواة المشهورين بالكذب؛ فلا حاجة لمؤلفي عصرنا أن يُعيدوا نشر أحاديث الكذابين بحجة كشف أسرار العلاج بزيت الزيتون، حتى لا تُنسب أقوال النبي صلى الله عليه وسلم الخاصة بالطب النبوي إلى الكذب والخرافة!

#### المثال السادس:

من كتاب سلسلة الطب البديل: التداوي والعلاج بالتمر، لعلي عبد العال<sup>(2)</sup>، الذي استدل بحديث موضوع عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ: « أَطْعَمُوا نِسَاءَكُمْ فِي نَفَاسِهِنَّ التَّمْرَ، فَإِنَّهُ مَنْ كَانَ طَعَامُهَا فِي نَفَاسِهَا التَّمْرُ خَرَجَ وَلَدُهَا ذَلِكُ حَلِيمًا، فَإِنَّهُ كَانَ طَعَامَ مَرِيْمَ حَيْثُ وَلَدَتْ عَيْسَى، وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ طَعَامًا كَانَ خَيْرًا لَهَا مِنَ التَّمْرِ أَطْعَمَهَا إِيَّاهُ »<sup>(3)</sup>.

فهذا الحديث من رواية أحد الكذابين، ومع ذلك فهو منتشر في عدد من كتب الإعجاز العلمي.

#### ثانيا: أمثلة من المجالات العلمية.

صدر في مجلة "العلم والإيمان" مقالا بعنوان: "بداية الكون ونهايته في القرآن والسنة" للدكتور خالد محبوب<sup>(1)</sup>، الذي افتتح تفسيره لهذه الظاهرة الكونية<sup>(2)</sup>؛ بحديث ضعيف مروى عن الصحابي أبي رزين

(1) رواه الحارث بن أبي أسامة في "بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث" (526/1)، وعنه أبو نعيم في "الطب النبوي" (636/2 رقم 685) من طريق عبد الرحيم بن واقد، ثنا حماد بن عمرو، أخبرنا السري بن خالد، عن جعفر بن محمد عن أبيه عن حده عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الحديث.

الحكم عليه: الحديث موضوع وأفته حماد بن عمرو، قال ابن حبان: "حماد بن عمرو يضع الحديث عن الثقات وضعاً"، وقال الذهبي عن هذا الحديث: "تفرد به حماد بن عمرو - وكان يكذب - عن السري بن خالد عن جعفر الصادق عن آبائه".

انظر: ابن حبان، المحروحين (252/1)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (345/2).

(2) عادل عبد العال، سلسلة الطب البديل: التداوي والعلاج بالتمر (ص 6)

(3) حديث موضوع سبق تحريجه (ص 50)

(1) خالد محبوب: أستاذ بقسم الفيزياء جامعة بسكرة الجزائر.

(2) خالد محبوب، مجلة العلم والإيمان (ص 19)



رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله أين كان ربنا عز وجل قبل أن يخلق خلقه؟ قال: «كَانَ فِي عَمَاءٍ»<sup>(1)</sup> مَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ وَمَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ ثُمَّ خَلَقَ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ»<sup>(2)</sup>

استدل الدكتور خالد محبوب بهذا الحديث ثم قال: "قوله صلى الله عليه وسلم: «في عماء» أي ليس معه شيء؛ فهذه هي الحالة الأولى للكون... وهنا يضمحل مفهوم الزمن في تقدير الحياة؛ لأنه لا تعرف له بداية ولا نهاية، وقوله صلى الله عليه وسلم: «ما فوقه هواء وما تحته هواء» والهواء هنا لا ينطبق عليه المفهوم العصري من أنه يتكون من ذرات أي مدة متناهية في الصغر لأن هذه الذرات مخلوقات وهي ليست أزلية، ووجود الهواء بالتفسير العصري له يتناقض مع نص الحديث وهو أن الله كان في عماء... فالهواء هنا بمعنى الفراغ المادي وهذا ما يؤيده حديث البخاري الذي رواه عمران بن

(1) العماء بالفتح والمد: السحاب، وفي رواية "كان في عماء" بالقصر، ومعناه ليس معه شيء، وقيل: هو أمر لا تدركه عقول بني آدم، ولا يبلغ كنهه الوصف والفتن، وقيل هو من العماء: السحاب الرقيق أي حال دونه ما أعمى الأبصار. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (304/3)

(2) أخرجه أحمد بن حنبل في "المسند" (108/26 رقم 16188)، وابن ماجه في "السنن"، كتاب العرش (1/64 رقم 182)، وابن أبي عاصم في "السنة" (1/271 رقم 612)، والترمذي في "الجامع" كتاب التفسير (5/288 رقم 3109)، وابن حبان في "الصحيح" بترتيب ابن بلبان (14/9 رقم 6140)، والطبراني في "المعجم الكبير" (19/207 رقم 468)، وأبو الشيخ في "العظمة" (1/363 رقم 83)، والذهبي في "العلو للعلي الغفاري" (ص 18) من طرق عن حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حدس، عن أبي رزين قال: قلت: يا رسول الله أين كان الله قبل أن يخلق خلقه هذا؟ قال: «كَانَ فِي عَمَاءٍ مَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ وَمَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ، وَخَلَقَ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ».

قَالَ الترمذي: أحمد بن منيع، قال يزيد بن هارون: "العماء: أي ليس معه شيء" وهذا حديث حسن.

**الحكم على الحديث:** الحديث ضعيف، وسبب ضعفه هو جهالة وكيع بن حدس، قال ابن القطان: "وكيع بن حدس هذا لا تعرف له حال ولا يعرف له راو إلا يعلى بن عطاء، واختلف في اسمه فقيل: ابن حدس وقيل: ابن حدس، وقال الإمام البيهقي بعد روايته للحديث: "هذا حديث تفرد به يعلى بن عطاء عن وكيع بن حدس"، وقال الحافظ الذهبي: "وكيع بن حدس لا يعرف تفرد عنه يعلى بن عطاء"، وقال الحافظ ابن حجر: "وكيع بن حدس مقبول" ومعنى قول ابن حجر مقبول أي عند المتابعة، ولم يوجد من تابع وكيع على حديثه هذا.

انظر: ابن القطان، بيان الوهم والإيهام (3/617)، الذهبي، ميزان الإعتدال (4/335)، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 581). وقال الشيخ الألباني رحمه الله عند ذكره لسبب ضعف الحديث: "قلت: هو -يعني وكيع بن حدس- مجهول العين، وليس مجهول الحال؛ كما قال ابن القطان فيما نقل عنه في "التهذيب"، ولا مجهول الصفة كما زعم الكوثري". انظر: السلسلة الضعيفة (11/501 رقم 5320)

حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ»<sup>(1)</sup>

فأول شيء خلق هو العرش والماء، ثم جاء بعد ذلك كتابة مقادير الخلائق في اللوح المحفوظ ولا ندري المدة الزمنية بينهما، ولكننا نعلم أن الكتابة في اللوح المحفوظ بالقلم، كانت قبل خمسين ألف سنة من خلق السماء والأرض، وفي الحديث الذي رواه مسلم، عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»<sup>(2)</sup>.

وفي الحديث الذي رواه الدارمي من رواية أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَرَأَ طَهَ وَبِسَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِأَلْفِ عَامٍ، فَلَمَّا سَمِعَتِ الْمَلَائِكَةُ الْقُرْآنَ، قَالَتْ: طُوبَى لَأُمَّةٍ يَنْزِلُ هَذَا عَلَيْهَا، وَطُوبَى لِأَجْوَابِ تَحْمِيلِ هَذَا، وَطُوبَى لِأَلْسِنَةٍ تَتَكَلَّمُ بِهَذَا»<sup>(3)</sup>

(1) أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح"، كتاب بدء الخلق (4/105 رقم 3191)، وكتاب التوحيد (9/124 رقم 7418) من طريق الأعمش، عن جامع بن شداد، صفوان بن محرز، عن عمران بن حصين مرفوعاً.

(2) أخرجه مسلم في "المسند الصحيح"، كتاب القدر (4/2044 رقم 2653) من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً.

(3) أخرجه الدارمي في "السنن" (4/2147 رقم 3457)، وابن خزيمة في "التوحيد" (1/402-403)، وابن حبان في "المجروحين" (1/108)، والطبراني في "المعجم الكبير" (5/133 رقم 4876)، والواحدي في "التفسير الوسيط" (3/199 رقم 602) من طريق إبراهيم بن المنذر، حدثنا إبراهيم بن المهاجر بن المسمار، عن عمر بن حفص بن ذكوان، عن مولى الحرقة، عن أبي هريرة مرفوعاً.

الحكم على الحديث: الحديث ضعيف جداً وفيه آفتان، وأفته الأولى: إبراهيم بن المهاجر، قال ابن حبان: "إبراهيم بن المهاجر بن مسمار يحدث عن عمر بن حفص وصفوان بن سليم منكر الحديث، من الجنس الذي قلت لا يعجبني الاحتجاج بحره إذا انفرد، وكان يحيى بن معين يمرض القول فيه، وهو الذي روى: «إن الله تعالى قرأ طه ويس...» وهذا متن موضوع"، وقال البخاري: "إبراهيم بن المهاجر منكر الحديث، وضعفه النسائي، وابن معين وابن القطان وأبو حاتم. انظر: البخاري، التاريخ (1/328)، ابن حبان، المجروحين (1/108)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2/133)، ابن عدي، الكامل (1/351)

وأفة الثانية: عمر بن حفص العبدي، قال البخاري والنسائي: عمر بن حفص ليس بالقوي"، وقال ابن معين وابن عدي: "ليس بشيء"، وقال النسائي في موضع آخر: "متروك الحديث"، وقال أحمد: "تركنا حديثه وحرقناه"، وقال ابن حبان: "عمر بن حفص العبدي كان ممن يشتري الكتب ويحدث بها من غير سماع ويجب مما يسأل وإن لم يكن مما يحدث به". انظر: البخاري، التاريخ الأوسط (6/150)، النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 81)، ابن عدي، الكامل (6/86-87)، ابن حبان، المجروحين (2/84) وقال الحافظ ابن كثير: "هذا حديث غريب وفيه نكارة، وإبراهيم وشيخه تكلم فيهما. ابن كثير، تفسير القرآن (5/271)

من خلال هذا الحديث وحديث مسلم السابق يمكننا تحديد المجال الزمني الذي خلقت فيه الملائكة وهو ما بين 5000 سنة و1000 سنة قبل خلق السموات والأرض، كما أننا نستنتج أن الزمن سابق لخلق السموات والأرض وخلق الملائكة عكس ما تقرره نظرية الانفجار العظيم<sup>(1)</sup> والتي تجعل مبدأ الزمن مع الانفجار أي عند تكون السماء والأرض<sup>(2)</sup>.

حاول الدكتور خالد محبوب شرح الكيفية التي بدأ بها الخلق، ومعرفة المخلوقات الأولى التي خلقها الله سبحانه وتعالى؛ فاستعان بالسنة النبوية لتفسير مراحل نشأة الكون، واستدل بحديثين ضعيفين إضافة إلى أحاديث أخرى صحيحة، وتوصل من خلال هذه الأحاديث إلى معلومات أو نتائج تتناقض مع بعض ما قررته نظرية الانفجار العظيم على حسب قوله.

لكن هناك أسئلة يجب طرحها وهي: ما قيمة هذه النتائج التي توصل إليها الدكتور؛ إذا كانت مبنية على أحاديث بعضها شديد الضعف؟، وما قيمة هذا التفسير لنشأة الكون إذا لم يثبت الحديث؟، وإذا أثبت العلماء التجريبيين حقائق تتناقض مع ما ورد في الحديث الضعيف؛ فكيف سينظر هؤلاء ومن تبعهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإلى السنة النبوية؟

هذه الأسئلة وغيرها توضح خطورة الخوض في هذا الموضوع؛ لأنه يتعلق بقضايا الخلق التي هي من الأمور الغيبية، التي لا يستدل عليها إلا بالأحاديث الثابتة الصحيحة؛ لكونها تتحدث عن مباحث عقديّة مثل بدء الخلق، والبعث، والتوحيد، والقدر، والأسماء والصفات، وكان على الدكتور خالد محبوب الاكتفاء بما صح من السنة النبوية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نظرية "الانفجار العظيم" تعتبر من بين النظريات التي وضعها العلماء لمحاولة تفسير أصل الكون ومراحل نشأته، ورغم كل النجاحات الباهرة التي حصلت عليها هذه النظرية، تبقى بعض الأسئلة الأساسية المحيرة التي لا تجد لها النظرية إجابات مقنعة؛ مما دفع بالعلماء

(1) الانفجار العظيم أو الانفجار الكوني "big bang": أعطيت هذه التسمية إلى النظرية التطورية لأصول الكون، وتصف التسمية أيضا الشروط الابتدائية للنموذج التطوري للكون. انظر: كليف كيلمستر، طبيعة الكون (ص241) وظهرت هذه النظرية على يد لومتر "lemtr" القس البلجيكي، ومع أنه أستاذ في الرياضيات إلا أنه أول من اقترح التصور الأولى لنظرية الانفجار العظيم؛ التي تصف تاريخ الكون منذ الثانية الأولى إلى يومنا هذا، وتعتبر هذه النظرية اليوم النموذج العلمي الوحيد المطروح حول تطور الكون منذ الأزمنة الأولى.

انظر: جمال ميموني، قصة الكون من التصورات البدائية إلى الانفجار العظيم (ص195-211) بتصرف.

(2) خالد محبوب، مجلة العلم والإيمان (ص19-20)

إلى مزيد من البحث لسد ثغرات هذه النظرية ومعضلاتها<sup>(1)</sup>، وحتى عام 1995م كان علماء الفيزياء الفلكية في جدل حاد حول صحة أو بطلان نظرية الانفجار العظيم، لأن القائلين بها ليس لديهم دلالات صحيحة على حدوثها!، كما أن المشككين بها ليس لديهم دلالات صحيحة على عدم حدوثها؛ لأنهم لا يعرفون ماذا حدث لحظة الانشطار، ولا قبل الانشطار أو بعده، وهذا يعتبر عجزاً علمياً<sup>(2)</sup>.

وقد سعى المفكرون المعاصرون - من باب الاجتهاد - إلى توظيف المعطيات العلمية لنظرية الانفجار للدفاع عن العقيدة، وساروا في اتجاهي التفسير والإعجاز العلميين، ولكن تميز اجتهادهم بالتراكم لا بالتوليد، وهذا ما يتنافى مع البناء المعرفي، الذي يضع العلم فيه دون أن يضيع فيه، ويتجاوز النص القرآني، وهنا يتغير مفهوم التوافق بين العلم والدين؛ من المطابقة إلى الاستيعاب والتجاوز؛ فالانحراف في إدراك التفاعل بين الخطاب العلمي والخطاب الديني، قد يقود إلى المطابقة بينهما، وهنا قد يفقد الدين المطلق هيئته إذا كان مطابقاً للعلم البشري النسبي، كما أن الفصل بينهما يناقض الواقع والنص القرآني.

فالإيمان بقدرة العلم على الإحاطة بكل جزئيات الواقع؛ قد يقود إلى انزلاقات فكرية إذ جعلناه مكافئاً للدين... ولكن القراءة الموضوعية هي التي توازن بين قراءة الكون وقراءة الوحي دون مطابقة أو فصل بينهما، مع مراعاة محدودية قراءة الواقع وشمولية قراءة القرآن؛ أي أن القراءة المهيمنة لا تكون إلا للخطاب المطلق وهو الخطاب الديني، أما الخطاب العلمي فلا ينتج سوى حقائق ظرفية نسبية تتطور في ظل المستجدات والوقائع الجديدة التي تغير العلم<sup>(1)</sup>.

لذلك أرى أنه من الضروري لمن يتصدى لشرح نظرية الانفجار العظيم؛ أن لا يتسرع إلى رفعها إلى درجة الحقيقة العلمية أو يلغيها نهائياً؛ بحجة موافقتها أو مخالفتها للحديث النبوي أو القرآن الكريم؛ لأنها لا تزال طور البحث.

(1) لمزيد من التفصيل في معرفة معضلات نظرية الانفجار العظيم؛ انظر جمال ميموني، ونضال قسمون، قصة الكون من التصورات

البداية إلى الانفجار العظيم (ص 243)

(2) هشام طالب، الكون ومصير الإنسان: نقض لنظرية الانفجار الكوني (ص 232) و (ص 230)

(1) نبيلة عبودي، خلق الكون ونظرية الانفجار العظيم (ص 189)

لكن الدكتور زغلول النجار يرى أن مجرد وجود إشارة لهذه النظرية في كتاب الله يسمح له بالارتقاء بها إلى الحقيقة العلمية حيث يقول: "على الرغم من معارضة عدد غير قليل من المتخصصين في مجال الفلك والفيزياء الفلكية لنظرية "الانفجار العظيم" فإننا نحن معاصر المسلمين نقبل هذه النظرية، وترتقي بها إلى مقال الحقيقة العلمية لوجود إشارة لها في كتاب الله من قبل أربعة عشر قرناً يقول فيها ربنا تبارك وتعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتْا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا<sup>ط</sup> وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ الأنبياء/30" (1).

ويرى الدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر أن مجرد اكتشاف حقيقة أن الكون بدأ في شكل سديم<sup>(2)</sup> دخاني لا يعني صدق وثبات هذه النظريات؛ حيث قال بعد انتقاده لعدد من النظريات التي تفسر نشأة الكون ومقارنتها مع ما جاء في القرآن: "ولذلك جاءت الحقائق الكون في إشارات القرآن نهائية مطلقة الصدق وجاءت النظريات التي عرضنا لها جزئية فرضية لم يثبت صدقها بعد؛ لأن الذي يضع خطة الرحلة للطريق كله هو الله الذي لا إله إلا هو، والإنسان محجوب عن رؤية الطريق، ولذلك وجدنا نظرياته عن مراحل نشأة الكون متناقضة بعضها مع بعض؛ فالنظرية الحديثة تتعارض مع النظرية التصادم، ونظرية المد الغازي تتعارض مع نظرية الكويكبات، وكل هذه وتلك تلهث وراء جزئية فرضية لا يمكن للإنسان تحقيقها بالتجربة والاستنتاج؛ لأن الإنسان محجوب عن اللحظة التالية، ودونه ودونها ستر مسبل لا يباح لبشر أن يطلع وراءه، فأنى للإنسان أن يضع الخطة لقهر المجهول؟... وحتى الذين وصلوا أخيراً إلى ما سبق إليه القرآن من بداية الكون في شكل سديم دخاني، لم يجروا أحدهم أن يفسر كيف تكونت المادة الأولى وما حقيقتها؟" (1).

وعليه فالدراسة الإسلامية الموضوعية هي التي تضع العلم كمنطلق دون أن تضيع فيه، ولا توظف من حقائقه إلا ما رسخ؛ لأن احتمال تغييرها يبقى وارداً، وقد أشرنا إلى المعضلات التي واجهتها

(1) زغلول النجار، من آيات الإعجاز العلمي: الإنسان من الميلاد إلى البعث في القرآن الكريم (ص 305)

(2) سديم nebula: هو سحابة من غاز منتشر في درب التبانة أو خارج، أو هو نظام نجمي منفصل في مسافة بعيدة. كيليف كيلمستر، طبيعة الكون (246)

(1) عبد العليم عبد الرحمن خضر، هندسة النظام الكوني في القرآن الكريم (ص 120)

نظرية الانفجار العظيم... ويؤكد أغلب الكوسمولوجيين على صعوبة الوصول إلى نظرية كوسمولوجية مكملة، وهذا ما يؤكد نسبية النظريات العلمية<sup>(1)</sup>.

لذلك فإن أية محاولة لنقض هذه النظرية أو إثباتها؛ عن طريق الحديث الضعيف أو الموضوع؛ سيؤدي إلى الطعن في حكمة الرسول عليه الصلاة والسلام، وهذا ما يفرض على الباحث في الإعجاز العلمي في السنة النبوية؛ أن يقتصر على الصحيح من الحديث النبوي، ويترك الأحاديث المحتملة الضعف للاستئناس مع الإشارة إلى ضعفها، ويمتنع عن الاستدلال بالأحاديث الشديدة الضعف، ويتجنب إثبات أو إلغاء النتائج والحقائق العلمية؛ بناء على ما جاء في الحديث الضعيف، والله أعلم.

ثالثاً: أمثلة من القنوات التلفزيونية.

هناك حصة في الإعجاز العلمي يقدمها الدكتور زغلول النجار، تقدمها قناة إقرأ باسم "وما ينطق عن الهوى" ذكر الدكتور زغلول النجار في إحدى حلقاتها، فوائد التمر واستدل بأحاديث صحيحة، ثم ذكر حديثاً موضوعاً بلفظ: « أَطْعَمُوا نِسَاءَكُمْ فِي نَفَاسِهِنَّ التَّمْرَ، فَإِنَّهُ مَنْ كَانَ طَعَامَهَا فِي نَفَاسِهَا التَّمْرُ خَرَجَ وَلَدُهَا ذَلِكَ حَلِيمًا، فَإِنَّهُ كَانَ طَعَامَ مَرْيَمَ حَيْثُ وَلَدَتْ عِيسَى، وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ طَعَامًا كَانَ خَيْرًا لَهَا مِنَ التَّمْرِ أَطْعَمَهَا إِيَّاهُ »<sup>(2)</sup>.

رابعاً: أمثلة من مواقع الإنترنت.

سهلت مواقع الإنترنت من الاطلاع على ما نُشر، من مقالات، أو حصص، أو محاضرات في الإعجاز العلمي في السنة النبوية؛ مما ساهم في تعريف القراء بعدد من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، التي استخدمت كأدلة في الإعجاز العلمي؛ وتسبب الاستدلال بها في ظهور شبهات عند القراء؛ وهذا دفع ببعضهم إلى التساؤل عن مدى صحة هذه الأحاديث؟، ودفع بالبعض الآخر إلى نشر مقالات ينتقد فيها هذه الأبحاث، وفي ما يلي أمثلة على ذلك:

(1) نبيلة عبودي، خلق الكون ونظرية الانفجار العظيم (ص191)

(2) حديث موضوع سبق تحريجه (ص50)

المثال الأول: يتعلق هذا المثال بتساؤل القراء<sup>(1)</sup> عن مدى صحة حديث: «لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجٌّ، أَوْ مُعْتَمِرٌ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا، وَتَحْتَ النَّارِ بَحْرًا»<sup>(2)</sup> فهذا الحديث أثار نقاشا كبيرا على مواقع الانترنت؛ لعدم تصور ما جاء فيه<sup>(3)</sup>.

وتجرأ بعضهم على الاستهزاء بالمسلمين؛ بحجة أن هذا الحديث يحتوي -على حسب قوله- إعجازا مناقضا للقرآن وللواقع<sup>(4)</sup>.

### المثال الثاني:

يتعلق بتساؤل بعض القراء عن مدى صحة بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة فقال: "أيها الأخوة الكرام حياكم الله جميعا، لدي استفسار حول أحاديث لا أعلم مدى صحتها أو درجتها وهي منتشرة بالمنتديات، وردت على لسان أحد الأطباء وتناقلها العامة بأنها أحاديث، وقمت بالبحث عنها بمواقع الحديث "بقول" ولم أخرج بنتيجة وكذلك بموقع الدرر السنية والأحاديث هي: قوله صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ رُمَانَةٍ مِنْ رُمَانِكُمْ هَذَا إِلَّا وَهِيَ تُلْقَحُ بِحَبَّةٍ مِنْ رُمانِ الْجَنَّةِ»<sup>(5)</sup>، وقوله صلى الله عليه وسلم: «كُلُوا التِّينَ فَلَوْ قُلْتُمْ إِنَّ فَاكِهَةً نَزَلَتْ مِنَ الْجَنَّةِ بِلا عَجَمٍ لَقُلْتُمْ التِّينَ، وَإِنَّهُ يَذْهَبُ بِالْبَوَاسِيرِ وَيَنْفَعُ مِنَ النَّفَرَسِ...»<sup>(6)</sup> «<sup>(7)</sup>.

### المثال الثالث:

يتعلق المثال بمقالات نشرت لانتقاد الإعجاز العلمي في السنة النبوية باسم "من أخطاء الطب النبوي"، يستهزئ فيها بأحاديث نبوية صحيحة وأخرى ضعيفة أو موضوعة؛ وبعناوين مختلفة مثل: "وهم إخوة الرضاعة"، و"الحجامة نصب واحتيال"، و"مكة ليست مركز الكون"<sup>(1)</sup>.

(1) أنظر على المواقع: majles.alukah.net، و

.www.aahlhadeeth.com/vb/showthread.php?p..

(2) سبق تخريجه (ص92-99)

(3) أنظر الموقع: www.il7ad.com

(4) أنظر الموقع: mechristian.org/2010/03/07/zaglol-the-lie/

(5) حديث موضوع سبق تخريجه (ص79-90)

(6) حديث ضعيف سبق تخريجه (ص197-201)

(7) أنظر الموقع: vb.islam2all.com/showthread.php?t=42218

(1) أنظر الموقع: www.il7ad.com

### المثال الرابع:

نشر الدكتور زغلول النجار مقالا بعنوان: "الكعبة وخلق السموات والأرض" أو "مكة المكرمة مركز الكون"<sup>(1)</sup>، يثبت فيه أن الكعبة المشرفة كلها نمت من تحت الأرض، وأنها تمثل وسط اليابسة، ويثبت مركزية مكة المكرمة للأرض، ومركزيتها للكون، واستدل بعدد من الأحاديث الضعيفة التي لا يثبت رفعها للنبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث: «إِنَّ الْحَرَمَ حَرَمٌ مِّنَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعِ»<sup>(2)</sup>

وحديث « أَلْبَيْتُ الْمَعْمُورُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ يُقَالُ لَهُ الصُّرَاخُ وَهُوَ عَلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ، لَوْ سَقَطَ سَقَطَ عَلَيْهِ يَوْمَ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ لَمْ يَرَوْهُ قَطُّ، وَإِنَّ فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ لَحَرَمًا عَلَى قَدْرِ حَرَمِهِ »<sup>(3)</sup> وحديث « كَانَتْ الْكَعْبَةُ خُشْعَةً عَلَى الْمَاءِ وَمِنْهَا دُحِيتُ الْأَرْضِ »<sup>(4)</sup>

وتسبب استدلاله بهذه الأحاديث، في نشر مقالات مختلفة ومتناقضة على مواقع الانترنت؛ فمنها من كان هدف أصحابها إثبات ضعف هذه الأحاديث، وتخطئة ما جاء فيها من إعجاز بأدلة علمية، مثل المقال المنشور باسم: عز الدين كزابر<sup>(5)</sup>، بعنوان: "حول البيت المعمور، وعرش الرحمن، وتجاوزات الإعجازيين في شأنهما"<sup>(6)</sup>.

ومنها من كان هدف أصحابها ضرب الدين بالعلم، كما فعل المحامي المصري عيد ورداني الذي استدل بحديث « أَلْبَيْتُ الْمَعْمُورُ فِي السَّمَاءِ يُقَالُ لَهُ الصُّرَاخُ، وَهُوَ عَلَى مِثْلِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ بِحَيَالِهِ لَوْ سَقَطَ لَسَقَطَ عَلَيْهِ يَدْخُلُهُ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ لَمْ يَرَوْنَهُ قَطُّ... »<sup>(1)</sup>؛ ليثبت أن الأرض ثابتة لا تتحرك؟<sup>(2)</sup>، مع أن حقيقة دوران الأرض قد أصبحت من المسلمات!.

(1) أنظر المواقع: www.al-eman.com...

و www.alharamain.gov.salindex.cmf?do=cms...597

(2) الحديث سبق تخريجه (ص 143-153)

(3) الحديث سبق تخريجه (ص 144)

(4) الحديث سبق تخريجه (ص 130-136)

(5) باحث بمركز الدراسات الإسلامية.

(6) أنظر الموقع: r-ida.com/vb/archiv/index/php/t-17/html

(1) الحديث سبق تخريجه (ص 144-153)

(2) أنظر الموقع : www.ahlhadeeth.com/vb/showthread.php ?=108252



ويحاول عز الدين كزابر أن ينبه إلى ضرورة التأكد من صحة هذه الروايات؛ فقال في مقال له منشور على الانترنت: "أول ما نلاحظ على هذه الروايات أو التصريحات أنها خالية من التحقيق، فلا تدري صحة هذه الرواية من تلك، والأهم من هذا أن هذا الإسناد -يقصد الحديث- وما بني عليه من آراء ليس تصريحاً عابراً، بل قد تكرر بصياغات واستشهادات متنوعة على مدى سنوات"<sup>(1)</sup>.

ويرجع هذا الاختلاف والتناقض في وجهات النظر؛ إلى عدم التثبت من صحة روايات البيت المعمور وخلق الكعبة، فزغلول النجار يستدل بها -مع ضعفها- على أن الأرض متحركة وهي مركز الكون، وأن كل شيء في الكون متحرك، وعيد ورداني يستدل بها على أن الأرض ثابتة؟! فأدى ذلك إلى الاستهزاء بالإسلام وبرسوله، وأثار الشبهات حول السنة النبوية.

وبما أننا نعيش في عصر أحدث فيه الغزو الإيديولوجي الغربي أثره البين في حياة المسلمين، ليس على مستوى السلوك فحسب ولكن على مستوى الاعتقاد أيضاً، وهو ما يبدو في المذهبية المادية التي تسربت إلى الشباب الإسلامي، وإلى العلمانية التي أصبحت مذهباً لكثير من النخب المثقفة في العالم الإسلامي، وهي التي تسيطر على الخطوط التربوية والاقتصادية والثقافية والسياسية للأمم؛ فانطبعت هذه المظاهر كلها بطابع الإيديولوجيا الغربية إن قليلاً أو كثيراً<sup>(2)</sup>.

وبما أن الهدف الأساسي للإعجاز العلمي هو محاولة إقناع هذه العقلية السائدة في المجتمعات العربية والغربية، وهي العقلية العلمية التي تقتنع بالأسلوب الذي يستخدم معطيات العلم التجريبي؛ أرى من الضروري أن تُنقى كتب الإعجاز العلمي من الأحاديث الواهية والموضوعة، التي تشين الشريعة ويوصف من خلالها ديننا الحنيف بالخرافة، ويُنسب النبي صلى الله عليه وسلم إلى غير الحكمة، وتثار شبهات حول السنة النبوية نحن في غنى عنها، ومن أراد الاستدلال بالأخبار الإسرائيلية والآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين؛ فليتنجب نسبتها إلى النبي عليه الصلاة والسلام، والله أعلم.

(1) أنظر الموقع: [r-ida.com/vb/archiv/index/php/t-17/html](http://r-ida.com/vb/archiv/index/php/t-17/html)

(2) عبد المجيد عمر النجار، مباحث في منهجية الفكر الإسلامي (ص 151)

## المبحث الثاني: الآثار العلمية.

إن التأليف في مجال الإعجاز العلمي للسنّة النبوية، دون معرفة بالحديث وعلومه؛ دفع ببعض المشتغلين في هذا المجال إلى الاستدلال بالأحاديث الواهية، واستحسن بعضهم كثرة الأحاديث الضعيفة وما تحويه من غرائب؛ فطالب بأن تكون مصدراً من مصادر الإعجاز العلمي، وطالب بعضهم الآخر بتوظيف العلم في تصحيح الأحاديث الضعيفة؛ لأن تحقق الأمر الغيبي الذي جاء به الحديث، يجبر ضعفه ويرفعه إلى درجة الصحة، وتجراً بعضهم وقام بتصحيح الحديث الضعيف بناء على قواعد خاطئة.

ولدراسة هذا الموضوع أ طرح بعض التساؤلات منها:

هل تطابق معنى الحديث الضعيف مع ما توصلت إليه العلوم الحديثة؛ يزيد في احتمال نسبة هذا الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم؟.

وهل تستطيع نتائج العلوم التجريبية من نظريات وحقائق علمية أن تحل محل الأسانيد؟، فبعد أن كنا نختبر صحة الحديث عن طريق دراسة مفصلة لمثته وإسناده، أصبحنا نختبر صحة الحديث عن طريق موافقة مثته للعلوم التجريبية، بغض النظر عما نقل لنا الحديث من ضعفاء ومغفلين وكذابين؟.

وهل نستطيع تصحيح الحديث الموضوع لمطابقة معناه لنتائج العلم التجريبي؟.

وهل يمكن للحقيقة العلمية أن تكون قرينة من القرائن، التي يتقوى بها الحديث الضعيف؟.

وهل تستطيع نتائج العلوم التجريبية أن تكون هي الحاكم؛ في إعادة نقد الحديث النبوي بأقسامه الثلاثة: الصحيح والحسن والضعيف؟.

وفي المطالبين التاليين سأحاول الإجابة عن هذه الأسئلة:

## المطلب الأول: إعادة نقد الحديث الضعيف بنتائج العلم التجريبي.

طالب بعض المهتمين بالأحاديث النبوية، التي تحتوي على إشارات علمية، بإقحام نتائج العلم التجريبي في تقوية الحديث الضعيف؛ وطالب بعضهم الآخر بجمع هذه الأحاديث؛ لتكون مادة علمية يُثبت بها الإعجاز العلمي في السنة النبوية، لهذا سأقوم بعرض هذه الأقوال، وأرد عليها بنصوص وأدلة علمية من الكتاب والسنة، ومن أقوال أهل العلم:

### القول الأول:

للدكتور أحمد أبو الوفاء<sup>(1)</sup> الذي يطالب بإعادة النظر في العمل بالأحاديث الضعيفة لتكون مصدرا من مصادر الإعجاز العلمي فقال: "ولا يخفى أن كثرة ترديد مصطلح الأحاديث الضعيفة، قد أوجد موقفا رافضا لدى المشتغلين بالإعجاز العلمي، فانصرفوا عن تلك الأحاديث؛ وهذه الأحاديث الضعيفة تحتوي على كثير من الموضوعات التي تصلح لأن تكون مادة علمية لدراسة الإعجاز العلمي؛ ولهذا فإن الانصراف عنها تسبب في نقص المصادر من السنة النبوية؛ فمثلا ماذا يكون موقف الدارسين للإعجاز العلمي في الطب النبوي من حديث «كُلُوا السَّفَرَجَلَ عَلَى الرَّيِّقِ فَإِنَّهُ يُذْهِبُ وَغَرَ<sup>(2)</sup> الصَّدْرَ»<sup>(3)</sup>،

(1) يعمل الدكتور أبو الوفاء أستاذا في قسم القانون الدولي ورئيسا له في كلية الحقوق بجامعة القاهرة، ورئيس تحرير للمجلة المصرية للقانون الدولي، شغل منصب أستاذا زائرا في عدد من الجامعات العربية والأجنبية.

أنظر الموقع: [www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/prf.jsp?lang=ar...](http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/prf.jsp?lang=ar...)

(2) الوغر: الغل والحرارة، وقيل الوغر: الغيظ والحقد، ووغر الصدر هو: التهاب الحقد وتوقده في القلب، ومن هذا إيغار الماء، وقال ابن فارس: "الواو والغين والراء: كلمة تدل على حرارة ثم يستعار، ووغر صدره يوغر: اغتاظ".

انظر: معجم مقاييس اللغة (6/128)، الخطابي، غريب الحديث (2/581)، وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (5/208)

(3) أخرجه أبو نعيم في "الطب النبوي" (2/708 رقم 793) من طريق محمد بن موسى الحرشي، ثنا عيسى بن شعيب، ثنا أبان، عن أنس، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الحديث.

وهذا حديث مسلسل بالضعفاء: أولهم أبان هذا وهو أبان بن أبي عياش قال أبو حاتم وأحمد بن حنبل والنسائي عمرو بن علي: "أبان بن أبي عياش متروك الحديث"، وضعفه ابن معين وأبو زرعة. المزي، تهذيب الكمال (2/20)

وعيسى بن شعيب هو بن إبراهيم النحوي، قال البخاري: "بصري صدوق"، وقال ابن حبان: "كان ممن يُخطئ حتى فحش خطؤه فلما غلبت الأوهام على حديثه استحق الترك". انظر: البخاري، التاريخ الكبير (6/407)، ابن حبان، المجروحين (2/120)

ومحمد بن موسى هو ابن نفع الحرشي، قال أبو حاتم: "شيخ"، وقال النسائي: "صالح"، وضعفه أبو داود، وقال ابن حجر: "الين".

انظر: المزي، تهذيب الكمال (26/528)، ابن حجر، التقريب (ص 509)

وحديث «لو عرف الناس ما في الحلبة لاشتروها بوزنها ذهباً»<sup>(1)</sup><sup>(2)</sup>.

ويُعرّف الدكتور أحمد أبو الوفاء الإعجاز العلمي، فيقول: "الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة النبوية هو الإخبار بحقائق دائمة في شتى العلوم دون الاستعانة بالوسائل البشرية: كالتعليم والمعرفة المكتسبة بوسائلها المختلفة، مما يؤكد أن القائل بالحقائق في شتى أمور الحياة موحى إليه من الله سبحانه وتعالى بما تحدث به؛ ليكون ذلك شاهداً على ألوهية رسالته، وصدق دعوته، وقد تحقق ذلك الإعجاز العلمي لخاتم الرسل والأنبياء سيدنا محمد صلوات الله وسلامه عليه"<sup>(1)</sup>.

وللحديث طرق أخرى ضعيفة، وفي ما يلي تخریجها:

أخرجه البزار في البحر الزخار " (3/163 رقم 949)، والدولابي في "الكنى والأسماء (1/25 رقم 70)، وابن حبان في "المجروحين" (2/60) والحاكم في "المستدرک (3/418 رقم 5592) وأبو نعيم في الطب " (1/403 رقم 357) من طريق عبد الرحمن بن حماد الطلحي، عن طلحة بن يحيى، عن أبيه، عن جده طلحة بن عبيد الله، قال: دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي يده سفرجلة فقال: «دُونَكهَا أَبَا مُحَمَّدٍ؛ فَإِنَّهَا تَشُدُّ الْقَلْبَ وَتُطَيِّبُ النَّفْسَ وَتَذْهَبُ بِلَطِّخِ الصَّدْرِ»

وعلمته عبد الرحمن بن حماد، قال أبو حاتم: "منكر الحديث"، وقال ابن حبان: "ابن حماد يروي عن طلحة بن يحيى بنسخة موضوعة ساقط الاحتجاج به"، وسئل أبو زرعة عن هذا الحديث فقال: "هذا حديث منكر". الجرح والتعديل (5/226)، المجروحين (2/60) ورواه الطبراني من طريق سليمان بن أيوب، حدثنا أبي، عن جدي، عن موسى بن طلحة، عن أبيه، قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في جماعة من أصحابه، وفي يده سفرجلة يقلبها، فلما جلست إليه دحى بها نحوي، ثم قال: «دُونَكهَا أَبَا مُحَمَّدٍ، فَإِنَّهَا تَشُدُّ الْقَلْبَ، وَتَطَيِّبُ النَّفْسَ، وَتَذْهَبُ بِطَخَاوَةِ الصَّدْرِ»

وعلمته أيوب والد سليمان فإنه مجهول لم يرو عنه إلا ابنه سليمان فقط. انظر: الجرح والتعديل (2/248)

ورواه ابن عدي في "الكامل" (7/197)، وابن حبان في المجروحين (1/239) حدثنا محمد بن حلبس البخاري، حدثنا سهل بن شاذويه، حدثنا ظليم بن حطيظ أبو العثيم الجهضمي الدبوسي، حدثنا الحسن بن علي الرقي، أخبرنا مخلد بن يزيد الحراني، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم ويده سفرجلة فقال: «لي دُونَكهَا يَا أَبَا عَبَّاسٍ فَإِنَّهَا تَذْكِي الْفَوَادِ»

قال ابن عدي: "وهذا حديث منكر بهذا الإسناد"، وقال ابن حبان: "وليس هذا من حديث ابن جريج ولا عطاء ولا ابن عباس روي هذا عن طلحة بن عبيد الله من حديث والده، وهذا شبه لا شيء فليس للحديث مدار يُرجع إليه"، وقال الذهبي في ترجمة الحسن بن علي بعد ذكره للحديث من روايته: "هذا باطل". الكامل (7/197)، المجروحين (1/240)، ميزان الاعتدال (1/510) ورواه ابن ماجه في "السنن" (2/1118 رقم 3369) كتاب الأطعمة من طريق أبي سعيد عن عبد الملك الزبير عن طلحة به.

وهو ضعيف فيه مجهولان هما أبو سعيد وعبد الملك الزبير: قال المزني: "عبد الملك الزبير أحد المجاهيل"، وقال ابن حجر: "أبو سعيد مجهول". انظر: تهذيب الكمال (18/436)، لسان الميزان (7/466)

(1) حديث موضوع، سبق تخریجه (ص 62-66)

(2) أحمد أبو الوفاء عبد الآخر، تقويم الأعمال التي تناولت الإعجاز العلمي والطبي (ص 13)

(1) المرجع نفسه (ص 4)

لذلك أورد على الدكتور أبو الوفا من خلال تعريفه للإعجاز العلمي؛ لأنه اعتبر الإعجاز العلمي في السنة النبوية هو الإخبار عن حقائق دائمة، لكن الحديث الضعيف لا يُخبر عن حقائق دائمة؛ لأن ضعف الحديث لا يزال قائماً؛ لاحتمال كون هذه الحقيقة من كلام أحد الرواة الضعفاء، ونسبه عن طريق الخطأ والسهو إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وحديث الحلبة الذي استدل به أكبر دليل على ذلك، فمع أن العلم يُثبت لنبات الحلبة الكثير من الفوائد الغذائية والصحية والطبية؛ إلا أن الحديث من وضع أحد الرواة أخذته من كلام أحد الأطباء، ونسبه للنبي صلى الله عليه وسلم كذباً وزوراً<sup>(1)</sup>، ونفس الكلام يقال في حديث السفرجل؛ لأن طرقة كلها لا تصح<sup>(2)</sup>.

### القول الثاني:

للدكتور زغلول النجار الذي قال أثناء حديثه عن ضوابط التعامل مع قضية الإعجاز العلمي في السنة النبوية: "لا يجوز رفض الحديث النبوي الشريف الذي يشير إلى حقيقة علمية ثابتة بمجرد وجود ضعف في سنده لأن الحق العلمي يمكن أن يجبر ضعف الحديث"<sup>(3)</sup>.

وذكر الدكتور زغلول النجار سبب تبنيه لهذا الرأي فقال: "إذا كان القدامى اعتمدوا السند في تقوية الحديث؛ فلا بد لنا اليوم في عصر التقدم العلمي، أن نوظف العلم في تقوية الحديث الضعيف، ولو كان في سنده ضعفاً؛ لأن الحديث ولو كان ضعيفاً ربما ما فيه من العلم يقويه؛ ولكون أهل الحديث من حرصهم على تصفية أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم... لو وجدوا في سند الحديث راوياً واحداً قد ثبت عليه الكذب، أو التقصير في الصلاة، أو خيانة في الأمانة، حكموا على حديثه بالضعف"<sup>(1)</sup>.

ولو علم الدكتور زغلول النجار شدة التحري التي اتبعها أئمة الجرح والتعديل في نقد الرجال لما تحدث بهذا الكلام، فجرح الرواة بالنسبة إليهم واجب دعت إليه الضرورة لصيانة الشريعة، وقد كانوا يجتاطون في الجرح أشد الاحتياط.

(1) قال ابن مفلح: "قال أحد الأطباء: لو علم الناس منافعها-يعني الحلبة- لاشتروها بوزنها ذهباً". الآداب الشرعية والمنح المرعية (7/3)

(2) قال ابن القيم بعد ذكره لطريق ابن ماجة والنسائي: "وقد روي في السفرجل أحاديث أخر هذا أمثلها ولا تصح"، وقال أبو زرعة الرازي: "سئل أبو الوليد عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث البقالين".

زاد المعاد (294/4)، سعدي بن مهدي، جهود أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (701/2)

(3) زغلول النجار، مدخل إلى دراسة الإعجاز العلمي (ص378-379)

(1) حصة أفلا تعقلون، استضافة زغلول النجار، تقديم عبد الفتاح السمان، قناة الخبر KBC، بتصرف.

قال الحافظ الذهبي أثناء حديثه عن أوصاف أئمة الجرح والتعديل: " فمنهم من نفسه حاد في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل... لكن هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماؤه على ضلالة، لا عمدا ولا خطأ، ولم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف"<sup>(1)</sup>.

وما اشتهر من أن فلاناً من الأئمة مسهل، وفلاناً متشدد ليس على إطلاقه، فإن منهم من يسهل تارة ويشدد تارة، بحسب أحوال مختلفة ومعرفة هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم، لا تحصل إلا باستقراء بالغ لأحكامهم، مع التدبر التام"<sup>(2)</sup>.

ولا يعني وصف الإمام بالتشديد إهدار تضعيفه، ولا وصفه بالتساهل إهدار توثيقه، ولا وصفه بالإنصاف اعتماد حكمه مطلقاً؛ وإنما فائدة هذه الأوصاف اعتبارها قرينة من قرائن الترجيح عند التعارض"<sup>(3)</sup>.

ولم يغفل علماء الحديث عن وضع الضوابط المتبعة في نقد الرجال، يقول الحافظ ابن حجر: "وينبغي أن لا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ؛ فلا يقبل جرح من أفرط فيه؛ فجرح بما لا يقتضي رد حديث المحدث، كما لا تقبل تركية من أخذ بمجرد الظاهر؛ فأطلق التركية... ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه، وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل؛ فإنه إن عدل بغير تثبت كان كالمثبت حكماً ليس بثابت، فيخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب، وإن جرح بغير تحرز أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبداً، والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد، وكلام المتقدمين سالم من هذا غالباً"<sup>(4)</sup>.

أما فيما يتعلق بصفات من تقبل روايته؛ فلم تكن المحافظة على الصلاة أو الورع أو الزهد صفات كافية لتعديل الراوي وقبول روايته، لأن الراوي قد يكون زاهداً وتقياً وورعاً؛ لكنه غير مشغول بطلب الحديث وحفظه، فيخطئ في رواية الحديث عن غير عمد، وأقوال أئمة الجرح والتعديل تثبت ذلك:

(1)الذهبي، الموقظة (ص83-84)

(2)المعلمي، مقدمة الفوائد المجموعة (ص: ط)

(3)حاتم الشريف العوني، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل (ص33)

(1)ابن حجر، نزهة النظر (ص138-139)

قال الإمام مالك بن أنس: " لا يؤخذ العلم عن أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك: لا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من سفيه معلى بالسفه، وإن كان من أروى الناس، ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث" (1).

وقال يحيى ابن معين: "إنا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة" (2).

وعن يحيى بن سعيد القطان قال: "الأمانة في الذهب والفضة أيسر من الأمانة في الحديث إنما هي تأدية إنما هي أمانة" (3).

وقال يحيى ابن معين "آلة الحديث: الصدق، والشهرة، والطلب، وترك البدع، واجتناب الكبائر" (4).  
وقال الإمام الشاطبي "ولو كان من شأن أهل الإسلام الذابين عنه الأخذ من الأحاديث بكل ما جاء عن كل من جاء؛ لم يكن لانتصاهم للتعديل والتجريح معنى، مع أنهم قد أجمعوا على ذلك، ولا كان لطلب الإسناد معنى يتحصل، فلذلك جعلوا الإسناد من الدين، ولا يعنون: "حدثني فلان عن فلان" مجرداً، بل يريدون ذلك لما تضمنه من معرفة الرجال الذين يحدث عنهم، حتى لا يسند عن مجهول ولا مجروح ولا متهم؛ إلا عمن تحصل الثقة بروايته؛ لأن روح المسألة أن يغلب على الظن من غير ريبة أن ذلك الحديث قد قاله النبي صلى الله عليه وسلم؛ لنعتمد عليه في الشريعة، ونسند إليه الأحكام" (1).

(1)الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص403)

(2)الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/201)

(3)المصدر نفسه (2/202)

(4)المحدث الفاصل(ص406)

(1)الشاطبي، الاعتصام (ص227-228)

### القول الثالث:

للباحث محمد إبراهيم شقرة<sup>(1)</sup> الذي يقول: "وأنا أرى أن العلة مهما كانت جسيمة، ولا يستطيع الحذق درءها فإن موافقة معنى الحديث الضعيف لما يشير إليه، أو وقوع الأمر الغيبي الذي أنبأ به يفسح المجال أمام الباحث لأن يقول رأياً غير الرأي الذي يقوله والأمر غير متحقق، فيقول: بأن الحديث قد يكون صحيحاً، وأن الضعف الذي هو شائبة لا تقوى على معارضة التصديق الذي ناله الحديث واكتسبه بتحقيق معناه، أو وقوع الأمر الغيبي كما أنبأنا عنه الحديث تماماً"<sup>(2)</sup>.

أطلق الشيخ محمد إبراهيم شقرة الكلام ولم يُبين معنى العلة؛ لأن العلة أعم من أن تكون قاذحة أو غير قاذحة خفية أو واضحة<sup>(3)</sup>، وقوله "أن العلة مهما كانت جسيمة" يعني أن الشيخ يرى تصحيح الأحاديث الشديدة الضعف إذا كانت موافقة للواقع؛ لكن صحة معنى الحديث أو وقوع الأمر الغيبي الذي أخبر به لا يلزم منه صحة الحديث<sup>(4)</sup>، لأن شروط الصحة التي وضعها علماء الحديث تتعلق بالمتن والسند معاً؛ فإذا كان متن الحديث صحيحاً وسنده معلولاً؛ فما قيمة المعلومات التي يقدمها هذا الحديث؟، كما أن الراوي الضعيف قد يتحدث بكلام علمي صحيح نقله عن حكماء عصره، أو سمعه من القصاص والمذكرين، أو أخذه من أخبار أهل الكتاب، ونسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم سهواً أو عمداً.

وفي هذا المقام يتحدث الإمام جمال الدين القاسمي<sup>(1)</sup> عن كتب الحديث، التي جمعت هذا النوع الروايات فقال: "والطبقة الرابعة: كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد في

(1) ولد محمد بن إبراهيم شقرة في قرية عارم من قرى قضاء القدس عام 1934م، وفيها تلقى تعليمه الابتدائي، وأخرجه اليهود هو من بلده في سن الثالثة عشرة وانتهى به المقام في عمان، أكمل دراسته بالأزهر، سافر إلى السعودية وعمل مدرسا بالجامعة الإسلامية، ثم عاد إلى الأردن ليتفرغ للدعوة. انظر الموقع: [www.said.net/Doat/ehsan/89.htm](http://www.said.net/Doat/ehsan/89.htm)

(2) محمد إبراهيم شقرة، القواعد الضابطة لدرجات الحديث الهابطة (ص27)

(3) ابن حجر، النكت (771/2)

(4) محمد بن عمر بازمول، الإعجاز العلمي في السنة النبوية تعريفه وقواعده (ص62)

(1) هو جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الخلاق، إمام الشام في عصره علما بالدين، وتضلعا من فنون الأدب، روى عن والده أبي عبد الله محمد سعيد، والشيخ سليم العطار، ونعمان الألويسي، ألقى الدروس العامة في القرى والبلاد السورية، ثم تفرغ للتصنيف وتدریس علوم الشريعة الإسلامية والأدب، من مؤلفاته: موعظة المؤمنين، قواعد التحديث، محاسن التأويل، ولد جمال الدين القاسمي سنة 1283هـ، وتوفي سنة 1332هـ. الزركلي، الأعلام (135/2)، عبد الحي الكتاني، فهرس الفهارس (477/1)



الطبقتين الأوليين<sup>(1)</sup>، وكانت في المجاميع والمسانيد المختفية فنوهوا بأمرها، وكانت على ألسنة من لم يكتب حديثه المحدثون، ككثير من الوعاظ المتشدين وأهل الأهواء والضعفاء، أو كانت من آثار الصحابة والتابعين، أو من أخبار بني إسرائيل، أو من كلام الحكماء والوعاظ، خلطها الرواة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم سهواً أو عمداً، أو كانت من محتلمات القرآن والحديث الصحيح فرواها بالمعنى قوم صالحون لا يعرفون غوامض الرواية؛ فجعلوا المعاني أحاديث مرفوعة، أو كانت معاني مفهومة من إشارات الكتاب والسنة جعلوها أحاديث مستبدة برأسها عمداً، أو كانت جملاً شتى في أحاديث مختلفة جعلوها حديثاً واحداً بنسق واحد، ومظنة هذه الأحاديث كتاب: الضعفاء لابن حبان، وكامل بن عدي... وأصلح هذه الطبقة ما كان ضعيفاً محتملاً وأسوؤها ما كان موضوعاً أو مقلوباً وهذه الطبقة مادة كتاب الموضوعات لابن الجوزي<sup>(2)</sup>.

**القول الرابع:** للشيخ عبد المجيد الزنداني<sup>(3)</sup> في محاضرة له بعنوان "معجزة القرآن في هذا الزمان".

قال الشيخ الزنداني أثناء حديثه عن الإعجاز العلمي في حديث: «لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجٌّ، أَوْ مُعْتَمِرٌ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا، وَتَحْتَ النَّارِ بَحْرًا»<sup>(1)</sup>: "هذا الحديث لعلماء الحديث موقف منه؛ لأن فيه مجاهيل، ولكن كون أن فيه مجاهيل، لا يعني أنه غير صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهنا علماء الحديث متوقفون، لا يستطيعون أن يجزموا بصحته، وكذلك يروونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه من أحاديثه، لكن في مصطلح الحديث إذا كان هناك قرائن تحف بالحديث، فإنها تنقله من صفة إلى صفة، فعندئذ ينتقل الحديث بالواقع إلى

(1) الطبقة الأولى محصورة في ثلاثة كتب: الموطأ وصحيح البخاري وصحيح مسلم، والطبقة الثانية كتب لم تبلغ الموطأ والصحيحين ولكن تناولها. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ص 241)

(2) المرجع نفسه (242-243)

(3) ولد الشيخ عبد المجيد الزنداني في قرية الظهي باليمن عام 1942م، وأصله من زندان في محافظة صنعاء، درس ببلده ثم خرج إلى مصر لمواصلة الدراسة الجامعية، والتحق بكلية الصيدلة ودرس فيها لمدة عامين، ثم تركها والتحق بكلية الشريعة، تولى مناصب عدة منها: بدارة الشؤون العلمية في وزارة التربية والتعليم، ووعين في وزارة المعارف للتربية والتعليم، ثم بدأ في التصنيف والتدريس، سافر إلى السعودية وساهم في تأسيس الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنة وترأسها، وتواصلت مصنفاًته وأبحاثه في علم الإيمان والإعجاز. انظر: الموسوعة الحرة [ar.wikipedia.org/wiki/عبد\\_المجيد\\_الزنداني](http://ar.wikipedia.org/wiki/عبد_المجيد_الزنداني)

(1) حديث ضعيف، سبق تخريجه (ص 92-99)

درجة الصحة، ويعلم أن هؤلاء الجاهيل ثقات، وأنهم لم يرووا كذباً عن الرسول صلى الله عليه وسلم<sup>(1)</sup>.

اعتبر الشيخ عبد المجيد الزنداني أن موافقة الحديث للواقع، قرينة من القرائن التي يصحح بها الحديث في علم المصطلح، لكن كلامه هذا فيه نظر لأن هناك الكثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة الموافقة للواقع لم يصححها علماء الحديث؛ لكون مطابقة معنى الحديث للواقع لا يلزم منه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله، ويؤكد هذا قول الشيخ الألباني: "فكم من مئات الأحاديث ضعفتها أئمة الحديث وهي مع ذلك صحيحة المعنى، ولا حاجة لضرب الأمثلة على ذلك، ففي هذه السلسلة -يقصد الضعيفة- ما يغني عن ذلك، ولو فتح باب تصحيح الأحاديث من حيث المعنى، دون التفات إلى الأسانيد، لاندس كثير من الباطل على الشرع، ولقال الناس على النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل، ثم تبوءوا مقعدهم من النار والعياذ بالله تعالى"<sup>(2)</sup>.

أما في حالة وجود مخالفة في الحديث للواقع أو العقل أو الشرع؛ فإن نقاد الحديث ينظرون في سنده لمحاولة معرفة من كان سببا في وقوع المخالفة، يقول الشيخ الألباني رحمه الله: "والأئمة النقاد كالإمام البخاري، وأبي حاتم، وابن حبان، والذهبي، وابن عبد الهادي، وابن القيم، وشيخهما ابن تيمية، والعسقلاني وغيرهم، فإنهم ينظرون إلى المتن أيضا، ويحكمون عليه بالوضع، ولو لم يكن فيه كذاب أو وضاع؛ لمخالفته للشرع أو العقل، أو للواقع، أو لسماجة لفظية فيه، أو مبالغة ظاهرة، ونحو ذلك مما يلحظه أمثال الأئمة المذكورين"<sup>(3)</sup>.

وقول الشيخ الزنداني: "وعلماء الحديث متوقفون في الحديث، لا يستطيعون أن يجزموا بصحته"، غير صحيح لأنهم حكموا على الحديث بالضعف: لجهالة بعض رواته، ولاضطراب في سنده، ومخالفة جزء من متنه للواقع؛ واجتماع كل هذه الأسباب يؤكد ضعف الحديث، ويطعن في ثبوته<sup>(1)</sup>.

(1) انظر الموقع: [www.alssunnah.com/main/articles.aspx?selectx?selected=](http://www.alssunnah.com/main/articles.aspx?selectx?selected=)

والموقع: [www.stragadir.com/t750.topic](http://www.stragadir.com/t750.topic)

(2) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (37/4)

(3) المرجع نفسه (763/14)

(1) انظر تخریج الحديث (ص 92-99)

### القول الخامس:

للباحث كريم نجيب الأغر، الذي يرى أن الحقيقة العلمية يمكنها أن تجبر سند الحديث الضعيف، وذكر بعض المبررات العقلية والشرعية والعلمية؛ التي دفعته لتبني هذا الرأي، وفي ما يلي عرض لهذه المبررات ومناقشتها:

#### أولاً: المبررات العقلية.

يقول كريم الأغر: "إن هناك أحاديث تتناول الإعجاز العلمي وهذه يجب أن يكون لها أحكام إضافية نظراً لعدة أسباب منها: أن العلم الثابت أصبح بما لا يدع مجالاً للشك وسيلة لإثبات صحة متن بعض الأحاديث، وفي عصر العلم هذا، وفي ظل تقدم التقانة، فقد آن الأوان أن نستعمل هذه الوسيلة التي أنعم الله تعالى علينا بها وأن لا نجحد بها، وإلا فإننا بمثابة من يجحد نعمة الله عليه".

وأضاف الباحث كريم نجيب الأغر ملحقاً لكتابه "إعجاز القرآن في ما تخفيه الأرحام"، تحدث فيه عن تقوية الحديث الضعيف جداً إلى درجة الاستئناس - كحد أدنى - فقال مبرراً لتعرضه لهذا الموضوع: "في هذا الملحق نريد أن نعالج موضوعاً فريداً من نوعه، قلماً تعرّض له علماء مصطلح الحديث، وهو موضوع حساس جداً قد يعترض عليه بعض العلماء في هذا العصر؛ لأنه قد يتصادم مع بعض مفاهيم الراسخة في وجدانهم... ومرد هذا الاعتراض في نظرنا يعود للجمود الفكري الذي يروج في عصرنا هذا، والمخافة من التجديد... ولكن ما نريده هو أن نهض بالتفكير إلى درجة التجديد الفقهي بما يتناسب مع مستلزمات علم جديد قد ظهرت ملامحه واضحة في هذا العصر... بل إن عملنا هذا هو للحفاظ على التراث النبوي، وألا يضيع منه شيء صحيح، حتى ولو حمله بعض الضعفاء ما دام يدل على حقائق علمية دقيقة ظهرت مؤخراً؛ لأن ذلك مما يساهم في تقرير النبوة، ويدل على صدق صاحبها صلى الله عليه وسلم، ولأننا محتاجون إلى مثل هذه الدلائل في هذا العصر الحاضر لإقناع الآخرين بمدى شمولية الإسلام للعلم والمعرفة"<sup>(1)</sup>.

(1) كريم نجيب الأغر، إعجاز القرآن وما تخفيه الأرحام (ص692)

ذكر الباحث بعض المبررات أو الحجج التي دفعته للقول بتقوية الحديث الضعيف جدا، منها: رغبته في التجديد الفقهي، والمحافظة على التراث النبوي، وإثبات صدق النبوة، وشمولية الإسلام، ويرد على الباحث أن التجديد يكون بالبحث في أحاديث الثقات للكشف عما تحويه من حقائق علمية، ومحاولة الانطلاق منها نحو الدراسات العلمية والبحوث التجريبية التي تقود إلى الاكتشافات الجديدة<sup>(1)</sup>، أما البحث في الأحاديث الضعيفة جدا فلا يُسمى تجديدا؛ لأن العلم مبني على التراكمية وهي أن ينطلق العالم من نهاية ما توصل إليه غيره<sup>(2)</sup>، وما توصل إليه علماء الحديث في علم الجرح والتعديل لا يمكن تجاهله أو إلغاؤه؛ لأنه مبني على أدلة علمية صحيحة، فناقده الحديث لا يصنف الحديث إلا بعد اختبار صدق الراوي من كذبه، و لا يحكم على حديثه بالضعف الشديد إلا إذا تأكد من عدم صلاحيته للاحتجاج، وإذا أعدنا جمع وإحياء مثل هذه الأحاديث؛ فإننا سنكون قد تسببنا في جمع الأدلة التي ستستعمل كأدلة للطعن في الإسلام وفي السنة النبوية؛ لأن نتائج العلوم التجريبية تتجدد وتتطور، وقد تتصادم مستقبلا وتختلف مع ما جاء في هذه الأحاديث، ونكون بذلك قد أسأنا إلى ديننا من حيث أردنا خدمته.

وعلى الباحث أن يعلم بأن الأحاديث الضعيفة تنقسم إلى قسمين: أحاديث شديدة الضعف، وأحاديث يسيرة الضعف، وقد أسقط علماء الحديث أحاديث القسم الأول، وتركوا أحاديث القسم الثاني للاعتبار ولاستشهاد؛ فإذا وافقت طرقا أخرى مثلها أو أقوى منها ارتقت إلى درجة القبول، أما الارتقاء إلى درجة الاستئناس؛ فلم يتحدث عنها علماء الحديث؛ لأن الحديث النبوي هو عبارة عن دليل شرعي، والدليل الشرعي لا يستأنس به فقط؛ بل ويحتج به، فإن لم نحتج به فهو ليس بدليل<sup>(3)</sup>.

### ثانيا: المبررات الشرعية.

ذكر الباحث الأدلة الشرعية التي دفعته للخوض في هذا الموضوع فقال: "إنه تبين لنا في هذا البحث أن القوانين التي سنها علماء الحديث هي على درجة عالية من المحافظة...ولكن قد يكون من الحكمة أن نخفف بعض الشيء بعض قيود هذه القواعد في حال تبين لنا الحاجة لهذا التصرف؛

(1) أحمد أبو الوفاء، تقويم الأعمال التي تناولت الإعجاز العلمي والطبي في السنة النبوية (ص7)

(2) جودت عزت عطوي، أساسيات البحث العلمي (ص20)

(3) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (505/11)

وذلك لأن هناك مبررات شرعية لهذا، فرسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعلمنا أن الكاذب قد يصدق في بعض الأحيان، أو قد يخلط بين الكلام الصحيح والكلام الكاذب في الحديثين التاليين:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ ذَاكَ شَيْطَانٌ»<sup>(1)</sup>، وقال صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِلُ فِي الْعَنَانِ: وَهُوَ السَّحَابُ، فَتَذَكُرُ الْأَمْرَ قُضِيَ فِي السَّمَاءِ، فَتَسْتَرِقُ الشَّيَاطِينُ السَّمْعَ فَتَسْمَعُهُ، فَتُوحِيهِ إِلَى الْكُفَّانِ، فَيَكْذِبُونَ مَعَهَا مِائَةَ كَذْبَةٍ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ»<sup>(2)</sup>، وهذان حديثان - وإن كانا تحذيرا للأمة بأن نختاط للكذابين، وهذا ما التزم به جيدا علماء الحديث - فهما أيضا بمثابة تلميح من خير الأنام صلى الله عليه وسلم أنه لا يجب أن نقفل الباب مع هؤلاء الذين فقدوا مصداقيتهم في بعض الأحيان، وأن نبذ كل أحاديثهم التي رووها، فتضعيف الراوي لا يعني أنه يجب علينا أن نحكم على كل حديثه بالضعف، فقد يستوعب الحديث الذي سمعه من راوٍ آخر ولا يستوعب حديثا ثانيا، وقد يكذب في أحيان أو يخلط بين الكلام الصحيح والكلام الكاذب... بل وحتى ولو كان كثير الكذب فقد يدفعه الخوف من العقاب لأن يصدق، أو خوفا من أن تذهب مصداقيته في المجتمع الإسلامي... ومع ذلك فنحن لا نبحث عن إمكانية إرجاع مصداقية هذا الصنف من الرجال، بل نتحرى عن المواطن التي صدقوا فيها مع الاعتقاد الراسخ أنهم فاقدون لهذه المزية، ومن هذا المنطلق لا يجب أن نعزل تماما روايات الضعفاء وخصوصا إذا كان هناك وسيلة إيضاحية تبين كذبهم من عدمه، والآية: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنِ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ الحجرات/ 6 تأمرنا أن نتحرى صدق الكلام من عدمه عند فاقد المصداقية، أي أن نتحرى عن مدى صدق الخبر الذي يتفوه به الفاسق، لا أن نعزل أقواله كلها كما فعله علماؤنا الكرام، فلو كان ضربا من

(1) أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح" كتاب الوكالة، وكتاب بدء الخلق، وكتاب فضائل القرآن (101/3 رقم 2311) و(123/4 رقم 3275) و(188/6 رقم 5010) من طريق عثمان بن الهيثم، ثنا عوف، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: وكلني رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفظ زكاة رمضان، فأتاني آت، فجعل يحثو من الطعام فأخذته، فقلت: لأرفعنك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقض الحديث، فقال: إذا أويت إلى فراشك فاقرا آية الكرسي، لن يزال معك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، ذَاكَ شَيْطَانٌ»  
(2) أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح" (111/4 رقم 3210) و(105/2 رقم 3288) كتاب بدء الخلق، عن عائشة رضي الله عنها.

الكهانة لوجب علينا أن نعزل أقواله كله لفقدان الوسيلة الإيضاحية، ولكن لو توفرت لنا الوسيلة الميينة لكنا خالفنا الأمر الإلهي المتمثل بتعاليم الآية!<sup>(1)</sup>.

يرد على الباحث هنا بأن علماء الحديث لم يسقطوا جميع أحاديث الضعفاء، بل احتفظوا بحديث من كان ضعفه يسيرا فيكتب حديثه للاختبار وللاستشهاد، أما الراوي المتعمد للكذب فحديثه ساقط؛ فمن كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمدا في حديث واحد؛ فسق وردت روايته كلها وبطل الاحتجاج بجمعها، ولا تقبل روايته أبدا وإن حسنت<sup>(2)</sup>، وذلك جعل تغليظا وزجرا بليغا عن الكذب عليه صلى الله عليه وسلم لعظم مفسدته؛ فإنه يصير شرعا مستمرا إلى يوم القيامة<sup>(3)</sup>.

ومع أن نقاد الحديث قد اختبروا صدق الرواة من كذبهم وحكموا على أحاديث الكذابين بالوضع، إلا أن الباحث يطالب بإعادة نقد هذه الأحاديث عن طريق العلم التجريبي، وحجته في ذلك آية الحجرات، لكنه أخطأ في فهم الآية؛ لأن في هذه الآية يأمر الله سبحانه وتعالى بالتثبت في خبر الفاسق ليحتاط له، لئلا يحكم بقوله فيكون - في نفس الأمر - كاذبا أو مخطئا، فيكون الحاكم بقوله قد اقتفى وراءه<sup>(4)</sup>، لذلك تُحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعا أو غلب على ظنه وضعه، فمن روى حديثا علم أو ظن وضعه ولم يُبين حال روايته وضعه؛ فهو مندرج في جهة الكذابين على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»<sup>(5)</sup><sup>(6)</sup>.

(1) كريم نجيب الأغر، إعجاز القرآن وما تخفيه الأرحام (ص 693 - 964)

(2) ابن الصلاح، علوم الحديث (ص 116)، النووي، شرح صحيح مسلم (69/1)

(3) النووي، شرح صحيح مسلم (70/1)

(4) ابن كثير، تفسير القرآن (370/7)

(5) سبق تحريجه (ص 33)

(6) النووي، شرح صحيح مسلم (70/1)

وقد احتج أهل الحديث بأية الحجرات/6 للدلالة على أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودة<sup>(1)</sup>، فمن ثبت فسقه بطل قوله في الأخبار إجماعاً؛ لأن الخبر أمانة والفسق قرينة يُبطلها<sup>(2)</sup>.

أما الحديثان اللذان اختارهما ليُبرر ما ذهب إليه، من أن الكذاب قد يصدق أحياناً؛ وهذا ما استدعي تصديق بعض أحاديثه، فلا يسلم له ذلك؛ لأن قوله صلى الله عليه وسلم: «صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ» هو من التميم البليغ لأنه لما أوهم مدحه بوصفه في قوله صدقك استدرك نفي الصدق عنه بصيغة المبالغة في الذم بقوله: وهو كذوب<sup>(3)</sup>.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِلُ فِي الْعَنَانِ: وَهُوَ السَّحَابُ، فَتَذْكُرُ الْأَمْرَ قُضِيَ فِي السَّمَاءِ، فَتَسْتَرْقُ الشَّيَاطِينُ السَّمْعَ فَتَسْمَعُهُ، فَتُوحِيهِ إِلَى الْكُفَّانِ، فَيَكْذِبُونَ مَعَهَا مِائَةَ كَذْبَةٍ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ»، فمعناه: أن هذا سبب موافقتهم في بعض الأخبار للواقع، لكن لما كان الغالب عليهم الكذب سد الشارع باب الاستفادة منهم، وقال: إنهم ليسوا بشيء ولهذا ما اعتبر شهادة الكاذب مع أن الكذوب قد يصدق<sup>(4)</sup>.

ولو سلمنا بصحة ما ذهب إليه الباحث كريم الأغر؛ لاشتبه الحق بالباطل، واختلط الصدق بالكذب، وفي هذا المقام يقول الشيخ الألباني رحمه الله: "ولا يجوز أن تتكافأ أدلة الحق والباطل، ولا يجوز أن يكون الكذب على الله وشرعه ودينه مشتبهاً بالوحي الذي أنزله على رسوله وتعبده به خلقه، بحيث لا يتميز هذا من هذا فإن الفرق بين الحق والباطل، والصدق والكذب ووحي الشيطان ووحي الملك عن الله أظهر من أن يشتهبه أحدهما بالآخر"<sup>(5)</sup>.

وقال الحافظ ابن حجر رداً على الحافظ ابن الصلاح عندما أجاز رواية الأحاديث الضعيفة في الترغيب والترهيب؛ لاحتمال صدقها: "قول ابن الصلاح: ولا تحل روايته - أي الحديث الموضوع -

(1) مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح (8/1)، باب وجوب الرواية عن الثقات.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (312/16)

(3) ابن حجر، فتح الباري (489/4)

(4) الملا علي القاري، مرآة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح (2905/7)

(5) الألباني، الحديث حجة بنفسه في العقائد (ص66)

لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقرونا ببيان وضعه، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن، حيث جاز روايتها في الترغيب والترهيب<sup>(1)</sup>.

يريد جعل احتمال صدقها قيда في جواز العمل بها، لكن هل يشترط في هذا الاحتمال أن يكون قويا بحيث يفوق احتمال كذبها أو يساويه أو لا؟ هذا محل نظر!

والذي يظهر من كلام مسلم في مقدمة صحيحه: اعلم أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين أن لا يروي إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقله، وأن يتقي منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع<sup>(2)</sup>.

رما دل عليه حديث: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»<sup>(3)</sup> بأن احتمال الصدق إذا كان احتمالا ضعيفا أنه لا يعتد به<sup>(4)</sup>.

ولم يذكر الباحث هذه الأدلة من القرآن والسنة؛ إلا لبيان أن باب نقد الرجال ما زال مفتوحا لمن تمكن في العلوم الحديثة، فإذا تطابق متن الحديث الضعيف مع نتائج العلوم التجريبية فقد صدق الراوي الضعيف ولو كان كذابا؛ لأن الكذاب قد يصدق، وإن لم يتطابق متن الحديث الضعيف مع ما توصلت إليه العلوم الحديثة فيبقى الراوي على ضعفه<sup>(5)</sup>.

والعجب من هذا الباحث أنه فتح هذا الباب باب نقد الأحاديث بما توصلت إليه العلوم الحديثة، ومتى سلم له ولأمثاله بنقد الأحاديث، وإنما نقد الحديث لمن عرف الرجال، وأحوال الرواة، ووقف على كل واحد منهم؛ حتى لا يشذ عنه شيء من أحواله التي يحتاج إليها، ويعرف: زمانه، وتاريخ

(1) ابن الصلاح، علوم الحديث (ص 99)

(2) مسلم بن الحجاج، مقدمة صحيح مسلم (8/1)

(3) سيق تخريجه (ص 33)

(4) ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح (839/2-840)

(5) قال كثر بن نجيب الأغر: "ومن علامة ضبط الضعيف لشيء من روايته، أو صدق الكاذب في شيء من حديثه، موافقة ذلك لما يرويه الأئمة المعترفون، أو لموافقته الدقيقة لأمر غيبي لم يظهر إلا في وقت متأخر جدا ليكون علما من أعلام النبوة، وبالتالي علما من علامة ضبط هذا الضعيف لروايته هذه فقط، وصدق الكاذب في حديثه هذا خاصة!".

إعجاز القرآن وما تخفيه الأرحام، مصدر سابق (ص 593)



حياته، ووفاته، ومن روى هو عنه، ومن صحب من الشيوخ وأدركهم، ثم يعرف: تقواه، وتورعه في نفسه، وضبطه لما يرويه، ويقظة رواياته، وهذه صنعة كبيرة وفن عظيم من العلم"<sup>(1)</sup>.

وقد أكد شيخ الإسلام ابن تيمية أن التمييز بين صدق الخبر وكذبه لا يدركه إلا علماء الحديث؛ لأن لكل علم رجال يعرفون به، فقال: "ولكن المقصود هنا أن نذكر قاعدة فنقول: المنقولات فيها كثير من الصدق وكثير من الكذب، والمرجع في التمييز بين هذا وهذا إلى أهل علم الحديث، كما نرجع إلى النحاة في الفرق بين نحو العرب ونحو غير العرب، ونرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة وما ليس من اللغة، وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك، فلكل علم رجال يعرفون به، والعلماء بالحديث أجل هؤلاء قدرا، وأعظمهم صدقا، وأعلاهم منزلة، وأكثر ديناً، وهم من أعظم الناس صدقا وأمانة، وعلماء وخبرة، فيما يذكرونه عن الجرح والتعديل"<sup>(2)</sup>.

وقال الإمام مسلم: "واعلم رحمك الله، أن صناعة الحديث، ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة؛ لأنهم الحفاظ لروايات الناس العارفين بما دون غيرهم، إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم السنن والآثار المنقولة، من عصر إلى عصر من لدن النبي صلى الله عليه وسلم إلى عصرنا هذا، فلا سبيل لمن نابذهم من الناس، وخالفهم في المذهب، إلى معرفة الحديث ومعرفة الرجال من علماء الأمصار فيما مضى من الأعصار، من نقل الإخبار وحمال الآثار.

وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميزونهم، حتى ينزلوهم منازلهم في التعديل والتحريح، وإنما اقتصصنا هذا الكلام؛ لكي نثبت من جهل مذهب أهل الحديث؛ ممن يريد التعلّم والتنبه على تثبيت الرجال وتضعيفهم؛ فيعرف ما الشواهد عندهم والدلائل التي بها ثبتوا الناقل للخبر من نقله أو سقطوا من أسقطوا منهم"<sup>(3)</sup>.

وفي الأخير خلص الباحث كريم الأغر بعد عرضه للمبررات الشرعية، إلى أن هذا تفريطا في هذا الباب إن لم نلتزم به، لذا علينا أن نعمد إلى أمرين:

(1) أبو المظفر السمعاني، قواطع الأدلة في الأصول (369/1)

(2) ابن تيمية، منهاج السنة (34/7)

(3) مسلم بن الحجاج، التمييز (ص 219)

الأول: أن نعيد النظر في دراسة الأحاديث الضعيفة جدا كلها التي تتكلم عن الظواهر العلمية، فنعزل الأحاديث ذات المتن الخاطيء، ونأخذ بالأحاديث ذات المتن الصحيح (التي تحمل في طياتها إعجازا علميا يتعذر الوصول إليه)

الثاني: أن نضع تلك الأحاديث تحت المجهر العلمي الثابت، فنعزل طرف الحديث الخاطيء من طرف الحديث الصحيح، لأن الكاذب يخلط في حديثه الخطأ بالصواب، وعلينا أن نجمع تلك الأحاديث في مراجع معتمدة من مجمع فقهي، تشير إلى أن هذه الأحاديث يستأنس بها.

ونعني بالاستئناس - على وجه التحديد- في هذا المقام المعين: أن الراوي لتلك الأحاديث قد يكون صدق، وبالتالي قد يكون تفوه بها رسول الله صلى الله عليه وسلم... وذلك لأننا تحرينا عن مصداقية متنها التزاما بأية الحجرات، وذلك لوجود وسيلة إضافية مكنتنا من ذلك، فترفع مصداقية سند هذا الحديث خاصة -دون غيره- لدرجة الضعف الخفيف، لأنه تبين أن راوي الحديث قد يكون صدق في هذا الكلام على وجه الخصوص<sup>(1)</sup>.

ذهب الباحث كريم الأغفر إلى تقوية أحاديث الكذابين؛ وتغافل عن أكبر شرط من شروط صحة الرواية وهي العدالة؛ فثبت الكذب على الراوي يسقط عدالته، ويرد روايته وإن صدق أو قال كلاما صحيحا موافقا للواقع؛ "لأن الكذاب لا يضع حديثا إلا على وفق واقع أو ممكن، والواقع بمجرد لا يدل على الحكم شرعا، فإن قيل: لم جوزتم العمل بالضعيف مع الشاهد المقوي ولم تجوزوه بالموضوع مع الشاهد؟ قلنا: لأن الضعيف له أصل في السنة وهو غير مقطوع بكذبه، ولا أصل للموضوع أصلا؛ فشاهده كالبناء على الماء أو على جرف هار، ثم العمل بالحقيقة بذلك الشاهد إن صلح لاستقلاله<sup>(2)</sup>.

وقد يروي كثير من الناس في الصفات، وسائر أبواب الاعتقادات، وعامة أبواب الدين أحاديث كثيرة تكون مكذوبة موضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي قسيمان: منها ما يكون كلاما باطلا لا يجوز أن يقال فضلا عن أن يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

(1) كريم نجيب الأغفر، إعجاز القرآن وما تخفيه الأرحام (ص 694-695)

(2) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح (321/2)

والقسم الثاني: من الكلام، ما يكون قد قاله بعض السلف، أو بعض العلماء، أو بعض الناس ويكون حقاً أو مما يسوغ فيه الاجتهاد أو مذهبا لقائله؛ فيعزى إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا كثير عند من لا يعرف الحديث<sup>(1)</sup>.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية أثناء رده على من يصحح الحديث بما يوافق مذهبه: "فإن الإنسان قد يكذب على غيره قولاً، وإن كان ذلك القول حقاً، فكثير من الناس يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً هو حق في نفسه، لكن لم يقله رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يلزم من كون الشيء صدقاً في نفسه أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قاله"<sup>(2)</sup>.

لذلك لم يشتغل علماء الحديث بتمييز الصدق من الكذب في روايات الكذابين، يقول الإمام مسلم أثناء تقسيمه للأخبار المروية عن رسول الله صلى الله عليه عليه: "فأما من كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم... وكذلك من الغالب على حديثه المنكر والغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم"<sup>(3)</sup>.

### ثالثاً: المبررات العلمية.

نقل الباحث كريم نجيب الأغر بحثاً لأحد الشيوخ فقال: "وبناء على طلبنا قام العالم الفاضل الشيخ أبو حزم عبد الرحمن بن محمد الحكمي الفيفي<sup>(4)</sup> ببحث رائع تطرق فيه إلى أقوال العلماء في هذا المضمار، وأثمرت جهوده عن نتائج باهرة قد تقلب رأساً على عقب بعض المفاهيم السائدة في عصرنا هذا، وأرسله لي، وهذا نصه: وهذا نصه: بحث المحدثون قديماً وحديثاً تقوية الحديث الضعيف بالطرق، والمتابعات والشواهد والاعتبارات، ثم بموافقة الحديث القياس أو قبل ذلك شهادة الكتاب والإجماع على صحته... إلا أنني وجدت أنهم لم يبحثوا تقوية الحديث بالتجربة التي يندرج تحتها: وقوعه كحادثة تاريخية، ووقوعه كذكر أو دعاء وتحقق ذلك منه، ووقوعه دلالة على اكتشاف علمي، أو إعجاز غيبي.

(1) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، مصدر سابق (181/1-182)

(2) ابن تيمية، منهاج السنة (41/7)

(3) مسلم ابن الحجاج، المسند الصحيح (6/1)

(4) لم أعثر له على ترجمة.

كل هذه الأمور تندرج تحت تقوية الحديث بالتجربة التي هي اختبار الشيء وإحكامه ومعرفة الأمور وما فيها... وهذا المعنى هو الذي يريده أهل الطب قديماً... وكذلك هو المعنى الذي يعنيه أصحاب العلم التجريبي اليوم... ففوق الحديث الدال على أمر غيبي تاريخي أو علمي أو روحاني - من دعاء وغيره - وتحققه مع التجربة لا شك أنه أمر يلفت إلى الانتباه، والتروي في عدم رد الحديث.

والأصل في هذا في حديث أبي حميد وأبي أسيد الساعديين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال<sup>(1)</sup>: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ عَنِّي تَعْرِفُهُ قُلُوبُكُمْ، وَتَلِينُ لَهُ أَشْعَارُكُمْ، وَأَبْشَارُكُمْ، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ قَرِيبٌ، فَأَنَا أَوْلَاكُمْ بِهِ، وَإِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ عَنِّي تُنْكِرُهُ قُلُوبُكُمْ، وَتَنْفِرُ أَشْعَارُكُمْ، وَأَبْشَارُكُمْ، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ بَعِيدٌ فَأَنَا أَبْعَدُكُمْ مِنْهُ»<sup>(2)</sup>.

(1) نجيب كزيم الأغر، إعجاز القرآن في ما تخفيه الأرحام (ص 696-697)  
 (2) أخرجه أحمد في "المسند" (456/25 رقم 16058) و(39/20 رقم 23606)، والبخاري في "البحر الزخار" (9/168 رقم 3718)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (15/344-345 رقم 6067)، وابن حبان في "الصحيح - بترتيب ابن بلبان" - (1/264 رقم 63) من طرق عن عامر العقدي قال: حدثنا سليمان بن بلال، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن عبد الملك بن سعيد بن سويد، عن أبي حميد، وأبي أسيد أن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث.  
 وأخرجه ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (1/295) عن عبد الله بن مسلمة، أخبرنا سليمان بن بلال به.

**الحكم على الحديث:** الحديث رجاله ثقات، فأبو عامر هو: عبد الملك بن عمرو القيسي العقدي، ثقة. ابن حجر، التقريب (ص 364)، وسليمان بن بلال التيمي أبو محمد: ثقة. التقريب (ص 250)، وربيعة بن أبي عبد الرحمن التيمي هو: أبو عثمان المعروف بربيعة الرأي ثقة. التقريب (ص 207)، وعبد الملك بن سعيد بن سويد الأنصاري ثقة. التقريب (ص 363).  
 وقال البخاري بعد روايته للحديث: "وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه أحسن من هذا الوجه. البحر الزخار (9/169)

وقال الحافظ ابن كثير: "هذا إسناد جيد لم يُخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة" وذكره في موضع آخر وقال: "هذا إسناد صحيح وقد أخرج مسلم بهذا السند حديث: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيُقَلِّبْ...» ابن كثير، تفسير القرآن الكريم (3/488) و(4/345)

وقال ابن رجب الحنبلي: "وإسناده قد قيل إنه على شرط مسلم؛ لأن خرج بهذا الإسناد حديثاً". جامع العلوم والحكم (2/104)  
 وقال الهيثمي: "رواه أحمد والبخاري ورجالهم رجال الصحيح". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (1/150 رقم 668)  
 وأخرجه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة من طريق ابن سعد وقال: "وهذا سند حسن وهو على شرط مسلم".  
 السلسلة الصحيحة (2/360 رقم 732)

وبعد أن خرج الشيخ عبد الرحمن الفيافي الحديث، ذكر من صححه ثم قال: "والذي أراه أن هذه الرواية للحديث هي أصح رواياته دون غيرها، وأن معنى الحديث يتنزل على تلك الأحاديث التي لم يحملها إلا الضعفاء مع صحتها في نفسها، ومخالفتها لجملة ما يروونه، لموافقتهما للشريعة، وللحقائق العلمية... ومما تقدم موجزا يظهر لنا أن الحديث السابق قوى العمل بالتجربة في تصحيح أو قبول بعض الأحاديث"<sup>(1)</sup>.

ويرد على الشيخ عبد الرحمن بن محمد الفيافي بأن الحديث الذي استدل به قد رُوي من طرق صحيحة، إلا أنه ليس فيه دلالة على ما ذهب إليه من أن مضمون الحديث يدعو إلى تقوية أحاديث الضعفاء عن طريق التجربة!؛ لأن الخطاب هنا موجه إلى علماء الحديث فهم المختصون بمعرفة الصحيح من السقيم؛ وذلك لتبحرهم في علم الجرح والتعديل وعلوم الرجال، وهم أعلم الناس في الحكم على الأحاديث؛ لأنهم أعلم بأحكام الشريعة وبكلام النبوة، وأقوال شراح الحديث تثبت ذلك:

قال الحافظ ابن كثير: "معناه والله أعلم مهما بلغكم عني من خير فأنا أولاكم به، ومهما يكن من مكروه فأنا أبعدهم منه"<sup>(2)</sup>، وأفضل من يميز بين الخير والمكروه هم العلماء.

وقال ابن رجب الحنبلي بعد ذكره لطرق الحديث: "وإنما تحمل مثل هذه الأحاديث - على تقدير صحتها - على معرفة أئمة أهل الحديث الجهابذة النقاد، الذين كثرت ممارستهم لكلام النبي صلى الله عليه وسلم، ولكلام غيره، ولحال رواة الأحاديث، ونقلة الأخبار، ومعرفتهم بصدقهم وكذبهم وحفظهم وضبطهم، فإن هؤلاء لهم نقد خاص في الحديث يختصون بمعرفته، كما يختص الصيرفي الحاذق بمعرفة النقود جيدها ورديتها، وخالصها ومشوبها، والجوهري الحاذق في معرفة الجواهر بانتقاد الجواهر، وكل من هؤلاء لا يمكن أن يعبر عن سبب معرفته، ولا يقيم عليه دليلا لغيره، وآية ذلك أنه يعرض الحديث الواحد على جماعة ممن يعلم هذا العلم، فيتفقون على الجواب فيه من غير مواطأة"<sup>(3)</sup>.

(1) نجيب كريم الأغر، إعجاز القرآن في ما تخفيه الأرحام (ص 696-697)

(2) ابن كثير، تفسير القرآن الكريم (4/345)

(3) ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم (2/105)

وقال الإمام المناوي في شرح الحديث: "قوله: «إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم»: أي تقبله وتشهد بحسنه.

وقوله: «وتعلمون أنه منكم قريب»: أي قريب إلى أفهامكم وأحكام دينكم ولا يأبى قواعد علومكم أيها المتشرعة.

وقوله: «فأنا أولاكم به»: أي أحق به في القبول المؤدي إلى العمل بمقتضاه... فإذا كان الكلام غير منكر عند العلماء العاملين فهو قول الرسول، وإذا كان منكراً عندهم فليس قوله، وإن رُوي عنه فلخطأ أو سهو من بعض الجهلة، أو وضع من بعض الزنادقة أو الجهلة؛ وذلك لأنه إذا وقع ذكر الحق على القلب التقى نوره ونور اليقين فامتزجا واطمأن القلب فيعلم أنه حق، وإذا وقع عليه باطل لاقت ظلمته القلب المشرق بنور اليقين فينفر النور ولم يمتزج معه فاضطرب القلب وجاش؛ ففرق ما بين كلام النبوة وكلام غيرهم لائح واضح عند العلماء بالله وبأحكامه العاملين عليها"<sup>(1)</sup>.

وهذا ما ذهب إليه الشيخ الألباني رحمه الله بقوله: "والحديث خاص بطبقة معينة من أهل العلم"<sup>(2)</sup>.

وقال الإمام السيوطي بعد ذكره لطرق الحديث: "وعلى الأحوال كلها حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابت عنه قريب من العقول، موافق للأصول، لا ينكره عقل من عقل عن الله الموضوع الذي وضع به رسول الله صلى الله عليه وسلم من دينه وما افترض على الناس من طاعته، ولا ينفر منه قلب من اعتقد تصديقه فيما قال واتباعه فيما حكم به، وكما هو جميل حسن من حيث الشرع جميل في الأخلاق حسن عند أولي الأبواب، هذا هو المراد مما عسى يصح من ألفاظ هذه الأخبار"<sup>(3)</sup>.

فكل ما يدل عليه الحديث أن من أدلة صدق الحديث أن يكون وفق ما جاءت به الشريعة من المحاسن، فإن جاء على غير ذلك كان دليلاً على كذبه"<sup>(4)</sup>.

(1) المناوي، فيض القدير (382/1)

(2) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (360/2)

(3) السوطي، مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة (ص26)

(4) مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص252)

وذكر الشيخ عبد الرحمن بن محمد الفيافي بعض الأحاديث؛ التي صححها بعض المعاصرين من علماء الحديث اعتماداً على التجربة والواقع لا على الإسناد، ومن بين تلك الأحاديث ما رُوي عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «تُصَلِّيْ اِثْنَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، تَتَشَهَّدُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، فَإِذَا جَلَسْتَ فِي آخِرِ صَلَاتِكَ فَأَتْنِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ كَبِّرْ وَاسْجُدْ، وَاقْرَأْ وَأَنْتَ سَاجِدٌ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَآيَةَ الْكُرْسِيِّ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمَعَاقِدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ، وَمُنْتَهَى الرَّحْمَةِ مِنْ كِتَابِكَ، وَاسْمِكَ الْأَعْظَمِ، وَجَدِّكَ الْأَعْلَى، وَكَلِمَاتِكَ التَّامَّةِ، ثُمَّ تَسْأَلُ بَعْدَ حَاجَتِكَ، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ فَسَلِّمْ عَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ، وَاتَّقِ السُّفَهَاءَ أَنْ تَعْلَمُوهَا فَيَدْعُونَ رَبَّهُمْ فَيُسْتَجَابَ لَهُمْ»<sup>(1)</sup>

(1) أخرجه قوام السنة في "الترغيب والترهيب" (34/3)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (142/2) من طرق عن أبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله، حدثنا محمد بن القاسم بن عبد الرحمن العتكي، حدثنا محمد بن أشرس، حدثنا عامر بن خدّاش، حدثنا عمر بن هارون البلخي، عن ابن جريج، عن داود بن أبي عاصم، عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم. وأخرجه البيهقي في "الدعوات الكبير" (18/2 رقم 443) قال أخبرنا أبو طاهر الزيايدي، من أصله، أخبرنا أبو عثمان البصري، حدثنا أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب، حدثنا عامر بن خدّاش به. وأخرجه قوام السنة في "الترغيب والترهيب" (35/3 رقم 2022) من طريق أخرى عن الحاكم قال: ثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري قال: حدثني إبراهيم بن علي الذهلي قال: حدثني أحمد بن حرب وكتبه لي بخطه، ثنا عامر بن خدّاش فذكره بنحوه. وقال أحمد بن حرب: قد جربته فوجدته حقاً، وقال إبراهيم بن علي الذهلي: قد جربته فوجدته حقاً، وقال الحاكم: وقال لنا أبو زكريا: قد جربته فوجدته حقاً، قال الحاكم: قد جربته فوجدته حقاً، قال الحاكم: تفرد به عامر بن خدّاش وهو ثقة مأمون.

**الحكم على الحديث:** الحديث ضعيف جداً، وعلته عمر ابن هارون البلخي أبو حفص الثقفى، قال ابن معين: "ليس بشيء" وقال مرة أخرى: "كذاب"، وقال أحمد: "لا أروي عنه شيئاً"، وقال النسائي: "متروك الحديث" قال ابن عدي: "تفرد عن ابن جريج وروى عنه أشياء لم يروها غيره"، وقال ابن حبان: "كان ممن يروي عن الثقات المعضلات ويدعي شيوخاً لم يروهم". انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (141/6)، النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 84)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (60/6)

وقال الخليلي: "عمر بن هارون روى عن ابن جريج حديثاً لا يُتابع عليه مسنداً، وإنما رواه أصحاب ابن جريج عن بعض التابعين، ورواه عن ابن جريج عن داود بن أبي عاصم عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم". الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (926/3)

وقد اعتمد الشيخ عبد الرحمن بن محمد الفيافي في تقوية هذا الحديث على أقوال بعض العلماء ممن قالوا: أنهم جربوا ما جاء في هذا الحديث فوجدوه سببا لقضاء الحاجة، وممن قال بذلك: الإمام الحاكم، والإمام البيهقي، والإمام ابن الجزري، والإمام الديلمي، والإمام الواحدي<sup>(1)</sup>.

كما اعتمد الشيخ عبد الرحمن بن محمد الفيافي على قول الإمام المنذري، الذي قال أثناء تعقيبه على إسناد هذا الحديث: "أما عامر بن خدّاش هذا هو النيسابوري قال شيخنا الحافظ أبو الحسن كان صاحب مناكير، وقد تفرد به عن عمر بن هارون البلخي وهو متروك متهم أثني عليه ابن مهدي وحده فيما أعلم، والاعتماد في مثل هذا على التجربة لا على الإسناد والله أعلم"<sup>(2)</sup>.

وقد رد الإمام الشوكاني على من يعتمد على التجربة في ثبوت هذا الحديث بقوله: "أقول السنة لا تثبت بمجرد التجربة ولا يخرج بها الفاعل للشيء معتقدا أنه سنة عن كونه مبتدعا، وقبول الدعاء لا يدل على أن سبب القبول ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد يجيب الله الدعاء من غير توسل بسنة وهو أرحم الراحمين، وقد تكون الاستجابة استدراجا، ومع هذا ففي هذا الذي يقال أنه حديث مخالفة للسنة المطهرة؛ فقد ثبت في السنة ثبوتا صحيحا لا شك فيه ولا شبهة النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، فهذا من أعظم الدلائل على كون هذا المروي موضوعا؛ ولا سيما وفي إسناده عمر بن هارون بن يزيد الثقفي البلخي المذكور فإنه من المتروكين المتهمين وإن كان حافظا ولعل ثناء ابن مهدي عليه من جهة حفظه، وكذا تلميذه عامر بن خدّاش فلعن هذا من

---

وقال العراقي في الكلام على إسناد هذا الحديث وبيان ضعفه: "داود بن أبي عاصم لم يدرك ابن مسعود ولا يُعرف له عنه رواية، والظاهر أن ذكر ابن مسعود فيه وهم من بعض رواته، وإنما هو عن داود بن أبي عاصم عن عروة بن مسعود مرسلا فجعل بعض رواته مكان عروة عبد الله فوق الوهم ومع ذلك فهو شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة في النهي عن القراءة في الركوع والسجود".  
انظر: الشوكاني، تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين (ص214)، ابن عراق، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (113/2)

أما العلة الثانية للحديث فمن الراوي: عامر بن خدّاش، قال عنه الذهبي: "له ما ينكر وحديثه مقارب"، وذكره ابن حبان في الثقات، ونقل المنذري عن شيخه ابن المفضل أنه قال: "عامر بن خدّاش كان صاحب مناكير".

انظر: الذهبي، ميزان الإعتدال (2/359)، ابن حبان، الثقات (8/501)، المنذري، الترغيب والترهيب (1/274)

(1) انظر: الشوكاني، تحفة الذاكرين بعدة الحصن والحسين (ص214-215)

(2) المنذري، الترغيب والترهيب (1/274)



مناكيره التي صار يرويها، والعجب من اعتماد مثل: الحاكم، والبيهقي، والواحدي، ومن بعدهم على التجريب في أمر يعلمون جميعاً أنه مشتمل على خلاف السنة المطهرة وعلى الوقوع في مناهيها<sup>(1)</sup>.

فالحاصل أن علماء الحديث رفضوا طريقة تصحيح الأحاديث بالتجربة، ولو كان هذا التصحيح من عالم حافظ، وقد علق الشيخ الألباني على من صحح الحديث المرفوع المروي عن الصحابي عبد الله ابن مسعود: «إِذَا انْفَلَتَتْ ذَابَّةُ أَحَدِكُمْ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ فَلْيُنَادِ: يَا عِبَادَ اللَّهِ، احْبِسُوا عَلَيَّ، يَا عِبَادَ اللَّهِ احْبِسُوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّ لِلَّهِ فِي الْأَرْضِ حَاضِرًا سَيَحْسِبُهُ عَلَيْكُمْ»<sup>(2)</sup>

قال الشيخ الألباني رحمه الله: "هذا حديث سنده ضعيف، لكن قال النووي إنه جريه هو وبعض أكابر مشايخه، والعبادات لا تؤخذ من التجارب، سيما ما كان منها في أمر غيبي كهذا الحديث، فلا يجوز الميل إلى تصحيحه بالتجربة!، كيف وقد تمسك به بعضهم في جواز الاستغاثة بالموتى عند الشدائد وهو شرك خالص والله المستعان"<sup>(3)</sup>.

#### • أمثلة من الأحاديث الضعيفة جداً، التي استدلت بها أصحاب الإعجاز العلمي:

**المثال الأول:** بعد أن عرض الباحث كريم نجيب الأغر البحث الذي كتبه الشيخ عبد الرحمن بن محمد الفيقي قال: "وبعد أن جُلنا في عالم أقوال الجهابذة العلماء الذين تلقتهم الأمة بالقبول... نرى أنه من الحكمة أن نورد مثالا يجسّد لنا هذا الإعجاز، ويبرر من الناحية العلمية الأسباب التي تجعله يرتقي إلى درجة الاستثناس؛ ولذلك نتناول الحديث: «التُّطْفَةُ الَّتِي يُخْلَقُ مِنْهَا الْوَلَدُ تَرَعَدُ لَهَا الْأَعْضَاءُ وَالْعُرُوقُ كُلُّهَا إِذَا خَرَجَتْ وَوَقَعَتْ فِي الرَّحِمِ»<sup>(4)</sup>

(1) الشوكاني، تحفة الذاكرين بعدة الحصن والحصين (ص215)

(2) أخرجه: الطبراني في المعجم الكبير (217/10 رقم 10518)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (9/117 رقم 5269) ومن طريقه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص455-456 رقم 508) من طريق الحسن بن عمرو بن شقيق ثنا معروف بن حسان عن سعيد عن قتادة عن عبد الله ابن بريدة عن أبيه عن ابن مسعود مرفوعاً.

(3) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (2/108 رقم 655).

(4) نسبه السيوطي في الدر المنثور إلى الديلمي فقال: "أخرج الديلمي بسند واه عن ابن عباس مرفوعاً: «التُّطْفَةُ الَّتِي تُخْلَقُ مِنْهَا الْوَلَدُ تَرَعَدُ لَهَا الْأَعْضَاءُ وَالْعُرُوقُ كُلُّهَا إِذَا خَرَجَتْ وَوَقَعَتْ فِي الرَّحِمِ». انظر: السوطي، الدر المنثور، 91/6 وقال ابن عراق: "فيه تحشل"، وقال الفتني: فيه تحشل كذاب" وقال الشوكاني: "قال في الذيل في إسناده كذاب".

انظر: ابن عراق، تنزيه الشريعة (1/226)، الفتني، تذكرة الموضوعات (ص132)، الشوكاني، والفوائد المجموعة (ص138)

فهذا الحديث يشير إلى مجموعة من حقائق غيبية<sup>(1)</sup>.

وذكر مجموعة من النتائج المستخلصة من ألفاظ هذا الحديث - مثل: العروق، والنطفة، وخروج النطفة، ووقوعا في الرحم، وارتعاد العروق-؛ وخرج بحقائق علمية من حديث ضعفه شديدا!، وفسر من خلاله المراحل التي تمر بها النطفة، وموضع خروجها، وكيفية حركتها، ومكان إخصابها!<sup>(2)</sup>. لكنه لم يجد للفظ "الأعضاء" ما يفسره علميا فاعتبر ذلك تصحيفا فقال: "أما بالنسبة للفظ (الأعضاء) الذي ورد في الحديث إلى جانب كلمة (العروق) فسنعتبر أنه جاء في الحديث من جراء ما يسمى في مصطلح الحديث بالتصحيح"<sup>(3)</sup>.

### المثال الثاني:

حديث: مطهر بن الهيثم الطائي، ثنا موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن جده، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «مَا وُلِدَ لَكَ؟» قال: يا رسول الله وما عسى أن يولد لي؟ إما غلام وإما جارية قال: «فَمَنْ يُشْبِهُ؟» قال: ما عسى أن يشبه؟ إما أمه وإما أباه، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «هَامَهُ لَا تَقُولَنَّ كَذَلِكَ، إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّحِمِ أَحْضَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ كُلَّ نَسَبٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ آدَمَ»<sup>(4)</sup>.

الحكم على الحديث: الحديث ضعيف جدا لأن في إسناده نھشل بن سعيد بن وردان وهو متهم بالكذب، قال إسحاق بن راهويه وأبو داود الطيالسي: "نھشل كذاب"، وقال النسائي وأبو حاتم: "متروك الحديث"، وقال ابن معين: "ليس بشيء".

انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (496/8)، النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص103)، البخاري، التاريخ الكبير (115/8)

(1) نجيب كريمة الأغر، إعجاز القرآن وما تخفيه الأرحام (ص705)

(2) المرجع نفسه (ص705-707)

(3) المرجع نفسه (ص708)

(4) حديث ضعيف جدا سبق تخريجه (ص159-162)

استدل بهذا الحديث الدكتور زغلول النجار في كتابه الإعجاز العلمي في السنة النبوية<sup>(1)</sup>، والباحث كريم نجيب الأغر في كتابه إعجاز القرآن في ما تُخفيه الأرحام؛ الذي اعترف بشدة ضعف الحديث إلا أنه استدل به في مواضع عديدة من الكتاب؛ لأنه اعتبر المعنى الذي يرمي إليه الحديث إعجازاً علمياً لوجود أدلة خارجية عليه من القرآن والسنة<sup>(2)</sup>.

واستدل به الباحث محمد محمود عبد الله في كتابه "الهندسة الوراثية في القرآن"، وقال: "والحديث ضعيف السند؛ لأن في سنده مطهر بن الهيثم، ولكن يشد من أزره احتواء متنه على حقائق علمية ثبت صحتها"<sup>(3)</sup>.

وبعد عرض هذه الأقوال والأمثلة نخلص إلى نتيجة؛ وهي أن علماء الحديث إنما يعتمدون في الحكم على الحديث صحة وضعفاً على قرائن تتعلق بسند الحديث ومتنه، أما الاعتماد على التجربة ونحوها فهو دليل قاصر لا سيما مع مجيء الرواية من طريق مجهولين أو مجروحين... كما أن قبول هذه القرائن - أعني التجربة ونحوها - تفتح باب يتسرب منه كثير من الموضوعات إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما أن أقوال بعض الحكماء وآراء بعض الأطباء وأمثال لبعض الأدباء هي في حقيقتها صحيحة قيلت عن تجربة ودراية، نسبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منها بريء<sup>(4)</sup>.

### المطلب الثاني: إعادة نقد الحديث النبوي بنتائج العلم التجريبي.

يحاول بعض المنبهرين بالعلوم التجريبية، أن يوظفوا نتائج هذه العلوم في إعادة نقد الحديث النبوي بأقسامه الثلاثة: الصحيح والحسن والضعيف، لكنهم بفعلهم هذا قد تجاهلوا جهود علماء الحديث، ولم يكتثروا بمصدرية السنة النبوية وهي وحي وشرع من الله؛ لذلك سأنقل في هذا المطلب بعض الأقوال، وأرد عليها برد مجمل، وذلك بالتنبيه إلى بعض المبادئ والأصول المتعلقة بأبحاث الإعجاز العلمي في السنة النبوية.

(1) زغلول النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية (59/3)، من آيات الإعجاز العلمي: الإنسان من الميلاد إلى البعث في القرآن الكريم (ص 275)

(2) كريم نجيب الأغر، إعجاز القرآن فيما تخفيه الأرحام (ص 647)

(3) محمد محمود عبد الله، الهندسة الوراثية في القرآن (ص 107)

(4) عمر فلاتة، الوضع في الحديث (1/338).

**القول الأول:** للدكتور محمد المبارك<sup>(1)</sup> المقترح لفكرة نقد الحديث بنتائج العلوم التجريبية، حيث يقول: "وعلى العلماء في هذا العصر، وعلى من جاء بعدهم أن يستفيدوا من نتائج العلوم الرياضية والطبيعية، والبحث الحديث، والاكتشاف في المادة، والنبات والحيوان... وأصل الكون، وشكله، والفلك، والطب النبوي، وسائر ما يتعلق من الأحاديث بما تناوله البحث العلمي التجريبي، فما وافق اليقيني من نتائج الفكر ومقررات العلم أخذوا به وإن سبق الحكم عليه بالوضع أو الضعف، وما خالفه ولم يقبل التأويل حكموا بضعفه أو وضعه وإن سبق الحكم عليه بالصحة أو الحسن؛ فقد نص العلماء على أنه إذا تعارض دليان قطعيان أحدهما عقلي والآخر نقلي وجب تأويل النقلي ورده إلى العقلي فما بالك بمعارضة أحاديث الآحاد -وهي ظنية الثبوت كما أنها ظنية الدلالة- للدليل العقلي القطعي"<sup>(2)</sup>.

ذهب الدكتور محمد المبارك إلى فكرة تحكيم نتائج العلم التجريبي في نقد الحديث النبوي؛ لأنه يعتقد أن نتائج العلوم التجريبية قطعية الثبوت، أما الحديث النبوي فهو ظني الثبوت؛ فاقترح على العلماء الاستفادة من العلوم التجريبية، واستخدامها كمنهج لنقد السنة النبوية.

**القول الثاني:** لم يتوقف الأمر على الأفكار والاقتراحات بل تعداه إلى التنظير والتأليف، فقد نوقشت رسالة بعنوان: "نقد متن الحديث في ضوء نتائج العلوم التجريبية"، قال فيها الباحث أثناء تقديمه للرسالة: "إذا خلصت للباحث صحة المقدمتين السابقتين: كون عرض الخبر على المعلومات جزءاً من نقد المتن، وكون العلم دائم التطور من النقص إلى الكمال مع كون نتائجه معتدّة في نقد الأخبار في الجملة، فلعله يصح له أن يقول: إن هذا الجزء من نقد متن الحديث ينبغي إعادة النظر فيه، كما ينبغي إعادة هذه العملية في الحكم على الأحاديث؛ لا سيما الأحاديث التي مضامينها

(1) هو محمد بن عبد القادر بن محمد المبارك الحسني، العلم والمفكر الداعية ولد سنة 1912م، نشأ في أسرة معروفة بالعلم والتقوى، درس المرحلة الابتدائية والثانوية والجامعية بدمشق، التحق بجامعة السوربون بباريس ليدرس بكلية الآداب وبمعهد الدراسات الإسلامية، عاد إلى بلد مجازا في الأدب العربي وفي علم الاجتماع، عين أستاذا للأدب العربي بحلب ثم بدمشق، وعين عضواً في اللجنة الفنية للتربية ومفتشاً لمادتي اللغة العربية والدين، عين وزيراً بعدد من الوزارات، ثم تفرغ للتدريس والتأليف، كما عمل في التدريس بعدد من الجامعات العربية، من مؤلفاته: الإسلام والفكر العلمي، المشكلة الثقافية في العالم الإسلامي، جذور الأزمة في المجتمع الإسلامي. انظر: موسوعة الإخوان المسلمين [www.ikhwanwiki.com/index.php?title=](http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=)

(2) محمد المبارك، الناقد الحديث في علوم الحديث، نقلاً من مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة للمرتضى أحمد

الإخبار عن حقيقة الأشياء التي هي غيب نسبي - مثل الأحداث التي حدثت في الأرض في العصور القديمة، والظواهر الكونية-، حتى ولو حكم عليها بالصحة (القبول) أو الضعف (الرد) من قبل المتقدمين، ويكون من المقبول جدا أن يحدث تغيير في نتائج هذه العملية التي تسمى نقد المتن، وذلك بسبب التطور والتجدد والتغير الذي يحدث في مستندات هذه العملية - الحقائق العلمية التي هي نتائج العلوم التجريبية"<sup>(1)</sup>.

ويرد على من يقول بهذا الرأي بأن السنة النبوية ليست بحاجة لهذا المنهج؛ لأن علماء الحديث قد أصّلوا لهذا العلم، ووضعوا له القواعد والمناهج الخاصة به، ومن الضروري للباحث في الحقائق العلمية التي ورد ذكرها في السنة النبوية، أن يتنبه لبعض الأمور التي هي من الأصول المهمة:

**الأصل الأول:** أن السنة النبوية شرع من الله لأن مصدرها الوحي، أما نتائج العلوم التجريبية فمصدرها التجارب المبنية على الحدس والظن الغالب؛ لذلك لا يمكننا أن نستخدمها لقبول أو رد الحديث النبوي.

وفي هذا المقام ترد الدكتورة هند شلي على من يجعل منهجية العلوم الحديثة قيمة على المنهجية القرآنية فتقول: "إنه من أكبر الخطأ أن نعتبر المنهجية الحديثة للعلوم قيمة على المنهجية القرآنية، وذلك بالرجوع إلى حقيقة كل واحد منهما؛ فالعلوم لا تعمل إلا في نطاق ما هو موجود، بينما يأتي الدين بالجديد أي بما يتجاوز الوضع الراهن الذي حددته الظواهر التاريخية الماضية، ومن الخطأ كذلك أن تطبق منهجية العلوم الحديثة على القرآن دون مراعاة اختلاف كل واحد منهما"<sup>(2)</sup>.

ونفس الرأي يُقال لمن يجعل العلم التجريبي قيمة على السنة النبوية؛ لأن كل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأقر عليه ولم يُنسخ فهو تشريع، لكن التشريع يتضمن الإيجاب والتحریم والإباحة ويدخل في ذلك ما دل عليه من المنافع في الطب؛ فإنه يتضمن إباحة ذلك الدواء والانتفاع به فهو شرع لإباحته وقد يكون شرعا لاستحبابه<sup>(3)</sup>، كما أن النبي صلى الله عليه وسلم قد بلغ الرسالة كاملة؛ فلا يحق لنا أن نزيد في هذا الشرع أو ننقص منه، بحجة أن العلوم قد تطورت، وبأن نتائج العلم التجريبي قطعية الثبوت، والسنة النبوية ظنية الثبوت!.

(1) محي الدين بن قدرت السمرقندي، نقد متن الحديث في ضوء نتائج العلوم التجريبية (ص 9-10)

(2) هند شلي، التفسير العلمي لقرآن الكريم بين النظرية والتطبيق (ص 34)

(3) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (12-11/18)

ومن قال بأن نتائج الفكر العلمي أو المنهج التجريبي ثابتة وقطعية فهو مخطئ؛ وذلك لأن العلم عبارة معرفة تراكمية؛ أي أن النظرية العلمية الجديدة تحل محل النظرية القديمة فتلغيها أو توسع نطاقها، فينطلق العالم من نهاية ما توصل إليه غيره، وتكشف لنا سمة التراكمية هذه عن خاصية أساسية للحقيقة العلمية هي أنها نسبية، فالحقيقة العلمية لا تكف عن التطور، ومهما بدا في أي وقت أن العلم قد وصل في موضوع معين إلى رأي نهائي مستقر فإن التطور سرعان ما يتجاوز هذا الرأي ويستعيض عنه برأي جديد<sup>(1)</sup>.

وإذا قلنا أن العلم متغير، كنا بذلك نعبر بالفعل عن سمة أساسية من سمات العلم؛ فثبات العلم في أي لحظة واعتقاده أنه وصل إلى حد الاكتمال لا يعني إلا نهايته وموته، ومن ثم فإن الثبات في هذا المجال يعد علامة نقص<sup>(2)</sup>.

كما أن الحقائق التي تعرف في العلم باسم الحقائق الملحوظة ليست بحقائق شوهدت فعلا، وإنما هي تفسيرات لبعض المشاهدات؛ لأن المشاهدة الإنسانية لا يمكن أن توصف بأنها كاملة ولذا فإن جميع هذه التفسيرات تعد إضافية، ومن الممكن أن تتغير بتطور الملاحظة<sup>(3)</sup>.

والواقع قد أثبت أن تطور العلوم يحتاج إلى التغيير ولا يمكن للفكرة العلمية أو لتطبيقاتها، أن تكون دائما ثابتة، وهذا ما أفصح عنه واضع النظرية النسبية ألبرت أينشتاين الذي قال قبيل وفاته بقليل: لا أدري ماذا يجئ المستقبل لنظيرتي؟؛ لأن ديناميكية العلم تلغي ثبات أي نظرية.

وما قاله أينشتاين، إنما هو اعتراف طبيعي من عالم استمد نظرياته من علماء سبقوه... ولهذا فإن كثيرا من النظريات العلمية ومنها ما يخص هذا البحث -بناء الكون ومصير الإنسان- وما يتعلق بعلم الزمان والمكان، والضوء، والجاذبية، والخصائص الهندسية والرياضية، والفيزياء الكلاسيكية والفضائية، والعلوم الفلكية والذرية، وعلم الإنسان وغيرها... كل هذه النظريات تخضع للتغيير

(1) فؤاد زكريا، التفكير العلمي (ص17) بتصرف.

(2) المرجع نفسه (ص20)

(3) وحيد الدين خان، الإسلام يتحدى (ص48)

والتبديل أو النقص، وقد أثبتت معظم النظريات أن أساس العلوم يمكن أن يتغير، بعد أن أحيطت الفيزياء الكلاسيكية<sup>(1)</sup> بالشكوك وتبدلت النظريات والاعتقادات<sup>(2)</sup>.

ففي العلوم التجريبية ليس للعالم أن يسمح لذهنه بالجمود، لا بالنسبة إلى آرائه الخاصة فحسب، بل بالنسبة إلى الأفكار السائدة كذلك... ولا ينظر إلى أية فكرة سائدة أو أية "قاعدة مقررّة" على أنّها فوق مستوى الشك، إذا كانت هناك قاعدة واحدة تعارضها؛ فنيوتن لم ينظر إلى القوانين التي صاغها على أنّها الحقيقة النهائية، ولكن من المحتمل أن أغلب من تبعه من العلماء قد نظروا إليها على هذا النحو، إلى أن أثبت أينشتاين مدى بعد نظر نيوتن في حيطته<sup>(3)</sup>.

أما بالنسبة للسنة النبوية فالأمر يختلف؛ لأن ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم وحي من الله لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ النجم/3-4، ومحفوظ بحفظ الله تعالى لقوله عز وجل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر/9؛ لذلك علينا التسليم بما صح من الحديث النبوي، والرجوع إلى أهل الحديث فيما صعب علينا فهمه أو الحكم عليه؛ للابتعاد عن هذه المغالطات.

وإلى هذا ذهب الإمام الطحاوي بقوله: "فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم الله عز وجل ولرسوله صلى الله عليه وسلم ورد علم ما اشبهه عليه إلى عالمه، ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام"<sup>(4)</sup>.

أي: سلم لنصوص الكتاب والسنة، ولم يعترض عليها بالشكوك، والشبه، والتأويلات الفاسدة... فالواجب كمال التسليم للرسول صلى الله عليه وسلم والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن يعارضه بخيال باطل يسميه معقولا، أو نحمله شبهة أو شكاً، أو يقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فيوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان<sup>(5)</sup>.

(1) لقد أحرزت نظريات نيوتن Newton تقدما كبيرا في شتى المجالات حتى أصبحت مقياسا وتفسيرا لكل الظواهر والتجارب، وبجانب هذا النجاح العلمي أصبحت عقيدة علمية راسخة، إلا أنه في القرن التاسع عشر، اصطدمت نظريات نيوتن بظواهر وعلاقات في التجربة لا تتفق معها، حتى أن بعض الحقائق العلمية أبت الدخول في الإطار النظري لميكانيكا نيوتن، وبناء على هذا ظهرت أزمة الفيزياء الكلاسيكية. منتصر محمود مجاهد، أسس المنهج القرآني في بحث العلوم الطبيعية (ص171)

(2) هشام طالب، الكون ومصير الإنسان (ص27-28)، وانظر: فؤاد زكريا، التفكير العلمي (ص17)

(3) و.أ.ب. بقرج، فن البحث العلمي (ص146-147)

(4) أبو جعفر الطحاوي، العقيدة الطحاوية مع شرحها لابن أبي العز (ص165-168)

(5) صدر الدين بن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية (ص165-166)

لذلك أقول: إنه من الخطأ أن نجعل العلم التحريبي الذي من أهم سماته التغيير وعدم الثبات، والمبني على الفرضيات والظنون؛ قيما على الحديث النبوي الذي هو شرع من الله، وإن كان من أخبار الآحاد؛ لاتفاق جمهور العلماء على أن أخبار الآحاد حجة يجب العمل بها<sup>(1)</sup>، كما أن خبر الآحاد يفيد العلم واليقين في كثير من الأحيان من ذلك الأحاديث التي تلقتها الأمة بالقبول، ومنها ما أخرج به البخاري ومسلم في صحيحيهما مما لم ينتقد عليهما، فإنه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري حاصل به<sup>(2)</sup>.

ويؤكد هذا قول الإمام ابن القيم: "وليس طبه صلى الله عليه وسلم كطب الأطباء، فإن طب النبي صلى الله عليه وسلم متيقن قطعي إلهي، صادر عن الوحي ومشكاة النبوة وكمال العقل، وطب غيره أكثره حدس وظنون وتجارب"<sup>(3)</sup>.

وقال الشيخ أبو محمد ابن أبي جمرة<sup>(4)</sup> معلقا على حديث الحبة السوداء<sup>(5)</sup>: "تكلم الناس في هذا الحديث وخصوا عمومهم وردوه إلى قول أهل الطب والتجربة ولا خفاء بغلط قائل ذلك؛ لأننا إذا صدقنا أهل الطب ومدار علمهم غالبا إنما هو على التجربة التي بناؤها على ظن غالب؛ فتصديق من لا ينطق عن الهوى أولى بالقبول من كلامهم"<sup>(6)</sup>.

وبناء على ما سبق فإننا لا نستطيع تطبيق نتائج المنهج التحريبي في تصحيح أو تضعيف الأحاديث، وذلك لأن أحكامنا على الأحاديث ستتغير بتغير العلم، فكلما تغيرت الحقائق تغير حكمنا على الحديث، فتصير السنة النبوية حقلًا للتجريب والتبديل والتحريف، وتفقد بذلك قدسيته ومكانتها في التشريع الإسلامي.

(1) الخطيب، الفقيه والمتفقه (278/1)، واللمع في أصول الفقه، الشيرازي (ص72)، أبو بكر ابن العربي، المحصول (ص115)

(2) الألباني، الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام (ص62)

(3) ابن القيم، زاد المعاد (33/4)

(4) هو: عبد الله بن سعد بن أبي جمرة الأندلسي المرسي أبو محمد، القدوة الرباني، من مؤلفاته: جمع النهاية اختصر له صحيح البخاري، بحجة النفوس، شرح جمع النهاية الحديث والرؤيا، توفي سنة خمس وسبعين وست مائة.

ابن الملقن، طبقات الأولياء (ص439)، الزركلي، الأعلام (89/4)

(5) أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح" (7/124 رقم 5688) كتاب الطب، ومسلم في "المسند الصحيح"

(4/1735 رقم 2215)، كتاب السلام، عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ: «فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ، إِلَّا السَّامَ»

(6) ابن حجر، فتح الباري (10/145)



الأصل الثاني: أن الحديث النبوي وصلنا عن طريق الإسناد، والإسناد هو حكاية طريق المتن<sup>(1)</sup>، وهو الطريق إلى معرفة أحكام الشريعة، وأنه مما خص الله به هذه الأمة؛ فإذا اعتمدنا على الحقائق العلمية والنظريات العلمية في تصحيح متون الأحاديث، فإن الإسناد سيفقد قيمته العلمية.

وقد أكرم الله هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها، قديمهم وحديثهم إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبيأؤهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات، وهذه الأمة إنما تنص الحديث من الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط، فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها وأكثر حتى يهدبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويعدوه عدا، فهذا من أعظم نعم الله تعالى على هذه الأمة<sup>(2)</sup>.

فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترا<sup>(3)</sup>.

والاستدلال بالأحاديث النبوية الصحيحة أو الضعيفة المتعلقة بالأمور الكونية في ميدان الإعجاز العلمي، قد تسبب في ظهور بعض المعارضين للإعجاز العلمي في السنة النبوية؛ لاعتقادهم بأن الإسناد قد حل محل العلم التجريبي؛ لأنه قد أصبح من المسلم به عندهم أن الملاحظة والفرضية والتجربة وغيرها من خطوات المنهج التجريبي هي الطريق الوحيد للوصول إلى الحقائق الكونية، فكيف يكون الإسناد طريقا موصلا إلى نفس الحقائق، وهذا ما جعلهم ينتقصون من قيمة الإسناد، ويعتبرون الاهتمام بصحته أو ضعفه من الأمور المبالغ فيها.

(1) ابن حجر، نزهة النظر (ص41)

(2) الخطيب، شرف أهل الحديث (ص40)

(3) الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص6)

يقول الدكتور خالد منتصر<sup>(1)</sup>: "هل تعرفون لماذا تقدم الغرب وتأخرنا وما هو الفرق بين منهجنا ومنهجهم؟... الفرق يكمن في أنهم أبناء الغرب إذا تعلق الأمر بالعلم قرؤوا الطبيعة قبل النصوص الدينية، بينما نحن أبناء العروبة نقرأ النصوص قبل الطبيعة؟ ونحن نصدق فلان عن فلان حتى ولو تعارض كلام هذا الفلان مع ما يراه المعمل"<sup>(2)</sup>.

ويقول الدكتور عبد الحميد شيخ عطية<sup>(3)</sup>: "لا بد أن الوعي الديني لدى المسلمين خاصة؛ يعود في مرجعيته إلى القرآن... ولكن الذي حدث، بعد سبعين عاما من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، أنه قد أضيفت مرجعية مكملة؛ أسهمت في بناء الوعي الإسلامي فيما بعد؛ ألا وهي السنة النبوية الشريفة، الأسئلة هنا؛ لم تشتغل على القرآن الكريم كنص مقدس كاف واف شافي... بقدر ما اشتغلت بقوة وضعف وتعدد الأسانيد حتى أن النص الواحد من الحديث النبوي الواحد؛ قرأه الناس بشكل معنعن إما زائدا أو ناقضا على رواية فلان عن فلان عن فلان؛ ثم على رواية أخرى عن فلان آخر عن فلان آخر عن فلان!!؛ وذلك ما أربك الوعي وأدخل الريب في نفوس بعض الناس؛ إضافة إلى أنه قد أخذ مساحة في الثقافة الإسلامية تبدو لنا من لزوم ما لم يلزم ولا يلزم في الأصل!"<sup>(4)</sup>.

**الأصل الثالث:** إن إدخال المنهج التحريبي في علوم الشريعة ليس هو الحل في تقدم الأمة؛ لأن النهوض بالأمة يكون عن طريق تغيير أفكارنا وعودتنا إلى ديننا.

(1) خالد منتصر: طبيب مصري يشغل منصب رئيس قسم الجلدية والتناسلية ببيئة قناة السويس، مقدم الفقرة الطبية العاشرة مساء قناة دريم، ومقدم برنامج دين ودنيا بقناة دريم، كاتب ببعض الجرائد والمجلات العلمية، من مؤلفاته: وهم الإعجاز العلمي، فوبيا العلم، العلم بين المعمل والمسجد. انظر: [www.khaledmontaser.com/about.php](http://www.khaledmontaser.com/about.php)

ويصنف على أنه ليبرالي متفتح له الكثير من الآراء ذات الصبغة السياسية العلمانية، كان ببرنامجه خارج النص يتوافق مع الكثير من الشخصيات الليبرالية أمثال أيمن نور، وجورج إسحاق. انظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة [ar.wikipedia.org/wiki/](http://ar.wikipedia.org/wiki/)

(2) خالد منتصر، وهم الإعجاز العلمي (ص 219)

(3) عبد الحميد شيخ عطية: ولد بدير الزور عام 1933م ويعيش بدمشق، دكتور مجاز في الصيدلة عام 1970م من جامعة فراا - إيطاليا، موضوع الدكتوراه في الديستاميسين مضاد فيروس سرطاني، من مؤلفاته: التبيين في حقيقة آدم بين الملائكة والشياطين، وعلمانية الإسلام في القرآن الكريم، ونظرية الخلق في القرآن الكريم، وثلاث دواوين من الشعر.

انظر: عبد الحميد عطية، نظرية الخلق في القرآن الكريم (ص 150)

(4) المرجع نفسه (ص 113)

ويعتبر الدكتور عبد الحميد شيخ عطية من بين الذين بالغوا في تعظيم العلوم التجريبية؛ حيث قال أثناء حديثه عن أهمية العلم التجريبي في علوم الدين: "مما يؤسف له أن المشتغلين بعلوم الدين لم يدركوا حتى اليوم أهمية العلوم التجريبية وأولويتها على باقي ما اشتغلوا به... هؤلاء الذين لم يجهدوا ويُجاهدوا في دراسة الرياضيات، ولا الفيزياء، ولا الكيمياء المعدنية والعضوية والحيوية؛ واعتنوا عناية شديدة ومسهبية بالنقل دون العقل... وماذا أنتجوا وماذا أبدعت ثقافتهم؟، سوى أمة مستهلكة ومستهلكة؛ بينما نرى التطور والقوة والاختراعات المذهلة والعلوم جميعا تقريبا خارج العالم العربي الإسلامي، وإلا فما هو السر في تخلف الأمة الإسلامية دهورا من حيث أتيح لغيرها فتح الفتوحات العلمية؟!".

لماذا لم تنتج المعاهد والمدارس الدينية والكنائس والجوامع... تكنولوجيا وطائرات وكمبيوترات وطب متقدم وأدوية متطورة؟!.. نحن لا نجد مبررا لإقصاء العلوم التجريبية من مناهج ودراسات كليات الشريعة في العالم الإسلامي؛ ولا نجد بدا من فرضها مع كل صلاة... والأحرى أن يستعجلوا أمرهم ويتداركوا التخلف الحاصل، وينصرفوا إلى العلوم التجريبية؛ تماما مثل الصلاة والحج والصيام والزكاة وشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول، وما المانع أن يُضاف ركن خاص يُدعى الركن السادس إلى أركان الإسلام الخمسة؟! ركن العلم والبحث العلمي؛ وقد كنت أطمح أن يكون الركن الثاني بعد شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله.<sup>(1)</sup>"

وفي هذا المقام يرّد أبو الأعلى المودودي<sup>(2)</sup> على المنبهين بالحضارة الغربية فيقول: "وأما السواد الأعظم من الأمة المسلمة فسلخوا ما كان منذ الأزل مذهب أهل الضعف وأبناء الهوان؛ وذلك أنه كلما جاءهم من قبل الغرب من الأفكار، والمبادئ، والنظريات؛ مدعما ببأس الحديد، ومعززا بقوة الحجج وشواهد العلم، ومزحرفا بفاتن الألوان، أنزله ذوو العقول الفاترة والعقلليات المغلوبة هؤلاء منزلة الحقائق التي يجب الإيمان بها، وأما المعتقدات الدينية، والمبادئ الخلقية، والقوانين المدنية العتيقة التي

(1) عبد الحميد شيخ عطية، نظرية الخلق في القرآن الكريم أساس علمي أم أسطوري (ص 59-63)

(2) ولد أبو الأعلى المودودي سنة 1321هـ بمدينة جيلي بورة بولاية حيدرآباد بالهند، من أسرة مسلمة، درس على أبيه اللغة العربية، والقرآن الكريم، والحديث والفقه، عمل بالصحافة عام 1337هـ وأصدر مجلة ترجمان القرآن عام 1351هـ، أسس الجماعة الإسلامية في الهند عام 1360هـ وقادها ثلاثين عاما، وهو صاحب فكرة إنشاء الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وصار عضوا في مجلس الجامعة، وكان عضوا مؤسسا في المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي، من مصنفاته: الجهاد في الإسلام، دين الحق، مصدر قوة المسلم، توفي عام 1399هـ. انظر: موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا / [ar.wikipedia.org/wikil/](http://ar.wikipedia.org/wikil/)

كانت باقية فيهم على أساس من التقليد والآثار فحسب؛ فقد ذهب بها هذا التيار الجديد القوي، واستقر في سويداء قلوبهم من حيث لا يشعرون؛ أن كل ما يأتي من الغرب هو الحق وهو المقياس<sup>(1)</sup>.

وعلى المتأثرين بالحضارة الغربية أن يعلموا أن المنهج التجريبي كان من ابتداع العرب، وتشهد لهذا المستشرق الألمانية زيجريد هونكي التي تقول: "لقد كان التطبيق العلمي للعلم عند المسلمين وصية الساعات الأولى، وظل هذا النهج باقيا ومحافظا على نمائه وازدهاره ليكون دافعا نابضا لقيام هذه الحضارة التي غطت جميع المجالات، الأمر الذي تطابق مع جوهر مسيرة الفكر والعقل العربي، بل أصبح ذلك بمثابة المحرك للعالم العربي"<sup>(2)</sup>.

وأثناء حديثها عن الفرق بين العلم عند الإغريق والعلم عند العرب قالت: "فإذا كان الفكر الإغريقي ينجح إلى مفهوم العقل والفكر الخالص الذي يعمل العقل على تجريده من المعطيات التي تقدمها له الحواس: من لون، ودفء، ورائحة، ومرونة، ودرجات الشفافية، وسرعة الحركة، وسلب الاعتراف بالفرديات، فإن الفكر العربي كان نتاجه من التجربة والحس، والآخذ بمفاهيم الخبرة والتجربة المصحوبة بالمشاهدة المتأنية، وبالمقارنة والتكرار والفحص تحت مختلف الظروف والأجواء، وحتى يُعطيها العقل مفهوم العموميات.

ولما كانت صفة الصبر من أروع الفضائل عند المسلم فإنه على استعداد تام وبعاطفة متأججة وصمود متواصل للسعي وراء الوصول إلى هذا التعدد والتنوع والبحث عن الفروق فإنه يقطع من وقته للبحث عن مسألة واحدة وعمل اللازم نحو فحصها من خلال عشرات وربما مئات الأبحاث التي تحقق الهدف"<sup>(3)</sup>.

(1) أبو الأعلى المودودي، نحن والحضارة الغربية (ص13-14)

(2) زيجريد هونكي، العقيدة والعلم الأوربي و علم الطبيعة (ص140)

(3) المرجع نفسه (ص164)

لم ترجع المستشرقة الألمانية زجرید سبب نجاح المسلمين في مجال البحث العلمي إلى تطبيق المنهج التجريبي فقط، بل أرجعته كذلك إلى الأخلاق التي كان يتصف بها الباحث المسلم مثل الصبر والتضحية والاجتهاد والإخلاص وطول النفس في البحث، لدرجة أن الباحث يعيد التجربة أو البحث مئات المرات، وهذا فعلا ما يفتقده المسلمون اليوم، وهو العودة إلى أخلاقهم السامية وعقيدتهم السليمة، وفهم الإسلام فهما صحيحا على نحو ما فهمه الأوائل.

وفهم الإسلام فهما صحيحا؛ سيمكن المسلم من السيطرة على الواقع والطبيعة - كما تمكن الغربي منها- وفي الوقت نفسه سيبعد عنه جفاف حياة الغربي وقلقه النفسي فيها، وسيجعله أكثر إماما بالحقيقة؛ فالغربي بمذهبه المادي سخر الطبيعة وسيطر عليها، ولكنه أدرك من الحقيقة نوعا منها فقط، وهو نوع الحقائق الجزئية، أما الحقيقة الكلية وهي حقيقة الذات المطلقة فلم يصل إليها؛ بل أنكرها، وكان إنكاره إياها سبب شقوته وقلقه واضطرابه<sup>(1)</sup>.

والناظر اليوم إلى تخبط المناهج العلمية في الغرب، يعرف مدى خسارة الغرب بإبعاده النموذج الإسلامي للتفكير العلمي، واستحداث مناهج أصبحت تتفلت وتنهار على نفسها، واليوم تكاد المعرفة الغربية الحداثية تستنفذ طاقتها، فكل ما أنتجته الحداثة بات الآن ماضيا في نسق معرفي ثابت، بحيث أصبح ثمة إدراك عميق لدى علماء الطبيعة الحديثة بأن المعرفة الكلية أو حتى شبه الكلية، مستحيلة، وأن رقعة المجهول تتزايد بنسبة أكبر من تزايد المعلوم، وأن معرفتنا العلمية المادية عن الواقع ليست يقينية، وإنما احتمالية إلى حد كبير... وذلك بسبب استحالة تفسير الواقع كليا اعتمادا على التفسير المادي<sup>(2)</sup>.

وأسلوب المطابقة الذي اتبعه المشتغلون بالإعجاز، لمحاولة التوفيق بين نتائج العلوم التجريبية والأحاديث النبوية، لن يغير كثيرا في أفكارنا، وسنبقى ننتظر المختبرات الغربية وما تلقيه لنا من نظريات وحقائق ثباتها نسبي، ويبقى الإعجاز في السنة النبوية تابعا لنتائج هذه المختبرات؛ لهذا على المختصين في العلوم الكونية؛ أن يدخلوا المختبرات ويبحثوا ويطوروا ويعيدوا للأمة مجدها، لا أن ينتظروا الغرب، أو ينتظروا الجامعات الإسلامية أن تُحول كتاب الله وكتب الحديث إلى كتب للاكتشاف والاختراع.

(1) محمد البهي، الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي (ص342)

(2) محمد هاشم البشير، العلم التجريبي الحديث وأثره على عقيدة المسلم، مجلة حراء (ص52)

يقول وحيد الدين خان<sup>(1)</sup>: "وهناك نوع آخر من علمائنا يدركون موقف الفكر الحديث من قضية الدين ولكنهم لشدة تأثرهم بالفكر الحديث، يرون أن كل ما توصل إليه الغرب يعد من المسلمات العلمية، ومن ثم تقتصر بطولتهم على إثبات أن هذه النظريات التي سلم بها علماء الغرب، هي نفس ما ورد في القرآن وكتب الحديث الأخرى.

وهذه الطريقة في التطبيق والتوفيق بين الإسلام وغيره، هي نفس الطريقة التي تتبعها شعوب الحضارات المقهورة تجاه الحضارات القاهرة، وأية نظرية تقدم على هذا النحو، يُمكنها أن تكون تابعة، ولكنها لا يمكن أن تكون رائدة! ولو خيل إلى أحدنا أنه يستطيع أن يُغير مجال الفكر في العالم بمثل هذه المحاولات التوفيقية، ليشرف على البشرية نور الحق، فهو هائم ولا شك في عالم خيالي، لا يمت إلى الحقائق بسبب... فإن تغيير الأفكار والمعتقدات لا يأتي من طريق التلفيق، بل عن طريق الثورة الفكرية"<sup>(2)</sup>.

**الأصل الرابع:** أن الحديث الموضوع ليس من الوحي، بل هو كلام مكذوب مختلق مصنوع؛ لأن واضعه اختلقه وصنعه، وسماه علماء المصطلح بالحديث الموضوع ولم يريدوا بذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله، بل أرادوا به كل حديث وضع على النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(3)</sup>.

كما أن علماء الحديث لم يجزوا لمن علم بالحديث الموضوع أن يذكره برواية، أو احتجاج، أو ترغيب إلا مع بيان أنه موضوع<sup>(4)</sup>؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»<sup>(5)</sup>،

(1) وحيد الدين خان مفكر إسلامي هندي معاصر، له فكر متميز يحاول فيه الجمع بين المنهج الإسلامي والمنهج العلمي والفلسفي، متأثر بأبي الأعلى المودودي، وأبي الحسن الندوي، كانت دعوته قائمة على مهاجمة العنف، وجماعات العنف المسلح، والدعوة إلى تبني المنهج العلمي في الدعوة، له العديد من المؤلفات منها: الدين ف مواجهة العلم، حكمة الدين، تجديد علوم الدين. موقع الموسوعة الحرة وكيبديا وحيد-الدين-خان/ar.wikipedia.org/wikel/

(2) وحيد الدين خان، الإسلام يتحدى (ص6-7)

(3) الزركشي، النكت على مقدوة ابن الصلاح (2/253)، ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح (2/838)، الصنعاني، توضيح الأفكار (2/53)

(4) العراقي، شرح التبصرة (1/307)

(5) سبق تخريجه (ص33)

وتوعد من كذب عليه بمقعد من النار فقال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(1)</sup>؛ فكيف بمن يُطالب بتصحيح أحاديث الكذابين بنتائج العلم التجريبي؟.

ومن يقرأ أو يبحث في الأحاديث الموضوعة التي تحتوي على بعض الإشارات العلمية، دون معرفته بقواعد التصحيح والتضعيف ودراسة الأسانيد والمتون؛ فسينبهر بما فيها ويطلب بتصحيحها؛ لأن معناها صحيح ويتفق مع ما جاء به العلم الحديث.

لهذا فإن الجهل بمعنى الحديث الموضوع؛ سيكون سببا في العمل بما جاء فيه والمطالبة بتصحيحه؛ فبعض الناس عندما تقول له هذا حديث موضوع يبادر ويقول: لكن معناه صحيح؟ لكن المقصود من الحكم على الحديث بأنه موضوع أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقله، وليس أن معناه غير صحيح، بل قد يكون معناه صحيحا.<sup>(2)</sup>

**الأصل الخامس:** إن العلوم التجريبية إذا استعملت في قبول ورد الأدلة الشرعية؛ فستكون سببا في إنكار الدين كله؛ لأن الشريعة الإسلامية مبنية على الإيمان والتسليم، أما العلوم التجريبية مبنية على الفرضيات والظنون.

ومن أصول أهل السنة: أن لا نعارض سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمعقول؛ لأن الدين إنما هو الانقياد والتسليم دون الرد إلى ما يوجبه العقل؛ لأن العقل ما يؤدي إلى قبول السنة، فأما ما يؤدي إلى إبطالها فهو جهل لا عقل<sup>(3)</sup>.

يقول الإمام الشاطبي أثناء حديثه عن وقوع البدع والمحدثات في العقل: "مثال ما وقع في العقل، أن الشريعة بينت أن حكم الله على العباد لا يكون إلا بما شرع في دينه على ألسنة أنبيائه ورسوله... فخرجت عن هذا الأصل فرقة زعمت أن العقل له مجال في التشريع، وأنه محسن ومقبح، فابتدعوا في دين الله ما ليس فيه"<sup>(4)</sup>.

(1) سبق تخرجه (ص33)

(2) عبد العزيز دخان، المقترح من قواعد علم المصطلح (ص143)

(3) قوام السنة، الحجة في بيان المحجة (2/549)

(4) الشاطبي، الاعتصام (ص526-527)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن ما أخبر به الرسول عن ربه فإنه يجب الإيمان به، سواء عرفنا معناه أو لم نعرف؛ لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به، وإن لم يفهم معناه"<sup>(1)</sup>.

وإذا كان تحكيم العقل في الشرع سببا في إلحاد بعض علماء العصر القديم، فإن المكتشفات العلمية الحديثة من أهم الأسباب المباشرة التي ساهمت في ترويج الفكر الإلحادي، إذ أن العلماء وضعوا أيديهم على الأسباب والعلل لكثير من مظاهر الكون والحياة، ولم يعودوا بحاجة لعزو هذه المظاهر إلى الله وقدرته<sup>(2)</sup>.

وبما أن أحاديث الطب النبوي قد أخبر بها النبي صلى الله عليه وسلم عن طريق الوحي؛ وهذا يعني أنه صلى الله عليه وسلم لم يتعلم الطب عن طريق: التجربة، والملاحظة، والفرضية، وغيرها من خطوات العلم التجريبي؛ للوصول إلى القوانين الخاصة بكل دواء، والحقائق المكتشفة لعلاج كل داء؛ فإن ذلك دفع ببعض المختصين في الطب إلى إنكار أحاديث الطب النبوي لأنها لا تتفق مع قواعد العلم الحديث الذي يمكن قياسه وتكراره.

وهذا ما تبناه الطبيب خالد منتصر بقوله: "برغم معرفتي بالأحاديث النبوية الطبية التي يُطلقون عليها تجاوزا الطب النبوي؛ فإنني غير مطالب بإتباعها كطبيب معالج بل على العكس إنني مطالب كطبيب مسلم يخاف على دينه أن يتعد عما هو غير صالح لهذا الزمان بعدم تطبيق التعاليم الطبية التي تجاوزها الزمن في هذه الأحاديث، وأعتقد أن من يفعل ذلك فهو أكثر إيمانا ويخدم الإسلام أكثر ممن يُروج للأحاديث الطبية النبوية التي لا تتفق مع العلم الحديث من قريب أو بعيد؛ لأن مثل هذه الأحاديث الطبية التي تسيء لسمعة الإسلام الذي أمرنا باحترام العقل، والخطورة الأكبر هي ماذا سنقول كمسلمين لمن يُثبت أن متن الأحاديث خاطئ من الناحية العلمية؟"<sup>(3)</sup>.

وأعطى الدكتور خالد منتصر أمثلة من هذه الأحاديث فقال: "وخذ عنك من هذه النوعية بعض هذه الأحاديث والتي نقرأ معظمها في صحيح البخاري وسأترك التعليق للقراء:

(1) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (41/3)

(2) محمد حسن هيتو، الدين والعلم (ص18)

(3) خالد منتصر، وهم الإعجاز العلمي (ص109)



حديث: «لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ»<sup>(1)</sup> وأظن أنه يوجد الآن كتب توزن بالأطنان تبحث في الأمراض المعدية.

وحديث: «التين يقطع البواسير»<sup>(2)</sup> أعتقد أنه لا يوجد طبيب جراح واحد على ظهر الكرة الأرضية يكتب التين كعلاج للبواسير الآن.

وحديث: «إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ، فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَالْأُخْرَى شِفَاءً»<sup>(3)</sup>.

وحديث: «أَكَلُ الْعَدَسِ يُرِقُّ الْقَلْبَ وَيُدْمِعُ الْعَيْنَ وَيُذْهِبُ الْكَبِيرَ»<sup>(4)</sup>

وحديث: «الْهَرِيسَةُ تَشُدُّ الظَّهْرَ»<sup>(5)</sup>

وحديث: «مَنْ اصْطَبَحَ كُلَّ يَوْمٍ بِسَبْعِ تَمْرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ سُمٌّ، وَلَا سِحْرٌ ذَلِكَ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ»<sup>(6)</sup>

وحديث: «لَا يَبْقَى عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ بَعْدَ مِائَةِ سَنَةٍ نَفْسٌ مَنفُوسَةٌ»<sup>(7)</sup> وأعتقد أننا بعد قرن ونصف ما زالت فيه نفوس حية على ظهر الأرض.

(1) أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح" (126/7 رقم 5707) كتاب الطب، باب الجذام، من طرق:

رواه عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ، وَفَرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَفَرُّ مِنَ الْأَسَدِ»

وفي رواية أخرى عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ» فقال أعرابي: يا

رسول الله، فما بال إبلي، تكون في الرمل كأنها الطباء، فيأتي البعير الأجرى فيدخل بينها فيجرها؟ فقال: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلُ؟»

ورواه عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَالشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَرْأَةِ، وَالذَّارِ، وَالذَّابَّةِ»

ورواه أنس مرفوعاً بلفظ: «لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الْقَالَ الصَّالِحُ: الْكَلِمَةُ الْحَسَنَةُ»

(2) حديث ضعيف سبق تخريجه (ص 197-201)

(3) أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح" (140/7 رقم 5782) كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء، عن أبي هريرة

مرفوعاً.

(4) حديث موضوع سبق تخريجه (ص 68-76)

(5) حديث موضوع سبق تخريجه (ص 32)

(6) أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح" (80/7 رقم 5445) عن عامر بن سعد، عن أبيه مرفوعاً.

(7) أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح" (123/1-124 رقم 601) كتاب الصلاة، رواه البخاري بإسناده إلى عبد الله بن عمر،

قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء في آخر حياته فلما سلم، قام النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: «أَرَأَيْتُمْكُمْ

هذه الأحاديث وغيرها الكثير في كتب الحديث، وأغلبها في صحيح البخاري؛ مما يلقي بمسؤولية كبيرة على علمائنا بأن يُبادروا إلى تنقية ديننا الحنيف مما يُعارض العلم الحديث، والعلم الذي يمكن قياسه وتكراره في كل العالم، ولا يُوجد طب إسلامي، وطب مسيحي، وطب بوذي، إنما هناك طب فقط له قواعده التي لا بد أن تحترم<sup>(1)</sup>.

ويرد على الدكتور خالد منتصر بأن علماء المسلمين قد اعتنوا بالحديث النبوي، وصنفوا كتباً خاصة جمعوا فيها الأحاديث الضعيفة والموضوعة، منها الأحاديث الموضوعة التي نسبتها إلى صحيح البخاري وهو بريء منها ولم ينقلها في كتابه الصحيح، كحديث العدس وحديث الهريسة؛ فهذه أحاديث موضوعة جمعها علماء الحديث في كتب الموضوعات والضعفاء.

أما بقية الأحاديث الصحيحة المخرجة في صحيح البخاري، والتي اكتشف الدكتور أنها تتعارض مع ما نتاج العلوم التجريبية، فهذه أيضاً اهتم بها العلماء وصنفوا فيها كتباً تسمى بكتب مختلف الحديث أو مشكل الحديث؛ مثل كتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة<sup>(2)</sup>، الذي جمع فيه الأحاديث التي تتعارض في ظاهرها مع العقل، أو النظر أو مع القياس، وأحاديث يُكذبها العيان أي الحس والمشاهدة، وفي أثناء هذه العناوين أجاب ابن قتيبة على كل التناقضات والإشكالات المطروحة حول هذه الأحاديث.

ويرد ابن قتيبة على من يكذب بحديث الذباب بحجة أنه مخالف للنظر فيقول: "وبعد فما ينكر من أن يكون في الذباب سم وشفاء، إذا نحن تركنا طريق الديانة، ورجعنا إلى الفلسفة؟ وهل الذباب في ذلك إلا بمنزلة الحية؟ فإن الأطباء يذكرون أن لحمها شفاء من سمها... والأطباء القدماء يزعمون أن الذباب إذا ألقى في الإثمد وسحق معه، ثم اكتحل به زاد ذلك في نور البصر، وشد مراكز الشعر من

---

لَيْتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مَائَةٍ، لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ» فوهل الناس في مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلى ما يتحدثون من هذه الأحاديث، عن مائة سنة، وإنما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ» يريد بذلك أنها تحرم ذلك القرن.

(1) خالد منتصر، وهم الإعجاز العلمي (ص110-111 وص283)

(2) ابن قتيبة هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، النحوي اللغوي، كان ثقة فاضلاً، حدث عن: إسحاق بن راهويه، وأبي حاتم السجستاني، حدث عنه: ابنه، وابن در ستويه، من مصنفاته: مشكل القرآن، مشكل الحديث، أدب الكاتب، عيون الأخبار، ولد سنة ثلاث عشرة ومائتين، وتوفي سنة ست وسبعين ومائتين. ابن خلكان، وفيات الأعيان (42/3-43)

الأجفان، في حافات الجفون... وقالوا في الذباب: إذا شدخ، ووضع على موضع لسعة العقرب، سكن الوجع... وهذا يدل على طبيعة شفاء فيه أو سم<sup>(1)</sup>.

وتعد كتب شروح الحديث من بين الكتب التي أجابت عن الإشكالات الموجودة في بعض الأحاديث، منها كتاب "فتح الباري في شرح صحيح البخاري" لابن حجر العسقلاني الذي أجاب عن الإشكال الموجود في حديث: «لَا يَبْقَى عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ بَعْدَ مِائَةِ سَنَةٍ نَفْسٌ مَنفُوسَةٌ» حيث قال: "وقد بين ابن عمر في هذا الحديث مراد النبي صلى الله عليه وسلم وأن مراده أن عند انقضاء مائة سنة من مقالته تلك ينخرم ذلك القرن فلا يبقى أحد ممن كان موجودا حال تلك المقالة وكذلك وقع بالاستقراء؛ فكان آخر من ضبط أمره ممن كان موجودا حينئذ: أبو الطفيل عامر بن واثلة<sup>(2)</sup>، وقد أجمع أهل الحديث على أنه كان آخر الصحابة موتا، وغاية ما قيل فيه إنه بقي إلى سنة عشر ومائة؛ وهي رأس مائة سنة من مقالة النبي صلى الله عليه وسلم"<sup>(3)</sup>.

وقال الإمام النووي: "هذه الأحاديث قد فسر بعضها بعضا<sup>(4)</sup>، وفيها علم من أعلام النبوة، والمراد أن كل نفس منفوسة كانت تلك الليلة على الأرض لا تعيش بعدها أكثر من مائة سنة، سواء قل أمرها قبل ذلك أم لا، وليس فيه نفي عيش أحد يوجد بعد تلك الليلة فوق مائة سنة"<sup>(5)</sup>.

وقد أشار الإمام النووي إلى أهم ضابط من ضوابط فهم السنة النبوية وهو أن الحديث يفسر بعضه بعضا؛ فالمتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها، ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق، ويشرحها على أنها حديث واحد؛ لأن الحديث أولى ما فسر بالحديث<sup>(6)</sup>.

(1) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث (ص334-335)

(2) عامر بن واثلة البكري يكنى أبا الطفيل، وهو عامر بن واثلة بن عبد الله بن حميس بن جدي بن سعد بن ليث، مولده عام أحد، أدرك من زمان النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين، آخر من مات من الصحابة، كان يسكن الكوفة، ثم تحول إلى مكة، فمات بها سنة عشرة ومائة، وقيل سنة مائة، وقيل سنة سبع ومائة، وهو آخر من مات من الصحابة.

أبو نعيم، معرفة الصحابة (4/2067)، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (7/193)

(3) ابن حجر، فتح الباري (2/75)

(4) يشير الإمام النووي إلى الرواية التي أخرجها الإمام مسلم في الصحيح (4/1966 رقم 2538) كتاب فضائل الصحابة، عن جابر بن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال ذلك قبل موته بشهر أو نحو ذلك: « مَا مِنْ نَفْسٍ مَنفُوسَةٍ الْيَوْمَ، تَأْتِي عَلَيْهَا مِائَةُ سَنَةٍ، وَهِيَ حَيَّةٌ يَوْمَئِذٍ »

(5) النووي، شرح صحيح مسلم (16/90)

(6) ابن حجر، فتح الباري (6/475)

وأما الأحاديث المروية في نفي العدوى والتي قيل بأنها تتعارض مع الطب، فقد أجاب عنها الإمام ابن القيم فقال: "فإن الذي نفاه النبي صلى الله عليه وسلم: «لَا عَدْوَى وَلَا صَفَرٌ» هو ما كان عليه أهل الإشراك من اعتقادهم ثبوت ذلك على قياس شركهم وقاعدة كفرهم"<sup>(1)</sup>.

أما حديث: «مَنْ اصْطَبَحَ كُلَّ يَوْمٍ بِسَبْعِ تَمْرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ سُمٌّ، وَلَا سِحْرٌ ذَلِكَ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ» فقد قيده شراح الحديث بتمر المدينة.

قال القاضي عياض: "تخصيصه ذلك بعجوة العالية وبما بين لابتي المدينة عملاً برواية مسلم: «مَنْ أَكَلَ سَبْعَ تَمْرَاتٍ مِمَّا بَيْنَ لَابَتَيْهَا»<sup>(2)</sup>، يرفع هذا الإشكال ويكون خصوصاً لها، كما وجد الشفاء لبعض الأدوية في الأدوية التي تكون في بعض تلك البلاد دون ذلك الجنس في غيره؛ لتأثير يكون في ذلك من الأرض أو الهواء"<sup>(3)</sup>.

وقال الإمام الخطابي: "كون العجوة تنفع من السم والسحر إنما هو ببركة دعوة النبي صلى الله عليه وسلم لتمر المدينة لا لخاصية في التمر"<sup>(4)</sup>.

ومن خلال هذه الإجابات التي اجتهد شراح الحديث في وضعها؛ لرد هذه الطعون التي أثيرت حول السنة النبوية منذ عصور قديمة، وأعيد طرحها اليوم بصياغة جديدة وبحجة مخالفتها للعلم التجريبي؛ أصل إلى نتيجة وهي: أن على من يتصدى لدراسة أحاديث الطب النبوي؛ أن يتقن الضوابط التي استخدمها علماء الحديث في شرح الحديث، ورفع التعارض عنه، مثل: فهم نصوص الطب النبوي في ضوء دلالات اللغة العربية، وفي ضوء النصوص الشرعية الأخرى الواردة في الموضوع، ومعرفة القيود الواردة في الحديث وعدم إهمالها، وجمع ألفاظ الحديث وضم بعضها إلى بعض لأن

(1) ابن القيم، شرح سنن أبي داود (289/10)

(2) أخرجه مسلم في "المسند الصحيح" (3/1618 رقم 2047) كتاب السلام عن سعد بن أبي وقاص، أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال: «مَنْ أَكَلَ سَبْعَ تَمْرَاتٍ مِمَّا بَيْنَ لَابَتَيْهَا حِينَ يُصْبِحُ، لَمْ يَضُرَّهُ سُمٌّ حَتَّى يُمْسِيَ»

(3) ابن حجر، فتح الباري (240/10)

(4) المصدر نفسه (239/10)

الحديث يفسر بعضه بعضاً، وغيرها من الضوابط الواجب معرفتها قبل التسرع في الحكم على الحديث بالتناقض أو الاختلاف والله أعلم<sup>(1)</sup>.

قال الإمام ابن القيم: "ونحن نقول: لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة؛ فإذا وقع التعارض، فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم، وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتاً، فالثقة يغلط، أو يكون أحد الحديثين ناسخاً للآخر، إذا كان مما يقبل النسخ، أو يكون التعارض في فهم السامع، لا في نفس كلامه - صلى الله عليه وسلم -، فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة.

وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه، ليس أحدهما ناسخاً للآخر، فهذا لا يوجد أصلاً، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفثيه إلا الحق، والآفة من التقصير في معرفة المنقول والتميز بين صحيحه ومعلوله، أو من القصور في فهم مراده صلى الله عليه وسلم، وحمل كلامه على غير ما عناه به، أو منهما معاً، ومن هاهنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع"<sup>(2)</sup>.

وقد انتقدت أحاديث صحيحة في الطب النبوي بحجة عدم اتفاقها مع العلم الحديث لأنها من الأمور الدنيوية التي لا صلة لها بالدين، واعتبرت من مفاهيم ذلك العصر، لأن الإمكانات الفنية والصيدلية كانت محدودة، يقول موريس بوكاي<sup>(3)</sup>: «من ناحية أخرى فيما يتعلق ببعض نصوص الأحاديث ذات الصلة بقضايا علمية لا صلة لها بقضايا الدين، فقد احتوت على آراء اعتبرت اليوم

(1) لمزيد من التفصيل انظر: أبو بكر كافي، الضوابط المنهجية للفهم السليم للسنة النبوية-أحاديث الطب النبوي دراسة تطبيقية- مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، العدد الثاني عشر، جوان 2011.

(2) ابن القيم، زاد المعاد (4/137-138)

(3) موريس بوكاي (mourice bucaille) (1920م-1998م): طبيب فرنسي، ولد سنة 1920م نشأ مسيحياً كاتوليكياً، ولد في مدينة بون ليقيك الواقعة شمال غرب فرنسا عام 1920م، التحق بكلية الطب بجامعة باريس قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وعندما وضعت الحرب أوزارها سنة 1945م كان قد أنهى دراسته الأكاديمية، عمل جراحاً بعيادة الجامعة، ومدرسا بالكلية، التحق بالجمعية الفرنسية للمصريات حيث درس الميروغليفة، وفي عام 1969م التحق بجامعة السوربون لكي يدرس اللغة العربية، وبعد دراسته للكتب المقدسة عند اليهود والمسلمين ومقارنة قصة فرعون، أسلم وألف كتاب القرآن والتوراة والإنجيل والعلم الذي ترجم إلى سبع عشرة لغة، توفي عام 1998م.

انظر: موقع الموسوعة الحرة - وكيبيديا مريس-بوكاي/ ar.wikipedia.org/wiki/

غير مقبولة علمياً- وهي كلها من أمور الدنيا - يبدو لنا أنها تعبر عن مفاهيم ذلك العصر في تلك القضايا، حتى ولو كانت صحيحة في نسبتها إلى محمد نفسه" (1).

ويرد الإمام ابن القيم رحمه الله عن يتساءل عن وجود أحاديث في الطب محتجا بأنها من الأمور الدنيوية التي يرجع فيها إلى أهل الطب والتجربة بقوله: "ولعل قائل يقول: ما لهدى الرسول صلى الله عليه وسلم، وما لهذا الباب وذكر قوى الأدوية، وقوانين العلاج، وتدبير أمر الصحة؟، وهذا من تقصير هذا القائل في فهم ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فإن هذا وأضعافه وأضعاف أضعافه من فهم بعض ما جاء به، وإرشاده إليه، ودلالته عليه، وحسن الفهم عن الله ورسوله من يئن الله به على من يشاء من عباده.

كيف تنكر أن تكون شريعة المبعوث بصلاح الدنيا والآخرة مشتملة على صلاح الأبدان، كاشتمالها على صلاح القلوب، وأنها مرشدة إلى حفظ صحتها، ودفع آفاتها بطرق كلية، قد وكل تفصيلها إلى العقل الصحيح والفتوة السليمة بطريق القياس والتنبيه والإيماء كما هو في كثير من مسائل فروع الفقه، ولا تكن ممن إذا جهل شيئاً عاداه!.

ولو رزق العبد تضلعا من كتاب الله وسنة رسوله، وفهما تاما في النصوص ولوازمها لاستغنى بذلك عن كل كلام سواه ولاستنبط جميع العلوم الصحيحة منه، فمدار العلوم كلها على معرفة الله وأمره وخلقته؛ وذلك مسلّم إلى الرسل صلوات الله عليهم وسلامه، فهم أعلم الخلق بالله وأمره وخلقته وحكمته في خلقه وأمره.

وطب أتباعهم أصح وأنفع من طب غيرهم، وطب أتباع خاتمهم وسيدهم وإمامهم محمد بن عبد الله صلوات الله عليه وعليهم أكمل الطب وأصح وأنفعه.

ولا يعرف هذا إلا من عرف طب الناس سواهم وطبهم، ثم وزن بينهم فحينئذ يظهر لهم التفاوت" (2).

(1) موريس بوكاي، القرآن الكريم والتوراة والإنجيل والعلم: دراسة المعارف الحديثة في ضوء المعارف الحديثة (ص 297)

(2) ابن القيم، زاد المعاد (379/4-380).

وقال القاضي عياض أثناء رده على المطاعن التي ذكرت حول بعض الأحاديث الصحيحة في الطب النبوي: "ولسنا نستظهر على قول النبي صلى الله عليه وسلم بأن يصدقه الأطباء، بل لو كذبوه لكذبناهم، وكفروناهم وصدقناه صلى الله عليه وسلم، حتى يوجدون المشاهدة بصحة ما قالوه فيفتقر حينئذ إلى تأويل كلامه صلى الله عليه وسلم، وتخرجه على ما صح إذ قامت الدلالة على أنه لا يكذب"<sup>(1)</sup>.

لذلك يجب على كل سمع شيئاً من الآثار - مثل الأحاديث الصحيحة المتضمنة لحقائق طيبة أو كونية - مما لم يبلغه عقله؛ أن يتقبلها بالتسليم والتصديق، والتفويض والرضا، ولا يتصرف في شيء منها برأيه وهواه، ومن فسّر من ذلك شيئاً برأيه وهواه فقد أخطأ وضل<sup>(2)</sup>.

وعدم فهم متون الأحاديث النبوية الصحيحة لا يعني الطعن في الأسانيد والقدح في الحفاظ الثقات، بحجة مخالفة متن الحديث للعقل أو الواقع أو للعلوم الحديثة، لأن العلوم تتغير وتتطور، وعقول البشر تتفاوت في فهمها لمعاني الشرع ومقاصده، لذلك يجب على من يجد تناقضاً في الحديث النبوي أن يرجع لأهل الحديث؛ أو يتوقف فيه حتى يثبت العلم صحة معناه، وحديث الذباب أكبر دليل على أن العلوم التجريبية لا تستطيع أن تكون حاكماً على الحديث النبوي؛ فقد تعرض هذا الحديث للطعن في القديم والحديث، وقد أثبتت العلوم الحديثة صحة هذا الحديث<sup>(3)</sup>.

كما أن صحة معنى الحديث الموضوع لا يعني توثيق الرواة الضعفاء والكذابين؛ لأن تصحيح الحديث الموضوع معناه الزيادة في الشرع، والتقول على النبي صلى الله عليه وسلم بما لم يقله.

**الأصل السادس:** صحيح أن علوم الحديث هي علوم اجتهادية من وضع البشر، وقد اجتهد علماء الحديث في الحكم على الأحاديث بالصحة أو الضعف أو الوضع عن طريق علم الجرح والتعديل، لكن علم الحديث لم يقم على الفرضيات كالعلم التجريبي، فعلماء الحديث عرفوا الرواة الكذابين والضعفاء واختبروا حفظهم، وقد ظهر علم الجرح والتعديل في زمن الصحابة، واشتد التحري والنقد عندما ظهر الوضع في الحديث؛ فلم تقبل إلا رواية العدول الثقات، ومع ذلك نجد من يُطالب

(1) أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم (7/115)

(2) قوام السنة، الحجة في بيان المحجة (2/466)، بتصرف.

(3) انظر: البحث المقدم في المؤتمر العالمي السابع للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، للدكتور: يحيى إبراهيم محمد، بعنوان: تفسير

معجزتي الداء والشفاء في حديث الذبابة (ص28-31)

بإعادة النظر في الأحاديث المتعلقة بما اكتشفته العلوم التجريبية؛ لأن الناقد في القديم لم تكن عنده المعلومات الكافية لنقد الحديث!.

يقول صاحب كتاب "نقد متن الحديث في ضوء نتائج العلوم التجريبية"؛ بعد إثباته لفكرة أنّ علم الحديث مبني على الاجتهاد: "إذا ثبت أن أحكام نقاد الحديث اجتهادية، فإن معنى ذلك أن بعضها -ولا سيما في التطبيق- يمكن أن تكون مجاوزة للصواب، ولا محيص هنا من وصف ذلك بأنه خطأ؛ لأن الحديث المعين إما أن يترجح أن يكون النبي عليه الصلاة والسلام قاله أو يترجح عكسه، فإذا ضعفت كفة الظن التي كانت راجحة عند ناقد حديث من المتقدمين بما قدمه العلم الحديث من معلومة قوية مخالفة لما تضمنته الرواية في قضية ما في أيامنا فرضاً، فإن كفة صحة نسبة ذلك الخبر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد تصبح هي المرجوحة اليوم... وبعبارة أخرى إن هذا الأمر يجر إلى تحطئة اجتهاد ذلك العالم المتقدم... ويزداد احتمال الخطأ في الحكم على الأحاديث التي اشتملت على معلومات في المجالات التي تطور فيها العلم، وقدم فيها مؤخرًا معطيات معرفية قوية الظن؛ كأن تقدم معلومات قوية عن حقيقة أشياء وظواهر ظهرت في تلك الأحاديث، وكانت مجهولة في القديم؛ فلذلك يحتمل أن يكونوا قد أخطئوا في تطبيقاتهم الميدانية لإعمال ما هو كالقاعدة عندهم من أن "كل حديث خالف الحس والمشاهدة فإنه موضوع" حيث إن الأمر مبني على علم مادي، وقد كان ناقصاً إلى حد كبير في عهدهم، ولذلك ينبغي أن تراجع تطبيقاتهم لهذه القاعدة".<sup>(1)</sup>

يلاحظ القارئ لهذا النص أن الباحث يدعو إلى إعادة النظر في بعض متون الأحاديث التي لها علاقة بنتائج العلوم التجريبية، والتي قد سبق الحكم عليها من طرف نقاد الحديث؛ لأن نقدهم لمتون هذا النوع من الأحاديث ناقص لنقص ما استندوا إليه من المعلومات<sup>(2)</sup>، وقد أعطى الباحث مثالا على ذلك بقاعدة من القواعد التي وضعها علماء الحديث لمعرفة الحديث الموضوع، ولو اطلع الباحث على هذا النوع من الأحاديث التي سقطت بهذه القاعدة، لرفضها هو نفسه وسخر منها دون اللجوء إلى العلوم التجريبية ووسائلها وتقنياتها المتطورة لكي يصحح حديثاً موضوعاً، مثل

(1) محي الدين بن قدرت السمرقندي، نقد متن الحديث في ضوء نتائج العلوم التجريبية-دراسة نظرية-، (ص34-35)

(2) انظر: المرجع نفسه (ص8-9)



حديث: «عَلَيْكُمْ بِالْعَدْسِ فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ وَإِنَّهُ يَرِقُّ الْقَلْبَ وَيُكَثِّرُ الدَّمْعَةَ وَإِنَّهُ قَدْ بَارَكَ فِيهِ سَبْعُونَ نَبِيًّا»<sup>(1)</sup> فاختبار بركة حبوب العدس لا تحتاج إلى تقنيات كبيرة، فبمجرد أكله نحكم عليه، ولو كان مباركا حقا لما وصفه الله سبحانه وتعالى في كتابه بالأدنى!

ومعظم الأحاديث التي رُدت بهذه القاعدة هي من هذا النوع؛ مثل حديث: «الْبَاذِنْجَانُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ»<sup>(2)</sup>، علق الإمام ابن القيم على هذا الحديث فقال: "قبح الله واضعه فإن هذا لو قاله يوحنس أمهر الأطباء لُسخر الناس منه ولو أكل الباذنجان للحمي والسوداء الغالبة وكثير من الأمراض لم يزد لها إلا شدة ولو أكله فقير ليستغنى لم يفده الغنى أو جاهل ليتعلم لم يفده العلم"<sup>(3)</sup>.  
ومن الأحاديث التي نودي بتصحيحها لصحة ما جاء فيها حديث: «لَوْ تَعَلَّمُ أُمَّتِي مَا لَهَا فِي الْحَلْبَةِ لَأَشْتَرَوْهَا وَلَوْ بَوَزْنِهَا ذَهَبًا»<sup>(4)</sup>

توصلت الأبحاث العلمية الحديثة إلى كثير من الفوائد الطبية لنبات الحلبة، وهذا ما دعا إلى الاستدلال بهذا الحديث في الإعجاز العلمي في السنة النبوية؛ لأن قائله لا يمكن إلا أن يكون نبيا أو طبيا أو عالما مجربا، لكن قد أثبتت دراستي للحديث أنه من كلام أحد الأطباء؛ فأخذه بعض الرواة وركب له إسنادا، ونسبه للنبي صلى الله عليه وسلم؛ فالأحاديث التي يُنادي بتصحيحها لصحة معناها أو لموافقتها للعلم الحديث، وقد ذكر الإمام ابن القيم هذا الحديث الموضوع ضمن الأحاديث التي تعرف بسماعتها وكونها مما يسخر منها<sup>(5)</sup>.

فالحاصل أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يخبر بشيء ينافي العلم أو الحكمة أو العقل، كما أنه لم يخبر أصحابه عن كل الأدوية لأن ذلك متروك للحاجة والتجربة؛ ولذلك لم يصحح علماء الحديث كل الأحاديث المتعلقة بالطب، إلا إذا صح سندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

(1) الحديث موضوع، سبق تخريجه (ص 68-76)

(2) حديث موضوع، سبق تخريجه (ص 242)

(3) ابن القيم، المنار المنيف (1/51).

(4) الحديث موضوع، سبق تخريجه (ص 62-66)

(5) المنار المنيف (ص 54)

وفي هذا المقام يقول الحافظ ابن حجر: "والطب نوعان: طب قلب ومعالجته خاصة بما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام عن ربه سبحانه وتعالى، وطب جسد منه ما جاء في المنقول عنه صلى الله عليه وسلم ومنه ما جاء عن غيره وغالبه راجع إلى التجربة"<sup>(1)</sup>.

وقال الإمام ابن القيم: "وأما طب الأبدان: فجاء من تكميل شريعته ومقصودا لغيره بحيث إنما يستعمل عند الحاجة إليه فإذا قدر على الاستغناء عنه، كان صرف الهمم والقوى إلى علاج القلوب والأرواح"<sup>(2)</sup>.

**خلاصة الفصل:** من خلال عرض هذه المباحث؛ يمكن تلخيص نتائج الفصل في النقاط التالية:

14. إن الاستدلال بأحاديث ضعيفة مخالفة للحقائق العلمية، ومخالفة للقرآن؛ يؤدي إلى الطعن في السنة النبوية، والطعن في الإسلام.

15. إن الاحتجاج بطرف الحديث الضعيف الموافق للحقيقة العلمية، وطرح طرفه الآخر المخالف للحقيقة العلمية؛ منهج مخالف لقواعد النقد عند المحدثين.

16. أثبتت مباحث هذا الفصل أن أصحاب الإعجاز العلمي؛ قد استدلوا في أبحاثهم بأحاديث ضعيفة؛ كان يمكنهم الاستغناء عنها بأحاديث صحيحة؛ ألفاظها صريحة ومطابقة للحقائق العلمية.

17. إن الاستدلال بأحاديث ضعيفة أو موضوعة لا أصل لها، لإبطال حقائق كونية أصبحت من المسلمات في هذا العصر؛ قد يؤدي إلى: اتهام الإسلام بالخرافة، وبأنه هو السبب في تأخر العلوم، كما يؤدي إلى الطعن في مصداقية السنة النبوية؛ لاحتواء بعض الأحاديث الضعيفة على أخبار مخالفة للعلم.

18. إن التعصب للكتب المقدسة والاعتقاد بأنها تحتوي على جميع العلوم؛ دفع بالبعض إلى الاحتجاج بالآثار، وأخبار أهل الكتاب، ونسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

19. إن الاستدلال بأحاديث ضعيفة تتعلق بالغيب مثل بداية الكون ونشأته ومراحلها؛ قد يؤدي إلى الطعن في الرسول صلى الله عليه وسلم وفي السنة النبوية؛ لأن معظم النظريات التي وضعت

(1) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (134/10)

(2) ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، (4/22)

- لتفسير حقيقة الكون، لا تزال قيد البحث والتطوير والتغيير، فلا يمكن للباحث في الإعجاز العلمي أن يعتمد على الحديث الضعيف لإثبات أو إلغاء هذه النظريات.
20. أثبتت دراستي لبعض النماذج من كتب الإعجاز العلمي؛ بأن أصحابها استدلوا ببعض الأخبار الضعيفة والآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين، والتي تشير إلى بعض الحقائق الكونية، لكن دراستي لهذه الأخبار أثبتت أن مصدرها من الإسرائيليات!.
21. اتضح من خلال دراسة مباحث وفروع هذا الفصل؛ أن أصحاب الإعجاز العلمي قد استدلوا في أبحاثهم بأحاديث موضوعة؛ قد أثبت علماء الحديث أنها من وضع الزنادقة والكذابين؛ قصدوا بها التنقيص من الرسول صلى الله عليه وسلم ونسبته إلى غير الحكمة.
22. إن انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة المخالفة للمقررات والحقائق العلمية؛ في عدد من الكتب الثقافية والتجارية والمجلات العلمية، وعلى مواقع الانترنت، وذكرها في الحصص التلفزيونية الخاصة بالإعجاز والطب النبوي أو الطب البديل؛ عاد على الإسلام بالضرر؛ فصار عوام الناس يسألون عن مدى صحة بعض الأحاديث المذكورة في الكتب والحصص والمواقع، وأنكر بعض ذوو العلم والمعرفة وجود طب نبوي، وأصبح يستهزئ بالإسلام والمسلمين على مواقع الانترنت بسبب انتشار هذه الأحاديث المخالفة للعلم وللواقع وللقرآن.
23. إن الهدف الأساسي من الإعجاز العلمي في السنة النبوية، هو إظهار السبق العلمي لأقوال النبي عليه الصلاة والسلام، وإثبات ألوهية رسالته وصدق دعوته، لكن الاستدلال بالأحاديث الشديدة الضعف؛ يتسبب في القدح في الإسلام وفي النبوة والرسالة على عكس ما أريد بها.
24. التجديد في الدين والمحافظة على التراث النبوي؛ يكون بالبحث في الأحاديث الصحيحة، والانطلاق منها نحو الدراسات والبحوث التجريبية؛ التي تقود إلى اكتشافات جديدة.
25. إن الحكم على الأحاديث النبوية، يعتمد على صحة أسانيدها، وسلامة متونها من المخالفة للواقع أو الشرع أو العقل.
26. تصحيح الأحاديث الواهية بحجة موافقتها للواقع، أو التجربة، أو وقوع الأمر الغيبي الذي ورد فيها؛ دون التفات إلى أسانيدها؛ يتسبب في دخول كثير من الباطل إلى الشرع.
27. قبول قرينة تصحيح الحديث بالتجربة؛ سيفتح بابا يتسرب منه كثيرا من الموضوعات إلى حديث النبي عليه الصلاة والسلام.

28. علماء الحديث أجل العلماء قدرا ومنزلة، وهم أعظم الناس صدقا وأمانة وعلماء؛ فيما يذكرونه في الجرح والتعديل؛ لأنهم عرفوا الرجال واختبروا الرواة، وهم المعينون بتمييز الصحيح من السقيم؛ لأنهم أعلم الناس بكلام النبوة، وأحكام الشريعة.
29. السنة النبوية لا تثبت بالتجربة، والمعتقد بصحة الحديث المصحح بالتجربة والعامل به؛ مبتدعا في دين الله؛ لأن العبادات لا تأخذ من التجارب.
30. مطابقة معنى الحديث للواقع لا يلزم منه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله؛ فصحة متن الحديث لا يلزم منه صحة سنده؛ لذلك اشترط علماء الحديث شروطا لصحة الحديث؛ تتعلق بالمتن والسند معا.
31. الحديث الموضوع هو الحديث المختلق المكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم، وجهل الناس بمعنى هذا المصطلح؛ دفع إلى القول بتصحيحه؛ لأن معناه صحيح!.
32. استخلاص النتائج العلمية، والإرشادات الطبية من الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ معناه تضليل الناس، والإساءة إلى النبي صلى الله عليه وسلم.
33. استخدام المنهج التحريبي في الحكم على الحديث النبوي؛ يُفقد السنة النبوية مكائنها في التشريع الإسلامي، ويؤدي إلى الزيادة في الشرع، والابتداع في الدين.
34. لقد كان للإسناد الدور الكبير في حفظ أحكام الشريعة؛ فبالإسناد استطعنا أن نكشف الموضوعات والأباطيل التي وضعها أهل الإلحاد والبدع، وتحكيم المنهج التحريبي في الحكم على الحديث النبوي يُفقد الأسانيد قيمتها العلمية؛ لأن اختبار صحة المتن سيكون عن طريق التجربة!.
35. إقحام المنهج التحريبي في العلوم الشرعية ليس هو الحل في تقدم الأمة؛ لأن الأمة بحاجة إلى نهضة فكرية وأخلاقية، وتغيير الأفكار والمعتقدات لا يأتي من طريق التلفيق.
36. كل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ هو تشريع من الله يجب الإيمان به، وتقبله بالتسليم والتصديق والتفويض والرضا، وعدم التصرف في شيء منه بالهوى.
37. الشريعة الإسلامية مبنية على التسليم والانقياد، والمنهج التحريبي مبني على الشكوك والظنون والفرضيات؛ لذلك لا يمكن تحكيم هذا المنهج في الشرع.
38. محاولة المقارنة بين نتائج العلم التحريبي والأحاديث النبوية ساهم في التشكيك في أحاديث صحيحة؛ بحجة أنها لا تتفق مع قواعد العلم الحديث الذي يمكن قياسه وتكراره.

# الخلاصة

جامعة الأمير  
عبد القادر  
للعلوم الإسلامية

## الخاتمة

في ختام فصول ومباحث هذه الدراسة، ومن خلال ما ورد فيها من التعريف ببعض المفاهيم والمصطلحات، ودراسة بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة المستدل بها في أبحاث الإعجاز العلمي، يمكن تحرير النتائج التالية:

1. إن أول من أشار إلى فكرة وجود إعجاز علمي في السنة النبوية؛ هو القاضي عياض رحمه الله.
2. لا يمكن للعلم التجريبي الوصول إلى الحقائق النهائية للكون؛ لأن العلم نفسه لا يعترف بشيء اسمه الحقائق النهائية، ولا يمكننا نحن البشر أن نصف نتائج العلم بالقطعية والثبات في كل زمان ومكان؛ لأن الثبات يتنافى وطبيعة العلم، وهذا ما يؤكد نسبة النتائج في العلم، وينبه الباحث في الإعجاز العلمي في السنة النبوية، على ضرورة عدم التسرع في رد أو قبول الأحاديث النبوية؛ بناء على مطابقتها مع نتائج العلم التجريبي.
3. يعتبر الأستاذ الدكتور زغلول النجار من علماء ودعاة هذا العصر، وقد ساهمت تنشئته الدينية في تسخيريه لخدمة هذا الدين.
4. اتضح من خلال الدراسة أن الاحتجاج بالحديث الضعيف يؤدي إلى مفسد كثيرة؛ لأن عامة الناس لا يمكنهم فهم المعنى الحقيقي للحديث المحتمل الضعف، الذي أرادته علماء الحديث، كما يصعب عليهم تطبيق تلك الشروط، التي وُضعت للاحتجاج بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال.
5. بينت دراستي لأحاديث كتاب الإعجاز العلمي في السنة النبوية للدكتور زغلول النجار؛ أنه استدل بخمسة أحاديث موضوعة، وستة أحاديث شديدة الضعيف، وخمسة أحاديث ضعيفة، وحديث من الإسرائيليات.
6. من خلال دراسة أحاديث الكتاب تبين أن المؤلف يذكر أحيانا أقوال العلماء، التي تشير إلى ضعف سند الحديث لكنه لا يستفيد من ذلك، وأثناء شرحه لبعض الأحاديث الصحيحة يستشهد أحيانا بأحاديث موضوعة، ولا يكتفي بما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم.

7. كما يستدل أحيانا أخرى بأحاديث ضعيفة ويجعلها هي الأصل، ويترك أصح حديث في الباب للاستشهاد والشرح وهذا خطأ علمي ومنهجي؛ لأن علماء الحديث يذكرون الأحاديث المحتملة الضعف؛ للاستشهاد والاعتبار والتقوية لا للاحتجاج.
8. إن اعتماد الدكتور زغلول النجار على صحة معنى الحديث الضعيف، دفعه إلى القول بتقويته لأن ما فيه من العلم يجبر ضعف سنده، لكن لا يلزم من صحة المتن تصحيح السند؛ فقد أثبتت الدراسة موافقة بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة للواقع ولنتائج العلوم التجريبية؛ لكنها من آثار الصحابة والتابعين أو من أخبار بني إسرائيل أو من كلام الحكماء والأطباء خلطها الرواة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم سهوا أو عمدا.
9. من الأسباب التي أوقعت الدكتور زغلول النجار في الاستدلال بالأحاديث الواهية؛ اعتماده على كتب الحديث التي لم يلتزم مصنفوها الصحة في جميعها، ككتب التاريخ والأخبار، ورجوعه إلى مظان الحديث الضعيف، كالكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي.
10. إن الاستدلال بالحديث الشديد الضعف في أبحاث الإعجاز العلمي، والدعوة إلى تصحيحه بقرينة الموافقة للواقع والتجربة؛ يتسبب في دخول كثير من الموضوعات والأباطيل إلى الشرع.
11. بينت الدراسة أن قرينة الموافقة للواقع والتجربة تذكر للاستئناس والاطمئنان، ولا يعتمد عليها في تقوية الأحاديث.
12. اتضح من خلال البحث أهمية الرجوع إلى المختصين في الحديث وعلومه، وذلك لمعرفة درجة الحديث، والاطلاع على أصح الروايات الواردة في معنى الحديث.
13. أثبتت الدراسة أن المحدثين قد اعتمدوا في نقد الأحاديث النبوية، ذات الدلالات العلمية على دراسة أسانيدها، مع مراعاة سلامة متونها من المخالفة للواقع أو الشرع أو العقل.
14. لم يكن نقاد الحديث في حاجة إلى نتائج العلوم التجريبية، فوجود تلك الحقائق العلمية في الأحاديث الضعيفة والموضوعة لا يلزم منه تصحيحها؛ لأنه لا يلزم كون الشيء حقا أو صدقا في نفسه أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قاله، كما أن صحة معنى الحديث الضعيف لا يلزم منه ثبوت نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

15. تكمن أهمية معرفة درجة الحديث النبوي قبل الاستدلال به في أبحاث الإعجاز العلمي؛ في أن الأحاديث الصحيحة يغلب على الظن أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قالها؛ أما الأحاديث الضعيفة فلا يغلب على الظن أن النبي صلى الله عليه وسلم قالها، فما بالك بالأحاديث الموضوعة المعروفة الكذب.
16. بينت الدراسة أن أهم ضابط يجب التقيد به؛ للبحث في الإعجاز العلمي في السنة النبوية، هو أن تكون الأحاديث المستدل بها صحيحة أو حسنة.
17. علماء الحديث أجل العلماء قدرا ومنزلة، وهم أعظم الناس صدقا وأمانة وعلماء؛ فيما يذكرونه في الجرح والتعديل؛ لأن لكل علم رجال يعرفون به، وعلماء الحديث هم المعنيون بتمييز الصحيح من السقيم؛ لكونهم أعلم الناس بكلام النبوة وأحكام الشريعة؛ كما أنهم تعاملوا مع ما ثبت من السنة النبوية، بالتسليم والتصديق والتفويض والرضا، ولم يردوا شيئا منها لعدم فهم دالاتها العلمية.
18. عدم مراعاة الدكتور زغلول النجار؛ لدرجة الحديث ومدى صلاحيته للاحتجاج؛ أوقعته في الاستدلال بالموضوعات والإسرائيليات، وبعض الأخبار الضعيفة المخالفة للقرآن وللواقع.
19. اتضح من خلال الدراسة أن الاستدلال بالأحاديث الموضوعة والضعيفة؛ يؤدي إلى التنقيص من النبي صلى الله عليه وسلم، ونسبته إلى غير الحكمة؛ لأن البعض من هذه الأحاديث مخالف للمقررات والحقائق العلمية، واستخلاص النتائج العلمية منها معناه تضليل الناس والإساءة إلى النبي صلى الله عليه وسلم.
20. إن الاستدلال بالأحاديث الضعيفة؛ لإبطال أو إثبات حقائق كونية أو نظريات علمية ما زالت قابلة للتغيير والتطوير أو الإلغاء؛ يؤدي إلى اتهام الدين الإسلامي بالخرافة، وبأنه السبب في تأخر العلوم، كما يؤدي إلى الطعن في السنة النبوية.
21. تبين من خلال دراسة بعض الأمثلة من كتب الإعجاز العلمي، أن مؤلفي هذه الكتب لم يكونوا من المختصين في الحديث النبوي؛ لذلك لم يُميزوا بين السنة الصحيحة وبين الآثار والأحاديث الواهية والإسرائيليات؛ فنسبها بعضهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم، واستدل بها بعضهم الآخر لإبطال حقائق علمية؛ وهذا ما يؤدي إلى ضرب الدين بالعلم.



22. تحكيم نتائج العلم التجريبي في الحكم على الأحاديث النبوية، يُفقد الأسانيد قيمتها العلمية؛ لأن اختبار صحة الحديث سيكون عن طريق التجربة!، وقد ساهمت المقارنة بين نتائج العلم التجريبي، وبين ما جاء في الأحاديث النبوية؛ في الاستدلال بأحاديث ضعيفة جدا والدعوة إلى تصحيحها؛ بحجة موافقتها لنتائج هذا العلم، وردّ أحاديث نبوية صحيحة؛ بحجة أنها لا تتفق مع قواعد هذا العلم الذي يمكن قياسه وتكراره.
23. واستخدام المنهج التجريبي في الحكم على الحديث النبوي؛ يؤدي إلى الزيادة في الشرع والابتداع في الدين؛ لأن السنة النبوية لا تثبت بالتجربة، والمعتقد بصحة الحديث المصحح بالتجربة والعامل به مبتدعاً في دين الله؛ لأن العبادات لا تأخذ من التجارب.
24. تأخر المسلمين لا يعود إلى عدم تطبيقهم للمنهج التجريبي، وإنما يعود إلى ابتعادهم عن دينهم وقيمهم.
25. لم يخبر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بكل الحقائق الكونية؛ لأن ذلك متروك للحاجة والتجربة، كما لا يوجد في صحيح السنة النبوية ما ينافي العلم أو الحكمة أو العقل.
26. يعد الإعجاز العلمي في السنة النبوية شاهداً على صدق رسالة محمد صلى الله عليه وسلم، وأسلوباً من أساليب الدعوة إلى الله؛ لكن عدم التقيد بضوابطه وقواعده، يؤدي إلى انحرافات عقديّة وعلمية.
27. بينت الدراسة أن الكثير من الأحاديث الضعيفة؛ المستدل بها في أبحاث الإعجاز العلمي؛ يوجد ما يُغني عنها في السنة الصحيحة وفي القرآن الكريم.

### التوصيات:

أثناء معاشتي لفصول هذا البحث، الذي تناول أثر الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في أبحاث الإعجاز العلمي، حاولت الخروج بالاقترح التالي:

وهو القيام بتدريس المنهج التجريبي بمفهومه وتاريخه وأبعاده الفلسفية، مع التطرق لإيجابياته وسلبياته، لطلبة علوم الشريعة لأن بعض المتأثرين بالحضارة الغربية؛ يُرجعون سبب تأخر المسلمين إلى عدم تطبيق هذا المنهج، وقد رأينا خلال أحد مباحث هذه الرسالة من يُطالب بإعادة نقد الروايات الضعيفة والموضوعة وحتى الصحيحة بنتائج العلم التجريبي.

# الفهارس

1- فهرس القرآن الكريم

2- فهرس الأحاديث

3- فهرس الآثار

4- فهرس الكلمات والفرق والبلدان

5- فهرس الرجال

6- فهرس المصادر والمراجع

7- فهرس الموضوعات

فهرس القرآن الكرم

الصفحة	رقمها	الآية
		سورة البقرة
14	23	﴿وَإِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّمَّنْ لَمِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ﴾
134	30	﴿وَإِذ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾
78	61	﴿وَإِذ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَنْ نَصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَجَدٍ﴾
127,126	223	﴿وَسَاءَ لَكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾
		سورة آل عمران
140	96	﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾
		سورة الأعراف
44	173-172	﴿وَإِذ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾
		سورة الحجر
290	9	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾

124 21 ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ ﴿١٦﴾﴾

سورة النحل

277 15 ﴿وَالْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوًى أَنْ تَحِيدَ بِكُمْ﴾

20 66 ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِّئَلَّا تُسَيِّئُوا مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾

20 69-68 ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ اللَّبَالِ مَبُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ﴾

سورة الكهف

149 29 ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفِرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ

سُرَادُهَا﴾

سورة الأنبياء

256 30 ﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ

كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾

سورة الحج

239 65 ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾

عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾

سورة المؤمنون

195	20	﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ﴾
218	14	﴿فَرَخَلَقْنَا الطُّفْلَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا﴾
		سورة النور
195	35	﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِءِ كَيْشِكُوفٍ فِيهَا يَمْصُبُّ الْوَيْسُجُ فِي نُجَاجِيٍّ﴾
		سورة الفرقان
124	50	﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كَثُورًا﴾
		سورة الشعراء
20	80	﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾
		سورة يس
98	42-41	﴿وَأَيُّهُ هُمُ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ (٤١) ﴿وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ﴾ (٤٢)
		سورة الزمر
61	5	﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يَكُونُ اللَّيْلُ عَلَى النَّهَارِ وَيُكُونُ النَّهَارُ عَلَى اللَّيْلِ﴾
		﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾
57	6	﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنْ الْأَنْعَامِ ثَمَنِيَّةً أَرْزُجَ﴾

سورة الحجرات

272، 33 6 ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَهُمْ فَاسِقٌ يُدْعِيهِمْ فَيَقُولُ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَوْمًا يَهْتَكِرُونَ فَذُكِّرُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نذِيرِينَ ﴿٦﴾

سورة الطور

144 4 ﴿وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ﴿٤﴾

105، 101، 103 6 ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ﴿٦﴾

سورة النجم

290 4-3 ﴿وَمَا يَطِّقُ مِنَ الْهَوَىٰ ﴿٢﴾ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾

سورة القمر

13 20 ﴿نَزَجُ النَّاسِ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴿٢٠﴾

سورة الرحمن

20 5 ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴿٥﴾

157 33 ﴿بِمَعْتَرٍ لَّيِّنٍ وَإِنسٍ إِنْ أَسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطٰنٍ ﴿٣٣﴾

سورة الواقعة

60	70-68	﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴿١٨﴾ ءَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ ﴿١٩﴾ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴿﴾
		سورة الحديد
58.55	25	﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴿﴾ ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ ﴿﴾
		سورة الملك
239	19	﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفْتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ ﴿١٩﴾ ﴿﴾
		سورة الجن
211	7-6	﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴿٦﴾ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴿٧﴾ ﴿﴾
		سورة المدثر
175	29	﴿لَوَاقِمٌ لِلْبَشَرِ ﴿٢٩﴾ ﴿﴾
		سورة الإنسان
217	2	﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ ﴿﴾
		سورة المرسلات

60	27	﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا رُؤسَىٰ شَٰمِخَاتٍ وَأَسْفَيْنَا مَاءَ فُرَاتًا ﴿٣٧﴾﴾
		سورة النبأ
157	37	﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾
		النازعات
162	32	﴿وَالْجِبَالِ أَرْسَاهَا ﴿٣٢﴾﴾
		سورة التكويد
،101،103	6	﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ ﴿٦﴾﴾
105،106		
		سورة الانفطار
160	8	﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾﴾
		سورة الانشقاق
137	3	﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ﴿٣﴾﴾
		سورة التين
202، 205	3-1	﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ ﴿١﴾ وَطُورِ سِينِينَ ﴿٢﴾ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴿٣﴾﴾



فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث
229، 237، 144	«أتدرون ما البيت المعمور؟ بيت في السماء بخيال الكعبة...»
268	أتى نفر من اليهود النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: إن أخبرنا بما نسأله فإنه نبي، فقالوا: من أين يكون الشبه يا محمد؟ فقال: «نطفة الرجل بيضاء...»
44	«أخذ الله الميثاق من ظهر آدم بنعمان...»
248	«احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم في رأسه من شقيقة...»
192	«اتنموا من هذه الشجرة يعني الزيت واكتحلوا بالإثم...»
284	«إذا انفلتت دابة أحدكم في أرض فلاة...»
235، 159	«إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم»
279	«إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم، وتلين له أشعاركم...»
122	«إذا مدح الفاسق اهتز لذلك العرش...»

300	«إذا وقع الذباب في إناء أحدكم...»
66	«استشفوا بالحلبة»
245	«أصل كل داء اليرقان»
65	«أطعمني جبريل المريسة...»
50,251,257	«أطعموا نساءكم في نفاسهن التمر...»
175	«اغزوا تغنموا، وصوموا تصحوا، وسافروا تستغنوا»
105	«إن آدم هبط بالهند ومعه السندان...»
101, 100	«إن البحر هو جهنم»
22	«إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق السموات والأرض»
57, 53	«إن الله عز وجل أنزل أربع بركات من السماء...»
253	«إن الله عز وجل قرأ طه ويس قبل أن يخلق السموات والأرض...»
147	«إن الله عز وجل خلق هذا البلد يوم خلق السموات والأرض...»
274, 272	«إن الملائكة تنزل في العنان وهو السحاب...»
115	أن النبي صلى الله عليه وسلم عاد سعد بن أبي وقاص وقال: ادعوا له طبيبا...
247	أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صدع غلف رأسه بالخناء ويقول: «إنه نافع بإذن الله...»
160	أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل: «ما ولدك لك؟» فقال: يا رسول الله ما عسى أن يولد لي غلام أو جارية قال: فمن يشبهه..

- 285 ، 159 «إن النطفة إذا استقرت في الرحم...»
- 131 «إن أول لمعة من الأرض موضع البيت...»
- 223 أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله ولد لي غلام أسود فقال: «هل لك من أبل... لعل ابنك هذا نزع عرق»
- 223 «إن فيك حصلتين يجبهما الله: الحلم والأناة»
- 49 «إن كان في شيء من أدويتكم خير ففي شربة محجم...»
- 68 «إن نبيا من الأنبياء اشتكى إلى الله قساوة قلوب قومه...»
- 222 «أنكحوا إلى الأكفاء وانكحوهم واختاروا لنطفكم وإياكم والزنج...»
- ،242 «الباذنجان شفاء من كل داء ولا داء فيه»
- 242 «الباذنجان لما أكل له»
- 236 ، 142 «بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج...»
- ،146،147،229 «البيت المعمور الذي في السماء يقال له الضراح...»
- 259
- 221 ، 169 «تخيروا لنطفكم فانكحوا الأكفاء وانكحوا إليهم»
- 221،222 «تخيروا لنطفكم فإن النساء يلدن أشباه إخوانهن وأخواتهن»
- 220 ، 167 «تزوجوا في الحجز الصالح، فإن العرق دساس»
- 282 «تصلي اثني عشرة ركعة من ليل أو نهار...»

- 244 «تعشوا ولو بكف من تمر، فإن ترك العشاء مهزلة»
- 170 «تنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها...»
- 248 جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه فقال: أخي يشتكي بطنه، فقال: «اسقه عسلا» ثم أتى الثانية...
- 240، 32 «الجبين داء والجزوز داء فإذا اجتمعوا صاروا شفايين»
- 49 «الحجامة تنفع من كل داء ألا فاحتجموا»
- 134 «دحيت الأرض من مكة وأول من طاف بالبيت الملائكة...»
- 247، 313، 312 دخلت على رسول الله وفي يده سفرجلة فقال: «دونكها أبا محمد فإنها تشد القلب...»
- 246 دخل عليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سلمة وقد جعلت علي صبرا فقال: «ما هذا يا أم سلمة؟» قلت: إنما هو صبر ليس فيه طيب فقال: «إنه يشب الوجه...»
- 170 «الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة»
- 241 «ربيع أمتي العنب البطيخ»
- 219، 217، 174 سألت أم سليم النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، فقال: «إذا رأته ذلك فلتغتسل» فقالت أم سليم...
- 210 سأل أناس رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكهان ...
- 177 «سافرو تصحوا وصوموا تصحوا واغزوا تغنموا»
- 243 «سيد طعام أهل الدنيا وأهل الجنة اللحم»
- 241 «شرب الماء على الريق يعقد الشحم»

274، 272	«صدقك وهو كذوب ذاك شيطان»
175، 178، 249	«صوموا تصحوا»
22-21	«عليكم بالعود الهندي فإن فيه سبعة أشفة...»
308، 300، 69	عليكم بالعدس فإنه مبارك...»
74، 71	«عليكم بالقرع فإنه يزيد في الدماغ...»
251	«عليكم بزيت الزيتون كلوه وادهنوا به، فإنه ينفع من البواسير»
206	«العيافة والظيرة والطرق من الجبت»
291	«في الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السام»
349، 125، 71	«قدس العدس على لسان سبعين نبيا...»
243	«كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالزيت أن يأكل ويدهن به...»
130، 139، 236،	«كانت الكعبة خشعة على الماء فدحيت منها الأرض»
259	
253	«كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء...»
253	«كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض...»
197، 101، 258،	«كلوا التين فلو قلت إن فاكهة نزلت من الجنة بلا عجم لقلت هي التين...»
300	
86،	«كلو الرمان فإنه ليس من حبة إلا وفيها من ماء الجنة، وليس فيها حبة...»

182،189	«كلوا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة»
،190	«كلوا الزيت وادهنوا به إنه طيب مبارك»
262	«كلوا السفرجل على الريق فإنه يذهب وقر الصدر»
300	«لا عدوى ولا طيرة...»
301 ،300	«لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة...»
50	«لا يجوع أهل بيت عندهم التمر»
92،258،268	«لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز في سبيل الله فإن تحت البحر...»
96 ،95	«لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز في سبيل الله»
228 ،156	«لما خلق الله الأرض جعلت تميد...»
308 ، 62	«لو تعلم أمي ما لهم في الحلبة...»
125 ،118	«ليس من سنة بأمطر من أخرى ولكن الله قسم هذه الأرزاق...»
116	«ما أحد بأكسب من أحد، ولا عام بأمطر من عام ولكن الله يصرفه...»
98	«المائد في البحر الذي يصيبه القيء له أجر شهيد...»
246	«ماذا في الأمرين من الشفاء الصبر والثفاء»
246 ،22	«ما ملأ آدمي وعاء شراً من بطن...»
119	«ما من ساعة من ليل ولا نهار إلا والسماء تمطر فيها...»
،135 ،79 ،78	«ما من رمانة إلا وفيها حبة من رمان الجنة...»

- 258 ، 80 ، 126 «ما من رمانة من رمانكم هذا إلا ويلقح...»
- 115 «ما من عام بأمطر من عام، ولا هبت جنوب إلا سال وادي كذا»
- 245 «المعدة بيت الداء، والحمية رأس الدواء»
- 245 «المعدة حوض البدن والعروق إليها واردة...»
- 259 «من أتى عرافا فسأله عن شيء، لم تقبل صلواته أربعين يوماً»
- 75 «من أحب أن يرق قلبه...»
- 303 ، 300 «من اصطبح كل يوم بسبع تمرات عجوة...»
- 210 «من اقتبس علما من النجوم، اقتبس شعبة من السحر...»
- 134 «من أكل رمانة حتى يستتمها نور الله قلبه أربعين يوماً»
- 354 «من أكل سبع تمرات مما بين لبتيتها...»
- 298 ، 33 «من تعمد علي كذبا فليتوباً مقعده من النار»
- ، 273، 275 ، 33 «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»
- 297
- 198 «من سئل عن علم فكتمه...»
- 193 «من عرض عليه طيب فلا يرده...»
- 220 ، 166 «الناس معادن والعرق دناس...»
- ، 284 «النطفة التي يخلق منها الولد ترعد لها الأعضاء...»

- 196 «نعم السواك الزيتون من شجرة مباركة...»
- 152 «هذا البيت خامس خمسة عشر بيتا...»
- 300، 32 «الهريسة تشد الظهر»
- 144 «هل تدرّون ما البت المعمور؟ قلنا الله ورسوله أعلم قال: فإنه مسجد...»
- 99 «هو الظهور ماؤه الحل ميتته»
- 61 «هي على رسلها لا تبرح ولا تزول...»
- 238 «وقع في نفس موسى عليه السلام، هل ينام الله؟...»
- 81 «يا أنس ما من رمانة إلا وفيها حبة من حب رمان الجنة...»
- 210 «يا رسول الله إن منا رجالا يأتون الكهان، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فلا تأثم» قلت: ومنا رجال يتطيرون...»
- 252 «يا رسول الله أين كان ربنا عز وجل قبل أن يخلق خلقه؟ قال: «كان في عماء ما تحته هواء...»
- 251 «يا علي كل الزيت وادهن به، فإنه من ادهن بالزيت لا يقربه شيطان...»
- 213 «يا فلان أقل من الدين تعش حرا، وأقل من الذنوب يهن عليك الموت...»
- 171، 217 «يا يهودي من كل يخلق من نطفة الرجل، ومن نطفة المرأة...»



جامعة الأمير عبد القادر للعلوم  
فهرس الآثار

الصفحة	القائل	طرف الأثر
188	عبد الله بن ثابت	«أترغوب عن دهن رسول الله صلى الله عليه وسلم»
113	علي بن أبي طالب	«أشد خلق ربك عشرة: الجبال، والحديد...»
112	الحسن البصري	«إن الأرض أول ما خلقت خلقت من بيت المقدس...»
135	كعب الأحبار	«أن البيت كان غطاء على الماء...»
143، 259، 236	بجاهد	«إن الحرم حرم مناه من السموات السبع والأرضين السبع...»
145	عبد الله بن عمرو	«إن الحرم محرم إلى السماء السابعة، والبيت المعمور بجبال

		«الكعبة...»
132	أبو هريرة	«إن الكعبة خلقت قبل الأرض بألفي سنة...» أبي هريرة
110	قيس بن عباد	«أن الله عز وجل لما خلق الأرض جعلت تميد...»
135	وهب بن منبه	«إن الله عز وجل خلق السموات السبع من الدخان...»
181	عطاء ومجاهد	«إن أول لمعة من الأرض موضع البيت...»
154	محمد بن السائب	«إن بيتا في السماء يقال له الضراح...»
126	أبو هريرة	«إن جهنم لما سيق إليها أهلها، تلقتهم فلفحتهم...»
148	ابن عباس	«إن في السماء بيتا يقال له الضراح وهو فوق البيت العتيق...»
138، 133	عليّ	«إن في كل رمانة حبة من الجنة»
129	ابن عباس	«إنه بلغني أنه ليس في الأرض رمانة تلقح، إلا حبة...»
140	عليّ بن أبي طالب	«أول بيت وضع فيه البركة والهدى ومقام إبراهيم...»
132	عطاء	«أول جبل وضع على الأرض أبو قبيس»
132	مجاهد	«أول لمعة من الأرض موضع البيت مدت الأرض منها»
153	الحسن	«البيت بحذاء البيت المعمور، وما بينهما بحذائه...»
135	عطاء وابن دينار	«بعث الله ريحا فصفقت الماء فأبرزت في موضع البيت...»
57، 56	ابن عباس	«ثلاثة أشياء نزلت مع آدم عليه السلام...»
195	عبد الله بن عمرو	«الحرم حرام إلى السماء السابعة»
189	قتادة	«الحرم حرم ما حياله إلى العرش»
113	وهب بن منبه	«خلق الله الأرض فجعلت تميد وتمور...»
137، 133، 141	عبد الله بن عمرو	«خلق الله البيت قبل الأرض بألفي سنة...»
144	قتادة	«ذكر لنا أن الحرم حرم ما حياله إلى العرش»
205	عليّ	«سلوني فوالله لا تسألوني عن شيء يكون إلى يوم القيامة..»

86	عليّ	«عليكم بالرمان الحلو فإنه نضوح المعدة»
85،91	عليّ بن أبي طالب	«عليكم بالرمان فكلوه بشحمه فإنه دباغ المعدة وما من حبة تقع في جوف رجل إلا أنارت قلبه...»
105	علي بن أبي طالب	«قال علي بن أبي طالب ليهودي أين جهنم؟...»
134	مجاهد	«كان موضع البيت على الماء...»
85، 84، 86	علي بن أبي طالب	«كلوا الرمان بشحمه فإنه دباغ المعدة»
98	عبد الله بن عمرو	«لا يتوضأ بماء البحر لأنه طبق جهنم»
96	مجاهد	«لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز في سبيل الله»
138	مجاهد	«لقد خلق الله موضع البيت قبل أن يخلق شيئاً من الأرض..»
112، 110	الحسن البصري	«لما خلقت الأرض كادت أن تميد...»
226	علي بن أبي طالب	«لما خلق الله الأرض قمصت وقالت: أي رب أتجعل علي بني آدم...»
130	ابن عباس	«لما كان العرش على الماء قبل أن يخلق الله السموات والأرض...»
130	ابن عباس	«ليس في الأرض رمانة تلقح...»
116	ابن مسعود	«ما أحد أكسب من أحد وما عام بأمطر من عام...»
81	ابن عباس	«ما لقحت شجرة من رمان قط...»
170، 163	ابن مسعود	«ما من سنة بأمطر من أخرى ولكن إذا عمل قوم...»
125، 124	ابن عباس	«ما من عام بأمطر من عام ولكن الله يصرفه حيث يشاء»
127، 124	ابن مسعود	«ما من عام بأمطر من عام ولكن الله يقسمه حيث يشاء»
97	عبد الله بن عمرو	«ماء البحر لا يجزئ من وضوء ولا جنابة...»
145	عبد الله بن عمرو	«الملائكة عشرة أجزاء: فتسعة أجزاء الكريون...»

184	عمر بن الخطاب	«هذا الزيت المبارك الذي قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم»
الصفحة		اسم الكلمة

154	وهب بن منبه	«وجد في التوراة بيتا في السماء بجبال الكعبة...»
131	ابن عباس	«وضع البيت في الماء على أربعة أركان...»
133	عبد الله بن عمرو	«وضع الحرم قبل الأرض بألفي عام، ودحيت الأرض من تحته»
138	مجاهد	«وضع الحرم قبل الأرض بألفي سنة ومنه دحيت الأرض»
284	ابن عباس	«يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب...»
106	ابن عباس	«يكور الله عز وجل الشمس والقمر...»

248	استطلاق
231	إسرائيليات
130,238	اصطفقت
254	الانفجار العظيم
75	البّس
21	ثافن
246	ثفاء
206	الجبت
211	حامل الصفات الوراثية
167	الحُجز
130	خشعة
130	دحيت
164	دساس
22	ذات الجنب
275	رجرج
137	زاملة
256	سديم
21	سعوّط
78	السلوى
56	السندان
246	شبيب
92	ضغط

فهرس الكلمات والفرق والبلدان

206	الطرق
206	الطيرة

197	عَجَم
66	العجوة
22	العدرة
175	العقوب
88	العلوية
252	العماء
21	العود الهندي
206	العيافة
135	الغناء
71	القرع
226	قمصت
209	كاسر
56	الكلبتان
22	اللدود
107	ماد
98	المائد
170	مشج
78	المن
143	مناه
162	مور
56	الميقعة
197	النقرس
130	هفافة
262	وغر

فهرس البلدان

الصفحة	اسم المكان
130	جبل أبو قبيس

فهرس الفرق

الصفحة	اسم الفرقة
32	الطرقية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الرجال المترجم لهم

الصفحة	العلم
--------	-------

140	إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج
198	إبراهيم بن سهل
80	إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن ماعز بن المهاجر أبو مسلم الكجي
119	إبراهيم بن محمد بن عرعة أبو إسحاق البصري
148، 120	إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي
115	إبراهيم بن مكتوم البصري
294	أبو الأعلى المودودي
138	أبو بكر بن أبي عياش
166	أبو هلال الأشعري
312	أحمد أبو الوفاء
235	أحمد أمين بن الشيخ الطباخ
199	أحمد بن إبراهيم بن الحسن البزاز
191	أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم البوصيري
148	أحمد بن حازم بن أبي عزة الغفاري الكوفي
85	أحمد بن عامر بن عبد الواحد بن العباس الربيعي
64	أحمد بن عبد الرحمن بن الحارث
85	أحمد بن عبد الواحد بن عبود بن واقد
58، 54	أحمد بن محمد الثعلبي
63	أحمد بن النظر بن بحر أبو جعفر العسكري
249	أحمد بن نصر الخرساني
136	إدريس بن سنان
151	أسباط بن نصر الهمداني
149، 118	إسحاق بن بشر أبو حذيفة
199	إسحاق بن وهب الواسطي ابن زياد العلاف
200	إسحاق بن يوسف



181	أسلم القرشي العدوي مولى عمر بن الخطاب
93	إسماعيل بن زكريا بن مرة الخلقاني
117	إسماعيل بن عيسى العطار
143	بشر أبي عبد الله
135	بشر بن عاصم بن سفيان الثقفي الطائي
144	بشر بن هلال الصواف
95، 94	بشير بن مسلم الكندي
64	بقية بن الوليد بن صائد الحميري
178	بكير بن الأحنس
123	ثور بن يزيد الحمصي
63	ثور بن يزيد الكلاعي
28، 33	جاليلو جاليلي
199	جبير بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن أبو عيسى الواسطي
111	جرير ابن حازم ابن زيد ابن عبد الله الأزدي
133	جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي
187	الجراح بن الضحاك ابن قيس الكندي الكوفي
80	جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع بن سنان الأنصاري
70	جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب
267	جمال الدين القاسمي
234	جولد تسيهر
65	الحارث بن كلدة بن عمرو بن علاج بن أبي سلمة
96	حبيب بن الشهيد أبو محمد البصري
73	الحجاج بن ميمون
250	حسان شمسي باشا
، 111، 96	الحسن ابن أبي الحسن البصري الأنصاري

71	الحسن بن سفيان بن عامر الشيباني
186	الحسن بن صالح ابن حي وهو حيان ابن شفي الثوري
147	الحسن بن عثمان بن حماد أبو الحسن الزياتي
95	الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي أبو علي البغدادي
88	الحسن بن علي بن صالح بن زكريا
117	الحسن بن محمد بن سليمان بن علويه
68	حسنون بن أحمد بن سليمان ابن ربيعة المصري
179	الحسين بن عبد الله بن ضميرة
64	الحسين بن عبد الله بن يزيد بن الأزرق المالكي القطان الجصاص
65	الحسين بن علوان
117	الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الله بن فنجويه الدينوري
131	حفص بن حميد القمي أبو عبيد
83	حفص بن عمر الرازي
184	حكيم بن شريك بن نملة
134	حماد ابن سلمة ابن دينار البصري
148	حماد بن عمرو بن طلحة القناد أبو محمد الكوفي
198	حماد بن محمد البغدادي الفزاري
172	همزة ابن حبيب الزيات أبو عمارة القاري
73	حميد بن أبي حميد الشامي
134	حميد ابن قيس المكي الأعرج أبو صفوان القاريء
208، 207	حيان بن العلاء
63	خالد بن معدان بن أبي كريب
293	خالد منتصر
97	الخليل بن زكريا
175	ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدني

161	رباح بن قصير اللخمي
90، 84	ربعية بنت عياض
119	الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي
224،	زجرید هونكي
124، 55	زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن بحر بن عدي بن عبد الرحمن الساجي
183	زمنة بن صالح
176	زهير بن محمد الحراني
187	زهير بن معاوية ابن حديج أبو خيثمة الجعفي
232، 231	زياد ابن سعد ابن عبد الرحمن الخراساني
181،	زيد بن أسلم القرشي العدوي مولى عمر
122، 123	سابق بن عبد الله الرقي البربري
145	سالم بن أبي الجعد
144،	سعيد ابن أبي عروبة مهران اليشكري
190	سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري أبو سعيد
84	سعيد بن خثيم بن رشد الهلالي
147	سعيد بن سالم القداح
97	سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن
143	سعيد بن يحيى بن سعيد بن أبان القرشي الأموي
194	سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
166	سلمة بن وهرام
143	سليم المكي أبو عبيد الله مولى أم علي
109	سليمان بن أبي سليمان
66، 63	سليمان بن سلمة الخبائري
136	سليمان بن عمرو بن عبد الله بن وهب
133،	سليمان بن مهران الأسدي الأعمش

151	سماك بن حرب
88	سهل بن أحمد الديباجي
115	سهل ابن حماد أبو عتاب الدلال البصري
175	سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان
192	سويد بن إبراهيم أبو حاتم
87، 83	سويد بن سعيد بن سهل الهروي
55، 54	سيف بن محمد بن أخت سفيان الثوري
185	شريك بن نملة
150	شعيب بن صفوان بن الربيع الثقفي
145	شيبان بن عبد الرحمن التميمي أبو معاوية البصري المؤدب
111	شيبان بن فروخ ابن أبي شيبعة الحبطي
94	صالح بن عمر الواسطي
198	صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب الأسدي الملقب جزرة
83	الصباح بن عاصم الأصفهاني خادم أنس
184	الصعب بن حكيم بن شريك بن نملة
146	صفوان بن سليم
68	صفوان بن عمرو بن هرم السكسكي أبو عمرو الحمصي
79	الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم بن الضحاك الشيباني
178	الضحاك بن مزاحم
131	طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي
86	عائذ بن حبيب بن الملاح أبو أحمد بياع الهروي
302	عامر بن وائلة
201	عباد بن كثير
72	العباس بن الوليد بن مزيد أبو الفضل العذري
189	عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن غالب بن تمام بن عطية

80،	عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع بن سنان الأنصاري
293	عبد الحميد شيخ عطية
161	عبد الرحمن بن أحمد بن الإمام يونس بن عبد الأعلى
165	عبد الرحمن بن البيلماني
283، 73	عبد الرحمن بن دهم
134،	عبد الرحمن بن سابط
172	عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود
132	عبد الرحمن بن علي بن عجلان القرشي
197	عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي الدمشقي
54	عبد الرحمن بن مالك بن جشعم
93	عبد الرحيم بن سليمان أبو علي المروزي الأشث
82	عبد السلام بن عبيد بن أبي فروة
199	عبد الكريم بن محمد بن أحمد بن القاسم أبو الفتح الحاملي
70	عبد الله بن أحمد بن عامر
200	عبد الله بن ثابت الأنصاري أبو أسيد
186	عبد الله بن الحسن بن نصر أبو عبد الرحمن الواسطي
55	عبد الله بن خليفة الهمداني
291	عبد الله بن سعد بن أبي جمرة الأندلسي
235	عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري
233	عبد الله بن سلام ابن الحارث
186	عبد الله بن عيسى ابن عبد الرحمن ابن أبي ليلي الأنصاري
199	عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة
244	عبد الله بن محمد بن أحمد
81	عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور
199	عبد الله بن محمد بن عبيد الله أبو محمد الحجري

301	عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري
،133	عبد الله بن وهب بن مسلم
268	عبد المجيد الزنداني
149، 79	عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج
136	عبد المنعم بن إدريس
167	عبيد الله بن سلمة بن وهرام
120	عبيد بن معبد
63	عتبة بن السكن
81	عثمان بن أحمد بن السماك أبو عمرو الدقاق
152	عثمان بن عمرو بن ساج
79	عجلان مولى فاطمة بنت عتبة المدني
187	عطاء الشامي
	عطاء بن أبي رباح
172، 134، 150	عطاء بن السائب
85	عطية بن بسر الشامي
70	علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب زين العابدين
85	علي بن الفرّج بن عبد الرحمن الصقلي
85	علي بن حسام الدين بن عبد الملك بن قاضيخان المتقي الهندي
160	عُلَيّ بن رباح اللخمي المصري
147	علي بن سعيد بن بشير بن مهران أبو الحسن الرازي
82	علي بن غراب
162، 161	علي بن محمد السلوي
68	علي بن محمد بن عامر بن عمرو أبو الحسن النهاوندي
65	علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن عراق
119	علي بن محمد بن مهرويه

77	علي بن محمد سلطان الهروي المعروف بالقاري
138، 136، 70	علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الرضا
33	عمر بن حسن بن علي بن الجميل الكلبي الداني ابن دحية
144	عمر بن سهل بن مروان المازني
95	عمر بن عبد الرحمن بن قيس الأبار الكوفي
95	عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله السراج ابن الملقن
146	عمران بن داود أبو العوام القطان
119	عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب
74	عمرو بن حصين العقيلي الكلابي
145	عمرو بن سفيان البكالي
111	عمرو بن شهاب بن طارق المدني
115	عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي
48، 62	عمرو بن عبد الله بن علي أبو إسحاق الهمداني
72	عمرو بن علي بن بحر بن كنيز الفلاس
75	عمرو بن قيس المكي
108	العوام ابن حوشب ابن يزيد الشيباني
207	عوف بن أبي جميلة الأعرابي العبدي البصري
115	عوف بن مالك بن نضلة الأشجعي أبو الأحوص
73، 72	عيسى بن شعيب بن إبراهيم البصري
198	عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي
189	الفضل بن دكين الفضل بن عمرو بن حماد بن زهير بن درهم التيمي
198	القاسم بن أبي الحسين
220	القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود
166	القاسم بن محمد بن حماد الدلال

207	قبيصة بن المخارق بن عبد الله بن شداد الهلالي
145، 110	قتادة بن دعامة السدوسي
256	قطن بن قبيصة بن المخارق الهلالي
111	قيس بن عباد
166	كدام بن مسعر بن كدام
195	كريب بن أبي مسلم الهاشمي مولى ابن عباس
230	كويرنيكوس
193، 96	ليث بن أبي سليم
152	ليث بن معاذ
199	المبارك بن عبد الجبار أبو الحسين بن الطيوري
76	مجد الدين محمد بن طاهر بن علي الحنفي الفتنى
287	محمد بن إبراهيم شقرة
89	محمد بن أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي السمعاني
207	محمد بن أحمد بن عبد الهادي شمس الدين المقدسي
75	محمد بن أحمد بن محمد بن الحجاج بن ميسرة أبو يوسف الصيدلاني
161	محمد بن أحمد بن يزيد البلخي
154	محمد بن السائب الكلبي
86	محمد بن الطيب بن محمد أبو الفرج
164	محمد بن بكر بن خالد بن يزيد أبو جعفر القصير
197	محمد بن جعفر بن محمد بن سعيد أبو بكر الأشعري القزاز
87	محمد بن خالد المزني
200	محمد بن خزيم بن محمد بن عبد الملك بن مروان أبو بكر الدشقي
81	محمد بن خلاد بن كثير الباهلي
، 119	محمد بن سليمان بن أبي داود الحراني
167	محمد بن سليمان بن مسمول



89	محمد بن صدقة
233	محمد حسين الذهبي
54	محمد بن الفرغ
165	محمد بن عبد الرحمن البيلماني
287	محمد بن عبد القادر بن محمد المبارك
71	محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي الكوفي الملقب بمُطَيَّن
74	محمد بن عبد الله بن علاثة العقيلي
54	محمد بن عبيد بن عبد الملك
79	محمد بن عجلان المدني
70	محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو جعفر الباقر
148	محمد بن علي بن دحيم أبو جعفر الشيباني الكوفي
178	محمد بن علي بن عمرو بن مهدي الأصبهاني الحنبلي النقاش
243	محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي
88	محمد بن محمد بن الأشعث
،141	محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبه
248	محمد بن محمد بن عبد الوهاب بن عصام بن الحكم بن أبي عصمة
106	محمد بن المستنير الملقب قطرب
82	محمد بن الوليد بن أبان
177	محمد بن معاوية النيسابوري
65	محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج شمس الدين
188	محمد بن ميمون أبو حمزة السكري
19	محمد بن يحيى بن سراقه العامري البصري
65	محمد بن يزيد المستملي
72	محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان الأصم
182	محمد بن يوسف أبو حمزة صاحب أبي قرّة

117	مخلد بن جعفر بن مخلد الباقرجي
121	مخلد بن قريش
82	مروان بن معاوية بن الحارث الفزاري
89	مسعدة بن اليسع
164	مسعر بن كدام بن مسعر
19	مصطفى صادق الرافعي
93	مطرف بن طريف الحارثي
،121	المطلب بن عبد الله بن حنطب القرشي
211، 210	مطهر بن الهيثم
145	معدان بن أبي طلحة
110	معمر بن راشد الأزدي
69	مكحول الشامي
133	منصور ابن المعتمر ابن عبد الله السلمي
،144	مهدي بن أبي مهدي العبدي
304	موريس بوكاي
134	موسى بن إسماعيل المنقري أبو سلمة
69	موسى بن جعفر الكادم
192	موسى بن زكريا أبو عمران التستري
182	موسى بن طارق اليماني أبو قرّة الزبيدي
160	موسى بن عُليّ بن رباح
69	موسى بن محمد المرادي
132	نجيح بن عبد الرحمن السندي
192، 89	النظر بن طاهر
178	نُهشل بن سعيد
145	نوف بن عمرو البكالي

153	هشام بن حسان الأزدي
108	هشيم بشير بن أبي حازم القاسم ابن دينار السلمي
197	الهيثم بن خالد القرشي
297	وحيد الدين خان
167	الوليد بن محمد الموقري
75	الوليد بن مسلمة أو سلمة الأزدي
154، 113	وهب بن منبه
153	يحيى بن أبي الحجاج البصري
198	يحيى بن أبي كثير
171	يحيى بن المهلب أبو كدينة
69	يحيى بن حوشب الأسدي
222	يحيى بن سعيد أبو سعيد يحيى بن سعيد بن فروخ
115	يحيى بن محمد بن صاعد مولى بني هاشم
108	يزيد ابن هارون ابن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي
144	يزيد بن زريع العيشي أبو معاوية البصري
85	يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي الدمشقي
172	يعقوب بن شيبة
131	يعقوب بن عبد الله ابن سعد أبو الحسن القمي
194	يعقوب بن مجاهد
133	يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

1. إبراهيم بن إسحاق الحربي، غريب الحديث، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1405هـ.
2. إبراهيم بن عبد الله المحيسن، تدريس العلوم، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ-1999م.
3. إبراهيم بن علي بن فرحون، الديقاج المذهب في معرفة علماء المذهب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.
4. إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، اللمع في أصول الفقه، الناشر: دار الكتب العلمية، دب، الطبعة الثانية، 2003 م - 1424 هـ.
5. إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي، المزكيات، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى 1425 هـ - 2004 م.
6. إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، الاعتصام، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن عфан، السعودية، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1992م.
7. أبو الأعلى المودودي، نحن والحضارة الغربية، الناشر: الدار السعودية، الرياض، دط، 1404هـ-1984م.
8. أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ-2000م.
9. أحمد أبو الوفاء عبد الآخر، تقويم الأعمال التي تناولت الإعجاز العلمي والطبي في السنة النبوية، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، دط، دت.
10. أحمد أبو حجر، التفسير العلمي في القرآن في الميزان، الناشر: دار قتيبة، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ-1991م.
11. أحمد أحمد السروي، الماء والإنسان والكون، الناشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، 1428هـ-2008م.
12. أحمد إسماعيل نوفل، مجاهد المفسر والتفسير، الناشر: دار الصفوة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1411هـ-1990م.

13. أحمد أمين، موسوعة الحضارة الإسلامية: فجر الإسلام، الناشر: دار نوبليس، بيروت، الطبعة الأولى، 2006م.
14. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الناشر: دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة، 1989م.
15. أحمد بن أبي بكر البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 1999 م.
16. أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب، التاريخ الكبير - السفر الثالث -، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1427 هـ - 2006 م، والسفر الثاني، الطبعة الأولى، 1427-2006م.
17. أحمد بن عبد الحليم تقي الدين بن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق: علي بن حسن، وعبد العزيز بن إبراهيم، وحمدان بن محمد، الناشر: دار العاصمة، السعودية، الطبعة الثانية، 1419 هـ / 1999م.
18. - مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، دط، 1416 هـ - 1995م.
19. - النبوات، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1420 هـ/2000م.
20. - منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
21. أحمد بن عبد الحليم تقي الدين ابن تيمية، وعبد الحليم بن تيمية، ومجد الدين بن تيمية، المسودة في أصول الفقه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب العربي، دب، دط، دت.

22. أحمد بن شعيب النسائي، السنن الصغرى، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، 1406-1986.
23. -السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.
24. -الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، الطبعة: الأولى، 1396 هـ.
25. أحمد بن عبد الله الأصبهاني، حلية الأولياء، الناشر: دار السعادة، مصر، دط، 1394 هـ - 1974 م.
26. - تاريخ أصبهان، تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1410 هـ-1990 م.
27. - الضعفاء، تحقيق: فاروق حمادة، الناشر: دار الثقافة، الدار البيضاء، دب، الطبعة الأولى، 1405 - 1984 م.
28. - الطب النبوي، تحقيق: مصطفى خضر دونمز التركي، الناشر: دار ابن حزم، دب، الطبعة الأولى، 2006 م.
29. - معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998 م.
30. أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، الثقات، الناشر: دار الباز، دب، الطبعة الأولى، 1405 هـ-1984 م.
31. أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2002 م.
32. - تلخيص المتشابه في الرسم، تحقيق: سَكينة الشهابي، الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1985 م.

33. - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، دط، دت.
34. - شرف أصحاب الحديث، تحقيق: محمد سعيد خطي اوغلي، الناشر: دار إحياء السنة النبوية، أنقرة، دط، دت.
35. - الفقيه والمتفقه، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، الناشر: دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثانية، 1421هـ.
36. - الكفاية، تحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية، المدينة المنورة، دط، دت.
37. - المتفق والمفترق، تحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، الناشر: دار القادري، دمشق، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997 م.
38. موضح أوهام الجمع والتفريق، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.
39. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415 هـ.
40. - تعجيل المنفعة، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.
41. - تغليق التعليق على صحيح البخاري، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القرقي، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1405هـ..
42. تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، 1406 - 198م.
43. - تهذيب التهذيب، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، 1326هـ.

44. - التلخيص الحبير، الناشر: دار الكتب العلمية، دب، الطبعة الأولى، 1419هـ-1989م.
45. - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد، الهند، الطبعة الثانية، 1392هـ-1972م
46. - طبقات المدلسين: المطبوع باسم تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق: عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار، عمان، الطبعة الأولى، 1403 - 1983م.
47. - فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، تعليق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، دط، 1379م.
48. - لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1390هـ-1971م.
49. - زهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح علم الأثر، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، 1421 هـ - 2000 م.
50. - النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1404هـ-1984م.
51. أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، الآداب، تحقيق: أبو عبد الله السعيد المندوه، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
52. - البعث والنشور، تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر، الناشر: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
53. - دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1405 هـ.



54. - الدعوات الكبير، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: غراس للنشر والتوزيع - الكويت، الطبعة الأولى، 2009 م.
55. - السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1424 هـ - 2003 م.
56. - الأسماء والصفات، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادى، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1413 هـ - 1993 م.
57. - شعب الإيمان، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخرجه أحاديثه: مختار أحمد الندوي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى، 1423 هـ - 2003 م.
58. - معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: جامعة دمشق، دار الوفاء، المنصورة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1412 هـ - 1991 م.
59. أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، 1404 - 1984 م.
60. أحمد بن عمرو البزار، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، حقق الأجزاء من (1 إلى 9) محفوظ الرحمن زين الله، وحقق الأجزاء من (10 إلى 17) عادل بن سعد، وحقق الجزء (18) صبري عبد الخالق الشافعي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، بدأت 1988 م، وانتهت 2009 م.
61. أحمد بن عمرو بن الضحاك بن أبي عاصم، الجهاد، تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد الجميد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1409 هـ.
62. - السنة، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1400 هـ.
63. - الأحاد والمثاني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، 1411 هـ - 1991 م.

64. أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، دب، دط، 1399هـ - 1979م.
65. أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، العلل ومعرفة الرجال-رواية عبد الله-، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، 1422 هـ - 2001 م.
66. - المسند ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، دب، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2001 م.
67. أحمد بن محمد الطحاوي، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1415 هـ - 1494 م.
68. - شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار، محمد سيد جاد الحق، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: عالم الكتب، دب، الطبعة الأولى، 1414 هـ، 1994 م.
69. أحمد بن محمد صدر الدين أبو طاهر السلفي، معجم السفر، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: المكتبة التجارية، مكة المكرمة، دط، دت.
70. - الطيوريات، تحقيق : محمد الأمين بن محمد الحكيني، الناشر : مكتبة دار البيان، الكويت، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000 م.
71. أحمد بن محمد البرقاني، سؤالات البرقاني للدار قطني، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، الناشر: كتب خانة جميلي، لاهور، باكستان، الطبعة الأولى، 1404هـ.
72. أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1422، هـ - 2002 م.
73. أحمد بن محمد بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت، الجزء (1 و2 و3 و6) دط، 1900م، الجزء (4) الطبعة الرابعة، 1971م، الجزء (5 و7) الطبعة الأولى، 1994م.

74. أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي، المعجم، تحقيق وتخرّيج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1997 م.
75. أحمد بن محمد بن إسحاق بن السني، عمل اليوم والليلة، سلوك النبي مع ربه ومعاشرته مع العباد، تحقيق: كوثر البرني، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، جدة، بيروت، دط، دت.
76. أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، دط، دت.
77. أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، الفتح المبين بشرح الأربعين، الناشر: دار المنهاج، السعودية، جدة، الطبعة الأولى، 1428هـ-2008م.
78. أحمد بن مروان الدينوري، المجالسة وجواهر العلم، تحقّق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: جمعية التربية الإسلامية، البحرين، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، دط، 1419هـ.
79. أحمد بن يحيى بن أحمد الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، الناشر: دار الكاتب العربي، القاهرة، دط، 1967 م.
80. أحمد عبد الرزاق عيد، السيد أبو المعاطي النوري، محمود محمد خليل، موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله، دار النشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997 م.
81. أحمد فاروق الفقي، حركة الأرض وخلق الكون، الناشر: دار الكتاب العربي، سوريا، دمشق، الطبعة الأولى، 1430هـ-2009م.
82. أحمد محمد شاكر، شرح ألفية السيوطي في علم الحديث، الناشر: دار ابن الجوزي، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1432هـ-2011م.
83. - شرح الباعث الحثيث في اختصار عوم الحديث، الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 1429هـ-2008م.
84. أسامة بن عطايا بن عثمان، الأحاديث الموضوعة التي تنافي توحيد العبادة جمعاً ودراسة، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 2007م.

85. أسامة سلامة، موسوعة العلاج بالقرآن والسنة والأعشاب والدعاء، الناشر: العالمية للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2012م.
86. أسلم بن سهل بن أسلم بحشل، تاريخ واسط، تحقيق: كوركيس عواد، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1406 هـ.
87. إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1407 هـ - 1987 م.
88. إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، اختصار علوم الحديث - مع الباعث الحثيث -، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 1429 هـ - 2008 م.
89. - البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
90. - تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1420 هـ - 1999 م.
91. إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني، كشف الخفا ومزيل الإلباس تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هندراوي، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 2000 م.
92. إسماعيل بن محمد بن الفضل: قوام السنة، الترغيب والترهيب، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، الناشر: دار الحديث، القاهرة، الطبعة: الأولى 1414 هـ - 1993 م.
93. - الحجة في بيان المحجة، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: دار الراجية، السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، 1419 هـ - 1999 م.
94. أيوب بن موسى الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، دت.
95. بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، دب، الطبعة الأولى، 1376 هـ - 1957 م.
96. - النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998 م.

97. – اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف ب التذكرة في الأحاديث المشتهرة،  
 حقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،  
 1406 هـ - 1986م.
98. بدوي عبد الفتاح محمد، فلسفة العلوم الطبيعية، الناشر: دار المسيرة، عمان،  
 الأردن، دط، 1432هـ - 2011م.
99. برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري، رسوم التحديث في علوم الحديث، تحقيق:  
 إبراهيم بن شريف المليي، الناشر: دار ابن حزم - لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ  
 - 2000م.
100. بشير بن صالح، المنطق ومناهج البحث العلمي، الناشر: مكتبة إقرأ، قسنطينة،  
 الجزائر، دط، دت.
101. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، الناشر:  
 دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 1429هـ - 2008م.
102. - تاريخ الخلفاء، تحقيق: حمدي الدمرداش، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز،  
 دب، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004م.
103. - تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفارابي،  
 الناشر: دار طيبة، دب، دط، دت.
104. - جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير، الناشر: الأزهر الشريف، دار السعادة،  
 مصر، دط، 1426هـ - 2005م.
105. - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر:  
 دار إحياء الكتب العربية، مصر، الطبعة الأولى، 1387 هـ - 1967 م.
106. - الدر المنثور في التفسير بالمأثور، الناشر: دار الفكر، بيروت، دط، دت.
107. - الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة، تحقيق: الدكتور محمد بن لطفي الصباغ،  
 الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، دط، دت.
108. - طبقات الحفاظ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ.
109. - طبقات المفسرين، تحقيق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة،  
 الطبعة: الأولى، 1396هـ.

110. - الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الكبير، تحقيق: يوسف النبهاني، الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2003م.
111. - اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1996م.
112. - معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: علي محمد البحايوي، الناشر: دار الفكر العربي، دط، دت.
113. - مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة الطبعة الثالثة، 1409هـ-1989م.
114. جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ.
115. التحقيق في أحاديث الخلفاء، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.
116. - القصاص والمذكرين، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1409 هـ - 1988م.
117. - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية، 1401هـ-1981م.
118. - الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، الجزء (1، 2): 1386 هـ - 1966 م، الجزء (3): 1388 هـ - 1968 م.
119. - غريب الحديث، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985م.
120. جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف، محقق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، الناشر: دار ابن خزيمة - الرياض، الطبعة: الأولى، 1414هـ.

121. جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414 هـ.
122. جمال ميموني، ونضال قسوم، قصة الكون من التصورات البدائية إلى الانفجار العظيم، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1427 هـ-2011 م.
123. جودت عزت عطوي، أساسيات البحث العلمي، الناشر: دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 1406 هـ-2007 م.
124. جولد تسيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، تحقيق: عبد الحليم النجار، الناشر: دار إقرأ، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1403 هـ-1983 م.
125. حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، 1421 هـ.
126. الحارث بن محمد بن أبي أسامة، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، المنتقى: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسين أحمد صالح الباكري، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1413 هـ - 1992 م.
127. الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرک، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1411 هـ - 1990 م.
128. - المدخل إلى كتاب الإكليل، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الدعوة، الإسكندرية، دط، دت.
129. معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1397 هـ - 1977 م.
130. حامد عبد السلام زهران، التوجيه والإرشاد النفسي، الناشر: عالم الكتب، دب، الطبعة الثالثة، دت.
131. حسام وهبة، الرمان الخصاص والفوائد، الناشر: دار الحكايات، بيروت، لبنان، دط، 1430 هـ - 2009 م.
132. حسان شمسي باشا، زيت الزيتون بين الطب والقرآن، الناشر: دار المنارة، جدة، السعودية، دار الفكر، الجزائر، الطبعة الأولى، 1412 هـ - 1991 م.

133. الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1404هـ.
134. الحسن بن عرفة، جزء الحسن بن عرفة، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفيرواني، الناشر: دار الأقصى، الكويت، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1985 م.
135. حسن ضياء الدين عتر، بيانات المعجزة الخالدة، دد، دب، الطبعة الأولى، 1395هـ-1975م.
136. حسن ملحم، التفكير العلمي والمنهجية، النشر: منشورات دحلب، الجزائر، دط، دت.
137. الحسين بن إبراهيم الجوزقاني، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفيرواني، الناشر: دار الصمعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، الطبعة الرابعة، 1422 هـ - 2002م.
138. الحسين بن محمد الحراني، أحاديث أبي عروبة الحراني برواية أبي أحمد الحاكم، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، الناشر: شركة الرياض - السعودية - الرياض، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م.
139. الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، 1412 هـ.
140. الحسين بن مسعود البغوي، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، 1403 هـ - 1983م.
141. - معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1420 هـ.
142. حمد بن محمد الخطابي، غريب الحديث، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرابوي، وعبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار الفكر، دب، دط، 1402 هـ - 1982 م.



143. - معالم السنن، الناشر: المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى، 1351 هـ - 1932 م.
144. حمزة الملباري، علوم الحديث في ضوء تطبيقات النقاد، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، دط، 2003م.
145. خالد بن منصور الدريس، الحديث الحسن لذاته ولغيره، الناشر: دار أضواء السلف، الرياض، 1426هـ-2005م.
146. خالد منتصر، وهم الإعجاز العلمي، الناشر: دار العين، دب، الطبعة الأولى، 2005م.
147. خلف بن عبد الملك بن بشكوال، الآثار المروية في الأطلعة، تحقيق: أبو عمار محمد ياسر الشعيري، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 2004 م.
148. - الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، صححه: السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، دب، الطبعة الثانية، 1374 هـ - 1955 م.
149. خليل بن عبد الله الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.
150. خير الدين بن محمود الزركلي، الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين، دب، الطبعة الخامسة عشر، 2002 م.
151. دولار محمد صابر، الإعجاز القرآني في الوجود الكوني، الناشر: دار دجلة، عمان، الطبعة الأولى، 1429هـ-2008م.
152. رضي الدين الحسن بن محمد الصغاني، الموضوعات، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، 1405 هـ.
153. زغلول راغب النجار، الإعجاز العلمي في السنة النبوية، نهضة مصر، الجزء الأول، الطبعة التاسعة، سنة 2006م، الجزء الثاني، الطبعة السابعة، سنة 2006م، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، سنة 2006م.
154. - قضية الإعجاز العلمي للقرآن وضوابط التعامل معها، نهضة مصر، الطبعة الأولى، سنة 2006م.

155. - من آيات الإعجاز العلمي: الأرض في القرآن الكريم، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1427-2006م).
156. - من آيات الإعجاز العلمي: السماء في القرآن الكريم، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1426-2006م.
157. - من آيات الإعجاز العلمي: الإنسان من الميلاد إلى البعث في القرآن الكريم، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1428-2006م.
158. - المدخل إلى دراسة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، دار المعرفة، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، سنة: 1433هـ - 2012م.
159. زيجريد هونكي، العقيدة والعلم وحدة الدين الأوربي، ترجمة: محمد أبو حطب خالد، الناشر: المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007م.
160. زين الدين عبد الرحيم العراقي، التقييد والإيضاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1389هـ-1969م.
161. - شرح التبصرة والتذكرة، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1423 هـ - 2002 م.
162. - المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخریج ما في الإحياء من الأخبار، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1426 هـ - 2005 م.
163. زين الدين عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي، الجامع لتفسير القرآن الإمام ابن رجب الحنبلي، جمع وترتيب: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1422 - 2001 م.
164. -جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، إبراهيم باجس، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، 1422هـ - 2001م.
165. - ذيل طبقات الحنابلة، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة الأولى، 1425 هـ - 2005 م.
166. - شرح علل التزمذي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.

167. زين الدين عبد الرؤوف المناوي، التيسير بشرح الجامع الصغير، الناشر: مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م.
168. - فيض القدير، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة الأولى، 1356هـ.
169. - الفتح السماوي بتخريج أحاديث البيضاوي، تحقق: أحمد مجتبي، الناشر: دار العاصمة، الرياض، دط، دت.
170. سراج الدين ابن الملتن، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004م.
171. - خلاصة البدر المنير، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، دب، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1989م.
172. - طبقات الأولياء، تحقيق: نور الدين شريه من علماء الأزهر، الناشر: مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1415 هـ - 1994 م.
173. سعد بن مهدي الهاشمي، أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، دط، 1402هـ - 1982م.
174. سعيد بن محمد بن أبي الحسين البحيري، السابع من الفوائد، الناشر: مخطوط نشر في برنامج جوامع الكلم، الطبعة الأولى، 2004م.
175. سعيد بن منصور، السنن، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية، الهند، الطبعة: الأولى، 1403هـ - 1982م.
176. سليمان إبراهيم أبو دقة، أسرار العلاج بعسل النحل وزيت الزيتون، الناشر: دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011م.
177. سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، دت.
178. - المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين، القاهرة، دط، دت.

179. - مسند الشاميين، تحقيق: حمدي بن عبد الحميد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1405 - 1984م.
180. - المعجم الكبير للطبراني المجلدان الثالث عشر والرابع عشر، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، دد، دب، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م.
181. سليمان بن الأشعث أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة، تحقيق: محمد الصباغ، الناشر: دار العربية، بيروت، دط، دت.
182. - السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية صيدا، بيروت، دط، دت.
183. سليمان عمر قرقوش، الاكتشافات العلمية الحديثة ودلالاتها في القرآن، دد، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى، 1407هـ-1987م.
184. سليمان بن داود الطيالسي، المسند، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي الناشر: دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1999 م.
185. شمس الدين الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1413 هـ - 1993 م.
186. تذكرة الحفاظ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م.
187. - تلخيص الموضوعات لابن الجوزي، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998م.
188. - سير أعلام النبلاء، الناشر: دار الحديث، القاهرة، دط، 1427هـ-2006م.
189. - العبر في خبر من غير، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.
190. - العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 1416هـ-1995م.

191. - الكاشف، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، 1413 هـ - 1992 م.
192. - المعين في طبقات المحدثين، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: دار الفرقان، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1404 هـ.
193. - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البحايوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1382 هـ - 1963 م.
194. مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، أبو الوفاء الأفغاني، الناشر: لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الدكن بالهند، الطبعة الثالثة، 1408 هـ.
195. الموقظة، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، 1412 هـ.
196. شمس الدين محمد بن أحمد ابن عبد الهادي، الصارم المنكي في الرد على السبكي، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1424 هـ - 2003 م.
197. شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، دط، دت.
198. - الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى، 2001 م.
199. - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة، مصر، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م.
200. - القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، الناشر: دار الريان للتراث، دب، دط، دت.
201. - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تحقيق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985 م.
202. - التوضيح الأبحر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998 م.

203. شيرويه بن شهردار الديلمي، الفردوس بمأثور الخطاب، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
204. شيلتون ه.م، التداوي بالصوم، الناشر: دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دط، دت.
205. صالح بن أحمد رضا، الإعجاز العلمي في السنة النبوية، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 1461 هـ - 2001 م.
206. صدر الدين بن علاء بن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، دب، الطبعة الأولى، 1418 هـ.
207. صلاح الدين أبو العينين، الله والكون، الناشر: دار الفكر العربي، دب، دط، 1983 م.
208. صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، دط، 1420 هـ - 2000 م.
209. صلاح الدين خليل العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، حقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، 1407 هـ - 1986 م.
210. - المختلطين، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1996 م.
211. ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1420 هـ - 2000 م.
212. طاهر بن صالح الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، 1416 هـ - 1995 م.
213. عاتق بن غيث بن زوير الحربي، معجم المعالم الجغرافية في السنة النبوية، الناشر: دار مكة للنشر، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1402 هـ - 1982 م.
214. عادل عبد العال، التداوي والعلاج بالتمر - سلسلة الطب البديل -، الناشر: الحرية للنشر، القاهرة، دط، دت.

215. عبد الباقي بن قانع، معجم الصحابة، تحقيق: صلاح بن سالم المصراقي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1418هـ.
216. عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ.
217. عبد الحليم منتصر، تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه، الناشر: دار المعارف، مصر، الطبعة الثامنة، دت.
218. عبد الحميد بن حميد، المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي، الناشر: دار بلنسية، الطبعة الثانية، 1423هـ - 2002م.
219. عبد الحميد شيخ عطية، نظرية الخلق في القرآن الكريم: أساس علمي أم أسطوري، الناشر: دار ندوة العلماء، دب، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م.
220. عبد الحي بن أحمد بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
221. عبد الحي بن فخر الدين الحسيني الطالبي، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1420-1999م.
222. عبد الرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1993م.
223. عبد الرحمن بن أحمد بن يونس المصري، تاريخ ابن يونس، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ.
224. عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم الرازي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، 1419 هـ.
225. - الجرح والتعديل، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بجيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م.

226. - العلل، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: سعد بن عبد الله الحميد،  
وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، 1427 هـ -  
2006 م.
227. - المراسيل، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت،  
الطبعة: الأولى، 1397 هـ.
228. عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء السلف من الزلل  
والتضليل والمجازفة، الناشر: عالم الكتب، بيروت، دط، 1406 هـ - 1986 م.
229. عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر:  
المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1403 هـ.
230. - التفسير، الناشر: دار الكتب العلمية، تحقيق: محمود محمد عبده، الناشر: دار  
الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1419 هـ.
231. عبد العزيز الصغير دخان، المقترح من قواعد علم المصطلح، الناشر: مكتبة جيل  
المستقبل، مصر، الطبعة الأولى، 1428 هـ - 2007 م.
232. عبد العزيز بن محمد العثيم، تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف، الناشر:  
الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة السابعة عشر، 1405 هـ.
233. عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، الترغيب والترهيب، تحقيق: إبراهيم شمس  
الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ.
234. عبد العليم عبد الرحمن خضر، هندسة النظام الكوني في القرآن، الناشر: إصدارات  
تامة، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، 1403 هـ - 1983 م.
235. عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، ذكر النار أجازنا الله منها، تحقيق: أديب محمد  
الغزالي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 1415 هـ - 1994 م.
236. عبد القادر عابد، غازي سفاريني، أساسيات علم البيئية، الناشر: دار وائل، عمان،  
الطبعة الثانية، 2004 م.
237. عبد القاهر بن طاهر البغدادي، أصول الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت،  
لبنان، الطبعة الثالثة، 1401 هـ - 1981 م.



238. – الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، الناشر: دار الآفاق، بيروت، الطبعة الثانية، 1977م.
239. عبد الكريم بن عبد الله الخضير، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، الناشر: مكتبة دار المنهاج، الرياض، السعودية، الطبعة الخامسة، 1433هـ.
240. عبد الكريم بن محمد السمعاني، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، 1382 هـ – 1962 م.
241. عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، السنن، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1412 هـ – 2000 م.
242. عبد الله بن عبد العزيز المصلح، الإعجاز العلمي في القرآن والسنة تاريخه وضوابطه، دد، دب، الطبعة الثانية، 1427هـ-2006م.
243. – الإعجاز العلمي في القرآن والسنة النبوية، الناشر: مؤسسة العالمية للثقافة والعلوم، الجزائر، الطبعة الأولى، 1434هـ-2013م.
244. – قواعد تناول الإعجاز العلمي والطبي في السنة النبوية وضوابطه، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، دط، دت.
245. – عبد الله بن المبارك، الزهد والرقائق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.
246. عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ-1997م.
247. عبد الله بن محمد أبو بكر بن أبي شيبة، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.
248. – الأدب، تحقيق: د. محمد رضا القهوجي، الناشر: دار البشائر الإسلامية – لبنان، الطبعة الأولى، 1420هـ – 1999م.
249. عبد الله بن محمد المعروف بأبي الشيخ الأصفهاني، العظمة، تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة، الريان، الطبعة الأولى، 1408هـ.

250. طبقات المحدثين والواردين عليها، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1412 هـ - 1992 م.
251. \_ كتاب الأمثال في الحديث النبوي، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر: الدار السلفية، بمباي، الهند، الطبعة الثانية، 1408 - 1987 م.
252. عبد الله بن محمد المعروف بابن أبي ليلي، التوبة، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، الناشر: مكتبة القرآن، مصر، دط، دت.
253. - المطر والرعد والبرق، تحقيق وتخرّيج: طارق محمد سكلوع العمودي، دار النشر: دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1997 م.
254. عبد الله بن محمد البغوي، معجم الصحابة، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الحكيني، الناشر: مكتبة دار البيان، الكويت، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000 م.
255. عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، الناشر: المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراف، الطبعة الثانية، 1419 هـ - 1999 م.
256. عبد الله بن وهب، تفسير القرآن من الجامع لابن وهب - الجزء الأول، تحقيق: ميكوش موراني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 2003 م.
257. عبد المتعال محمد جبري، المشتهر من الحديث الموضوع... والضعيف والبديل الصحيح، الناشر: مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الأولى، 1407 هـ - 1987 م.
258. عبد المجيد الزنداني، وآخرون، علم الأجنحة في ضوء القرآن والسنة، الناشر: جامعة الإيمان، اليمن، صنعاء، دط، 1408 هـ - 1987 م.
259. عبد المجيد عمر النجار، مباحث في منهجية الفكر الإسلامي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1992 م.
260. عبد الملك بن محمد بن بشران، أمالي ابن بشران - الجزء الأول -، أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1997 م.
261. عبد الوهاب فرحات، علم العقيدة في ضوء التحديات الفكرية المعاصرة، دد، قسنطينة، الجزائر، دت، دط.

262. عثمان بن عبد الرحمن تقي الدين بن الصلاح، علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، دط، 1406هـ - 1986م.
263. عثمان بن عبد الرحمن، ناصر محمد سلامة، علم الوراثة، الناشر: ELGA، دط، 1999م، فاليتا، مالطا.
264. علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي، تحقيق: بكري حياي - صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، 1401هـ - 1981م.
265. علي بن أبي الكرم عز الدين ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1415هـ - 1994م.
266. علي بن أحمد الواحدي، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، دط، 1406هـ - 1986م.
267. علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، دط، دت.
268. علي بن إسماعيل بن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.
269. علي بن الحسن بن عساكر، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر، دط، 1415هـ - 1995م.
270. علي بن سلطان نور الدين الملا القاري، شرح نخبة الفكر، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم، لبنان، بيروت، دط، دت.
271. - الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، تحقيق: محمد الصباغ، الناشر: دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، دت.
272. - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م.
273. علي بن عبد الله بن جعفر المدني، العلل، تحقيق: مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، دط، 1980م.

274. علي بن عمر الدار قطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المجلد من الأول إلى الحادي عشر، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985 م، والمجلد من الثاني عشر إلى الخامس عشر، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، 1427 هـ.
275. - المؤلف والمختلف، تحقيق: موفق بن عبد الله، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1406 هـ - 1986 م.
276. - السنن، تحقيق: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1424 هـ - 2004 م.
277. - سؤالات الحاكم للدار قطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1984 م.
278. - الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقرى، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الجزء (1): العدد 59، رجب - شعبان - رمضان 1403 هـ، الجزء (2): العدد 60، شوال - ذو القعدة - ذو الحجة 1403 هـ، الجزء (3): العدد 63 - 64، رجب - ذو الحجة 1404 هـ.
279. علي بن محمد ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1997 م.
280. علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1403 هـ - 1983 م.
281. علي بن محمد الماوردي، النكت والعيون، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.
282. - الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1999 م.

283. علي بن هبة الله بن ماكولا، الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى الأنساب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1411هـ-1990م.
284. علي مؤنس، الطب النبوي في علاج مرضى الجهاز الهضمي، الناشر: دار العصر الحديث، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1412هـ-1990م.
285. عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين، شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنة، تحقيق: عادل بن محمد، الناشر: مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، 1415هـ - 1995م.
286. عمر بن أحمد كمال الدين بن العدم، بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، دط، دت.
287. عمر بن حسن الأندلسي، أداء ما وجب من بيان وضع الوضعين في رجب، تحقيق : محمد زهير الشاويش، تخريج : محمد ناصر الدين الألباني، الناشر : المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998 م.
288. عمر بن رضا كحالة، معجم المؤلفين، الناشر: مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت.
289. عمر فلاتة، الوضع في الحديث، الناشر: مكتبة الغزالي، دمشق، بيروت، 1401هـ-1981م.
290. عياض بن موسى اليحصبي، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م.
291. - الشفا بتعريف حقوق المصطفى، الناشر: دار الفيحاء، عمان، الطبعة الثانية، 1407هـ.
292. عيد ورداني، قصة الخلق من العرش إلى الفرش، الناشر: الحكمة، الإسكندرية، الطبعة التاسعة، دت.
293. فاضل أحمد شهاب، فريد مجيد عيد، تلوث التربة، الناشر: دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2008م.

294. فهد بن عبد الرحمن الرومي، اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، الناشر: مؤسسة الرسالة، السعودية، الرياض، الطبعة الثالثة، 1418هـ-1997م.
295. فؤاد زكريا، التفكير العلمي، الناشر: دار مصر، مصر، دط، 1977م.
296. فواز أحمد زمري، القول المنيف في حكم العمل بالحديث الضعيف، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1415هـ-1995م.
297. كريم نجيب الأغر، إعجاز القرآن في ما تخفيه الأرحام، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1425هـ-2005م.
298. كليف كيلمستر، طبيعة الكون، ترجمة: محمد بشار حكمت البيطار، الناشر: دار الثقافة، دمشق، دط، 1991م.
299. مالك بن أنس بن مالك المدني، الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد، أبو ظبي، الإمارات، الطبعة الأولى، 1425هـ-2004م.
300. مجاهد بن جبر، التفسير، تحقيق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، الناشر: دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة الأولى، 1410 هـ - 1989 م.
301. مجد الدين المبارك بن محمد ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، دط، 1399هـ - 1979م.
302. مجد الدين بن يعقوب الفيروز بادي، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.
303. - البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الناشر: دار سعد الدين، دب، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م.
304. - القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، 1426 هـ - 2005 م.
305. محمد البهي، الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، الناشر: مكتبة وهبة، دب، الطبعة العاشرة، دت.
306. محمد بن إبراهيم بن علي أبو بكر بن المقرئ، المعجم، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998 م.

307. محمد بن إبراهيم بن المنذر، كتاب تفسير القرآن، تحقيق: سعد بن محمد السعد، دار النشر: دار المآثر - المدينة النبوية، الطبعة الأولى 1423 هـ، 2002 م.
308. محمد بن إبراهيم بدر الدين بن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1406 هـ.
309. محمد بن أبي بكر بن أيوب شمس الدين بن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1411 هـ - 1991 م.
310. - زاد المعاد في هدي خير العباد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة السابعة والعشرون، 1415 هـ - 1994 م.
311. - المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، 1390 هـ - 1970 م.
312. محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 2001 م.
313. محمد بن أحمد الدولابي، الكنى والأسماء، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفارابي، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000 م.
314. محمد بن إدريس بن المنذر الرازي، الزهد، تحقيق: منذر سليم محمود الدومي، الناشر: دار أطلس للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000 م.
315. محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، 1358 هـ/1940 م.
316. - الأم، الناشر: دار المعرفة، بيروت، دط، 1410 هـ - 1990 م.
317. - المسند، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، دط، 1400 هـ.
318. محمد بن إسحاق بن خزيمة، صحيح بن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، دط، دت.

319. - كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، الطبعة الخامسة، 1414هـ-1994م.
320. محمد بن إسحاق الفاكهي، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، تحقيق: عبد الملك عبد الله دهيش، الناشر: دار خضر - بيروت، الطبعة الثانية، 1414هـ.
321. محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى منده، التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، تحقيق: علي بن محمد ناصر الفقيهي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا، الطبعة الأولى، 1423 هـ - 2002 م.
322. - معرفة الصحابة، تحقيق: عامر حسن صبري، الناشر: مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 1426 هـ - 2005 م.
323. - رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار المسلم، الرياض، الطبعة الأولى، 1414.
324. - فتح الباب في الكنى والألقاب، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، الناشر: مكتبة الكوثر، السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، 1417هـ-1996م.
325. محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ-1997م.
326. محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
327. - التاريخ الكبير، الناشر: دار المعارف العثمانية، حيدر أباد، الدكن، دط، دت.
328. - التاريخ الأوسط، حقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1397 هـ - 1977م.
329. محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 2000 م.



330. محمد بن جعفر الخرائطي، مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، الناشر: دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1999 م.
331. محمد بن الحسين القاضي أبو يعلى، العدة في أصول الفقه، تحقيق: أحمد بن علي بن سير المبارك، دد، دب، الطبعة الثانية، 1410 هـ-1990 م.
332. محمد بن حبان البستي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
333. - المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، 1396 هـ.
334. - مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأمصار، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، الناشر: دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، 1411 هـ - 1991 م.
335. - الثقات، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، 1393 هـ - 1973 م.
336. محمد بن عبد الرحمن المخلص، المخلصيات، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، 1429 هـ - 2008 م.
337. محمد بن زكريا الرازي، الحاوي في الطب، تحقيق: اعتنى به: هيثم خليفة طعيمة، الناشر: دار احياء التراث العربي، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2002 م.
338. محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1410 هـ-1990 م.
339. محمد بن سعيد بن عبد الرحمن القشيري، تاريخ الرقة ومن نزلها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين والفقهاء والمحدثين، تحقيق: إبراهيم صالح، الناشر: دار البشائر، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998 م.
340. محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1407 هـ - 1986 م.

341. محمد بن سليمان محي الدين الكافيحي، المختصر في علم الأثر، تحقيق: علي زوين، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1407هـ.
342. محمد بن صالح العثيمين، وعبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، وصالح بن عبد العزيز آل الشيخ، شرح مقدمة التفسير لابن تيمية، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1430هـ-2008م.
343. محمد بن طاهر بن علي بن أحمد القيسراني، أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للدار قطني، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، السيد يوسف، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998م.
344. محمد بن عبد الغني معين الدين ابن نقطة، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تحقيق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، الناشر: دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة الأولى، 1410 هـ - 1989 م.
345. محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، الناشر: مؤسسة الحلبي، دب، دط، دب، دت.
346. محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي، أحكام القرآن، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1424 هـ - 2003 م.
347. - عارضة الأحودي بشرح صحيح الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دب، دت.
348. - المحصول في أصول الفقه، تحقيق: حسين علي اليدري، سعيد فودة، الناشر: دار البيارق، عمان، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999.
349. محمد بن عبد الله الأزقي، أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، الناشر: دار الأندلس للنشر، بيروت، دط، دب، دت.
350. محمد بن عبد الله بن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس، الناشر: دار الفكر، لبنان، 1415هـ-1995م.
351. محمد بن علي بن محمد الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، الناشر: دار المعرفة، بيروت، دط، دب، دت.

352. تحفة الذاكرين بعدة الحصن والحصين من كلام سيد المرسلين، الناشر: دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1984.
353. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.
354. - فتح القدير، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، 1414 هـ.
355. - نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصباطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى، 1413 هـ-1993 م.
356. محمد بن عمر فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة - 1420 هـ.
357. محمد بن عمر بازمول، الإعجاز العلمي في السنة النبوية تعريفه وقواعده، الناشر: دار الميراث النبوي، الجزائر، الطبعة الأولى، 1432 هـ-2011 م.
358. محمد بن عمرو العقيلي، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1984 م.
359. محمد بن عيسى الحكيم الترمذي، الجامع، تحقيق: أحمد محمد شاكر الجزء (1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي الجزء (3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف الجزء (4، 5)، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، 1395 هـ - 1975 م.
360. - العلل الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1409 هـ.
361. - نوارد الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل، بيروت، دط، دت.
362. محمد بن محمد أبو حامد الغزالي، جواهر القرآن، تحقيق: الدكتور الشيخ محمد رشيد رضا القباني، الناشر: دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الثانية، 1406 هـ - 1986 م.

363. محمد بن محمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية، 1384هـ - 1964م.
364. محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، الناشر: مكتبة السنة، الدار السلفية، دب، الطبعة الرابعة، 1408هـ.
365. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، الناشر: دار الفكر العربي، دب، دط، دت.
366. محمد بن محمد الملقب بمرتضى الزبيدي، تاج العروس، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: دار الهداية، دب، دط، دت.
367. محمد بن محمد حسن شراب، المعالم الأثرية في السنة النبوية، الناشر: دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ.
368. محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، الناشر: المطبعة السلفية، القاهرة، دط، 1349هـ.
369. محمد بن يزيد ابن ماجة، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، دب، دط، دت.
370. محمد إبراهيم شقرة، القواعد الضابطة لدرجات الحديث الهابطة، الناشر: دار القلم، القبة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1415هـ-1994م.
371. محمد أمين بن فضل الله المحبي الحموي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، الناشر: دار صادر، بيروت، دط، دت.
372. محمد جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.
373. محمد حسن هيتو، الدين والعلم، دد، الكويت، الطبعة الأولى، 1403هـ-1983م.
374. محمد حسين الذهبي، الإسرائيليات في التفسير والحديث، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1411هـ-1990م.
375. محمد خليل بن علي الحسيني، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، الناشر: دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، دب، الطبعة الثالثة، 1408هـ-1988م.

376. محمد زغلول سلام، أثر القرآن في تطور النقد العربي، الناشر: دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، دت.
377. محمد صبحي السوركي، القرآن والعلوم الطبيعية: الكيمياء الحديثة في ضوء القرآن، الناشر: مكتبة اليازحي، غزة، فلسطين، دط، 1998م.
378. محمد طاهر بن علي الفتني، تذكرة الموضوعات، الناشر: الطباعة المنيرية، دب، الطبعة الأولى، 1343هـ.
379. محمد عبد الحي، فهرس الفهارس والأثبتات ومعجم المعاجم المشيخات، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، 1982م.
380. محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ-1998م.
381. محمد علي الصابوني، حركة الأرض ودورانها حقيقة علمية أثبتها القرآن، الناشر: دار وحي القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004م.
382. محمد محمود عبد الله، الهندسة الوراثية في القرآن وأسرار الروح وخلق الإنسان، الناشر: دار الورق، الطبعة الأولى، الأردن، 2008م.
383. - الطب في القرآن والسنة بين تشخيص الداء ومعرفة الدواء، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ-1992م.
384. محمد مهدي المسلمي، أشرف منصور عبد الرحمن، عصام عبد الهادي محمود، أحمد عبد الرزاق عيد، أيمن إبراهيم الزامل، محمود محمد خليل، موسوعة أقوال الدار قطني في الرجال في رجال الحديث وعلله، الناشر: عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001م.
385. محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1405 هـ - 1985م.
386. - تمام المنة في التعليق على فقه السنة، الناشر: دار الراية، دب، الطبعة الخامسة، دت.
387. - الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1425هـ-2005م.

388. - سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، الجزء (1 - 4): 1415 هـ - 1995 م، الجزء (6): 1416 هـ - 1996 م، الجزء (7): 1422 هـ - 2002 م.
389. - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الناشر: دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1412 هـ / 1992 م.
390. - صحيح الجامع الصغير وزيادته، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.
391. - ضعيف الجامع الصغير، الناشر: المكتب الإسلامي، دب، دط، دت.
392. محي الدين يحيى بن شرف النووي، الأذكار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان، 1414 هـ - 1994 م.
393. - المجموع شرح المهذب، الناشر: دار الفكر، دب، دط، دت.
394. - المنهاج شرح صحيح مسلم، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1392 هـ.
395. محمود بن أحمد بن محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، الناشر: مكتبة المعارف، دب، الطبعة العاشرة، 1425 هـ - 2004 م.
396. محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة، لبنان، الطبعة الأولى، دت.
397. - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 هـ.
398. محمود سعيد ممدوح، التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، دبي، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000 م.
399. محمود محمد شاكر، مداخل إعجاز القرآن، الناشر: دار المدني، مصر، جدة، دط، دت.
400. محمود محمد علي محمد، التفكير العلمي ومستجدات الواقع المعاصر، الناشر: دار الوفاء، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013 م.

401. محي الدين بن قدرت بن شيرين السمرقندي، نقد متن الحديث في ضوء النتائج التجريبية، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1429هـ-2008م.
402. المرتضى الزين أحمد، مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، الناشر: مكتبة الرشد، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1427هـ-2006م.
403. مروان وحيد شعبان، الإعجاز القرآني في ضوء الاكتشاف العلمي الحديث، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1427هـ-2006م.
404. مسلم بن الحجاج، التمييز، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر، السعودية، الطبعة الثالثة، 1410هـ.
405. \_ المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت.
406. - الكنى والأسماء، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1404هـ/1984م.
407. مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع، الناشر: ابن حزم، بيروت، لبنان، 1430هـ-2010م.
408. مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثامنة، 1425 هـ - 2005 م.
409. معمر بن أبي عمرو بن راشد، الجامع، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية، 1403 هـ.
410. مكرم ضياء شكاره، علم الوراثة، الناشر: دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 1427هـ-2006م.
411. منتصر محمود مجاهد، أسس المنهج القرآني في بحث العلوم الطبيعية، الناشر: الدار السعودية، جدة، السعودية، الطبعة الخامسة، 1412هـ-1992م.
412. منصور بن محمد بن عبد الجبار أبو المظفر السمعاني، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق: محمد حسن الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ-1999م.

413. منير البعلبكي، موسوعة المورد، الناشر: دار الملايين، بيروت، الطبعة الأولى، 1980م.
414. - معجم أعلام المورد، الناشر: دار الملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1992م.
415. موريس بوكاي، القرآن والتوراة والإنجيل والعلم، دد، دب، الطبعة الأولى، 1996م.
416. ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1418 هـ.
417. نجم الدين محمد بن محمد الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ-1997م.
418. نعيم الحمصي، فكرة إعجاز القرآن من البعثة النبوية إلى عصرنا الحاضر، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1400هـ-1980م.
419. نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، الناشر: دار الفكر، دمشق، سورية، الطبعة الثالثة، 1418هـ-1997م.
420. نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، دط، 1414 هـ، 1994 م.
421. نور الدين علي بن محمد بن عراق، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1399 هـ.
422. هشام طالب، بناء الكون ومصير الإنسان نقض لنظرية الانفجار العظيم، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1427هـ-2006م.
423. هند شلبي، التفسير العلمي للقرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، دد، تونس، دط، 1406هـ-1985م.
424. و. أ. بقردج، فن البحث العلمي، ترجمة: زكريا فهمي، مراجعة أحمد مصطفى، الناشر: دار إقرأ، الطبعة الخامسة، 1412هـ-1992م.



425. وحيد الدين خان، الإسلام يتحدى، تحقيق: عبد الصبور شاهين، تعريب: ظفر الدين خان، الناشر: مؤسسة الرسالة، دب، دط، دت.
426. وفاء عبد العزيز بدوي، أسرار العلاج زيت الزيتون، الناشر: دار الهدى، دط، عين مليلة، الجزائر، دت.
427. يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاني، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل، الناشر: دار المصرية، مصر، الطبعة الأولى، دت.
428. يحيى بن معين، التاريخ، رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، تحقيق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، 1405هـ-1985م.
429. - التاريخ، رواية الدوري، تحقيق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، 1405هـ-1985م.
430. يعقوب بن سفيان الفسوي، المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1401هـ-1981م.
431. يوسف بن إيلان بن موسى، معجم المطبوعات العربية والمعربة، الناشر: مطبعة سركيس، مصر، دط، 1346هـ-1928م.
432. يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1400 هـ-1980م.
433. يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ-1992م.
434. - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387 هـ.

435. - جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1414 هـ - 1994 م.

### الدوريات والرسائل الجامعية والمجلات

#### أولاً: الدوريات والرسائل الجامعية:

436. صالح غريبي، الإعجاز اللغوي والعلمي، رسالة دكتوراه، إشراف: رباح دوب، قسم اللغة العربية والدراسات القرآنية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2006م.

437. نبيلة عبودي، خلق الكون ونظرية الانفجار العظيم، رسالة ماجستير، إشراف رشيد دحدوح، قسم العقيدة والحضارة الإسلامية، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2011م.

#### ثانياً: المجلات:

438. أبو بكر كافي، مجلة البحوث والدراسات، الضوابط المنهجية للفهم السليم للسنة النبوية، جامعة الوادي، العدد: 12، السنة الثامنة، 1432 هـ - 2011م.

439. حكيمة حفيظي، مجلة المعيار، الاستدلال بالروايات الضعيفة في دراسات الإعجاز العلمي في السنة النبوية، جامعة الأمير عبد القادر، العدد: 27، 1433 هـ - 2011م.

440. خالد محبوب، مجلة العلم والإيمان، بداية الكون ونهايته في القرآن والسنة، العدد: 48، 1431 هـ - 2010م.

441. عبد الله بن عبد العزيز المصلح، مجلة الإعجاز، الإعجاز العلمي في القرآن والسنة النبوية، العدد: 1، 1416 هـ - 1995م.

442. محمد هاشم البشير، مجلة حراء، العلم التجريبي الحديث وأثره على عقيدة المسلم، العدد: 37، السنة التاسعة، 2013م.

#### المؤتمرات

443. يحيى إبراهيم محمد، تفسير معجزتي الداء والشفاء في حديث الذبابة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السابع للإعجاز العلمي في القرآن والسنة.

#### المواقع الإلكترونية

- موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة: [ar.wikipedia.org/wiki/](http://ar.wikipedia.org/wiki/)

- موقع موسوعة الإخوان المسلمين:  
www .ikwanwiki.com/index.php ?titl
- موقع مقالات الإسلام:  
articl.islamweb.net/media/index.php ?
- www ahlalhadeeth.com/vb/showthread.php ?p..
- majles.alukah.net
- vb.islam2all.com/showthread.php?t=42218
- [www.il7ad.com](http://www.il7ad.com)
- mechristian.org/2010/03/07/zaglol-the-lie/
- [www.al-eman.com...](http://www.al-eman.com...)
- www.alharamain.gov.salindex.cmf?do=cms...597
- r-ida.com/vb/archiv/index/php/t-17/html
- www/ahlhadeeth.com/vb/showthread.php ?=108252
- www .alssunnah.com/main/articles.aspx ?selectx ?sel  
ected
- www.stragadir.com/t750.topic
- www.drchamsipah.com/
- www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/prf.jsp?lang=ar...
- www.said.net/Doat/ehsan/89.htm
- www.khaledmontaser.com/about.php

#### الحصص التلفزيونية

- حصة ألا تعقلون، تقديم عبد الفتاح السمان، استضافة زغلول النجار، قناة الخبر.
- حصة وما ينطق عن الهوى، تقديم زغلول النجار، قناة اقرأ.

## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	1
الفصل التمهيدي: تعاريف ومفاهيم.....	12
المبحث الأول: التعريف بالإعجاز العلمي، ونشأته، وضوابطه.....	12
المطلب الأول: تعريف الإعجاز العلمي.....	12
الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للمعجزة والإعجاز.....	13
أولاً: التعريف اللغوي.....	13
ثانياً: التعريف الاصطلاحي.....	14
الفرع الثاني: تعريف علم الإعجاز العلمي.....	16
أولاً: تعريف العلم.....	16
ثانياً: تعريف المركب الإضافي: الإعجاز العلمي.....	17
المطلب الثاني: نشأة الإعجاز العلمي، وضوابطه.....	18
الفرع الأول: نشأة الإعجاز العلمي.....	18
الفرع الثاني: ضوابط البحث في الإعجاز العلمي.....	23
أولاً: ضوابط متعلقة بالنص والحقيقة العلمية.....	24
ثانياً: ضوابط متعلقة بالنص.....	24

- 25.....المبحث الثاني: التعريف بالحديث الضعيف، وحكم الاحتجاج به.....25
- 25 .....المطلب الأول: التعريف بالحديث الضعيف.....25
- 26.....الفرع الأول: الأنواع الناتجة عن اختلال شرط الاتصال.....26
- 26.....النوع الأول: المعلق.....26
- 27.....النوع الثاني: المرسل.....27
- 27.....النوع الثالث: المعضل.....27
- 27.....النوع الرابع: المنقطع.....27
- 28.....النوع الخامس: المدلس.....28
- 28.....النوع السادس: المرسل الخفي.....28
- 29.....الفرع الثاني: الأنواع الناتجة عن اختلال شرط العدالة.....29
- 29.....النوع الأول: الموضوع.....29
- 29.....أولاً: تعريفه.....29
- 29.....ثانياً: أسباب الوضع في الحديث.....29
- 31.....ثالثاً: طرق معرفة الحديث الموضوع.....31
- 32.....رابعاً: حكم روايته والاحتجاج به، وحكم الكذب في الحديث.....32
- 34.....النوع الثاني: المتروك.....34
- 34.....النوع الثالث: المجهول.....34

- 34..... الفرع الثالث: الأنواع الناتجة عن اختلال شرط الضبط.
- 35..... النوع الأول: المدرج.
- 35..... النوع الثاني: المقلوب.
- 35..... النوع الثالث: المضطرب.
- 36..... النوع الرابع: المصحف.
- 36..... النوع الخامس: المختلط.
- 36..... الفرع الرابع: الأنواع الناتجة عن اختلال شرط الشذوذ.
- 37..... تعريف الحديث الشاذ والمنكر.
- 37..... الفرع الخامس: النوع الناتج عن اختلال شرط العلة.
- 38..... الحديث المعلول.
- 38..... المطلب الثاني: حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف.
- 39..... الرأي الأول: قبول الضعيف بشروط.
- 39..... الرأي الثاني: عدم قبول الضعيف مطلقا.
- 39..... الرأي الثالث: قبول الضعيف في الفضائل دون الأحكام بشروط.
- 40..... مناقشة الآراء.
- 41..... الرأي المختار.
- 42..... المبحث الثالث: التعريف بزغلول النجار وكتابه الإعجاز العلمي في السنة النبوية.

- 42.....المطلب الأول: التعريف بزغلول النجار
- 45.....المطلب الثاني: التعريف بكتاب "الإعجاز العلمي في السنة النبوية"
- 45.....الفرع الأول: وصف الكتاب والمقدمة
- 47.....الفرع الثاني: منهج المؤلف في دراسة الأحاديث
- 50.....خلاصة الفصل
- 53.....الفصل الأول: دراسة الأحاديث الضعيفة والموضوعة في الكتاب
- 53.....المبحث الأول: دراسة الأحاديث الموضوعة
- 53.....المطلب الأول: دراسة أحاديث علم الأرض والفلك
- 53.....الحديث الأول
- 61.....الحديث الثاني
- 62.....المطلب الثاني: دراسة أحاديث الطب النبوي
- 62.....الحديث الأول
- 68.....الحديث الثاني
- 78.....الحديث الثالث
- 92.....المبحث الثاني: دراسة الأحاديث الضعيفة
- 92.....المطلب الأول: دراسة أحاديث علم الأرض والفلك
- 92.....الحديث الأول

107.....	الحديث الثاني.....
115.....	الحديث الثالث.....
130.....	الحديث الرابع.....
143.....	الحديث الخامس.....
159.....	المطلب الثاني: دراسة أحاديث علم الوراثة.....
159.....	الحديث الأول.....
164.....	الحديث الثاني.....
171.....	الحديث الثالث.....
175.....	المطلب الثالث: دراسة أحاديث الطب النبوي.....
175.....	الحديث الأول.....
181.....	الحديث الثاني.....
197.....	الحديث الثالث.....
206.....	المطلب الخامس: دراسة حديث متعلق بالتوحيد.....
212.....	نتائج الفصل.....
215.....	الفصل الثاني: أثر الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة.....
215.....	المبحث الأول: الآثار العقديّة.....
215.....	المطلب الأول: الطعن في السنة النبوية.....



215	الفرع الأول: الاستدلال بأحاديث ضعيفة مخالفة لنتائج العلوم التجريبية.....
224	الفرع الثاني: الاستدلال بأحاديث ضعيفة لإبطال حقائق كونية ثابتة.....
231	المطلب الثاني: الطعن في الإسلام وفي رسوله محمد صلى الله عليه وسلم.....
231	الفرع الأول: الطعن في الإسلام.....
240	الفرع الثاني: الطعن في الرسول صلى الله عليه وسلم.....
261	المبحث الثاني: الآثار العلمية.....
262	المطلب الأول: إعادة نقد الحديث الضعيف بنتائج العلم التجريبي.....
286	المطلب الثاني: إعادة نقد الحديث النبوي بنتائج العلم التجريبي.....
309	ملخص الفصل.....
312	الخاتمة.....
317	ملخص البحث باللغة العربية.....
318	ملخص البحث باللغة الفرنسية.....
320	الملحق.....
333	الفهارس العلمية.....

## ملخص البحث

أثر الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في أبحاث الإعجاز العلمي.

تناول هذا البحث دراسة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، المستدل بها في كتاب "الإعجاز العلمي في السنة النبوية" للدكتور زغلول النجار، بهدف الوصول إلى الآثار السيئة؛ الناتجة عن الاستدلال بهذه الأحاديث في أبحاث الإعجاز العلمي.

وقد أجاب البحث عن الأسئلة الآتية: هل يمكن تقوية الأحاديث الضعيفة، التي ثبت أن ألفاظها تتضمن حقائق علمية؛ وذلك للاستدلال بها في أبحاث الإعجاز العلمي؟ وهل كان نقاد الحديث في حاجة إلى نتائج العلم التجريبي؛ للحكم على الأحاديث ذات الإشارات العلمية؟ وهل تكفي مطابقة الحديث الموضوع لنتائج العلوم التجريبية؛ للاستدلال به في أبحاث الإعجاز العلمي؟ وما هي الآثار الناتجة عن الاستدلال بالأحاديث الضعيفة و الموضوعة في هذه الدراسات؟ وما مدى مراعاة زغلول النجار لدرجة الحديث و صلاحيته للاحتجاج قبل الاستدلال به؟.

وقد أثبت البحث عدم إمكانية تقوية الحديث الضعيف بالحقيقة العلمية؛ لأن السنة النبوية شرع من الله، والشرع لا يثبت بالتجارب، وقد اعتنى نقاد الحديث بدراسة الأسانيد لأن عليها مدار معرفة صحة الحديث وضعفه، أما الإشارات العلمية الموجودة في الحديث النبوي فلا علاقة لها بالتصحيح والتضعيف؛ وقد بينت الدراسة أن مطابقة الحديث الضعيف والموضوع للتحقيقات والقوانين والنظريات العلمية، لا يلزم منه تصحيح الحديث وتقويته؛ لأنه لا يلزم كون الشيء حقا أو صدقا في نفسه أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قاله، وقد أثبت البحث موافقة بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة لنتائج العلوم التجريبية؛ لكنها من أقوال الصحابة والتابعين أو من أخبار بني إسرائيل أو من كلام الحكماء والأطباء خلطها الرواة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم سهوا أو عمدا، واستدلال الدكتور زغلول النجار وغيره ممن ألف في الإعجاز العلمي؛ بالأحاديث الضعيفة والموضوعة لمجرد احتوائها على حقائق علمية، ودون مراعاة لدرجة الحديث، يؤدي إلى الطعن في الإسلام، والتشكيك في السنة النبوية، والإساءة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ويفتح الباب للدعوة إلى إعادة نقد الحديث النبوي بنتائج العلم التجريبي.

## Résumé

### **L'impact de l'inférence des hadits faibles et des hadits posés dans les recherches concernant les prodiges scientifiques**

Ce travail de recherche est consacré aux hadits faibles et hadits posés objets d'inférence dans l'ouvrage « Le prodige scientifique dans la Sunnah prophétique » du Dr. Zaghoul Enadjar dans le but d'atteindre les portées désobligeantes engendrées par l'inférence moyennant ce genre de hadits.

Ce travail répond aux questions suivantes : est-il possible de retremper les hadits faibles, dont il est certain que leurs mots englobent des authenticités scientifiques, afin qu'ils soient objets d'inférences dans les recherches concernant les prodiges scientifiques ? Est-ce que les critiques des hadits ont-ils besoin de résultats des sciences expérimentales pour arbitrer les hadits aux aspects scientifiques ? Est-ce que l'identité du hadit posé aux résultats des sciences expérimentales est suffisante pour que ce hadit soit objet d'inférence dans les recherches concernant les prodiges scientifiques ? Quels effets résultent-ils de l'inférence par les hadits faibles et les hadits posés dans ce genre d'études ? Quelle ampleur d'observance du Dr. Zaghoul Enadjar du degré du hadit et de sa vigueur quand à la protestation avant qu'il soit objet d'inférence ?

La recherche a montré qu'il n'est pas possible de retremper le hadit faible par la réalité scientifique vu que la Sunnah prophétique est une loi divine et la loi divine ne peut être prouvée par les expériences. Les critiques des hadits ont pris soin d'étudier les soutiens-Assanid-. Ces derniers sont les pivots pour savoir l'authenticité ou la faiblesse du hadit. Quand aux aspects scientifiques, dans les hadits prophétiques, ils ne sont d'aucun rapport avec le fait de retremper ou de rendre faible un hadit. L'étude a montré que l'identité du hadit faible et du hadit posé avec les réalités, les lois et les

théorèmes scientifiques n'impose pas de les corriger ou de les retremper, car pour qu'une chose soit juste ou loyale, le Prophète (que la paix soit sur lui) l'aurait forcément dite. La recherche a également montré l'approbation de quelques hadits faibles ou posés avec des résultats des sciences expérimentales, mais ces hadits étaient des dires des compagnons du Prophète ou des dépêches des israélites ou des dires des sages et des guérisseurs que les narrateurs ont amalgamés avec les hadits du Prophète (que la paix soit sur lui) par inadvertance ou intentionnellement et l'inférence du Dr. Zaghoul Enadjar et autres qui ont transcrit en prodiges scientifiques utilisant les hadits faibles et posés une fois ces derniers contiennent des évidences scientifiques sans tenir compte du degré du hadit, chose qui a amené au dénigrement de l'Islam, au doute de la crédibilité de la Sunnah prophétique, à la transgression du Prophète (que la paix soit sur lui) et à revendiquer de nouvelles critiques des hadits prophétiques à travers les résultats de la science expérimentale.